جامعة علي لونيسي البليدة 2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص: العلاقات الدولية

تنامي الصراع الاقليمي حول غاز شرق البحر المتوسط وتداعياته الدولية فترة ما بين: 2009-2023

اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم السياسية تخصص: العلاقات الدولية

إعداد الطالبة:

سلمى بلخير

إشراف الأستاذ:

شرقي محمود

لجنة المناقشة:

أ.د أحمد بلقاسم	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة2	رئيسا
أ.د. شرقي محمود	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة2	مشرفا ومقررا
أ.د.شعنان مسعود	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجائر3	ممتحنا
أ.د.طيب جميلة	أستاذ التعليم العالي	جامعة خميس مليانة	ممتحنا
د. فكيري شهرزاد	أستاذ محاضرأ	جامعة البليدة2	ممتحنا
د.بوشماخ أسامة	أستاذ محاضرأ	جامعة البليدة2	ممتحنا

السنة الجامعية: نوفمبر- ربيع الثاني/ 2023.1445

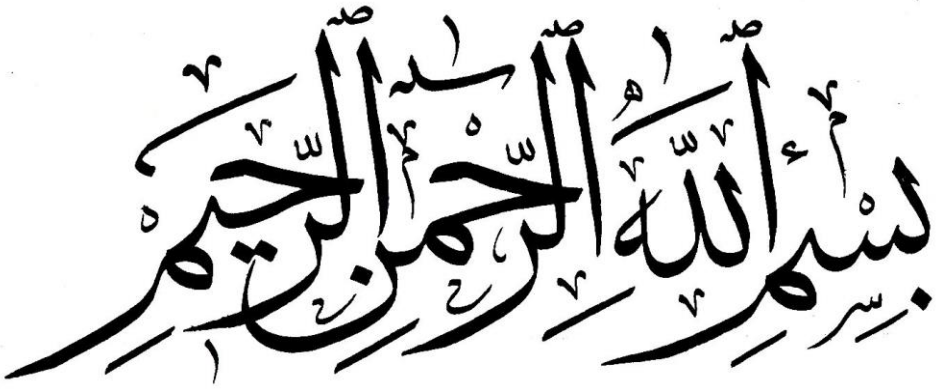
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

كل الشكر والفضل بوالحمد لله عز وجل

نشكر الله عز وجل الذي بتوفيقه وبفضله وامتنانه، تمكنا من إنجاز هذا العمل

كما نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لأستاذي الفاضل البروفيسور المشرف "محمود شرقي"، الذي قبل الإشراف على أطروحة الدكتوراه، كما له مني فائق الاحترام والتقدير على التواضع والنصائح التي لم يبخل بها علي طيلة مشواري الدراسي، فكان فعلا نعم الأستاذ.

الشكر موصول أيضا إلى لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذه الأطروحة

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى أساتذتي الذين وقفوا بجانبي طيلة مساري الدراسي

إلى كل من ساندي من بعيد أو قريب على إتمام هذه الأطروحة

إهداء

إلى أمي الحبيبة، وأبي الغالي حفظهما الله

إلى كل أفراد عائلتي عرفانا وتقديرا وخاصة إخوتي "إسلام وسفيان"

إلى زوجي الأستاذ "شوادرة رضا"

إلى ابني العزيز قرة عيني "منصف عبد البديع"

إلى كل الأقارب والأصدقاء دون استثناء

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل الاكاديمي

مقدمة

مقدمة:

تستحوذ منطقة حوض شرق المتوسط على أهمية بالغة بعد اكتشاف العديد من مصادر الغاز الطبيعي هناك، وأصبحت أكثر عرضة للصراع الجيوسياسي والجيواستراتيجي الإقليمي والعالمي، خاصة أن هذه الاكتشافات الجديدة تعد مصدرًا للصراع الإقليمي على هذه الثروات باعتبارها عاملا مهددا للاستقرار فبدلًا من أن تتحول إلى عنصر للاستقرار في المنطقة فإنها تحولت إلى مزيدا من الصراعات في المنطقة.

تزداد أهمية منطقة حوض شرق المتوسط كونها تتضمن احتياطات كبرى من الغاز الطبيعي، وفقا لتقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، فإن هذه المنطقة تحتوي على كميات معتبرة من الغاز الطبيعي، وفي نفس السياق، وبالتوازي مع هذه الاكتشافات توجد احتياطات نفطية ستزيد في تعقيدات السياسية الحاصلة بالدول المعنية وما يتعلق من خلافات ومشاكل حول الحدود البحرية لكل دولة، وبالتالي حصة كل دولة من هذه الاكتشافات، وما قد تمثله من تحول فرص التعاون الاقتصادي والسياسي إلى تهديدات عسكرية.

فمن الخلاف اللبناني الإسرائيلي حول ترسيم الحدود البحرية وتداخل مناطق الاكتشاف، إلى الخلاف التركي القبرصي اليوناني حول ترسيم الحدود البحرية بينها، إلى الخلاف التركي المصري اليوناني حول أحقية التنقيب وتداخل المناطق البحرية، إلى الخلاف الكبير الذي سببته مذكرتي التفاهم التركية الليبية اللتان تعلقتا بتحديد مجالات الصلاحية البحرية بين الدولتين، وبالتعاون الأمني والعسكري والتي زادت الأوضاع تصعيداً بسبب الوضعية الجديدة التي ستفرضها من ناحية تغيير الحدود البحرية وتغيير الخريطة السياسية في المنطقة.

بالتالي فالصراع على الغاز الطبيعي في حوض شرق للمتوسط يتميز بتداخل بعده الاقتصادي ببعده العسكري وهو ما جعله أكثر تعقيداً وتشابكاً لاسيما مع كثرة الفاعلين المعنيين به محلياً ودولياً، والتي أفرزت مجموعة من الصراعات الثنائية والمتعددة بدأت تطرح أسئلة ذات طبيعة جيوسياسية

تتعلّق بمستقبل المنطقة وآفاق التعاون بين أطرافها المعنيين وإمكانية تجاوز الصراعات والنزاعات القائمة فيه. وعليه تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

الإشكالية:

كيف ساهمت اكتشافات الغاز لدى دول حوض شرق المتوسط في تنامي ظاهرة الصراع الإقليمي والدولي؟

الأسئلة:

وللإحاطة بالإشكالية نطرح الأسئلة الآتية:

- ماذا نقصد بالصراع الإقليمي والدولي؟
- فيما تتمثل أهم محاور الصراع والتعاون في حوض شرق المتوسط؟
- ما هي تداعيات اكتشاف الغاز في منطقة شرق المتوسط على دوله وعلى مصالح الدول الكبرى؟
- ما هو مستقبل الصراع الإقليمي في منطقة شرق المتوسط؟

الفرضيات:

للإجابة على هذه الأسئلة تم صياغة الفرضيات التالية:

1. تشكل اكتشافات الغاز وموارد الطاقة المحاور الرئيسية للصراع الإقليمي بين الدول المطلة على حوض شرق المتوسط نظرا لما تحتويه هذه المنطقة من أهمية جيوبوليتيكية كبيرة الأمر الذي ساهم في تأجيج الصراع في المنطقة.
2. استمرار الخلافات السياسية ومشاكل الحدود البحرية تعرقل دول حوض شرق المتوسط في الاستفادة من الطاقة الغازية.

أهداف الدراسة:

تختلف أهداف الدراسة باختلاف أهداف الباحثة، والزاوية التي تنطلق منها في بناء مجهودها البحثي. ومن هذا المنطلق تسعى الباحثة هنا في دراستها إلى توضيح اكتشافات الغاز في شرق

المتوسط وتداعياتها على مصالح القوى الإقليمية والدولية ومن هنا فقد حددت أهداف الدراسة على النحو التالي:

- تسعى الدراسة إلى معالجة موضوع تنامي الصراع الإقليمي حول مصادر الغاز الطبيعي وإمدادات الطاقة، وكيفية تعامل كل دولة حسب أهدافها السياسية.
- أهمية كل من الغاز الطبيعي في تحديد العلاقة بين الدول المطلة على حوض بحر الأبيض المتوسط حاضرا ومستقبلا.
- التطرق إلى التداعيات الإقليمية والدولية التي سببها التنافس والصراع بين الدول في منطقة شرق المتوسط حول مصادر الغاز الطبيعي.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في أنها تجمع بين شقين أساسين، الشق المتعلق بالجانب العلمي الأكاديمي، والشق المتعلق بالجانب العملي التطبيقي:

الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية للدراسة في أن منطقة حوض شرق المتوسط تتمتع بأهمية جيوسياسية وإستراتيجية كبرى في العالم، خاصة بعد اكتشافات الغاز على سواحل الدول التي تطل على شرق المتوسط، لكن دولها لم تتمتع بهذه الموارد والثروات في ظل بيئة تتصاعد فيها أسباب ومحفزات الصراع، كما تتداخل فيها أهم القوى الإقليمية والدولية، وتعد مناطق نفوذ وصراع متواصل.

كذلك تكمن أهمية الموضوع في أن الغاز الطبيعي يحتل مكانة مرموقة بين مصادر الطاقة، باعتبار أن الغاز من مصادر الطاقة الأقل تلويثا، والأكثر كفاءة وسهل الاستخراج ويتميز بالخفة، ومن ناحية أخرى زادت اكتشافات الغاز في حوض المتوسط حالة عدم الاستقرار وضعف إمكانية التعاون بين بلدانها.

أهمية موضوع الغاز الطبيعي للدولة التي ننتمي إليها ألا وهي الجزائر التي يعتبر الغاز الطبيعي من أهم صادراتها.

بالإضافة إلى رصد التداعيات الجيوسياسية الناتجة عن الاكتشافات الأخيرة في الحقول المتنازع عليها، وإمكانية تحول الغاز المكتشف إلى وقود لنزاع مستقبل يبين "إسرائيل".

الأهمية العملية:

تتجلى الأهمية العملية للدراسة فيما يلي:

محاولة إثراء المكتبة بمراجع حول التفاعلات الإقليمية والدولية في حوض شرق المتوسط، خاصة في نقص الكتابات باللغة العربية الأكاديمية المتخصصة والمتعلقة بمجال الطاقة، وبالتالي يمكن أن تقدم هذه الدراسة مجموعة من الحلول لصناع القرار في المناطق التي يحتدم فيها الصراع حول مصادر الغاز الطبيعي، ومحاولة التعاطي مع هذه القضية وتسويتها في المستقبل.

محاولة رصد وتحليل أبرز التغيرات والتطورات الحاصلة في المنطقة، وفي قطاع الغاز الطبيعي، وما له من تأثيرات وتداعيات على المستوى الإقليمي والدولي.

تعتبر الأهمية الاستراتيجية لمنطقة حوض شرق المتوسط وموقعها الجغرافي ومواردها وثرواتها الطبيعية، من أهم التحديات التي تواجه دول المنطقة، باعتبارها مسؤولة مباشرة عن الصراعات والحروب وحالة الفوضى وعدم الاستقرار التي دائما ما تشهدها.

حدود الدراسة:

ينقسم نطاق تحديد الدراسة إلى الحدود الآتية:

الحدود المكانية:

تركز هذه الدراسة على الصراع الإقليمي في منطقة شرق المتوسط، وأثرها على مصادر الغاز الطبيعي، حيث تضم هذه المنطقة التفاعلات بين كل من مصر، إسرائيل، تركيا، وقبرص، ولبنان، سوريا، فلسطين، خاصة بعد اكتشاف كميات كبيرة من الموارد الطبيعية منها الغاز الطبيعي حيث قدرت كمية الاحتياطات المتوقعة 122 تريليون قدم مكعب، الأمر الذي ساهم في تأجيج الصراعات على الموارد في المنطقة.

الحدود الزمانية:

يتحدد النطاق الزماني للدراسة ابتداء من **2009** مع اكتشاف "إسرائيل" لحقلي تمارا وليفياثان في عامي **2009 و2010**. تلا هذا الاكتشاف توقيع "إسرائيل" اتفاقية مع القسم اليوناني من قبرص لترسيم حدود المياه الإقليمية بين الجانبين في **2010**، ثم بعد ذلك اكتشف حقل أفروديت في **2011**، ثم اكتشف حقل شمشون، وتستمر الدراسة في بحث الأبعاد المتباينة للاكتشافات الغازية وتأثيراتها على العلاقات بين الدول الإقليمية وزيادة حدة التنافس بينهم.

أسباب اختيار الموضوع:

تكمن أسباب اختيار الموضوع في:

- الاطلاع على أنشطة البحث والاستكشاف عن الغاز في منطقة شرق المتوسط، بالإضافة إلى تقديرات ثروات المنطقة غير المكتشفة، حيث ان "إسرائيل" ودول المنطقة حدودها غير مرسمة مما يعرقل الاكتشاف والتدابير والحساسية السياسية، كذلك معرفة تداعيات اكتشافات الغاز الأخيرة في حوض شرق المتوسط على المستوى الإقليمي والعالمي.
- الرغبة في دراسة منطقة جغرافية تتراكم فيها الخلافات السياسية ومشاكل عدم ترسيم الحدود، حيث تزداد فيها حدة الصراعات والتنافس حول الموارد الطبيعية، ومن ثم فان تقليل حدة التنافس والصراع وتحويله إلى التعاون في مجالات الطاقة يمكن ان يؤدي دورا ايجابيا في التخفيف من وطأة الخلافات السياسية.
- محاولة دراسة التنافس بين القوى الإقليمية والدولية، حول منطقة حوض شرق المتوسط كونها تتمتع بأهمية جيوسياسية في العالم وإحدى المناطق الحيوية والغنية بمختلف المواد الطاقوية منها الغاز الطبيعي.
- ميولي الشخصي نحو الإلمام بالمواضيع ذات الطابع التنافسي والصراعي الذي تكون فيه الأبعاد الجيوسياسية والجيواقتصادية محور الدراسة وبالتالي فإن هذا الموضوع يحاول معالجة البدايات الأولى لاكتشافات الغاز في شرق المتوسط وتطور هذا المورد من خلال استثمارات شركات كبرى في هذا المجال الأمر الذي ساهم في إشعال فتيل الصراعات في المنطقة

- الرغبة في معرفة خلفيات اكتشافات الغاز في المنطقة ومعرفة الأسباب الكامنة وراء الصراع، من خلال وجود احتقان سياسي وديموغرافي، الأمر الذي يجعل هذه الاكتشافات تزيد من حدة الصراع في المنطقة.

مناهج الدراسة:

سيستخدم في هذه الدراسة **المنهج الوصفي** الذي يحاول وصف الظاهرة محل الدراسة، ويقوم على تناول مختلف المعلومات التي لها علاقة بالدراسة، والعمل على وصف أهمية اكتشاف مصادر الطاقة منها الغاز الطبيعي، وما تضفيه لها من أهمية جيوبوليتيكية، ومن ناحية أخرى تساهم في تأجيج الصراع الإقليمي حول الحدود البحرية في المنطقة. كما تم الاستعانة **ببعض تقنيات المنهج التاريخي** من خلال محاولة سرد الوضع القائم في شرق حوض البحر المتوسط، والتنافس الجاري بين دول المنطقة على استغلال الثروات الطبيعية المقابلة لحدودها البحرية، وحسابات القوى الإقليمية في هذا الملف، ومصالح القوى الكبرى واحتمالات تطور التوتر إلى صدام في شرق البحر المتوسط. كذلك تم الاستعانة **بالمنهج القانوني** وذلك من خلال دراسة وتحليل أهم القوانين التي يتم الاستعانة بها داخل البحث بما يتعلق بالاتفاقيات الدولية.

الإطار النظري للدراسة:

تعتبر ظاهرة الصراع كغيرها من ظواهر العلاقات الدولية الأكثر تعقيدا وتشابكا، نتيجة تداخل أبعادها، وأسبابها ومصادرها حيث ينشأ نتيجة التناقض والتعارض بين أطراف الصراع حول المبادئ والقيم أو الأفكار أو التوجهات، أو مصالح أو حول مناطق نفوذ معينة والسيطرة عليها، وهذا الاختلاف يؤدي في النهاية إما إلى التصادم بين أطراف الصراع أو إلى اللجوء إلى إدارة الصراع ثم حله.

الصراع:

ينتج الصراع عن اختلاف واع في دوافع أطرافه، أو في تباين الرؤى والعقائد والأفكار والمصالح بين مجموعتين أو أكثر،

أما في **بعده السياسي**،" فإن الصراع يشير إلى موقف تنافسي خاص، يكون طرفاه أو أطرافه، على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية فيها وبالتالي اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة، والتي يكون كل منهما أو منهم، مضطرا فيها إلى تبني أو اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني أو الأطراف الأخرى".

الصراع في **بعده الاجتماعي** يمثل "نضالا حول قيم، أو مطالب، أو أوضاع معينة، أو قوة، أو حول موارد محدودة أو نادرة"، ويكون الهدف متمثلا ليس فقط في كسب القيم المرغوبة، بل أيضا في تحييد، أو إلحاق الضرر، أو إزالة المنافسين أو التخلص منهم.

ورغم ذلك يختلف الصراع عن النزاع في أنه حالة من الاختلاف في المواقف والاتجاهات يمكن اعتباره أعمق من النزاع ولذلك عادة ما يكون الحديث عن إدارة الصراع وليس حله خلاف للنزاع الذي يمكن حله باستخدام مختلف وسائل حل النزاعات فالصراع أوسع: مثل الصراع الأيديولوجي بين المعسكر الشرقي والغربي والعلاقة بين الصراع والنزاع تبدو من خلال إبقاء النزاع على مسائل معينة لفترة طويلة دون أن يكون هناك حل لها فعند هذه الحالة يكون النزاع صراعا أو عندما يهدد أحد الأطراف باللجوء إلى استخدام العنف في حل النزاع وهو ما يجعل المصطلحين في تداخل أحيانا.

مفهوم الصراع الإقليمي:

"الصراع مفاهيمه مختلفة ومتعددة، إذ تنطلق من فرضية مفادها أن المجتمع الدولي بوحداته كافة يعكس حالة من الصراع على المصالح، وتتخذ بطبيعته كافة أدوات الصراع على المصالح، ويتخذ بطبيعته كافة أدوات الصراع من المنافسة الاقتصادية وانتهاء بالقوة العسكرية، ويرجع السبب في ذلك من كون الصراع هو مظهر من مظاهر النشاط البشري ويرتبط بجوهره بتنازع الإرادات أو تضاربها، إذ يعكس الصراع واقع حال المجتمع الدولي التي تغلب عليه طابع الفوضوية"

ومن هذا المنطلق لا تعتقد نظريات القوة بوجود توافق في المصالح الحيوية والقومية للدول الأطراف في النظام الدولي، فتناقضات المصالح هي التي تؤدي إلى الصراعات الدولية وتؤدي إلى وقوع الحروب وذلك عندما تفشل الوسائل الدبلوماسية والسلمية في إيجاد حل لجذور وأسباب الصراع،

وهذا ما يمكن ملاحظته في منطقة شرق المتوسط وبين دول المنطقة المتصارعة والمنافسة على ثروات الغاز الطبيعي، وبالتالي إذا ما احتكمت الدول إلى القانون الدولي والوسائل الدبلوماسية، سيؤدى ذلك إلى وقوع حروب وصراعات بين دول المنطقة.

وللصراع مستويين أساسيين وهما:

1- الصراع على المستوى العالمي:

يعد هذا المستوى من الصراع قمة الصراع بين القوى العظمى ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي خلال مرحلة الحرب الباردة ثم بروز أقطاب جديدة كقوى منافسة على غرار الاتحاد الأوروبي وغيره من التكتلات الاقتصادية التي برزت على الساحة الدولية، وبعد أن تمكنت هذه القوى الكبرى من تعزيز مكانتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية أصبحت تمتلك موازين القوة كلها لتحقيق الأهداف ضمن نوايا كامنة.

كذلك يمكن الإشارة إلى أن أحداث 11 من سبتمبر 2001 كشفت عن ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية ألا وهي تحول الصراع في العلاقات الدولية إلى صراع من نوع جديد، ألا وهو بروز ظاهرة الإرهاب الغير محدد بمعالم أو وطن محدد.

2- الصراع على المستوى الإقليمي:

يمكن أن يأخذ الصراع مستوى إقليميا عندما تتعارض مصالح الدول المتجاورة كما هو الحال في النزاعات على الحدود السياسية، مثلما فعل الاستعمار الأوروبي حيث رسم حدودا بين المستعمرات لا تستند إلى واقع تاريخي أو إثني أو اقتصادي فلما حصلت المستعمرات على استقلالها بدأت النزاعات على الحدود التي تركها الاستعمار بوصفها قنابل مؤقتة.

وفي الوقت الحالي أخذت الصراعات الإقليمية أشكالا أخرى غير النزاعات الحدودية، مثل الصراع على الموارد والطاقة كالصراع الحاصل بين تركيا وقبرص اليونانية، والصراع بين لبنان وإسرائيل حول ترسيم الحدود البحرية والبرية وحول استغلال ثروات منطقة شرق المتوسط، والصراع بين العراق والكويت، وبين إيران والسعودية، ويمكن للصراعات الإقليمية أن تكون صراعا أثنيا

كالصراعات المنتشرة في القارة الإفريقية، ضف إلى ذلك مشكلة المياه المشتركة متمثلة في الأنهار الدولية، فإذا نظرنا إلى خارطة الأنهار في المنطقة العربية نجدها كلها محل نزاع.

وبالتالي فالصراعات الإقليمية على الرغم من محدوديتها ضمن الإطار الإقليمي، إلا أنها تحمل أبعادا دولية فهي صراعات إقليمية ذات طابع دولي تتأثر بطبيعة التوازنات والمصالح الدولية للقوى العظمى والكبرى والتي تكون في كثير من الأحيان أطرافا فيها.

3- الصراع على المستوى المحلي:

يصنف هذا النوع من الصراعات على أنها صراعات محلية بين أطراف الدولة الواحدة فكثيرة هي الأمثلة على هذا النوع من الصراعات ومن أبرز الأمثلة في هذا الجانب هي الصراع المحلي في السودان حول إقليم دارفور، فالصراعات المحلية تأخذ عدة أنواع منها (الصراع السياسي والإيديولوجي والديني والاقتصادي)، ويمكن أن يكون الصراع في هذه الأنواع السابقة جميعها على المستوى المحلي داخل الدولة الواحدة وإذا ما تطورت هذه الصراعات وتدخلت بها أطراف إقليمية أو انتقلت إلى دول إقليمية يمكن أن تتحول إلى صراع إقليمي أما إذا أخذت أبعادا أخرى أكثر من الإقليمية فإنها تتحول إلى صراع دولي كالصراع على المصالح الاقتصادية والأمنية.

<u>المداخل النظرية لتفسير ظاهرة الصراع الدولي:</u>

تتعدد المداخل والمنطلقات النظرية التي تحاول تفسير ظاهرة الصراع الدولي في العلاقات الدولية بارتباطها بما يلي:

المدخل السيكولوجي:

يقوم هذا الاتجاه على النظر إلى الصراع على أنه نتيجة لعامل الإحباط ووصوله إلى ذروة تأثيره في ظروف الأزمة التي يمر بها أطرافه، وبصفة خاصة عندما تصاب خططهم بالإخفاق.

المدخل المرتبط بالمصالح القومية:

في نطاق صراعات القوة بواسطة السعي إلى حماية هذه المصالح من خلال زيادة الدولة لمواردها من القوة أو كما عرفه "هانس مورغنثاو "أن الدافع الذي يحرك الإنسان هو الصراع على القوة من أجل البقاء ومقابلة التحدي وإثبات الذات فالمصلحة ليست سوى مرادفا للقوة.

المدخل السياسي:

إن الصراع المرتكز أساسا على المنطق الذي يقول أن وجود تكتلات وتحالفات دولية متصارعة يأتي على رأس العوامل التي تؤدي إلى الحرب أو تعجل بوقوعها يوضح كيفية تأثير سياسات توازن القوى المرتكزة على التحالفات في زيادة حدة التوتر والصراع الدولي، مثال على ذلك التحالفات الثنائية والجماعية في شرق المتوسط بقصد الاستغلال الأمثل لثروات المنطقة أو زيادة حدة التنافس فيما بينهم، مثل التحالف اليوناني القبرصي الإسرائيلي، لإنشاء خط أنبوب غاز إلى أوروبا وتلبية حاجيات الأسواق الأوروبية التي تبحث عن مصدر بديل للغاز غير روسيا، ومن جهة أخرى زيادة الخلافات السياسية حول العديد من القضايا كالأزمة السورية، وقضية ترسيم الحدود، وتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة.

المدخل الاقتصادي:

وهو ما يعني أن كل الحروب التي تقع إنما تحركها أسباب ودوافع اقتصادية وتندرج في هذا الإطار النظرية الماركسية وغير الماركسية مثل نظرية هوبسون التي ظهرت في مطلع القرن العشرين.

المدخل الجيوسياسي:

والتي تلتقي معظم نظرياته حول محور أساسي يتعلق بالضغوط التي تولدها ظروف المكان الطبيعي على عملية الصراع من أجل البقاء والنمو ويمكن الإشارة هنا إلى نظريات كل من راتزل F.Ratzel، ماكيندر Mackinder H. وسبيكمان N.Spykman

المدخل الإيديولوجي:

ويستند رواد هذا التيار إلى اعتبار التناقضات الإيديولوجية بين القوى العظمى تأتي وراء الصراعات الدولية خاصة الماركسيون الذين يقيمون تحليلهم على حتمية صراع الطبقي الذي يعكس حسب اعتقادهم الحياة الدولية من خلال النظامين الاشتراكي والرأسمالي.

المدخل المتعلق بطبيعة النظام السياسي:

ويستند أنصار هذا المدخل على المنطق الذي يقر بوجود علاقة بين الديكتاتورية والصراع ومنه يعتبر أنصار هذا المنطق ان أنظمة الحكم الشمولية بحكم عقيدتها والدوافع والأهداف التي تحركها تعد السبب الرئيسي وراء تزايد حدة الصراع في المجتمع الدولي.

على ضوء المداخل واتجاهات التنظير المتنوعة في تفسير الصراع ومسبباته المختلفة، فإنه يمكن الوقوف على فرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: تتعلق بمصادر الصراع على المستوى الدولي. في إشارة إلى انه أيا كانت المصادر المباشرة للصراع، فإنه عادة ما يرتبط يسعى أطرافه وتنافسهم فيما بينهم لدعم تطلعاتهم في زيادة قوتهم أو الاحتفاظ بها، والعمل على زيادتها ودعمها، والسيطرة على موارد أو مصادر جديدة لتأكيد تلك القوة وبالتالي، فإنه من المتصور أن يؤدى نجاح أحد أطراف الصراع في تحقيق درجة أو أخرى من النجاح في هذا المجال إلى زيادة مخاوف الأطراف الأخرى، وسعيها بالتالي إلى البحث عن طرق أو مصادر بديلة للقوة تستطيع من خلالها استعادة أو تصحيح التوازن في علاقات القوى مع تلك الأطراف، مما يؤدى الى الاتجاه نحو الصراع بين الدول أو توريطها فيه بوجه عام.

الفرضية الثانية: وتتعلق بكون الصراع ظاهرة مركبة بالغة التعقيد من حيث مكوناتها وأبعادها ومستوياتها. ومن ثم، فإن محاولة تفسير الصراع استنادا إلى تأثير متغير وحيد تؤدى غالبا إلى قصور خطير في فهم الظاهرة الصراعية من جانب، الشيء الذي يفرض ضرورة تبنى رؤية تكاملية للصراع كأمر ضرورى، إن لم يكن شرطاً أساسياً ليس فقط لفهم وتحليل الظاهرة الصراعية، بل أيضا لنجاح إستراتيجية مواجهة الموقف الصراعي.

نظرية تحول القوة: Power Transition

وهي الدول التي لا ترض عن مكانتها وسط النسق الدولي وتبحث عن دور يناسب مكانتها بما يتفق مع مصالحها، انطلاقا من مدى رغبة الدول في الإبقاء على صورة توزيع القوة في فترة معينه أو رغبتها في تعديلها

ويميز اورجانسكى في هذا الصدد بين 4 مجموعات من الدول:

الدول القوية والراضية –الدول الضعيفة والراضية –الدول القوية وغير الراضية –

الدول الضعيفة وغير القانعة.

1. الدول القوية وغير الراضية: وهي تلك الدول التي ترى عدم تناسب تأثيرها ونفوذها في العالم، مع حجم إمكاناتها من القوة وحجم الانتشار والمكانة، فتعمل على تعديل الوضع الدولي والإقليمي لكي يحل محله وضع جديد يتفق مع إمكاناتها وتزداد الخطورة إذا كانت هذه الدول تمتلك من القوة بما يمكنها من زعزعة الاستقرار ونشوب الحروب بقصد تحقيق مصالحها الحيوية ونفوذها في العالم.

مثال: وإذا طبقنا هذا النموذج على دراستنا وعلى منطقة حوض شرق المتوسط محل الدراسة، نجد أنه ينطبق على تركيا كفاعل إقليمي في المنطقة، وبما تتميز به من قوة عسكرية واقتصادية فهي تعتقد أن حجم قدراتها لا يتناسب مع تأثيرها في المنطقة، إذ ترى أن حقوقها في منطقة حوض شرق المتوسط تستغل من قبل الدول المشاطئة للحوض، وبالتالي فهي لن ترض أن تكون محل تجاهل في شرق البحر المتوسط ولن تسمح لقبرص باستخدام ما تعتبره مياهها الاقتصادية لمنعها من البحث والكشف عن الغاز الطبيعي، ولا تريد أن يحقق مصدرون للطاقة مثل مصر وإسرائيل نفوذا على حساب تركيا، وهي مستورد صاف للطاقة ودولة عبور إلى أوروبا.

2. الدول الضعيفة وغير الراضية:

وهي التي تشعر بالرغم من إدراكها لضعف إمكاناتها من القوة بعدم القناعة عن مكانتها وموقعها الدولي نتيجة لعدم رضاها بمكانتها واستغلال الدول الأقوى منها لها ولذلك فهي غالبا ما تنحاز إلى جانب الدول الكبرى القوية الراغبة في التعديل.

والوضع حاليا في سوريا مثال واضح للدول التي تبحث عن مكانة والتي ترغب في تعديل الوضع وفقا لمصلحتها فالوضع في سوريا مفتوح لأكثر من فاعل دولي يبحث عن مكانه وجزء من الغنيمة مما ذاد الأمر سوءا وأجج الصراع.

ويرى أورجانيسكي أن المجموعة الأولى الأكثر تأثيرا "قوية وغير راضية عن قوتها"، وهي مصدر الصراع حسبه لأن تسعى دائما إلى تغيير الوضع القائم وقلب الموازين وتحويل القوة لصالحها، وهو ما يؤدي إلى إثارة المزيد من الصراعات مع القوة التي ترغب في أخذ مكانها في النظام الد

النظرية الواقعية:

تعتبر النظرية الواقعية من أكثر النظريات استعمالا في تحليل العلاقات الدولية وتقوم على افتراض رئيسي مفاده أن العلاقات الدولية مجرد صراع، تسعى فيه كل دولة للحفاظ على بقائها في ظل بيئة عدائية. وبذلك فإن البيئة الدولية بالنسبة للواقعيين بيئة فوضوية ينتفي فيها أي شكل من أشكال السلطة الفوقية التي يمكن للدول الاحتكام إليها. هذه الظروف تساهم في تكريس ما يسميه الواقعيون بالمعضلة الأمنية المتأتية من سعي كل دولة لزيادة مستويات أمنها بشكل منفرد، عبر حيازة مصادر القوة خاصة في شقيها العسكري والاقتصادي.

غير أن الواقعية الكلاسيكية حصرت اهتمامها في التركيز على القوة العسكرية وأن الدول التي تحظى بمعدات عسكرية متطورة هي التي تهمين على العالم، لكن مع بروز الواقعية الجديدة التي يعتبر "هانس مورجنثاو" **Morgenthau Hans** من أبرز مؤسسيها حاولت إدخال متغيرات جديدة غير القوة العسكرية تتمثل في الجغرافيا، والموارد الطبيعية، القدرات الصناعية، وبالتالي لم تعد القدرات العسكرية وحدها معبرة عن قوة الدولة، بل أصبحت موارد الطاقة منها الغاز الطبيعي من العوامل المؤثرة في القرار الدولي، ومن أسباب قيام الحروب والصراعات بين مختلف دول العالم ومنها منطقة حوض شرق المتوسط.

وتجدر الإشارة أنه على الرغم من تركيز النظرية الواقعية سواء الكلاسيكية أو الجديدة على مفهوم القوة المادية كأساس لإدارة علاقة الدولة مع الخارج، فإنها اهتمت أيضا ببعض الجوانب

الأخرى من القوة الناعمة لا سيما السيطرة على مصادر الطاقة، وذلك في محاولة لاستخدام الموارد الطبيعية في زيادة قوة الدولة، كما أنها تؤدي دور الوسيط من أجل زيادة مخرجات هيمنة الدولة.

النظرية الليبرالية:

النظرية الليبرالية التي تقوم على مجموعة من النظريات الصغرى كالاعتماد المتبادل، والنظريات الديمقراطية، فترى إمكانية تحقيق تجارة عالمية للطاقة دون اعتبارها مسائل تتصل بالأمن القومي؛ فهي لا تربط بين الأمن القومي وأمن الطاقة والصراع، ومن ثم فالطاقة– وفقًا لها –قد تكون عاملا مساعدًا لحل الصراعات وصنع السلام، لاسيّما بين الدول الديمقراطية، كما فعلت في حالة الاتحاد الأوروبي (حيث قام على الجماعة الأوروبية للحديد والفحم 1951)، ومن ثم يتحقق بين المنتجين والمستهلكين نوع من التفاعل الإيجابي قد ينعكس فيما بعد على علاقتهم السياسية بفعل ما يربطهم من اعتمادٍ متبادل وتعاون تجاري.

وهناك مسألة أخرى تتعلق بقضية المكاسب النسبية والمطلقة في النظريتين، حيث تحث النظرية الواقعية على المكاسب النسبية بمعنى أنها تهتم بما يكسبه الطرف الأخر على حسابها ويهمها ما يجنيه الطرف الأخر جراء الدخول في صفقة تعاونية، ذلك أن ما يكسبه الطرف "أ" يعتبر خسارة للطرف "ب" بمعنى لعبة صفرية، في حين ترى النظرية الليبرالية أنه يجب على الدول أن تحقق مكاسب مطلقة وأن لا تنظر إلى مكاسب غيرها أنها تمثل خسارة لها فهي لا تنظر إلى مكاسب الطرف الثاني من منظور مقارن بل ما تحققه تعتبره ربحا لها، وإذا حاولنا تطبيق هاتين الفرضين حول ما يحدث في منطقة حوض شرق المتوسط انطلاقا من الفرضية الأولى المتعلقة بالمكاسب المطلقة حيث ستعمل دول منطقة حوض شرق المتوسط بمنطق الاعتماد على ذاتها والاستفادة من ثروات المنطقة بمعزل عن التعاون مع الأطراف الأخرى والنأي عن الاتفاقيات التي تنص عليها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الخاصة بتحديد الحدود البحرية لكل دولة، أما لو سرنا اتجاه الفرضية الثانية المتعلقة بالمكاسب النسبية هنا سنجد جميع الدول الإقليمية المطلة على حوض شرق المتوسط تعمل بمنطق الاتفاقيات الثنائية والجماعية قصد الاستفادة من ثروات المنطقة بشكل جماعي

بحيث تحصل جميع الدول على منافع متساوية ولا تسير بمنطق الأنانية وحب الذات وبالتالي تحقيق مكاسب مطلقة.

مقاربة المفاهيم:

من خلال دراسة موضوع تنامي الصراع الإقليمي حول غاز شرقي البحر المتوسط وتداعياته الدولية، ودراسة التفاعلات الدولية والإقليمية حول الغاز الطبيعي، نجد أن الدراسة تتداخل فيها مجموعة من المفاهيم والمتغيرات لابد من الإشارة إليها قبل الشروع في البحث والتحليل، ومن هذه المفاهيم نجد:

المياه الإقليمية: Territorial waters

تعتبر جزء من إقليم الدولة وتمارس عليها سيادتها فيما عدا قيدين حق مرور البري ومعاملة السفن الأجنبية حيث تخضع هذه السفن إلى قوانين بلادها وهو12 ميل.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: The exclusive economic zone

لم يعرف العالم مصطلح المناطق الاقتصادية الخالصة EEZ إلا بعد ظهور اكتشافات للنفط والغاز في المياه العميقة بالبحار والمحيطات، التي تتخطى المياه الإقليمية للدول الساحلية، إذ تمت صياغة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في عام 1982، بهدف وضع ضوابط لتقسيم مساحات هذه المياه، وسميت تلك المساحات بالمناطق الاقتصادية الخالصة **Zones Exclusive Economic** وتم تحديد هذه المناطق ب200 ميل طولي من سواحل الدول، ويكون لدولة داخل المناطق الاقتصادية الخالصة التابعة لها حق استغلال الثروات والتنقيب والاستكشاف عن النفط والغاز، وتختلف هذه المناطق الاقتصادية الخالصة عن المياه الإقليمية، حيث لا يحق للدولة في المناطق الخالصة التابعة لها أن تتحكم في الملاحة البحرية وعليها أن توفر حرية وسلامة الملاحة الدولية.[1]

[1] خالد فؤاد، **بعدما بات شرق المتوسط مسرحا لمعارك الاقتصاد والغاز ...كيف تحافظ مصر على حقوقها بالانتقال للمعسكر التركي**، يوم: 2023/01/22، على الساعة: 7:22، على الموقع الالكتروني: https://arabicpost.net/ ماذا تعرف عن المياه الدولية، يوم: 2020/06/20، على الساعة: 14:43، على الموقع الإلكتروني: https://share.america.gov/ar/

المياه الدولية: international waters

إن "المياه الدولية" في الواقع ليس لها مصطلح محدد في القانون الدولي. ولكن ذلك، وبدرجات متفاوتة، يعتمد على الموقع والمكان، إذ إن كل مياه المحيطات تعتبر مياه دولية. فعلى سبيل المثال، في البحار الإقليمية لبلد ما، تتمتع سفن جميع الدول بحق "المرور البريء". ولكن أحيانًا يُستخدم مصطلح "المياه الدولية" كمختصر غير رسمي المقصود منه الإشارة إلى المياه الواقعة ما وراء البحر الإقليمي لدولة ما، وفي هذه المياه، تتمتع جميع الدول "بحرية أعالي البحار" (مثل حريات الملاحة والتحليق) وغيرها من الاستخدامات المشروعة للبحار. وهذا يعني بصفة عامة أن سفن أي بلد– حتى إذا كانت السفينة ترفع علم بلد غير ساحلي (محاط باليابسة) يحق لها ممارسة تلك الحريات دون تدخل من أي دولة أخرى. وقد انعكس ذلك النظام العرفي للقانون الدولي في اتفاقية قانون البحار.

الصراع الإقليمي: regional conflict

يعرف بأنه التعارض والاختلاف في الطبيعة السياسية والاقتصادية والإيديولوجية بين دولتين أو مجموعة الدول على المستوى الإقليمي. كما هو الحال في الصراعات الحدودية الموجودة في منطقة حوض شرق المتوسط، وما تحتويه هذه المناطق من ثروات وموارد كانت سببا في اشتعال فتيل الصراعات والتوترات في المنطقة.[1]

منطقة شرق المتوسط: Eastern Mediterranean

هي ذلك الجزء من البحر الأبيض المتوسط المقابل لشواطئ ست دول وهى: تركيا، وقبرص، ولبنان، ومصر، وإسرائيل، بمعنى آخر يشير المصطلح إلى الدول التي لها علاقة بدول منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط الذي يشمل، كما تعرف هذه المنطقة ببلاد الشام أو الهلال الخصيب.

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار: United Nations Convention on the Law of the Sea

[1] ماهية الصراعات الإقليمية، يوم:2020/6/27 على الساعة: 18:10، على الموقع الإلكتروني: https://kitabat.com/2014/12/08/

تمت صياغتها عام 1982 (LOS Convention) بهدف وضع ضوابط لتقسيم مساحات هذه المياه، وسميت تلك المساحات بالمناطق الاقتصادية الخالصة **Exclusive Economic Zones** (EEZ)وتم تحديد هذه المناطق بـ200 ميل طولي من سواحل الدول، ويكون للدولة داخل المناطق الاقتصادية الخالصة التابعة لها حق استغلال الثروات والتنقيب والاستكشاف عن النفط والغاز، وتختلف هذه المناطق الاقتصادية الخالصة عن المياه الإقليمية، حيث لا يحق للدولة في المناطق الخالصة التابعة لها أن تتحكم في الملاحة البحرية وعليها أن توفر حرية وسلامة الملاحة الدولية.

الجرف القاري: Continental shelf

يطلق مفهوم الجرف القاري على الامتداد الجغرافي الطبيعي للمساحات المغمورة تحت سطح الأرض، وأول ما نوقش مفهوم الجرف القاري في الأمم المتحدة كان في مؤتمر الجرف القاري الأول الذي عقد عام 1956، حيث أسفر المؤتمر عن منح الدول الساحلية الحق في استكشاف الموارد الطبيعية واستخدامها ضمن مجالات صلاحيتها في الجرف القاري.

الدراسات السابقة:

- ✓ دراسة للكاتب **محمد سليمان زاوي**، بعنوان: "**غاز شرق المتوسط ورقة أولية**"، نشرت في 19 أفريل 2016، عن المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، والتي طرحت الإشكالية التالية: "حول ما إذا كانت الحقول المكتشفة في منطقة حوض شرق المتوسط نواة للتعاون الإقليمي أو تنذر باندلاع صراعات تهدد مصالح القوى الإقليمية في المنطقة".

وقد لخصت هذه الدراسة أهم الحقول المكتشفة في منطقة شرق المتوسط التي أعلنت عنها "إسرائيل" منذ منتصف 2009، إضافة إلى ذلك تناوله مشكلات ترسيم الحدود البحرية باعتبارها أحد العوامل المثيرة للنزاعات نظرا لاكتشافات الغاز، الهائلة والتي يقع بعضها في مناطق متنازع عليها، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الصراع القائم بين لبنان وإسرائيل حول الثروات

وترسيم الحدود قد تدخل مصر طرفا فيها إذا لم تتدخل الأطراف الأخرى في المفاوضات حول ترسيم الحدود في المنطقة.

إلا أن هذا الكاتب أهمل دور القوى الكبرى التي تتابع التطورات المتعلقة بالتنافس الجاري في حوض شرق البحر المتوسط ودورها في تأجيج حدة الصراعات الإقليمية وهذا ما ستتطرق إليه دراستنا.

- ✓ دراسة لـ "**أحمد زكريا الباسوسي**"، تحت عنوان: "**تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي دراسة حالة منطقة حوض شرق المتوسط، 2018**"، وهي رسالة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة العلوم السياسية، بجامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والتي تناولت الإشكالية التالية: كيف أثرت تهديدات امن الطاقة واكتشافات حقول الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط على تأجيج الصراع الدولي في المنطقة؟

تحدث الطالب عن اكتشافات حقول الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط التي تتضمن كلا من، مصر، إسرائيل، فلسطين، قبرص، لبنان، سوريا، وتركيا، بالإضافة إلى تناول الأبعاد النظرية لظاهرة الصراع الدولي من خلال التعرض لأسبابها ومصادرها، كذلك الإشارة الى محاور الصراع الدولي على الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط،

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن منطقة حوض شرق البحر المتوسط تعتبر من أغني مناطق العالم احتواء علي الغاز الطبيعي، حيث بلغت الاحتياطات المقدرة وفقًا لهيئة المسوح الجيولوجية الأمريكية 122 تريليون قدمًا مكعبًا من الغاز الطبيعي.
- أن هناك قناعة راسخة لدى الأطراف المتصارعة في منطقة حوض شرق البحر المتوسط أن هذه الصراعات ذات طبيعة مستعصية بمعنى غير قابلة للتسوية، الأمر الذي دفع دول المنطقة إلى إدارة الصراع بدلا من تسويته.

- إن العلاقات المتدهورة الناتجة عن عقود طويلة من الصراعات السياسية، والحروب تقف حائلًا دون تسوية صراعات الموارد.

إلا أن هذه الدراسة أهملت البعد القانوني والمؤسساتي وأهم الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف التي قد تساهم في تخفيف حدة التوتر والصراعات أو تعقيد الأمور أكثر مما هي عليه ودورها في حل النزاعات الإقليمية حول ترسيم الحدود. وهذا ما سنحاول الإشارة إليه في دراستنا.

- دراسة للكاتب "**مروان قبلان**"، تحت عنوان: "**اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط استشراف الفرص والتحديات الجيوسياسية**"، تحت إشكالية "مدى تأثير الاكتشافات الغازية في منطقة حوض شرق المتوسط على الوضع الطاقوي في المنطقة".

تحدث الباحث على أهم الاكتشافات الغازية في منطقة شرق المتوسط، ودورها في زيادة حدة التوتر واحتدام الصراع والتنافس داخل المنطقة، خاصة في ظل زيادة الاعتماد على هذا المورد لاعتبارات مرتبطة بالبيئة والتكلفة الاقتصادية الأمر الذي زاد من أهمية منطقة شرق المتوسط وزيادة التكالب عليها من قبل القوى الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى التعرض إلى الجوانب المهمة من العلاقة بين اقتصاد الغاز والمخاوف الجيوسياسية التي تتولد منها، من خلال الموقع الجغرافي للاحتياطات والبنية التحتية اللازمة من أجل استغلال الغاز ومختلف التحديات التي تعترض الدول المنتجة والمستوردة للغاز إلا أن هذه الدراسة أهملت الجانب الاستشرافي لمنطقة حوض المتوسط واقتصرت على الأبعاد التاريخية والجغرافية متناسية مستقبل هذه المنطقة في ظل تصادم مصالح دولها.

- دراسة لباحثة "**زهراء عباس هادي**"، تحت عنوان: "**موارد الطاقة وأثرها في الصراع الإقليمي على الحدود في شرق المتوسط**"، تحت إشكالية هل أثرت موارد الطاقة في الصراع الإقليمي على الحدود البحرية في شرق المتوسط؟

تحدثت الباحثة عن ظاهرة الصراع الإقليمي في شرق المتوسط باعتبار أن هذا الصراع أصبح ظاهرة حتمية على الدول المطلة على البحر المتوسط من أجل اقتسام ثرواته، بالإضافة إلى التطرق إلى محاور الصراع الإقليمي بدءا بالصراع القبرصي التركي، مرورا بالصراع الإسرائيلي المصري، وفي الختام تطرقت الباحثة إلى أهم السيناريوهات المحتملة حول الصراع الإقليمي في منطقة حوض المتوسط.

وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن اكتشافات الطاقة في منطقة حوض شرق المتوسط تؤجج الصراع الإقليمي حول الحدود البحرية وانه إذا لم تتمكن دول المنطقة من تسوية أو إدارة الصراع، فإنه سيؤثر سلبا على موارد الطاقة استثمارها، لكن هذه الدراسة لم تتطرق إلى أهم الاتفاقيات الثنائية والجماعية التي عقدتها دول المنطقة مع بعضها البعض بغية الاستغلال الأمثل لثروات حوض شرق المتوسط وهذا ما ستحاول دراستنا الإشارة إليه في هذا الموضوع.

تقسيم الدراسة:

إن موضوع الأطروحة يقوم على دراسة وتحليل أحد المواضيع المهمة في حقل العلاقات الدولية والذي يتعلق بتنامي الصراع الإقليمي حول الغاز في منطقة شرقي المتوسط وتداعياته الدولية في الفترة الممتدة 2023/2009، من خلال محاولة تحليل مواقف وتوجهات دول منطقة شرق المتوسط وكيفية تعاطيها مع ملف اكتشافات الغاز الطبيعي، فضلا عن تحليل رؤى القوى الإقليمية والدولية التي تمتلك الخبرة في مجال الطاقة.

استجابة لطبيعة موضوع الدراسة تم اعتماد هيكلية دراسة تتضمن مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، فقد تم التطرق في الفصل الأول المعنون إلى الإطار الكرونولوجي للصراع الإقليمي في منطقة شرق المتوسط ، وقد تم تقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، الأول يتضمن التطور التاريخي للصراع الإقليمي في منطقة حوض شرق المتوسط، والثاني يتضمن الأهمية الجيواستراتيجية لحوض شرق المتوسط من خلال التطرق إلى الموقع الجغرافي للمنطقة والأهمية الجيوسياسية لحوض شرق المتوسط

والأهمية الجيواقتصادية للمنطقة، كما تضمن المبحث الثالث التحولات الجيوسياسية لاكتشافات حقول الغاز في شرق المتوسط.

ثم انتقلت الدراسة في فصلها الثاني إلى أطراف الصراع والتعاون في منطقة شرق المتوسط وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، الأول يتناول أطراف الصراع على الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط، والثاني يتضمن دور منتدى غاز شرق المتوسط في بعث التعاون الإقليمي لدول المنطقة، أما المبحث الثالث فيتضمن اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين دول حوض شرق المتوسط.

في حين استعرضت الدراسة في الفصل الثالث تداعيات اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط على المستويين الإقليمي والدولي، في مبحثين الأول تأثير اكتشافات الغاز الطبيعي على دول حوض شرق المتوسط، من خلال التطرق إلى المحور المصري الإسرائيلي، والمحور الإسرائيلي–القبرصي–اليوناني، والمحور الإسرائيلي – الأردني، أما المبحث الثاني فيتضمن تأثير اكتشافات الغاز الطبيعي على مصالح القوى الدولية في منطقة شرق المتوسط، من خلال التطرق إلى شبكة التحالفات الروسية في المنطقة، ثم الانتقال إلى مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة شرق المتوسط، وأخير الاحتياجات الأوروبية للغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط.

أما الفصل الرابع فقد عني بدراسة الظروف السياسية والتحديات الأمنية لاستغلال غاز شرق البحر المتوسط وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، الأول يتضمن الأزمات الإقليمية في منطقة شرق المتوسط، والثاني يتضمن تأثير الأزمة السورية على الصراع الإقليمي حول غاز شرق المتوسط، أما المبحث الثالث فيتضمن تحديات استغلال وتطوير غاز شرق المتوسط.

أما الخاتمة فقد انصبت لبيان أبرز ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات.

الفصل الأول: الإطار الكرونولوجي للصراع الإقليمي في منطقة حوض شرق المتوسط

الفصل الأول: الإطار الكرونولوجي للصراع الإقليمي في منطقة حوض شرق المتوسط:

إن العلاقات الدولية لا تخلو من النزاع والتنافس والصراع الذي ينتج عنه العديد من التصادم بين المصالح والاستراتيجيات الدولية المتضاربة في مناطق متعددة وقد يكون هذا الصراع في منطقة معينة، وقد يكون هذا الصراع حول المناطق الإستراتيجية خاصة منها الحيوية الاقتصادية والطاقية، إذ تعتبر الطاقة النفطية الغازية منذ نهاية التسعينات سر التطور والتفوق ومفتاح السيطرة، ومن هنا تتضح أسباب الصراع على موارد الطاقة بين الدول، ومن الناحية الجيوبوليتكية تعتبر الدولة كيان حي الذي لا يمكن ان ينمو بدون التوسع وضم المناطق الإستراتيجية وتغذيته من المصادر الطاقة المختلفة، وهذا ما يدفعها إلى اتخاذ خطوات توسعية خارج حدودها الدولية، إذن فالمصادر الطاقة أصبحت مجالا للتنافس والصراع الدولي في شرق البحر المتوسط هي الأخرى، لأن بعض القوى في المنطقة أصبحت تتحرك بإرادتها المنفردة للتنقيب عن الغاز، السبب راجع لعدم ترسيم الحدود البحرية بين دول المنطقة بشكل خاص في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، معنى ذلك إذا أرادت دولة معينة ترسيم حدودها البحرية، وكانت تلك الحدود تتجاوز 200 ميلا حسب ما حددته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإن هذا الأمر لا يتوافق مع بنود القانون وينتهك حدود الدول الأخرى، مثلما سنرى في منطقة شرق المتوسط من خلال محاولات التنقيب المنفردة في المنطقة، مما يتسبب في إثارة الصراعات بين دولها وقد يزيد الأمر تعقيدا إذا تدخلت أطراف أخرى لصالح طرف آخر، مما يجعل الصراع يتحول من إقليمي إلى دولي.

وعليه سوف يركز هذا الفصل على المباحث والمطالب الآتية، من خلال التطرق إلى الإطار الكرونولوجي للصراع الإقليمي في منطقة حوض شرق المتوسط، ثم الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة المتمثلة في الموقع الجغرافي، والأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية، ثم التحولات الجيوسياسية لاكتشافات حقول الغاز شرق المتوسط من خلال دراسة أهم حقول الغاز الطبيعي

المكتشفة في المنطقة، والتطرق إلى أبرز الشركات العاملة في مجال البحث والتنقيب عن الغاز، بالإضافة إلى تحديد المناطق المتنازع عليها في منطقة شرق المتوسط.

المبحث الأول: التطور التاريخي للصراع الإقليمي في حوض شرق المتوسط

عند دخول منطقة شرق المتوسط إلى مصاف المناطق التي تحتوي على اكتشافات غازية، صنفت كواحدة من المناطق المهمة استراتيجيا، كما دخلت في إطار دراسات المناطق السياسية بوصفها منطقة ذات أبعاد وقضايا قابلة للدراسة والفحص، فقد أضافت اكتشافات الغاز المتوالية خلال حوض شرق المتوسط بعدا جدجدا للصراع بين دول شرق المتوسط المتصارعة أصلا على قضايا عديدة أهمها، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والصراع التركي اليوناني، إضافة للازمة السورية .بالعودة إلى اكتشافات الغاز في منطقة شرق المتوسط نجد الحديث عن وجود احتياطات كبيرة في هده المنطقة قد أثارت شهية الدول الإقليمية، صغيرها وكبيرها، والقوى الدولية المختلفة بشأن إمكانات هده الموارد وفرص استغلالها بما يخدم مصالحها ويعزز وضعها الداخلي والدولي، فتسعى الدول الإقليمية لان تكون هده الاكتشافات قوة دافعة لها في عملية التنمية ومدعمة لموقفها الدولي والإقليمي، وتطمح القوى الكبرى لان تكون لها حظ أو نصيب من هذه الاكتشافات التي هي بوصفها دولا كبرى لا يمكن ان تفوت فرصة الاستفادة القصوى منها .بالنظر إلى منطقة شرق المتوسط ودوله، نجد أن صراعا متعدد الأبعاد ومتشابك القضايا يجمع هذه الدول، فتركيا من جهة واليونان وحلفائها من جهة أخرى، والسبب في هذه التجادبات هو عمليات التنقيب على الغاز الطبيعي في مياه شرق المتوسط، وما تنطويه من خلافات كبيرة بفعل عدم ترسيم الحدود البحرية والبرية البينية. وقد مر الصراع في حوض شرق المتوسط بمراحل ومحطات تاريخية بدءا من اكتشافات حقول الغاز على سواحل الدول المطلة على الحوض وقد ميز الصراع والتوتر كل مرحلة من مراحل التطور التاريخي للصراع الإقليمي في شرق المتوسط.

المطلب الأول: تاريخ الصراع الإقليمي في حوض شرق المتوسط وتطوره

هناك لحظات مفصلية في تاريخ القرن العشرين حددت ارتباط مفهوم أمن الطاقة بالأمن القومي الاستراتيجي في التاريخ العربي السياسي والعسكري المعاصر، على سبيل المثال حينما قامت الدول العربية وعلى رأسها السعودية، عندما اتحدت الدول العربية معا في حرب السادس من أكتوبر من عام 1973 وهددت بقطع النفط عن الدول الغربية المساندة لإسرائيل أثناء حربه على مصر.[1]

غير أن التاريخ السياسي والعسكري كان أسبق من ذلك، فعند اندلاع الحرب العالمية الأولى 1914 اتخذ وزير الحربية البريطاني **(ونستون تشرتشل)** قرار بتحويل طاقة الأسطول البحري الذي كان يعتمد على الفحم للعمل على المازوت والجاز، وذلك لزيادة كفاءة الأسطول البريطاني وتسريع حركته حتى يتمكن من منافسة الأسطول الألماني والعثماني، ومنذ ذلك التاريخ أخذ الاهتمام بأمن الطاقة، يتصاعد، ليس فقط لاختلال التوازن بين العرض والطلب، بل كذلك لارتباط أمن الطاقة بجملة عوامل أخرى منها تهديدات الجماعات المسلحة، والتنافس الدولي والإقليمي وعدم وضوح نية الدول المصدرة التي قد تتراجع في التصدير، ثم العامل الأخير وهو الاحتياج الدائم لموارد الطاقة لتعزيز القوة الاقتصادية.[2]

وهذا ما أثبته الوضع الدولي حاليا، حيث إن السيطرة على موارد الطاقة، وفي مقدمتها الغاز الطبيعي وأنابيبه وممراته صارت جزءا أصيلا من مقومات القوى الجيوسياسية في القرن 21، كما تكشف آليات الصراع الدولي في الوقت الراهن عن أن النظام العالمي الجديد يتشكل وفق نظام القوى الاقتصادية والهيمنة العسكرية التي تعتمد بالأساس على مصادر الطاقة بشكل عام، والغاز الطبيعي بشكل خاص، خاصة في منطقة حوض شرق المتوسط التي تشهد مسرحا أكبر للصراعات

[1] أحمد صباغ، **تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي**، (مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات)، ص.8.

[2] المرجع نفسه، ص.9.

والتجاذبات الجيوسياسية العالمية، ومن هنا يمكننا إدراك التدخلات الأجنبية وتركيزها على مناطق إستراتيجية بالمنطقة مثل مناطق الخليج العربي، ودول حوض شرق المتوسط.[1]

تشهد منطقة الشرق الأوسط عامة، ومنطقة شرق المتوسط خاصة، صراعات جيوسياسية عالمية وإقليمية، على مر العصور، غير أن الصراع الراهن أخذ منحنى جديدا خاصة بعد اكتشافات احتياطات هائلة من الغاز في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، تاريخيا بقيت منطقة شرق المتوسط، خارج دائرة استقطاب شركات النفط والطاقة، التي ركزت بقوة على مكامن واحتياطات الطاقة في منطقة الخليج، غير أن هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية أكدت وجود احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط، قدرت ب 122 تريليون متر مكعب و1.7 مليار برميل نفط، وترتب على هذه الاكتشافات تداعيات جيوسياسية جديدة ترافقت مع مزيدا من التوتر فيها ومزيدا من الصراعات التي تكاد ان تؤدي إلى حروب بين الأطراف المتنازعة خاصة بسبب الغياب الكامل لترسيم الحدود البحرية بين دول حوض شرق المتوسط، وليس من المتوقع في ظل الحالة الراهنة أن يتم الاتفاق عليها نظرا للتغييب الكامل لدور الأمم المتحدة في هذا الشأن. لأن "إسرائيل" تماطل في ترسيم الحدود البحرية مع لبنان ومع سوريا وأيضا مع الفلسطينيين، ضف إلى ذلك اعتراض تركيا وبقوة على ترسيم حدود جزيرة قبرص البحرية مع عدد من دول الجوار وفي ظل تكريس انقسام شطري الجزيرة منذ عام 1974 بحجة تهديد مصالح جمهورية قبرص التركية التي لا تعترف بها سوى أنقرة.[2]

فالاهتمام بمنطقة شرق المتوسط كونه موردا للطاقة ليس وليد اللحظة أو السنوات القليلة الماضية، بل يرجع تاريخ الاكتشافات إلى سبعينات القرن الماضي على السواحل المصرية، تلك الفترة اتسمت بالهدوء وقلة الاكتشافات، ولكن مع تطور تكنولوجيا التنقيب وانخفاض التكاليف،

---

[1] لهب عطا الله، **أمن الإمدادات والمخاطر الجيوسياسية، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة**، ط.1، ص.18.

[2] غاز شرق المتوسط: صراع إقليمي وعالمي، يوم:2021/06/9 على الساعة: 12:20 على الموقع الالكتروني: **https://arabic.arabianbusiness.com/business/2016/sep/20/42220**

عاد الاهتمام بهذه المنطقة مع بداية الألفية الجديدة باندفاع أقوى، حيث كانت البداية في سنة 2000 عندما تم اكتشاف حقل "غزة مارين"، حيث بدأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي التنقيب في هذا الحقل الذي يقع ضمن حدود فلسطين. خاصة وأن "إسرائيل" لا يستعصى عليه أن يسلب حقلا غازيا تصل تقديراته إلى 30 مليار متر مكعب، وفي عام 2009 تم اكتشاف حقل "تمار" باحتياطات تصل إلى 280 مليار متر مكعب، ثم حقل ليفياثان عام 2009، ثم تلتها قبرص بعد ان اكتشفت حقل أفروديت في 2011، تبعتها مصر حقل "ظهر" باحتياطات ضخمة تقدر ب850 مليار متر مكعب، كل هذه الاكتشافات الضخمة كفيلة بلفت انتباه الدول المتعطشة لمصادر الطاقة مثل الاتحاد الأوروبي وتركيا.[1]

وهذا ما ترجم في مشروع "خط غاز شرق المتوسط" **East-Med pipeline**، الذي يهدف إلى نقل 10 مليارات متر مكعب من الغاز سنويا من حقلي "ليفياثان" و"أفروديت" إلى أوروبا مرورا بقبرص واليونان، عبر خط يمتدتحت سطح البحر مسافة 1900 كيلومتر، بتكلفة 6 مليارات يورو، كل هذه التحركات أثارت رفض تركيا التي ترى أنه تم إقصاؤها عمدا من هذا المشروع ومنعها من الاستفادة من الثروة الغازية المكتشفة في المنطقة، وما زاد من رفضها هو تأسيس "منتدى غاز شرق المتوسط" في 2019، الذي ضم كل من مصر، إسرائيل، والأردن، والسلطة الفلسطينية، وقبرص واليونان، وإيطاليا، حتى فرنسا وأمريكا كعضو مراقب، وكرد فعل على هذا المنتدى وقعت تركيا اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق الليبية، وهو ما يعني قطع الطريق على خط أنابيب شرق المتوسط وردا على ما قامت به تركيا، سارعت اليونان ومصر إلى ترسيم الحدود البحرية بينهما، وهذا يعني أننا أمام خطين حدوديين متقاطعين، وهذا ما توضحه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

[1] يوسف حسن الملا، **صراع الطاقة المحموم في شرق المتوسط...كيف بدأ؟** وإلى أين يتجه، يوم: 2021/06/10، على الساعة: 14:23، على الموقع الإلكتروني:**https//alkhaleejonline.net/**

إذ نجد أن هناك دور معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، التي تقضي أن الحدود المائية لكل دولة، تمتد مسافة 200 ميلا بحريا من حدودها البرية كما تحدد "المناطق الاقتصادية الخالصة" **(Exclusive Economic Zone/ EEZ)** لكل دولة،[1] وبالنظر إلى الدول الموقعة على هذه الاتفاقية نجد أن جميع دول شرق المتوسط صادقت على هذه الاتفاقية باستثناء تركيا، ودولة الاحتلال الإسرائيلي، وهذا ما يزيد الأمور تعقيدا في هذا الصراع البحري، فتركيا رغم سواحلها الطويلة على المتوسط فإنها محاصرة بمجموعة من الجزر اليونانية الصغيرة، بالإضافة إلى جزيرة قبرص التي تبعد عنها 45 ميلا فقط، وتعول تركيا على جمهورية شمال قبرص التركية لزيادة امتدادها البحري والوصول لنصيبها من غاز المتوسط، لذا أرسلت سفن التنقيب "**الفاتح**" و"**ياووز**" وغيرها محاطة بالسفن الحربية للمياه المحاذية لغرب قبرص التركية، وفي المنطقة التي تتنازع عليها اليونان وتعتبرها ضمن مياهها الإقليمية.

مما استدعى الأمر تدخل قوى دولية أخرى من الاتحاد الأوروبي تطلب منها سحب سفنها الحربية ومنها فرنسا على وجه الخصوص، فقد حث الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" أوروبا على إظهار موقف موحد وحازم تجاه السلوك "غير المقبول" لتركيا في شرق المتوسط، وقال إن تركيا لم تعد شريكة في شرق المتوسط، بالمقابل ردت وزارة الخارجية التركية على تصريحات ماكرون واصفة إياها بالوقحة، وبأنها تنم عن "فكر استعماري قديم."

وطالب ماكرون، خلال مؤتمر صحفي قبيل انطلاق قمة دول الجنوب الأوروبي، دول أوروبا بأن تكون أكثر حزما مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وتُقرر ما ينبغي القيام به بعد فتح الحوار مع الجانب التركي لكن مع شروط صارمة، على حد قوله. واعتبر الرئيس الفرنسي أن الاتفاقيات التي أبرمتها تركيا مع الحكومة الليبية بشأن ترسيم الحدود البحرية تهدد الحقوق

[1] حسين عبد الرحمان سليمان، الندوة العلمية تأمين المنافذ البرية والبحرية والجوية، (أبو ظبي: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2009)، ص.12.

المشروعة لليونان على حد وصفه، مضيفا أن عمليات التنقيب في المنطقة الاقتصادية القبرصية أمر غير مقبول. وقال ماكرون أن تركيا لم تعد شريكا في شرق البحر المتوسط، وطالبها بتوضيح نياتها في بعض المجالات لإطلاق حوار مثمر معها[1].

قال رئيس الوزراء اليوناني إنه يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يفرض عقوبات "مجدية" على تركيا إذا لم تسحب قطعها البحرية من المناطق المتنازع عليها شرقي البحر المتوسط، في وقت تجري فيه أنقرة مشاورات بشأن استكشاف النفط والغاز مع حكومة الوفاق الوطني الليبية.

وهذا ما توضحه الخريطة التي تبرز مناطق الصراع والتنازع بين دول حوض شرقي المتوسط، وكيف تتداخل الحدود البحرية مع بعضها البعض، ومناطق البحث والتنقيب وغياب ترسيم المناطق الاقتصادية الخالصة لدول المنطقة بطريقة قانونية، وتداخل حقول الغاز وتوزيعها في مناطق تتعارض مع وجهات نظر الدول التي تعتبر أنها واقعة في منطقتها الاقتصادية الخالصة وضمن مياههما الإقليمية وبالتالي فهي تمتلك السيادة الكاملة عليها، الأمر الذي يؤدي إلى وقوع حروب وصراعات بين دول المنطقة، كالصراع اللبناني الإسرائيلي، والصراع التركي القبرصي اليوناني، وهذا ما سنوضحه بالتفصيل لاحقا.

[1] أخبار الجزيرة، تركيا: تصريحات ماكرون عن شرق المتوسط وقحة واستعمارية، يوم: 2021/8/4، على الساعة: 8:44، على الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/news/2020/9/10/

شكل رقم 1: خريطة تظهر تعقيدات وتداخلات الحدود البحرية المتنازع عليها في منطقة شرق المتوسط (مجلة إيكونوميست)

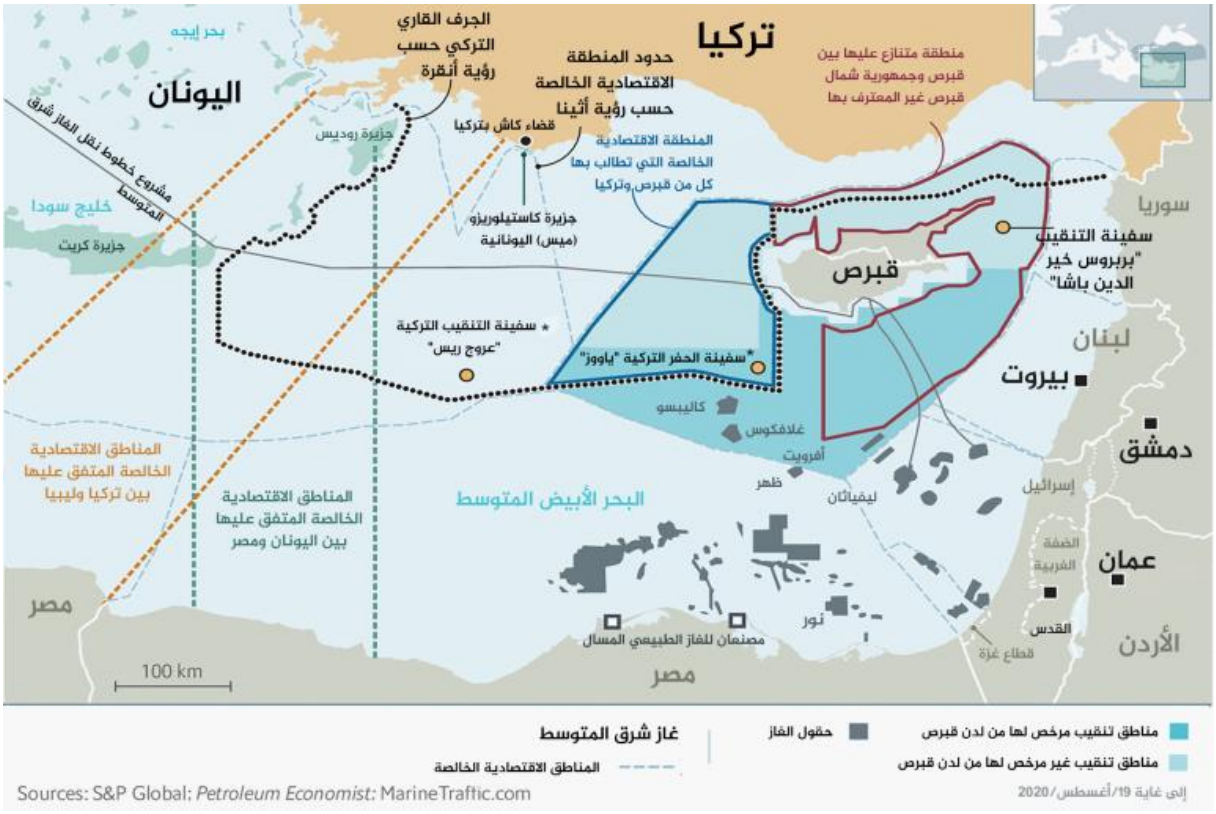

أخبار الجزيرة، تركيا: تصريحات ماكرون عن شرق المتوسط وقحة واستعمارية، يوم: 2021/8/4، على الساعة: 8:44، على الموقع الالكتروني:

https://www.aljazeera.net/news/2020/9/10

وكتلخيص لتاريخ بداية الصراع الإقليمي في منطقة شرق المتوسط وتطوره، يمكن التطرق إلى النقاط الآتية:[1]

كما أشارت الدراسة أنه منذ اكتشاف احتياطي ضخم من الغاز الطبيعي في شرق المتوسط عام 2009، دخلت الدول في صراع مرير على ترسيم الحدود البحرية وفي قلب الصراع هناك غياب تعريف متفق عليه للمناطق الاقتصادية الخالصة لكل منهما

[1] أحمد صباغ، تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي، المرجع سابق الذكر، ص. 11.

الفرع الأول: بداية اكتشافات الغاز في حوض شرق المتوسط

اكتشفت شركة **petroleum British** حقل غزة مارين على مسافة 36 كم من ساحل القطاع، وقدر بتريليون متر مكعب.

الفرع الثاني: اكتشافات الغاز على سواحل إسرائيل

أخذت المياه في شرق المتوسط في التحرك مع اكتشاف حقلي تمار وليفياثان في "إسرائيل" عام 2009 و2010 على التوالي، قبالة سواحل يافا وخضيرة، ويوفر الحقل الأول نحو 60 بالمائة من احتياجات توليد الطاقة في إسرائيل، كما اكتشفت قبرص حقل أفروديت العملاق.

الفرع الثالث: تقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية

إعلان هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية أن حوض شرق البحر المتوسط يحتوي على 122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، و1.7 مليار برميل احتياطي من النفط، كاشفة أن حوض شرق المتوسط به كميات من الغاز تسد حاجيات الدول الأوروبية لمدة 30 عاما على الأقل، ثم بعد الاكتشاف الإسرائيلي وقعت تل أبيب اتفاقية مع القسم اليوناني من قبرص، لترسيم حدود المياه الإقليمية، الخطوة التي رفضها لبنان باعتبارها تجاوزا لحدوده الإقليمية.[1]

الفرع الرابع: اكتشافات الغاز المصرية حقل ظهر 2015

التطور الأهم كان في مصر بعد اكتشاف حقل ظهر العملاق، الذي يعد أكبر حقول شرق المتوسط، وذلك على يد شركة تنقيب ايطالية، وقد عظم هذا الاكتشاف من مكانة مصر ودرها الإقليمي في المنطقة، ومع امتلاكها لمحطتي إسالة للغاز الطبيعي، كما أنه أعطى دفعة جديدة لشركات التنقيب عن الغاز والنفط.

[1] احمد دياب، محاور الاستقطاب والتحالف في شرق المتوسط، مجلة السياسة الدولية مركز الأهرام لدراسات السياسية والاستراتيجية، المجمد 50 العدد 199(يناير: 2015): .146.

التحركات التركية في المنطقة 2018: دخلت تركيا سباق التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط متأخرة، إذ أطلقت أولى سفنها، سفينة الفاتح، للتنقيب عن الغاز في نهاية 2018، وتستند إلى ما تعتبره دورها في الدفاع عن حقوق جمهورية قبرص التركية أيضا.

ومن مصر والأردن 2019/2018: دفعت اكتشافات الغاز في شرق المتوسط "إسرائيل" إلى البحث عن أسواق للتصدير، وما جعلها تتوجه إلى جيرانها في كل من مصر والأردن. وقد وقعت "إسرائيل" اتفاقيتي تصدير للغاز مع البلدين.

الفرع الخامس منتدى غاز شرق المتوسط 2019:

تم الإعلان عن تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط في القاهرة، بداية 2019، بمشاركة مصر وإسرائيل واليونان وقبرص اليونانية وإيطاليا والأردن والسلطة الفلسطينية، وحضر الاجتماع التأسيسي ممثلون عن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والبنك الدولي، فيما استبعد منه كل من تركيا ولبنان وسوريا، وفي 2020 أعلن وزراء الطاقة 7 دول شرق متوسطية EMGF بهدف تأسيس منظمة دولية تحترم حقوق الأعضاء في مواردها الطبيعية، بما يتفق ومبادئ القانون الدولي.[1]

على خلاف عام 2020 الذي كاد أن يشتعل فيه البحر الأبيض المتوسط عبر مواجهة عسكرية تم احتواؤها من قبل الأطراف الدولية بين تركيا واليونان، وذلك على خلفية الأنشطة التركية في المياه الإقليمية لقبرص واليونان، ومحاولة فرض أمر واقع يتنافى مع قواعد القانون الدولي للبحار، فقد تميز عام 2021 بنوع من الهدوء، أو على أقل تقدير شهد العام –الذي أوشك على الانتهاء– تصعيدًا مكتومًا لم يصل في حدته لما كان عليه الوضع عام 2020، وذلك فيما يلي:

[1] ثروات في القاع...وبوارج تتأهب على السطح، يوم: 2021/06/30، على الساعة: 15:25، على الموقع الإلكتروني: **https //arabicpost.shorthandstories.com/Eastmed-gas/index.html**

استكمال البناء المؤسسي :كان الطابع المؤسسي بمثابة السمة الغالبة على التفاعلات الدولية شرق المتوسط، فخلال شهر مارس 2021، دخل ميثاق غاز شرق المتوسط حيز التنفيذ، كما تم التوقيع بعدها بنحو أربعة أشهر على اتفاقية دولة المقر، والتي وافق عليها مجلس النواب المصري في نوفمبر 2021، مما ساهم في اكتمال كافة الجوانب الفنية والقانونية الرامية لتحويل منتدى غاز شرق المتوسط لمنظمة حكومية مقرها القاهرة[1].

المطلب الثاني: دوافع الصراع الإقليمي على الغاز الطبيعي في حوض شرق المتوسط

تتميز منطقة شرق المتوسط بأهمية جيوسياسية كبيرة لما تمتلكه من مقدرات اقتصادية يمكن أن تتسبب في زيادة معدلات الصراع الإقليمي والدولي حول هذه الاكتشافات الحديثة من الغاز والتي تقدر بحوالي340 تريليون قدم مكعب، وهو الأمر الذي ساهم في زيادة مستوى الخلافات بين دول المنطقة ومحاولة الكثير منها إلى تقنين أوضاعها بصورة قانونية فيما يتعلق بترسيم الحدود البحرية وفق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982، ومن ناحية أخرى اتجهت تركيا إلى التنقيب عن الغاز في المناطق الاقتصادية الخاصة بكل من قبرص بشكل انفرادي وعلى خلفية هذه الاكتشافات الحديثة في منطقة شرق المتوسط، شهدت المنطقة نوعا من أنواع التحالف والتحالف المضاد في إطار التنافس والصراع بين دول المنطقة، كتوقيع الاتفاقيات مثل الاتفاقية التركية الليبية المتعلقة بترسيم الحدود البحرية، وأخرى للتعاون العسكري والأمني عام 2019، وفي مقابل ذلك اتجهت مصر ودول شرق المتوسط إلى تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط في 2019 كآلية جماعية للتنسيق بين دول المنطقة، وعليه يمكن إجمال أسباب ودوافع الصراع في منطقة شرق المتوسط في النقاط الآتية:[2]

---

[1] محمود القاسم، تصعيد مكتوم...هل يستمر الهدوء شرق المتوسط خلال 2022، يوم: 2022/11/8، على الساعة: 13:16، على الموقع الالكتروني: https://ecss.com.eg/18238/

[2] مصطفى صلاح، تصاعد التهديد...مستقبل الصراع على غاز شرق المتوسط، يوم:2021/05/25، على الساعة: 12:21، على الموقع الإلكتروني: www.acreseg. Org/41660

الفرع الأول: دوافع متعلقة بترسيم الحدود البحرية: (دوافع قانونية)

- هناك إشكاليات عديدة حول ترسيم الحدود البحرية في هذه المنطقة خاصة وأن هناك دول لم توقع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في 1982، وعلى الرغم من اتجاه عديد من دول المنطقة إلى توقيع اتفاقيات ثنائية لترسيم الحدود إلا أن تركيا لم تعترف بهذه الاتفاقيات وحاولت فرض أمر واقع جديد لاستثمار الثروات المكتشفة حديثا.
- ملف الغاز ليس هو العامل الوحيد الذي تسبب في زيادة حدة الصراعات في المنطقة ولكنه أضاف بعدا جديدا إلى التوترات القديمة، بين دول المنطقة، حيث تشهد المنطقة صراعات تاريخية قديمة مثل الصراع بين قبرص واليونان، حول بعض الجزر في بحر ايجه، وحول ترسيم الحدود البحرية، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني حول حقول الغاز المكتشفة في المنطقة، والصراع المصري التركي حول اتهام تركيا بدعم الجماعات الإرهابية التي تهدد الأمن القومي المصري، ومن ثم فإن الخلافات السياسية القديمة بالأساس لها دورا مهما في تعقيد هذه الخلافات حول سيادة كل دولة فيما يتعلق بالتنقيب عن الغاز.
- مشكلات ترسيم الحدود البحرية بين دول المنطقة كالصراع اللبناني الإسرائيلي منذ الاكتشافات الأخيرة للغاز قبالة السواحل الإسرائيلية في منطقة يعتبرها لبنان جزءا من مياهه الإقليمية، ويحكم الحدود بين لبنان وإسرائيل اتفاق وقف إطلاق النار بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 1701 الذي صدر في أعقاب العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 ولكن حتى الآن لا يوجد اتفاق نهائي على ترسيم الحدود البرية أو البحرية وبالتالي ساهم هذا الأمر في تأزم الوضع في منطقة شرق المتوسط.
- التحدي الدبلوماسي هو أن قبرص ولبنان اتفقتا على حدود بحرية تمتد جنوبا إلى بقعة مصممة على أنها "النقطة1" ويمتد بعيدا إلى الجنوب، بيد أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تشير لمثل هذا الوضع إلى أن الحدود البحرية لقبرص مع "إسرائيل" ولبنان سوف تتقاطع

في نقطة متساوية البعد من البلدان الثلاثة، ومحصلة ذلك أن هناك مثلثا بحريا يمتد على مساحة 200 ميل مربع هو محل نزاع وصراع بين دولتين.[1]

- كل تلك الصراعات والخلافات على الحدود البحرية أدت إلى زيادة التصعيد العسكري بين بلدان منطقة شرق المتوسط، فقد أقرت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية خطة حماية لحقول الغاز من عمليات معادية، خاصة من لبنان، وتفجيرها عبر صواريخ، ونشر سلاح البحرية الإسرائيلي وحدة خاصة لمراقبة منصات الغاز مستخدما قوارب غير مأهولة وطائرات من دون طيار ووسائل أخرى متطورة.

الفرع الثاني: دوافع سياسية

- تسببت التدخلات التركية المباشرة في منطقة شرق المتوسط كتدخلها في الأزمة الليبية في تعزيز التوجهات الخاصة بدول هذه المنطقة نحو مواجهة سياستها وخاصة من جانب دول الاتحاد الأوروبي الذي أظهر تبنيه سياسات مضادة من شأنها مجابهة تركيا في ليبيا، أو في مساندة كل من قبرص واليونان.
- تعدد الفاعلين المؤثرين وتعارض مصالحهم حيث نجد، على المستوى الإقليمي تتعارض المصالح التركية مع بقية الدول المطلة على سواحل منطقة شرق المتوسط، وعلى المستوى الدولي تتعارض المصالح الروسية مع المصالح الأوروبية والأمريكية.[2]

[1] محمد سليمان الزواوي، بحر النار تصاعد الصراع شرق المتوسط، (الرياض: مجلة البيان، د ت ن)، ص.167-169

[2] كريم محمد رجب الصباغ، التقسيم العادل لحقول النفط والغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط، مجلة دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية-كلية الحقوق، العدد الثالث، جانفي 2021، ص.456.

- غياب نظام أمني واضح الملامح ينظم العلاقات بين هذه القوى الإقليمية، أو بينها وبين القوى الدولية، الأمر الذي يعني أن كل دولة تعتمد على قدراتها وما تستطيع تشكيله من تحالفات لتأمين حقوقها وتأمين مصالحها.[1]
- الآفاق الواعدة التي يحملها وجود الغاز في تلك المنطقة بالنسبة إلى دول الجوار والتي راهن البعض على أنها ستغير المعطيات السياسية والاقتصادية لدول المنطقة[2].
- الصراع على استغلال ثروات الهيدروكربون والتنافس على طرق تصديرها والتزاحم على حصص الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى تحويل دول المنطقة إلى فاعل دولي صاعد في رهانات الغاز الطبيعي.
- الطلب على الطاقة لاسيما الغاز من الجانب التركي سيدفعها إلى التدخل بقوة في الصراعات الإقليمية في شرق المتوسط حول ترسيم الحدود البحرية وأحقية القبارصة الأتراك في حصة الغاز القبرصية، وكذلك في مشكلات تقسيم الحدود البحرية المتنازع عليها في المنطقة بين لبنان وقبرص وإسرائيل.[3]
- يعوق الصراع في سوريا عمليات التنقيب للاستفادة من الغاز القابع في مياهها.
- يلعب الصراع العربي الإسرائيلي دورا في تعطيل الاستفادة من غاز المتوسط ونفطه، فقد اكتشفت شركة "بريتش غاز" في عام 2000 حقل "غزة مارين"، في بحر غزة، ورغم مرور عقدين من الزمن، ما يزال الحقل دون تطوير بسبب رفض إسرائيل، لأنها تحتكر تزويد الضفة وغزة بالوقود.
- الخلاف بين تركيا ومصر، في ظل اتهام مصر لتركيا بدعم جماعات الإخوان المسلمين المصنفة إرهابية في مصر، اعتماد مصر على الغاز يدفع باتجاه الاستكشاف غرب البحر

[1] المرجع سابق الذكر

[2] علي حسين باكير، النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2018، ص3.

[3] علي حسين باكير المرجع نفسه، ص.170.

المتوسط قرب المياه الليبية، ومن ثم ستتأثر هذه المحاولات سلبا بالاتفاق الليبي التركي ويمكن أن تتسبب في خلافات أوسع بين القاهرة وتركيا خاصة في ظل رغبة أنقرة في توسيع نفوذها في شرق المتوسط.[1]

ومما سبق ذكره يمكن القول أن كل هذه الدوافع والأسباب كانت وراء تأزم الوضع في منطقة شرق المتوسط، في ظل تعقد الأمور وتداخل الحدود البحرية والسياسية وصعوبة ترسيمها وفقا لمبادئ وقواعد معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار، لأن هناك بعض الدول التي تعترض هذه المعاهدة ولم توقع عليها لأنها تعتبرها تنتهك حقوقها وتحرمها من ثروات المنطقة على غرار تركيا، وبالتالي لابد من اللجوء إلى أسلوب الحوار والالتزام بقواعد القانون الدولي لتخفيف أو لتفادي وقوع حروب و نزاعات قد تكون لها تداعيات عالمية، ومن الواضح أن تدخل العديد من الدول من خارج المنطقة قد ألهب هذا الصراع، وقد يتطلب ذلك دخول دول أكبر لحل الأزمة، أو لمنع الفتيل من الانفجار.

المطلب الثالث: إفرازات الصراع على التركيبة الجيوبوليتيكية للمنطقة.

من خلال التطرق إلى دوافع الصراع والتنافس في حوض شرق المتوسط يتضح لنا أنها دوافع معقدة ومتداخلة بين ما هو متعلق بمشكلات ترسيم الحدود البحرية، وما هو متعلق بدوافع قانونية وسياسية، وعليه يمكن القول أنه في حوض شرق البحر المتوسط، هناك عوامل منشأة للصراع في المنطقة وعوامل كاشفة له، وبالحديث عن العوامل المنشأة للصراع نجد الصراع بين تركيا، اليونان، قبرص، حول حدود ارتضتها أطراف ورفضتها أخرى والصراع اللبناني الإسرائيلي حول ترسيم الحدود البرية والبحرية، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي وما إلى ذلك من عوامل منشأة ومسببة للصراع.

[1] حازم العمدة، الغاز في شرق المتوسط. قنبلة موقوتة تنتظر الانفجار أو الحل، يوم: 2021/6/10، على الساعة: 15:25 على الموقع الالكتروني: **https://attaqa.net/2020/12/27**

أما فيما يخص العوامل الكاشفة للصراع يتمثل فيما يحدث حاليا على المستوى الدولي من قضايا إقليمية ولها تداعيات عالمية، كالأزمة الليبية التي بدأت منذ عام 2011، لم تكن منشاة للصراع ولكنها كانت كاشفة لأبعاد الصراع وأطرافه والعوامل التي أدت إلى تأجيجه على هذا النحو، ضف إلى ذلك الاكتشافات الغازية المعتبرة المحققة على مستوى المنطقة والتي دفعت كل دولة من الدول المطلة على حوض شرق المتوسط ترسم استراتيجياتها وسياستها بما يتماشى ومصالحها الحيوية في المنطقة، بالإضافة إلى أحداث ومتغيرات جديدة حدثت في المنطقة بعد هذه الاكتشافات منذ عام 2009، كتأسيس منتدى غاز شرق المتوسط في 2019 وتحويله إلى منظمة إقليمية في 2020، والاتفاقية الليبية التركية في 2019، وإنشاء خط أنابيب نقل الغاز "ايست ميد"، وقانونيا عكس ذلك الصراع الثغرات التي تكتنف تطبيق الاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموقعة عام 1982.

وبالتالي كما تمت الإشارة سابقا أن الصراع الإقليمي في منطقة حوض شرق المتوسط ذو جذور تاريخية وأبعاد اقتصادية وأخرى قانونية، ومن هذا المنطلق يمكن التطرق إلى إفرازات الصراع على التركيبة الجيواستراتيجية للمنطقة في العناصر التالية:[1]

الفرع الأول: افرازات الصراع في حوض شرق المتوسط

- خروج الصراع عن النطاق الإقليمي نحو التدويل ساهم في تعقيد الوضع وتشابكه، خاصة بعد تدخل بعض الأطراف الدولية ومحاولة تسيير الوضع وتحقيق التوازن، وهذا ما استند إليه كتاب "**دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**"، للدكتور محمد السعيد إدريس، حيث قسم أطراف الصراع داخل الأقاليم إلى ثلاث قوى، والمتمثلة في القوة التدخلية، التي تسعى إلى السيطرة وتعزيز نفوذها داخل الإقليم من خلال علاقات مع بعض أطرافه، ويمكن أن

[1] أشرف محمد كشك، "صراع شرق المتوسط وليبيا....التداعيات والمخاطر والتأثير الأجنبي"، مجلة آراء، العدد 154، (أكتوبر، 2020)، ص. 17.

نسقط هذه القوة على الاتفاقية التركية مع حكومة الوفاق، أو استعراض القوة من خلال المناورات التركية في شرق البحر المتوسط والإصرار على التنقيب عن الغاز، أما القوة الثانية وهي القوة المناوئة التي تعتبر ذلك التدخل تحديا لأمنها القومي وتتمثل في مصر واليونان وقبرص، أما القوة الثالثة فهي الموازنة التي تعمل على الحيلولة دون بلوغ الصراع حد حافة الهاوية كحلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى أمريكا من خلال تدخلها ورفع تصدير حظر الأسلحة إلى قبرص وإجراء مناورات بحرية مع البحرية التركية في شرق المتوسط.[1]

- تعد الأزمة مؤشرا جديدا على الصراع بين الأمن الإقليمي والعالمي، من خلال تدخل الأطراف الدولية ومساهمتها في إطالة أمد الصراع، لذلك توجب إيجاد حلول إقليمية للأزمات بدلا من تدويل تلك الأزمات، وقدمت الأزمة الليبية نموذجا واضحا عن ذلك، ففي الوقت الذي تصطف فيه أطراف إقليمية في مواجهة تركيا، ينخرط تنظيمان إقليميان في ذلك الصراع وهما حلف الناتو والاتحاد الأوروبي في مقابل الحياد الأمريكي والترقب الروسي، بما يعنيه ذلك أن نتائج ذلك الصراع سوف تؤسس لواقع إقليمي جديد في تلك المنطقة، وستكون اختبارا حقيقيا لقوة حلف الناتو والاتحاد الأوروبي من ناحية ثانية الأمر الذي ينعكس على أدوارهما المستقبلية، وقد لوحظ ظهور بعض الكتابات التي تروج لما أسمته "**إقليم شرق البحر المتوسط**".

الفرع الثاني: الأزمات الدولية في حوض شرق المتوسط

- من إفرازات الصراع في المنطقة، ظهرت بعض الكتابات والتي صنفت الأزمات الدولية ومن بينها أزمة شرق البحر المتوسط بأنها "**أزمة توريط**"، ويمكن الإشارة إلى هذه التصنيفات قبل الإشارة إلى أزمة التوريط شرق المتوسط، وتنقسم هذه الأزمات إلى ثلاثة أنواع:

[1] أشرف محمد كشك، المرجع سابق الذكر، ص. 18.

أزمات التلاعب: من خلال سعي كل طرف لإجبار الطرف الآخر على تقديم تنازلات ما يعني أن الأزمة مازالت بعيدة عن سيناريو العمل العسكري.

أزمات التوريط: تزداد فيها درجة التهديد المتبادل وتستمر فترة من الزمن وربما تشهد دخول أطراف عديدة على خط التفاعل أو تشهد أعمالا غير متوقعة.

أزمات حافة الهاوية: وهي من أخطر أنواع الأزمات، لأن احتمال العمل العسكري، والمواجهة المسلحة يكون قائما بدرجة كبيرة، بسبب أن الطرف الأكثر إثارة للتوتر يرى أنه بدون شن عمل عسكري فإن ذلك يعني إفراغ مفهوم الردع من مضمونه.

والصراع في شرق المتوسط يدور في مدار أزمة التوريط، ويظهر ذلك من خلال الجهود الدبلوماسية لاحتواء تفاقم الصراع نجد مؤشرات للتصعيد تظهر في سلوكات دول المنطقة، من خلال اعتراض تركيا مقاتلات يونانية، وتهديد قائد القوات المسلحة اليونانية بالتدخل العسكري، وإعلان تركيا أن اليونان سلحت 12 جزيرة في بحر إيجة، بالإضافة إلى المناورات المضادة بين طرفي النزاع، وإخفاق جهود وساطة أوروبية، وبالتالي فإصرار كل الأطراف على التشبث بأهدافه ومصالحه في المنطقة، وإعلان بعضها ما أطلقت عليه "**خطوط حمراء**"، لن يسمح بتجاوزها جميعها مؤشرات تبقي كافة الاحتمالات قائمة بما فيها الاقتراب من أزمة حافة الهاوية.[1]

- كذلك من إفرازات الصراع الإقليمي في منطقة حوض شرق المتوسط ظهور بعض الانقسامات بين أعضاء حلف الناتو، ويظهر ذلك من خلال المواجهة بين دولتين تحظيان بعضوية الحلف وهما تركيا واليونان، حيث تشهد العلاقة بينهما توترا شديدا، فضلا عن ظهور انقسامات أخرى منها الخلاف الفرنسي–التركي الذي أدى قرار فرنسا تعليق المشاركة في المهمة البحرية للحلف في البحر المتوسط، واصطفاف فرنسا إلى جانب اليونان وهو ما بدا واضحا في نشر

[1] أشرف محمد كشك، "صراع شرق المتوسط وليبيا.... التداعيات والمخاطر والتأثير الأجنبي، المرجع سابق الذكر، **ص. 20**

مقاتلتين من طراز رافال وسفينتين حربيتين في أوت 2020، في شرق المتوسط للمشاركة في تدريبات مع البحرية اليونانية، وعلى الرغم من حرص الناتو لحث تركيا واليونان على الحوار فإن تصاعد الحرب الكلامية بين الدولتين واتهام تركيا لفرنسا بتحريض اليونان على التصعيد، مما دفع اليونان للتوجه لتقديم إيجاز للأمين العام للأمم المتحدة في 2020/09/5، حول ما تقوم به تركيا من عمليات تنقيب في شرق المتوسط الأمر الذي دفع تركيا للإعلان عن إجراء مناورات عسكرية بين تركيا وشمال قبرص أطلقت عليها "عاصفة البحر المتوسط من 6 إلى 10 سبتمبر 2020، شاركت فيها القوات البحرية والجوية وتضمنت إجراء تدريبات مشتركة على هجمات جوية وعمليات بحث وإنقاذ.

- من إفرازات الصراع حول الطاقة في شرق المتوسط تفاقم العداوات الجيوسياسية وبروز موازين قوى جديدة، حيث أدى اكتشاف الغاز في شرق المتوسط إلى بروز ديناميات جغرافية سياسية وأمنية في المنطقة، الأمر الذي دفع دول شرق المتوسط إلى إعادة ضبط حساباتها الإستراتيجية، خاصة في ظل تصاعد النزاع بين المنافسين الجغرافيين السياسيين التقليديين والمعاصرين، لاسيما بين تركيا وقبرص واليونان وإسرائيل ومصر ولبنان، حيث أفضت الاعتبارات الأمنية في مجال الطاقة إلى تدهور العلاقات بين العديد من الدول، وتغير أنماط العداوة والصداقة كتدهور العلاقات بين تركيا مع دول المنطقة، مما أدى إلى تفاقم العداوات الجغرافية السياسية، فعلى سبيل المثال: تدهورت العلاقة التركية–الإسرائيلية القوية التي ظلت متوهجة من عام 1996، حتى أواخر القرن العشرين، وتغيرت بشكل جذري بعد عام 2010، برغم من الجهود المبذولة بهدف التطبيع إلا أنها لا تزال متوترة، وتشترك العلاقة بين تركيا ومصر في مصير مماثل للعلاقات التركية الإسرائيلية، نتيجة قطع العلاقات السياسية بينهما.[1]

[1] سمية حذفاني، "تأثير جيوسياسية النزاع على الغاز في معادلات التوازنات الإستراتيجية لمنطقة شرق البحر المتوسط"، "المجلة الجزائرية للأمن الإنساني"، مج 6، العدد: 01، ص ص، 647–648.

المبحث الثاني: المكانة الجيواستراتيجية لمنطقة حوض شرق المتوسط

تشهد منطقة شرق البحر المتوسط صراعات وتوترات حول مسألة ترسيم الحدود البحرية بينهم، خاصة بعد الاكتشافات الضخمة التي حققتها بعض دول حوض شرقي المتوسط بأحجام كبيرة في تلك المنطقة الإستراتيجية، لذلك فهي تتمتع بأهمية قصوى لارتباطها بالمصالح الحيوية العليا للدولة، سواء من الناحية الاقتصادية أو الجيوسياسية أو الأمنية أو الاجتماعية وغيرها، الأمر الذي يجعل تعيينها بدقة بين الدول المتقابلة والمتجاورة جغرافيا أحد أهم أسباب التي أدت إلى نشوب نزاعات متعددة من الممكن أن تتحول إلى صراعات مسلحة في حالة عدم التفاهم والاتفاق بين الأطراف المتنازعة، وهذه البواعث شكلت الهواجس والاعتبارات المهمة التي أفضت إلى التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982 والتي تعد دستور البحار آنذاك.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة حوض شرق المتوسط

تقع منطقة شرق المتوسط في منطقة مهمة حضاريا وأمنيا وسياسيا واقتصاديا، والتي بموجبها أصبحت ذات أهمية جيواستراتيجة، لدور هذه المنطقة في حركة السياسة العالمية تأثيرا وتأثرا انطلاقا مما تتميز به من سمات وخصائص أهلتها لتكون محل صراع وتنافس حول ما تمتلكه من ثروات ومقومات، حيث إن البحر المتوسط بحر متاخم للمحيط الأطلسي، يقع بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا وغرب آسيا، مشكلا شبه مستطيل بين خطي عرض 46 و30 درجة شمالا وخطي طول 50.5 غربا 36 شرقا، وتبلغ مساحته 508000 كم^2، والذي يعد امتدادا له، وكذلك بحر مرمرة الرابط بينهما الذي تبلغ مساحته 14000 كم^2، فتبلغ المساحة الكلية للبحر المتوسط 3475400 كم^2، وبحكم الطبيعة الجغرافية للبحر المتوسط، فإنه يكاد بحرا مغلقا لولا وجود منفذين

رئيسين: مضيق جبل طارق غربا الذي يصله بالمحيط الأطلسي قناة السويس شرقا التي تشكل منفذا إلى البحر الأحمر الذي يتصل بدوره عبر مضيق باب المندب بالمحيط الهندي.[1]

وللبحر المتوسط عدة تسميات قديمة سمي بالبحر الرومي لان الرومان، كانوا يسمونه بحرنا في ظل قوة الحضارة الرومانية، وكان العرب يسمونه بالبحر الشامي والعربي، كان محل صراع عبر مختلف الفترات التاريخية نظرا لاستيعابه واستقطابه الكثير من الحضارات، لكن في الوقت الحالي، التسمية الغالبة والمتداولة هي البحر المتوسط سمي بالبحر المتوسط لأنه يتوسط الكرة الأرضية ويقع بين ثلاث قارات أوروبا، إفريقيا، آسيا.[2]

يبلغ أقصى طول للبحر المتوسط 3500كم ويبلغ أقصى عرض البحر المتوسط 1600 كم ويبلغ متوسط عمق البحر المتوسط 1600 كم ويصل طول سواحل المتوسط 3700 كم، ويتكون البحر الأبيض المتوسط من 25 دولة منها: الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، مصر، سوريا، تركيا، قبرص، لبنان، سلوفينيا، ألبانيا، ايطاليا، فرنسا، إسرائيل، فلسطين المحتلة، البوسنة، الهرسك، اسبانيا، كرواتيا، يوغسلافيا، اليونان.[3]

وينقسم حوض المتوسط إلى العديد من الأقسام: المتوسط الغربي ويضم الدول الواقعة شمال–غرب (اسبانيا، فرنسا، ايطاليا)، الدول الواقعة جنوب غرب (تونس، الجزائر، المغرب، البرتغال)، المتوسط الشرقي ويضم الدول الواقعة شمال–شرق(تركيا، البلقان، الدول اليوغسلافية سابقا، اليونان، قبرص)، سوريا، لبنان، وفلسطين، "إسرائيل" إن خصوصية البحر المتوسط جيوبوليتكيا أن يتجاوز فكرة بحر وشواطئ، بل إنه دول محيطة به تشكل صفات مشتركة، علاقات

[1] محمد أسامة أحمد، الأهمية الجيواستراتيجية البيئية لإنتاج الغاز الطبيعي ونقله في حوض شرق البحر المتوسط، ع23 جوان2020، جامعة الإسكندرية، ص.335.

[2] فايز محمد العيسوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د س ن)، ص.55.

[3] ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، (عمان: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2013، ص.24).

متبادلة وصراعات تاريخية، وأسباب سياسية بالغة الأهمية، وبالتالي فهو كل جيوبوليتيكي بخصوصية كبيرة، كذلك شكل البحر المتوسط مركزا لصدام الحضارات، فالصراع الفلسطيني الإسرائيلي على الأرض له قيم جيوبوليتيكية، ومصدر لذاكرة من الصراع التاريخي/الديني في المتوسط.[1]

شكل رقم 2: خريطة توضح منطقة شرق المتوسط

المصدر: سلوى السعيد فراج، انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثاني عشر، أكتوبر، 2021، ص.221.

[1] ليندة عكروم، المرجع سابق الذكر. ص، 25.

الفرع الأول: تقرير هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية ((USGS

تبلغ مساحة إقليم حوض شرقي المتوسط حوالي 83000 كيلومتر مربع من منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، تحد المنطقة من الشرق(لبنان، سوريا، إسرائيل، فلسطين، تضاريس الأردن)، ومن الشمال صدع طرطوس، ومن الشمال الغربي جبل إراتوستينس البحري (Eratosyhenes)، ومن الغرب والجنوب الغربي حدود إقليم دلتا النيل المخروطية، وجنوبا حدود تضاريسية في سيناء، استند هذا التقييم إلى المعلومات الجيولوجية المنشورة والبيانات التجارية حول آبار النفط والغاز وإنتاج الحقول، يمتد حوض شرقي المتوسط عبر جزء كبير من شرق البحر الأبيض المتوسط قبالة سواحل البحر الأبيض المتوسط، يقع هذا الحوض في قلب استكشافات الطاقة الأخيرة في المنطقة، وقدرت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية في تقرير عام 2010، أن حوض المشرق لديه من موارد النفط غير المكتشفة المحتملة بمقدار 1.7 مليار برميل، والأهم من ذلك، موارد الغاز الطبيعي غير المكتشفة المحتملة 122 ترليون قدم مكعب، ضمن هذا السياق بلغ إجمالي احتياطات النفط المؤكدة في البلدان المدرجة في هذا التقرير ما يزيد قليلا عن 2.5 مليار برميل في جانفي 2013 منها 99.5% تخص سوريا، واحتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة من 18.2 تريليون قدم مكعب، كما قدرت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية متوسط موارد الغاز الطبيعي المحتملة غير المكتشفة بنحو 3.1 مليار برميل.

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة شرق المتوسط

يتميز البحر الأبيض المتوسط الذي أقامت حوله العديد من الحضارات لعدة قرون بأهمية إستراتيجية بسبب موقعه بين القارات (آسيا وإفريقيا وأوروبا)، ويعتبر أيضا من أكثر الطرق التجارة في العالم بمساحته التي تقدر 2،9 مليون كيلومتر مربع، حيث يحتوي على نقاط ربط مهمة مثل

قناة صقلية المتوسطية وقناة السويس والمضايق التركية، وينقسم البحر الأبيض المتوسط إلى شرق وغرب البحر المتوسط مع الخط الفاصل بين رأس بون في تونس ورأس صقلية ليليبو.[1]

وحوض شرق البحر المتوسط يعرف نزاع جغرافي واقتصادي ديناميكي واستراتيجي بسبب الممرات المهمة وموارد الطاقة من نفط وغاز طبيعي، المكتشف في السنوات الأخيرة حيث حولت هذه المصادر الجغرافية، السياسات المتوسطية إلى مركز جديد للصراع الإقليمي والعالمي على مصادر الطاقة، وتزداد الأهمية الجيوسياسية لشرقي المتوسط للأسباب التالية:[2]

- تزايد الصراع على الطاقة في احتياطي الغاز الطبيعي الجديد المكتشف في شرقي البحر الأبيض المتوسط من الأهمية الجغرافية، والجيولوجية لحوض البحر المتوسط.
- وجود المنطقة في موقع استراتيجي بفضل خطوط أنابيب النفط والغاز الحالية وكذلك المخطط لها وللمنطقة دورا مهما في نقل الطاقة العابرة ويتم نقل ملايين براميل النفط إلى الأسواق الغربية من خلال هذه الجغرافيا.

وفي كتاب "**جيوبوليتك البحر المتوسط**"، للمؤلف (بيف لاكوست) في تقسيمه لمنطقة حوض المتوسط إلى متوسط غربي وشرقي، ان منطقة شرق المتوسط تضم الدول الواقعة شمال شرق البحر الأبيض المتوسط وهي (تركيا، البلقان، قبرص، الدول اليوغسلافية، ألبانيا، بلغاريا، اليونان)، والدول الواقعة جنوب شرق المتوسط (ليبيا، مصر). وتعتبر نظريتي قلب العالم لماكيندر **Makinder** والقوة البحرية (لماهان) من أبرز النظريات التي فسرت منطقة شرق المتوسط باعتبارها تنتمي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، فالنسبة لماكيندر فقد قسم العالم جيوبوليتكيا إلى قلب الأرض، تشمل أوروبا الشرقية وروسيا الأوروبية والأسيوية، حيث ان الجزيرة العالمية تشمل ثلاث قارات أوروبا، آسيا، إفريقيا يجمعهم البحر الأبيض المتوسط، وفقا لهذا التقسيم وضع

[1] فخر الدين ألطون، خطوة إستراتيجية في معادلة شرقي المتوسط: مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا، منشورات إدارة الاتصال برئاسة الجمهورية، 2020، ص 6.

[2] فخر الدين ألطون، المرجع السابق، ص 8.

(ماكيندر) معادلته الشهيرة من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم، انطلاقا من هذا التصور فان موقع شرق المتوسط خصوصا وحوض المتوسط عموما جد هام إذ يتوسط الجزيرة العالمية.[1]

أما بالنسبة (لماهان) فهو يؤكد على أهمية السيطرة على البحر والممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية، فالعامل البحري أهم عاملا يؤثر في قوة الدولة، فليس حجم الدولة أو مساحتها التي تشغلها تؤثر في قوتها بقدر امتداد طول سواحلها، وهذا ما يدل على الأهمية الجيوسياسية لمنطقة شرق المتوسط.[2]

وتعرِّف الغالبية العظمى من النماذج الجيوسياسية التي أوجدها كل من ماكيندر وسبايكمان وماهان في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تُعرِّف" شرق البحر المتوسط" "**بأنه منطقة ذات أهمية كبرى، حيث قد يكون للتطورات السياسية المتفاقمة هناك تأثيرٌ دولي.**"[3]

وبالتالي، التدخل الروسي البارز على خط الصراع المسلح في منطقة الشرق الأوسط، دليلا على ذلك حيث نجح الرئيس الروسي "فلادمير بوتين" من خلال تدخله في الأزمة السورية، من أجل الوصول إلى شرق البحر الأبيض المتوسط، وفرض نفوذه لاحقا على بلاد الشام وإيران ودول الخليج العربي، وهكذا بات بوتين مؤثرا في الجيوبوليتيك الشرق الأوسطي، وبالتالي فالوجود العسكري الروسي في شرق المتوسط وفي سوريا قد تحول إلى جزء من المعادلة الجيوسياسية على المتوسط الإقليمي، مما يعني في نهاية المطاف ان النفوذ الروسي أصبح يغطي منطقة واسعة تشمل تركيا وإيران ودول الخليج العربي، بالإضافة إلى حماية مصالحها الحيوية في الحصول

---

[1] الوليد أبو حنيفة، **التوجهات العامة الجديدة لسياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بوتين تجاه منطقة شرق المتوسط**، مجلة مدارات سياسية، مج.2، (العدد4، جوان 2019)، ص.26.

[2] الوليد أبو حنيفة، المرجع سبق ذكره.

[3] HadjipavliS ،P" ،**The geopolitical importance of the Eastern Mediterranean airspace** ،"in Eastern Mediterranean Geopolitical Review ،vol. 1 ،1(2015) ،44-60.

على إمدادات النفط والغاز، وفي حماية أنابيب النقل في المنطقة، وصولا إلى موانئ التصدير في البحر الأبيض المتوسط.[1]

ومن خلال ما سبق واستنادا إلى علم الجيوبوليتيك فإن الدول التي تتمتع بسواحل بحرية بإمكانها جني مصالح تجارية واقتصادية كبرى ونفوذ سياسي أكبر، لما لها من أهمية استراتيجية عالية عبر المسارات الاقتصادية وطرق النقل البحري وأيضا لما تشكله من مخزون في جوفها من المعادن والثروات الطبيعية.

المطلب الثالث: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط

موقع البحر المتوسط جعل له دورا رئيسيا في الاتصالات بين الشعوب، حيث توسط قارات العالم القديم، ووفر طرق النقل الرئيسية بين الشرق والغرب، وحال دون وقوع اشتباكات بين الدول ذات المصالح المختلفة إلا أن الصراع التنافسي بين دول منطقة شرق المتوسط على مصادر الثروة واستراتيجية القوى الكبرى فيها من أجل الحفاظ على مصالحها الحيوية في المنطقة، بالإضافة إلى التهديدات الأمنية العابرة للحدود، كالإرهاب والهجرة غير شرعية، كل هذه التحديات من المرجح أن تستمر لفترة طويلة وتنعكس سلبا على الأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والدولي.[2]

لقد اتسمت منطقة شرق المتوسط بعد نهاية التسعينات بسمات البيئة الأمنية الاستراتيجية غير المستقرة، وأصبحت بعد اكتشاف حقول الغاز الطبيعي بها، منطقة جذب استراتيجي للقوى الكبرى ومجال حيوي لتنافس القوى الإقليمية، وقد تزايدت حدة الصراعات التي تنذر باحتمال اندلاع حروب ومواجهات عسكرية بين دول حوض شرقي المتوسط، حيث تسببت الصراعات

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع سابق الذكر، ص ص 63-64.

[2] أحمد يوسف محمد عبد النبي، الاستراتيجية المقترحة لحماية المصالح المصرية في منطقة شرق المتوسط "دراسة بحثية"، مجلة بحوث الشرق الأوسط، عدد السادس والخمسون، (جوان، 2020)، ص 257.

التنافسية على تقاسم مناطق اكتشاف الغاز الطبيعي وترسيم الحدود البحرية ومسارات تصدير أنابيب الغاز إلى الدول الأخرى، والتنافس بين المراكز الإقليمية للطاقة ضمن متغيرات جديدة في خريطة التحالفات الإقليمية، ومن ثم في معادلات توازن القوى والتوازن الاستراتيجي في المنطقة، بالإضافة إلى التهديدات العسكرية بين مختلف أطراف المنطقة، وزيادة حدة التهديدات الجيوسياسية في المنطقة.[1]

ويعد شرق البحر الأبيض المتوسط أحد أكثر المناطق استراتيجية في العالم، فهو الذي يؤمن التنقل من المحيط الهندي عبر قناة السويس ويربط الهند والصين وكوريا الجنوبية وبقية دول الشرق الأقصى بالأسواق الأوروبية والمحيط الأطلسي، ومن ناحية أخرى يحتل شرق البحر الأبيض المتوسط حاليا موقعا مهما في نقل البترول والغاز الطبيعي من الشرق الأوسط إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، وعليه يمكن القول أن شرق المتوسط هو قلب الشرق الأوسط، لأنه يحقق ترابط الطرق التجارية المهمة في المنطقة. ومن ثم فإن السيطرة على شرق البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للقوى العالمية تؤمن الاستحواذ على بلدان الشرق الأوسط، والاستفادة من مواردها الاقتصادية، حيث يشمل 30% من إجمالي التجارة البحرية في العالم، كما تؤمن 25% تقريبا من تجارة البترول عبر البحر،[2] بالإضافة إلى حوض شرق المتوسط الذي يشكل أهمية بالنسبة للسياسة الأوروبية، أيضا فالحوض بمثابة عازل طبيعي يقي أوروبا من التهديدات الإرهابية، إذ يعمل شرق البحر المتوسط عمل السد الطبيعي الذي يمنع التوسع الجغرافي للمجموعات الإرهابية في المنطقة، الذي يترتب عليه انتشار الجماعات الارهابية مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط، سواء من حيث ظاهرة الإرهاب أو ارتفاع ظاهرة اللاجئين وتدفقها وتأثيرها على الأمن القومي.

---

[1] أحمد يوسف محمد عيد النبي، المرجع سابق الذكر، ص. 258

[2] Elkabbouri Mounime ،ve Mohamed ،ve mohamed lotfi ،" **maritime transport and international trade : a study of transshipment opportunities and their impacts on opportnities and their impacts on the mediterranean region growth the business and management review"** ،2014 volume 4 Number 4 ،p.2

بالإضافة إلى الأهمية الاستراتيجية تشكل الأهمية الاقتصادية أحد الأسباب الرئيسية لنشأة العديد من المنازعات حول استكشاف واستغلال قاع البحار وما في باطنه من ثروات طبيعية، حيث أدركت الدول أن هذه الثروة والموارد الطبيعية فرصة للحصول عليها، وتنشأ غالبا الصراعات الحدودية بسبب الأهمية الاقتصادية بين الدول المتجاورة إذا كانت إحدى الدول غنية في مواردها الاقتصادية مثل حقول البترول والغاز الطبيعي، وتزداد حدة الصراعات إذا كانت إحدى الدول غنية في مواردها الاقتصادية مثل حقول الغاز الطبيعي والثروة المعدنية، وتزداد المشكلة إذا كانت الدولة المجاورة لها فقيرة في مواردها فتسعى هذه الأخيرة لتنفيذ مصالحها ومطامعها في المنطقة، خاصة إذا كانت هذه الثروة قريبة من مناطق الحدود.[1]

وللبحر الأبيض المتوسط عامة وشرقه خاصة أهمية اقتصادية كبيرة فهو مفترق الطرق بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، فالبحر المتوسط منطقة عبور بحرية للتجارة العالمية، ومن الثروات الطبيعية التي يتمتع بها المتوسط نجد النفط والغاز اللذان تزخر بهما الضفة الجنوبية إلى جانب الفوسفات والحديد والثروة السمكية، حيث يحتوي على 75% من الثروات البحرية النباتية الموجودة في العالم، وهذا ما دفع دائما القوى الكبرى إلى محاولة بسط نفوذها على ثروات هذه المنطقة، ضف إلى ذلك أن البحر الأبيض المتوسط معبر رئيسي للسفن حاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا الغربية وأمريكا، كما يتميز البحر الأبيض المتوسط بحركة عبور مكثفة خاصة لمنتجات الطاقة حيث ما يقارب 24% من حمولة البضائع هي من منتجات الطاقة.[2]

[1] أحمد يوسف محمد عبد النبي، الاستراتيجية المقترحة لحماية المصالح المصرية في منطقة شرق المتوسط "دراسة بحثية"، المرجع سابق الذكر، ص.280

[2] سهايلية سماح، الجغرافيا السياسية للبيئة المتوسطية وأهميتها في الاستراتيجيات الدولية، يوم:2021/06/8، على الساعة: 16:47، على الموقع الإلكتروني: https://democraticac.de/p=42014

المبحث الثالث: التحولات الجيوسياسية لاكتشافات حقول الغاز شرق المتوسط

أدت اكتشافات حقول الغاز في منطقة شرق المتوسط إلى العديد من ردود الفعل الإقليمية المتباينة؛ ما بين مرحب بتلك الحقول باعتبارها نواة لتعاون إقليمي بين دول شرق المتوسط، وما بين توقعات باندلاع صراعات حول تلك الحقول وإعادة ترسيم الحدود البحرية، وتداخل نفوذ الدول الكبرى في المنطقة، من دول في مقدمتها :الاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة، ومصر وتركيا، واليونان وقبرص وسوريا ولبنان وفلسطين المحتلة، وأصبح قضية ترسيم الحدود البحرية وأحقية الدول بتلك الحقول الغازية مقدمة لمشكلة كبرى قد تتطور إلى صراع محتدم، بالوضع في الاعتبار أيضًا تقاطع تلك الاكتشافات مع المشكلات التاريخية والدينية والحضارية في تلك المنطقة.

المطلب الأول: توزيع حقول الغاز الطبيعي في شرق المتوسط

اكتسبت منطقة شرق البحر المتوسط – في السنوات الأخيرة – أهميةً جيوسياسيةً عظيمةً نظرًا لبروز اكتشافات الغاز الهائلة، وقد حدث هذا في ضوء التنافس العالمي على الغاز الطبيعي، حيث يعتبر أحد أهم المصادر المتصفة بانخفاض انبعاثها للكربون في القرن الحادي والعشرين، وذلك في ظل التوقعات بتنامي الطلب على الغاز الطبيعي بنسبة 50% بحلول عام 2020.

وازدادت أهمية الغاز الطبيعي باعتباره أسرع مصدر للطاقة الأولية المتنامية في العالم، وذلك لأن الغاز الطبيعي متاح على نطاق واسع، ولأنه أنظف من حرق الوقود القائم على النفط، وتعد السوق العالمية للغاز الطبيعي أصغر من سوق النفط، كون عملية نقل الغاز صعبة ومكلفة للغاية، إلا أنه رغم ذلك هناك زيادة في الطلب على الغاز الطبيعي لاستخداماته المتعددة في

القطاعات الصناعية المختلفة، والسكنية وتوليد الكهرباء، نظرا لدوره في تقليل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون مما يحد من التلوث البيئي."[1]

وشكل النفط منذ اكتشافه عام 1859، والغاز الطبيعي لاحقا، أحد أهم أسباب الصراع في العالم، وقد شغلت هذه الطاقة مساحة كبيرة من خريطة الصراع العالمي طوال القرن الماضي، ومن المرجح أن يستمر هذا الأمر لفترة زمنية طويلة مقبلة في قرننا الحالي، وانطلاقا من ذلك تعتبر منطقة شرق المتوسط من أهم المناطق التي تنافس فيها الدول الكبرى في العالم، نتيجة لموقعها الاستراتيجي، البالغ الأهمية في العالم.[2]

وقد بدأت عمليات المسح في شرق البحر المتوسط منذ التسعينات، وكانت قبالة السواحل الفلسطينية، ولكن الظروف السياسية حالت دون سرعة استغلال هذه الموارد، وظل البحث مستمرا طيلة هذه الفترة مع مثبت مفاده أن عوائد استخراج الغاز من هذه المنطقة لا تغطي حجم تكلفته مقارنة بحجم الاحتياطات المتوقعة، إلا أنه مع اكتشاف حقل "تمار" الإسرائيلي 2009، أخذت تتبدل معادلة الغاز في شرق المتوسط، خصوصا عندما أصدرت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية عام حيث 2010 أن منطقة حوض الشام التي تشمل لبنان، والاحتلال الإسرائيلي، واليونان، وقبرص، وتركيا، وسوريا، ومصر، تحتوي على خزان من الغاز يصل إلى 122 تريليون قدم مكعب، مما جعلها من المناطق العالمية التي تحتوي احتياطات كبرى من الغاز الطبيعي.[3]

وتطرأ على الغاز الطبيعي لائحة من المتغيرات المعقدة منها ما يتعلق بالموقع الجغرافي للموارد الغازية، وطرق استخراج الغاز المتوفر، وتكلفة التكنولوجيا ومرافق التكرير، وخطوط التوصيل، بالإضافة إلى أسعار الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال، كل هذه المتغيرات تؤثر

---

[1] اتفاقيات حدود البحار بين تطبيق القواعد المقررة قديما والمفروضة حديثا، مركز الفرات، ص.17.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، التنافس الدولي على الغاز إلى مزيد من الحروب والمفاجآت، المرجع سبق ذكره، ص.16.

[3] أحمد عبد الرحمان خليفة، موقع مصر في التفاعلات الإقليمية والدولية الغازية بعد اكتشافات شرق المتوسط، (أركان للدراسات والأبحاث والنشر، 2019)، ص.5.

في السياسات الإقليمية والخارجية للدول المنطقة، وبالتالي تتوزع حقول الغاز الطبيعي في مناطق متنوعة من شرقي المتوسط ويتنافس حولها فاعلين أساسيين في شرق البحر المتوسط، منها مصر، وتركيا واليونان، والاحتلال الإسرائيلي وقبرص، وعليه سيناقش هذا المطلب توزيع حقول الغاز الطبيعي والاكتشافات الغازية لهذه الدول، وبنيتهم التحتية للغاز، وأنشطتهم الاستكشافية، واستثماراتهم المستقبلية.

شكل رقم 3: خريطة توضح توزيع حقول الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط

المصدر: موقع الخدمات البحثية للكونجرس الأمريكي على الرابط التالي:

https://fas.org/sgp/crs/mideast/R44591.pd

الفرع الأول: دور مصر في تأسيس محطة إقليمية للغاز الطبيعي:

يعد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إنجازًا عظيمًا في إنتاج الغاز الطبيعي في مصر، حيث مكَّنها من تصدير الغاز إلى الأسواق الخارجية ومن أبرز صفقات الغاز التي أبرمتها مصر خلال هذه الفترة هي تعاقدها مع "إسرائيل" في عام **2005** الذي أثار جدلاً في مصر وكان سبب اعتراض المصريين هو أن أسعار الغاز لإسرائيل أقلُّ من الأسعار العالمية، وحتى أقل من الأسعار التي كانت تدفعها الشركات المصرية في ذلك الوقت ولم تصدِّر مصر الغاز الطبيعي إلى "إسرائيل" فحسب، وإنما أصبحت المصدر الأساسي للغاز لكلٍّ من الأردن ولبنان[1].

لكن الطفرة في إنتاج الغاز المصري لم تدُم طوياً، فبَعدَ بلوغ أقصى درجات الإنتاج في عام 2009حيث بلغ الإنتاج المصري ما يقارب **6.1** مليارات قدم مكعب في اليوم، بدأ التقليص التدريجي في الإنتاج بين عامي2009 و2015، حيث هبط الإنتاج بنسبة **27% ليصل** إلى **4.4**مليارات قدم مكعب بنهاية عام **2015** وفي الوقت ذاته، بلغ الاستهلاك المصري للغاز درجاتٍ عاليةً؛ نظرًا للنمو السكاني المتسارع.

وفي هذه الحالة بلغ استهلاك الغاز **4.6** مليارات قدم مكعب يوميًّا في عام 2015 ومن ثَمَّ أوقفت مصر صادراتها من الغاز وبدأت باستيراد الغاز لسدِّ الطلب المحلي المتنامي ففي بداية عام 2016 على سبيل المثال – وصلت واردات مصر من الغاز 1.1 مليار قدم مكعب في اليوم[2].

[1] European Parliament ،Energy: a shaping factor for regional stability in the Eastern Mediterranean ، (Directorate-General for External Policies ،Belgium ،2017).

[2] خالد فؤاد، الانجراف نحو المجهول: ما سبب تأجج الوضع في شرق البحر المتوسط، (الشرق للأبحاث الإستراتيجية، 6 أكتوبر، 2020)، ص.6.

مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، بدأت مصر أنشطة استكشافية في المياه العميقة للبحر المتوسط ففي أفريل 2015 أكَّدت الشركة الإيطالية إيني (الوكالة الوطنية للمحروقات) وجود احتياطياتٍ ضخمة للغاز في حقل ظُهر، مما دفع الشركة إلى إرسال جهاز الحفر" سايبم" 10000 إلى منطقة الامتياز والبدء في الحفر حتى منتصف عام2015 وفي أوت2015أعلنت كل من إيني (الوكالة الوطنية للمحروقات) والحكومة المصرية عن الاكتشاف الكبير في حقل ظُهر[1].

يعد حقل ظُهر أكبر حقل للغاز الطبيعي في البحر المتوسط، متجاوزًا كلَّ من حقلَي تمار وليفياتان الإسرائيليَّيْن وحقل أفروديت القبرصي، ويُقدَّر احتياطي الغاز الطبيعي في حقل ظُهر ب 30 تريليون قدم مكعب، وهو ما يعادل 850 مليار متر مكعب ومن ثَمَّ حقَّقت مصر بعد اكتشاف حقل ظُهر الاكتفاءَ الذاتيَّ من الغاز الطبيعي، وانتقلت من دولة مستوردة للغاز إلى دولة مُصدِّرة له وفي سبتمبر2018 أعلنت مصر وقف استيراد الغاز الطبيعي المُسال بعد وصول إنتاجها الكلي 6.6 مليارات قدم مكعب في اليوم، لأن ذلك كافٍ لتلبية احتياج السوق المحلي المصري وفي نهاية عام 2019 وصل إنتاج مصر للغاز الطبيعي 7 مليارات قدم مكعب في اليوم، ومن المتوقَّع وصولها إلى 8 مليارات قدم مكعب في اليوم بحلول عام2021 .[2]

تسعى مصر إلى الاستفادة من احتياطياتها الهائلة من الغاز من خلال اتباع إستراتيجية تعتمد على تحويل مصر إلى محطة إقليمية لتصدير الغاز في شرق البحر المتوسط، وقد تمكن هذه الإستراتيجية مصرَ من حيازة مكاسب إستراتيجية وسياسية واقتصادية، وفيما يخص البنية التحتية، تمتلك مصر المصنعين الوحيدين لإسالة الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، ويعد مصنعا إسالة الغاز الطبيعي في" **دمياط وإدكو**" بنًى تحتيةً متطوّرةً للغاز الطبيعي المُسال وبقدرة

[1] خالد فؤاد ، المرجع سابق الذكر، ص.7.

[2] Adel, M, "Egypt seeks to increase gas production to 8bn scf/day in FY21" Daily News Egypt, 2018, p.50

متطورة على التصدير، حيث يساعدان مصر على تحقيق هدفها في أن تصبح المركز الإقليمي الوحيد لبيع الغاز وتصديره في شرق البحر المتوسط[1].

فقد بلغ كامل قدرة تصدير الغاز الطبيعي المسال للمصنعين المصريين 19 مليار متر مكعب سنويًّا، مما يسمح بتصدير أي كمياتٍ غير مستعمَلَة في السوق المحلي من حقل ظُهر وغيره من الحقول.

علاوة على ذلك، تمتلك مصر خَطَّي أنابيب اثنين للغاز الطبيعي :حيث يمتد خط الغاز العربي من شبه جزيرة سيناء مرورًا بالأردن ويصل إلى لبنان وسوريا، وأما خط العريش عسقلان أو خط غاز شرق المتوسط فيُوصِل مدينة العريش المصرية في شبه جزيرة سيناء بمدينة عسقلان الإسرائيلية على ساحل البحر المتوسط فقد تمَّ تطوير خط غاز شرق المتوسط أساسًا لإمداد "إسرائيل" بالصادرات المصرية من الغاز كما(أنظر الشكل رقم4 ص 48).

تستمر مصر في جذب الشركات العالمية للنفط والغاز للاستثمار في البحث عن النفط والغاز في منطقتها الاقتصادية الخَالِصَة في شرق البحر المتوسط غير المكتشفة بعد، وفي منتصف عام 2020 أعلنت مصر عن توقيع طلبٍ مباشرٍ مع خَمسٍ من كبريات شركات النفط والغاز: إكسون–موبايل*، (Exxon Mobil) وشيفرون* (Chevron)، وشيل* (Shell) وبي

[1] European Parliament, "**Energy: a shaping factor for regional stability in the Eastern Mediterranean"**, (Directorate-General for External Policies, Belgium, 2017).

* **شركة إكسون موبيل:** هي شركة نفط وغاز أمريكية متعددة الجنسيات تقع مقراتها في مدينة إرفينغ بولاية تكساس، وهي أكبر الشركات المنبثقة عن شركة ستاندر أويل التي أسسها جون روكفيلر.

* **شيفرون:** هي شركة أمريكية متعددة الجنسيات، تعمل في مجال الطاقة، وهي إحدى الشركات التي جاءت بعد شركة النفط القياسية، يقع مقرها الرئيسي في سان رامون بكاليفورنيا، وتنشط في أكثر من 180 دولة، تعمل شركة شيفرون في كل مجالات النفط والغاز الطبيعي والتنقيب عن الهيدروكربون وتصنيع وبيع المواد الكيميائية، وتوليد الطاقة.

* **شركة شل للنفط:** شركة مقرها هيوستن في الولايات المتحدة، وهي تابعة لشركة النفط "**رويال داتش شل**" المتعدد الجنسيات ذات الأصول البريطانية الهولندية، وهي من أكبر شركات النفط في العالم.

بي وتوتال؛ وذلك للبدء في أنشطة الاستكشاف وعمليات التنقيب في سبع قطع بحرية قُبالة السواحل الغربية لمصر في المياه العميقة في شرق البحر المتوسط.

أما فيما يخص المكاسب الإستراتيجية والسياسية، فإن تحوُّل مصر إلى مركزٍ للطاقة الإقليمية سيساهم في تعزيز دور مصر بوصفها فاعلا متوقَّعًا في الطاقة الإقليمية في شرق البحر المتوسط، وهو ما سيمكِّن مصر من التأثير في "إسرائيل" وقبرص في حال أصبحت مصر هي المحطة الوحيدة لتوصيل الغاز الإسرائيلي والقبرصي إلى أوروبا، وفي الوقت ذاته، يمكن لمصر أن تؤثِّر في أوروبا من خال تمرير كمياتٍ معتَبَرة من الغاز الطبيعي وصولًا إلى أوروبا من خال المصانع المصرية لإسالة الغاز إن هذا الدور الجديد لمصر بوصفها مركزًا إقليميًّا للغاز قد يمنحها أهميةً جيوسياسيةً، ويزيد من قدراتها كقوة إقليمية رائدة في منطقة شرق البحر المتوسط[1].

وفي الختام، فيما يتعلَّق بالمكاسب الاقتصادية، فإن تحوُّل مصر إلى محطة إقليمية للغاز يشمل تصدير الفائض من غازها إلى أوروبا، وإعادة تشغيل المَصْنَعَين المصريَّين، وتحصيل الرسوم من "إسرائيل" وقبرص مقابل إسالة غازهما وتصديرها إلى أوروبا وهو ما يعني أن مصر سوف تجلب مكاسبَ اقتصاديةً هائلة قد تُسهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي.

[1] Weiss, I, "**Prospects of Mediterranean gas for the region's stability and EU´s energy security, in Middle East Energy and Geopolitics**", (Konrad-Adenauer-Stiftung e. V ،Lebanon, 2019).P 50

المواقع الجغرافية لأهم الاكتشافات الغازية ومصانع إسالة الغاز الطبيعي وخطوط الأنابيب في شرق

المتوسط

Papadimitriou. J, EastMed gas pipeline flowing full of troubling questions, (Deutsche Welle (DW), 2020).

الفرع الثاني: الحاجة الإسرائيلية في البحث عن مستوردين في شرق المتوسط

تعد "إسرائيل" من أكبر المستهلكين للغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، مستخدمةً الغاز الطبيعي كمصدر وقود لتوليد الكهرباء، ففي عام 2010 استهلك توليد الكهرباء في "إسرائيل" 40%من الاستهلاك الإجمالي للغاز الطبيعي، ومن المتوقَّع أن يصل إلى 60% في عام2027 و 68% في عام 2040 في ذاك الوقت جاء أكبر قدر من استهلاك "إسرائيل" للغاز الطبيعي

من حقل ماري–بي، حيث إنه أولُ حقل بحري للغاز الطبيعي في إسرائيل، ومن واردات الغاز المصري، حيث بلغ 40% من احتياج "إسرائيل" في عام 2010.[1]

في عامَي2009 و2010أعلنتْ "إسرائيل" عن اكتشافاتٍ هائلةٍ للغاز الطبيعي في مياه شرق البحر المتوسط، وهما حَقْا تمار وليفياتان حيث تُقدَّر احتياطيات الغاز في حقل تمار بـ 11 تريليون قدم مكعب، وبدأ الإنتاج في عام 2013، أمّا احتياطيات الغاز في حقل ليفياتان، فتُقدَّر ب 22 تريليون قدم مكعب، وبدأ الإنتاج في أواخر عام 2019 ويمثِّل الحقلان 90% من احتياطيات الغاز المثبَتَة لإسرائيل وتجدر الإشارة إلى أن استهلاك "إسرائيل" المحلي أقلُّ من 1% من الاكتشافات الهائلة للغاز في المياه الإسرائيلية.[2]

فقد استهلك السوق المحلي في "إسرائيل" 11.3مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في عام2019 ، بينما يغطي حقل تمار وحده 92% من الاستهلاك المحلي، وسيسد ليفياتان البقيةَ، بينما يُخصَّص الفائض للتصدير لم تمنح هذه الاكتشافات "إسرائيل" القدرةَ على تلبية استهلاكها المحلي فحسب، وإنما مكَّنتها من الانتقال من مستورد صافٍ للغاز في العقود المنصرمة إلى مُصَدِّر صافٍ للغاز بحلول العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين.[3]

حيث تمتلك "إسرائيل" ثلاثة خطوط أنابيب للغاز الطبيعي، يَمُرُّ اثنان منها من "إسرائيل" إلى الأردن حيث ينقل خط الأنابيب الأول في منطقة سدوم في "إسرائيل" الغازَ من حقل تمار إلى زبائن خاصّين في الأردن.

[1] Weiss, I, "**Prospects of Mediterranean gas for the region's stability and EU´s energy security,** O.P.C.T

[2] Hochberg. M, "**Israel's Energy Potential: Securing the Future", in Middle East Institute**, 2016.

[3] Solomon. S, "Israel to start pumping gas from Leviathan, making country an energy powerhouse, in The Times of Israel, 2019.

وأما خط الأنابيب الثاني في منطقة "بيت شيعان" في إسرائيل، فيصدِّر الغاز الطبيعي من حقل ليفياتان إلى شركة الكهرباء الوطنية التي تمتلكها الحكومة الأردنية أما خط الأنابيب الثالث فهو خط أنابيب العريش–عسقلان الذي يُوصل بين مصر وإسرائيل أنظر إلى (الشكل رقم2 ص51.[1])

شكل رقم 4: شبكة خط أنابيب الغاز الإسرائيلية

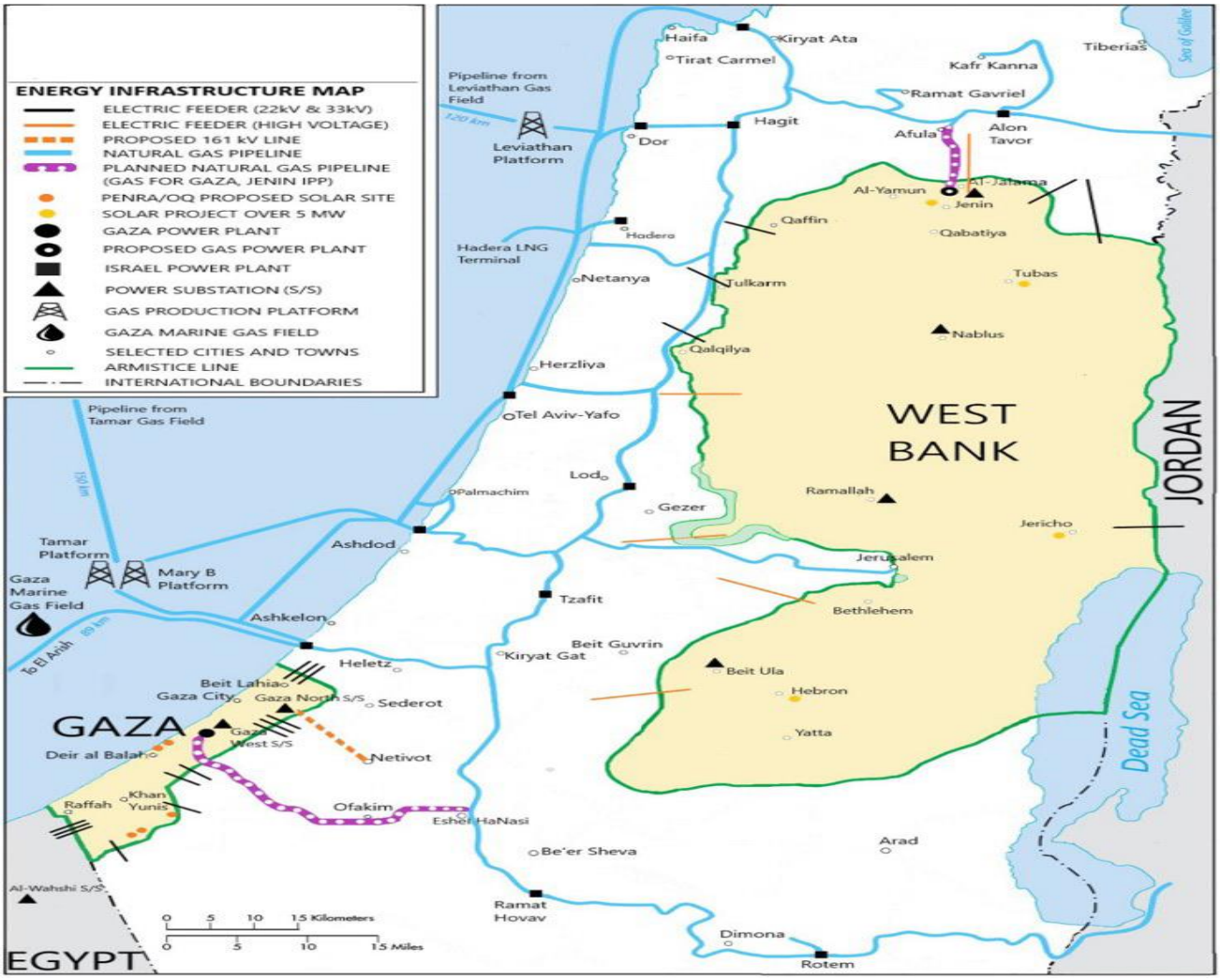

المصدر: خالد فؤاد، **الانجراف نحو المجهول: ما سبب تأجج الوضع في شرق البحر المتوسط**، (الشرق للأبحاث الإستراتيجية، 6 أكتوبر، 2020)، ص.8.

[1] Joffre. T, "**Experimental supply of Israeli natural gas reaches Jordan", in Jerusalem Post**, 2020.

يعد ضمان إمدادات الطاقة من إحدى القضايا الأكثر محوريةً المتعلّقة بالأمن القومي الإسرائيلي، حيث يُعَدُّ شأنًا مركزيًّا لأصحاب القرار في "إسرائيل" فبعد ثورة 25 يناير المصرية، أوقفت مصر إمدادات الغاز إلى إسرائيل، نظرًا للعديد من الهجمات المسلَّحة على خط أنابيب العريش–عسقلان في سيناء وقد انعكست هذه الحالة على أولويات أصحاب القرار في إسرائيل، حيث صار أكبر مهمَّة لهم بعد اضطراب الغاز في عام 2012 هو الخروج بسياسةٍ للطاقة تمكّنهم من تفادي أي تهديدٍ محتملٍ لنقص الطاقة في المستقبل[1].

يعد إيجاد سياسة للطاقة وتنظيم الطلب في "إسرائيل" هو خط الدفاع الأول للطاقة في "إسرائيل" فبعد اكتشاف حَقْلَي تمار وليفياتان تبنَّتْ الحكومة الإسرائيلية في عام 2013 سياسة تصديرٍ تُلزِم "إسرائيل" باستخدام 60% من احتياطاتها من الغاز الطبيعي في الاستهلاك المحلي، مُحققةً الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي حتى عام 2040 ومن خلال هذه السياسة تسعى "إسرائيل" إلى فرض سياسة في تصدير الغاز الطبيعي، حيث تحقِّق الاكتفاء الذاتي حتى عام 2040، وفي الوقت ذاته تمنح "إسرائيل" الفرصةَ في أن تصبح أحد أكبر المُصدرين للغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، ومن ثَمَّ سوف توسِّع تأثيرها في المنطقة[2].

وهنا ترى الباحثة، أن تلك الأرقام تفسر التوجه الإسرائيلي نحو السيطرة على الغاز إلى حد الوصول لصراعات يمكن أن يصل بعضها إلى حد المناوشات العسكرية البحرية، فضلا عن المعارك ذات الطبيعة السياسية والدبلوماسية أو حتى القانونية أمام المحاكم الدولية بهدف تأمين احتياجاتها المستقبلية من الغاز الطبيعي

[1] Haaretz, **Israeli Cabinet Votes Yea on Natural Gas Export**, 2013.
[2] Ibid

الفرع الثالث: دور قبرص في حوض شرق المتوسط

في عام 2011 أعلنت قبرص اليونانية عن اكتشافٍ للغاز الطبيعي قبالة الساحل الجنوبي لقبرص، وهو حقل أفروديت، باحتياطي يصل تقديره إلى 4.5 ترليونات قدم مكعب .ويُتوقَّع من حقل أفروديت أن يلبِّي الاحتياج المحليَّ للغاز في قبرص، وأن يُصدَّر جزء من الاحتياطي إلى الأسواق العالمية .فقد بدأت قبرص في تطوير حقل أفروديت بعد ثماني سنوات من اكتشافها؛ نظرًا للكمية المحدودة من احتياطياتها من الغاز .وقد أعلنت نيقوسيا في نهاية عام 2019 أنها وقَّعت عقدًا مع مجموعة شركات – تشمل شيل، ونوبل إنرجي الأمريكية الأساس، وديليك – لاستخراج احتياطيات الغاز في حقل أفروديت[1].

لا تمتلك قبرص حاليًّا البنية التحتية لنقل الغاز خارجيًّا، ولكن في سبتمبر 2018 وقَّعت اتفاقيةً مع مصر لإنشاء خط أنابيب بحري للغاز الطبيعي بين البلدين بهدف نقل الغاز من حقل أفروديت القبرصي إلى محطات إسالة الغاز في مصر وإعادة تصديرها مجددًا.[2]

وما زالت المفاوضات جاريةً بين قبرص والشركاء الأجانب في حقل أفروديت (شيل، ونوبل إنرجي، وديليك) لبناء خط أنابيب بين قبرص ومصر[3].

تسعى قبرص بعد اكتشافات الغاز إلى أن تفرض وجودها في شرق البحر المتوسط بوصفها لاعبًا جديدًا من المحتمل أن يصبح طرفًا في تحالفات المنطقة، ومن الممكن أن يبرم تسويةً مع تركيا حيال الخلاف المزمن بين الطرفين.

[1] Business Standard, **Cyprus signs USD 9-billion gas deal with energy majors**, 2019.
[2] Henderson. S, "**Cyprus Aims to Export Gas via Egypt", in The Washington Institute for Near East Policy**, 2018.
[3] خالد فؤاد، المرجع سابق الذكر، ص.10.

الفرع الرابع: التنافس اليوناني التركي حول ثروات حوض شرق المتوسط

تعد تركيا مستوردًا صافيًا للغاز، حيث تعتمد على صادرات الغاز من روسيا وأذربيجان وإيران، بالإضافة إلى الغاز الطبيعي المُسال من دولٍ أخرى فقد بلغت واردات تركيا من الغاز في عام 2019 ما مقداره 45مليار متر مكعب لتلبية احتياجات سوقها المحلي ومن ثم فإن الاكتشاف التركي للغاز في البحر الأسود المعلن عنه في شهر أوت 2020 قَد يُمَكِّن تركيا من تلبية جزءٍ من احتياجات سوقها المحلي[1].

وعلى الرغم من الخلافات بين تركيا وفاعلين آخرين في شرق البحر المتوسط، فإن تركيا تصرُّ على أن تكون جزءًا من معادلة الطاقة في المنطقة، وتسعى إلى مواصلة أنشطتها الاستكشافية في شرق البحر المتوسط، حتى لو كانت في مياه متنازع عليها فإن هدفها هو إيجاد كمياتٍ مُعتَبَرة من النفط والغاز.

أولا: التحالفات اليونانية ضد تركيا:

لا تمتلك اليونان اكتشافاتٍ للغاز في شرق البحر المتوسط ومن ثم فاليونان مستوردٌ صافٍ للغاز، حيث استوردتْ ما يقارب 5 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي في عام**2019** ولذا تسعى اليونان في السنوات المقبلة أن تصبح بوابة لإمدادات الغاز الطبيعي المُسال إلى جنوب غرب أوروبا من خلال مشروع (أليكساندروبولي*)**(Alexandroupoli)** المخطط له.[2]

كما أن اليونان وأمريكا تتفقان على مشاريع مشتركة للطاقة والغاز في المتوسط من خلال الحوار الإستراتيجي حول مشاريع الطاقة، حيث رحبت الولايات المتحدة الأمريكية واليونان

[1] Temizer, M, "**Russian share of Turkish gas imports falls as LNG rises", in Anadolu Energy**, 2020.

* **مشروع اليكساندروبوليس:** كان مقترح خط أنابيب النفط مشروع لنقل الروسية وقزوين زيت من البلغارية البحر الأسود من الميناء بوغارس إلى اليونان بحر ايجة من ميناء الكسندروبولي، كان ينظر إليه على أنه طريق بديل للنفط الروسي، متجاوزا مضيق البوسفور والدردنيل مع ذلك، في ديسمبر 2011 تم تعليق المشروع من قبل الحكومة البلغارية بسبب المخاوف البيئية والإمداد.

[2] Energy World, Greece almost doubles LNG imports in first half; US supplies surge, 2020.

باستكمال القسم اليوناني من خط الأنابيب عبر البحر الأدرياتيكي، وتتطلعان إلى مناقشة دعمهما المتبادل للربط بين اليونان وبلغاريا، **ومشروع ألكساندروبوليس** لإعادة تحويل الغاز الطبيعي المسال إلى غاز في أليكساندروبوليس، وخصخصة مرفق تخزين الغاز تحت الأرض في كافالا، ومشروع الربط بين اليونان ومقدونيا الشمالية، كما أبرزت اليونان والولايات المتحدة شراكة (اكسون موبيل) مع (توتال)، و(هيليك بتروليوم)، في التنقيب البحري في جزيرة كريت، بالإضافة إلى إمكانية الاستثمار الأمريكي في قطاع الطاقة المتجددة.[1]

وفي الطرف المقابل، فبعد ظهور الاحتياطيات الهائلة للغاز في شرق البحر المتوسط، لا تسعى اليونان إلى إيجاد اكتشافاتٍ للغاز في المنطقة فحسب، وإنما تجتهد في مواصلة تنافسها الجيوسياسي مع تركيا في شرق البحر المتوسط وإيجاد حلفاء إقليميين ضد تركيا.

ثانيا: التوقعات المستقبلية للطلب على الغاز الطبيعي في اليونان

على الرغم من وجود تذبذب نسبي في الطلب اليوناني على الغاز الطبيعي خلال السنوات المقبلة، إلا أن المحصلة النهائية تؤكد أن ثمة تزايدا ا في الطلب متوقعًا حدوثه. ففي الوقت الذي بلغ فيه إجمالي الطلب في عام 2012 ما يقارب 1.4 بليون متر مكعب وتزايده خلال عام 2017.

ليصل إلى 3.4، ثم إلى 6.4 في 2018، ثم انخفاض نسبي إلى 5.4 في 2019، ثم إلى ارتفاع آخر 8.4 بنهاية 2020، وذلك قبل أن تنخفض مرة أخرى إلى 4.4 بحلول 2021، ثم إلى 8.40. 5.4 في 2022، ثم إلى زيادة أخرى في 2023 ليصل إجمالي الطلب المتوقع على الغاز الطبيعي بليون متر مكعب.[2]

[1] أمريكا واليونان تتفقان على مشاريع مشتركة للطاقة والغاز في المتوسط، يوم: 2021/08/9، على الساعة: 8:35، على الموقع الالكتروني: https://www.google.com/amp/s/eliktisad.com/news/show/456326/

[2] Konstantinos Sifnaios, **Greek Natural gas Market: From Birth to Maturity**, Prometheus Gas, May 2014 ,P 16 Available at: http://www.international-bconline.

المطلب الثاني: أبرز حقول الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط

شهدت منطقة البحر المتوسط اكتشاف عدد وافر من حقول الغاز الطبيعي منذ عام 2000 وحتى الوقت الراهن، تتسم بقدر كبير من الأهمية لكونها تتضمن احتياطات استراتيجية ضخمة وصلت وصلت وفقا لتقديرات هيئة المسح الجيولوجية الأمريكية إلى ما يقارب 122 ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أبرز تلك الاكتشافات وهي كالتالي:

الفرع الأول: اكتشاف الغاز الطبيعي في إسرائيل:

إن الاهتمام في شرق المتوسط بالموارد الغاز الطبيعي، في تزايد مستمر منذ اكتشاف "إسرائيل" الأول للغاز الطبيعي سنة 2009، حيث تم أولا اكتشاف حقل "تامار" قبالة ساحل الاحتلال الإسرائيلي، ثم توالت مجموعة من الاكتشافات في منطقة شرق المتوسط، مثل: اكتشاف حقل ليفياثان في "إسرائيل"، أفروديت Aphrodite في قبرص، وظهر في مصر، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب:[1]

أولا: حقل تامارا Tamar

تم اكتشاف حقل تامارا في سنة 2009، ويبعد نحو 90 ميلا نحو (145كم) غرب شاطئ مدينة حيفا، حيث يقدر الاحتياطي الحالي للغاز الطبيعي في هذا الحقل بـ 240 مليار متر مكعب، ويعد 2013/3/31 هو تاريخ بدء الإنتاج في هذا الحقل، كما وتقدر القيمة الإجمالية لتكاليف تطويره بـ 8.2 مليارات دولار، ويعد من أهم حقول الغاز لدى الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين الكبيرة لما سيوفره من 30% من احتياجات "إسرائيل" من الغاز الطبيعي على مدى 20عاما.

[1] شادي سمير عويضة، استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط.1، 2019)، ص ص.49-51.

ثانيا: حقل ليفياثان Léviathan

تم اكتشاف حقل ليفياثان في جوان 2010، ويوجد الغاز في موقع ليفياثان على عمق ثلاثة كيلومترات تحت قاع البحر، في جيب طوله 200م من الغاز الطبيعي المحصور داخل مساحات من الصخور من الحجر الرملي أو طبقات من الرمل، وتعد سنة 2016 هي تاريخ بدء الإنتاج في المواقع القريبة من مدينة عسقلان، بينما يقدر حجم حقل ليفياثان نحو 510 مليار م^3 تقريبا.

ثالثا: حقل كاريش Karish وحقل تانين Tanin

يقع حقل كاريش على بعد مسافة 75 كم من مدينة حيفا، و20كم شمال تامارا، وعمق مائي ب5.700 قدم. وقدمت وزارة الطاقة الإسرائيلية خطتها الرسمية، لتطوير حقول الغاز الطبيعي في **مياه كاريش** (Karish) **وتانين** (Tanin) لموجودة في المياه الاقتصادية المتوسطية في "إسرائيل". ويقع كاريش karish وتانين Tanin بالقرب من حقول الغاز الكبيرة في تامارا وليفياثان في إسرائيل، وقد أشاد وزير الطاقة الإسرائيلي **(يوفال شتاينتر)** بالاقتراح الداعي إلى إظهار قدرة "إسرائيل" على الحفاظ على الجدول الزمني لتطوير مواردها الطبيعية من الطاقة، وقال أن الحقول تحتوي على نحو **1.8** تريليونات قدم مكعب من الغاز الطبيعي، والتي من شأنها أن تتدفق إلى "إسرائيل".

رابعا: حقل داليت Dalit:

يقع حقل غاز داليت الذي تم اكتشافه في أفريل 2009، ويقع هذا الحقل على بعد مسافة 60 كم غرب شاطئ مدينة الخضيرة، وتقدر طاقته الإنتاجية ب15 مليار م^3، وتعد سنة 2013 تاريخ بدء الإنتاج من هذا الحقل، وترى وزارة البني التحتية الإسرائيلية وجود هذا الحقل على عمق أقل بكثير من العمق الذي يقع عنده الغاز في حقل تامارا، علاوة على قربه من الساحل سيجعلها تباشر الاستثمار فيه قبل حقل تامارا، ولكنه قليل الجدوى الاقتصادية، كما أنه يجعله أكثر عرضة لنفاذ المخزون في وقت قريب للغاية، وعلى الرغم من المخزون القليل ولكن تتشارك في عمليات

استغلاله أربع شركات، وهم: نوبل إنرجي بنسبة 36%، وديليك جروب بنسبة 31.25% ، ثم في المرتبة الثالثة تأتي إسرامكو نجيف بنبسة 28.75%، وأخيرا بنسبة 4%، دور جاز.

الفرع الثاني: اكتشاف الغاز الطبيعي في قبرص:

أ/ حقل أفروديت:

هو حقل بحري للغاز الطبيعي في مقابل السواحل الجنوبية لقبرص، **Aphrodite gas field** "**حقل أفروديت**"، للغاز ويقع في القطعة 12 للآبار الاستكشافية في المنطقة الاقتصادية الخالصة البحرية لقبرص، ويقع على بعد 180 كلم غربي حق "ليفياثان" للغاز الإسرائيلي، ويعقد أن الجزء 12 يحتوي على 3–9 تريليونات قدم مكعبة من الغاز الطبيعي، حصلت نوبل اينرجي على امتياز استكشاف القطعة 12 في أكتوبر 2008، وفي جانفي 2011، أعلنت قبرص استكشاف أحد أكبر احتياطات الغاز الطبيعي في العالم، وتشير الأدلة الزلزالية إلى أن الكتلة 12، الذي تمت تسميته ب "أفروديت.[1]

أعلنت شركة "**إكسون موبيل**" مؤخرا عن اكتشاف حقل "**غلافكوس**"، وهو حقل بحري يقع تحت المياه على بعد 100 ميلا جنوب غرب قبرص وحيث يُقدّر أنه يحتوي على حوالي 5 إلى 8 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. وسيكون هناك رقم أكثر دقة بعد أن تجري الشركة، التي تعمل في شراكة 40/60 مع شركة قطر للبترول التي تملكها الدولة، المزيد من أعمال الحفر التقييمي، ومن المرجح أن يعلن هذا الاكتشاف على زيادة العمل في حقل "كاليبسو" باتجاه الشرق،

[1] عاطف حنفي، الغاز يشعل نار الخلافات بين دول شرق المتوسط، يوم:2021/5/29 على الساعة: 14:45، على الموقع الإلكتروني: **https://www.alkhaleej.ae/node/pdf/671856/pdf**

الذي اكتشفه كل من شركة "إني" (إيطاليا) و"توتال" (فرنسا) في 2018، حيث يقدّر أنه يحتوي على حوالي 6 إلى 8 تريليون قدم مكعب.[1]

اكتشاف حقول الغاز الطبيعي في مصر:

الفرع الأول: حقل ظهر

في عام 2015 أعلنت **شركة "ايني الإيطالية"**، اكتشاف حقل "**ظهر**" في مصر والذي يعد أكبر اكتشافات للغاز الطبيعي في مجمع شروق البحر داخل المنطقة الاقتصادية في البحر المتوسط، والذي يبعد 150 كلم عن الساحل، ويبلغ احتياطاته 30 تريليون قدم مكعب وبذلك يصبح الكشف الغازي الواقع ضمن منطقة امتياز شروق أكبر كشف يتحقق في مصر، وفي مياه البحر المتوسط، وقد يصبح من أهم الاكتشافات الغازية على مستوى العالم، ومن المتوقع أن يشكل الاكتشاف تحولا في إستراتيجية الطاقة المصرية.[2]

ويغطي الاكتشاف الذي أطلق عليه حقل ظهر مساحة (100) كلم مربع، على عمق 4757 قدما (1450م) ويصل عمقه الأقصى حوالي (13553) قدما (4131م)، وكانت (ايني) قد اكتشفت في شهر يوليو سنة 2015 على (120كلم) بمنطقة (الدلتا) شمال شرقي الإسكندرية حقلا للغاز تصل احتياطاته إلى (15) مليار متر مكعب، وتحاول مصر، التي تعاني من وضع اقتصادي متدهور مند سنة (2011) اجتذاب استثمارات لتنشيط اقتصادها خاصة في مجال الاكتشافات البترولية، وقد وقعت مصر في مارس 2015 خلال مؤتمر اقتصادي عالمي نظمته

[1] اكتشاف حقل غاز في قبرص يمكن أن يغير قواعد اللعبة في شرق المتوسط، يوم:2021/02/31 على الساعة: 13:53، على الموقع الإلكتروني: https://www.alhurra.com/different-angle/2019/03/04/

[2] محمد صلاح، غاز شرق المتوسط ومستقبل الصراع الإقليمي، (صنعاء، اليمن: دراسة تحليلية صادر عن مركز الحوكمة وبناء السلام، 2018)، ص.2.

عقدا مع الشركة النفطية العالمية **(برتش بتروليوم)** باستثمار بقيمة 12 مليار دولار في حقل غاز بغرب الدلتا النيل، ويمكن أن يؤمن هذا المشروع إنتاجا من الغاز ربع الإنتاج الحالي.[1]

جدول رقم 1: يبين اكتشافات حقول الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط

الحقل	المخزون الاحتياطي المقدر	تاريخ الاكتشاف	الشركة المستثمرة	مكان التنقيب
تمار	283 مليار متر مكعب	2009	نوبل إنرجي الأمريكية	قبالة السواحل الفلسطينية
ليفياثان	623 مليار متر مكعب	2010	نوبل الأمريكية	قبالة السواحل الفلسطينية
أفروديت	255 مليار متر مكعب	2011	نويل إنرجي الأمريكية وديليك الإسرائيلية	قبالة السواحل الجنوبية لقبرص
ظهر	850 مليار متر مكعب	2015	إيني الإيطالية	السواحل البحرية بين مصر وقبرص
كاليبسو	8 تريليون متر مكعب	2018	ايني الايطالية	شرق المياه القبرصية
غلافكوس	8 ملبار متر مكعب	2019	اكسوموبيل	غرب المياه القبرصية

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، التنافس الدولي على الغاز إلى مزيد من الحروب والمفاجآت، (ديوان المطبوعات الجامعية، 2017)، ص ص.45-46.

دفعت كل هذه الاكتشافات دخول دول حوض المتوسط في سباق على التنقيب، لما تمثله هذه الثروة من تحول ملحوظ في المشهد الإقليمي للطاقة، ولعل القيمة الجيوبوليتيكية المضافة لحوض المتوسط على أثر هذه الاكتشافات، باتت المحرك الأول لتحركات الدول السياسية في تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة، كما أن سقف المكاسب السياسية والاقتصادية قد ارتفع عند بعض الدول بغية الصعود لمرتبة الدول المصدرة للغاز، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، ودخول سوق الغاز العالمي، لكن تبقى الطموحات الجيوسياسية معلقة مع دخول تلك الدول في بوتقة الصراعات، كسوريا وفلسطين ولبنان وتركيا، إذ أن استغلال الموارد الطبيعية، يتطلب إسراع دول شرق المتوسط، تجاوز المسائل الخلافية، والانتقال نحو تحقيق ترابط تكاملي، يقود إلى تعزيز الإمكانات اللازمة للاستفادة من الثروات بشكل جماعي، لأن بعض الدول أصبحت في عداد الدول الفاشلة والمنهارة اقتصاديًا، كسوريا، إضافةً إلى أن التكاليف الاقتصادية في عمليات التنقيب تحتاج لتقنية تكنولوجية متطورة، ومنشآت لتسييل الغاز، وهي غير متوفرة إلا عند الشركات التابعة للدول الكبرى وجمهورية مصر العربية، حيث سارعت تلك الدول عبر شركاتها لعقد صفقات أحادية وثنائية، للبدء الفوري في عمليات التنقيب، ونتج على ضوء ذلك توقيع عدة اتفاقيات، بين قبرص وإسرائيل واليونان، وبين "إسرائيل" ومصر، وبين مصر واليونان، ما تسبَّب في توتر النزاعات بين الدول التي لا تزال مسائلها الخلافية عالقة، كالأزمة بين تركيا وقبرص، وبين "إسرائيل" ولبنان، إضافة إلى ظهور تكتلات مؤخرًا ومحاور مضادة لإخراج بعض الدول كتركيا من معادلة الاستفادة من الغاز.[1]

[1] الصراع على الغاز في شرق المتوسط، يوم:2021/05/29 على الساعة: 14:27، على الموقع الإلكتروني:-https://barq-rs.com

المطلب الثالث: أهم الشركات العالمية المتنافسة حول البحث والتنقيب عن الغاز الطبيعي في المنطقة

شركات النفط والغاز العالمية مثلها مثل الدول، تتنافس بقوة على الاستحواذ على حقول المتوسط واحتكار إنتاجها والاستثمار فيها، ويمكن استعراض لأهم الشركات التي تعمل حاليا في حقول الغاز بالبحر المتوسط، وهي ((ENI الإيطالية، و(Total) الفرنسية، وشريكتي (Nobel Energy) الأمريكية مع (Delek) الإسرائيلية:[1]

الفرع الأول: الشركة الإيطالية (ENI):

لها وجود في أكثر من 80 بلدا، من ضمنها دول أوروبا الشرقية وإفريقيا، إضافة إلى إيران وكازاخستان والعراق، وهي من الشركات التي ستعمل على استكشاف الغاز في لبنان، وتعد الشركة ضمن الشركات العشر الأولى في العالم، برأسمال قدره 90 مليار دولار، وتملك الحكومة الايطالية 30 بالمائة من أسهمها، وتعمل ENI بمنطقة البحر المتوسط، في قبرص ومصر وهي من اكتشف حقل ظهر قبالة السواحل المصرية، وتعمل حاليا لبدء الإنتاج منه.

وفي قبرص تعمل الشركة بالقطع التالية بالأجزاء التالية 2و3و9، من خلال ائتلاف مع شركة NI-KOGAS الكورية الجنوبية، بحيث تملك الأولى 80 بالمائة من الحصص والثانية 20 بالمائة.

الفرع الثاني: الشركة الفرنسية (TOTAL):

هي شركة فرنسية وواحدة من كبرى ست شركات نفطية عالمية، تأسست عام 1924، وتنتشر في جميع أنحاء العالم، وتحقق عائدا يفوق 130 مليار دولار سنويا، وتعمل الشركة الفرنسية في آسيا الوسطى والمحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، حيث تملك

[1] حنين ياسين، غاز المتوسط...صراع على الثروة والنفوذ قد يشعل حربا إقليمية، يوم:2021/02/19، على الساعة: 6:35، على الموقع الإلكتروني: https://alkhaleejonline.net/

30بالمئة من حصص التنقيب عن النفط في السعودية، و19 بالمائة من أسهم إنتاج حقل "الحلفاية" العراقي.

وينحصر نشاطها في البحر المتوسط من خلال حصولها على امتياز القطعة (بلوك) Blok 11 القبرصي، إضافة إلى توقيعها بروتوكول تعاون مع قبرص لإعداد دراسة جدوى حول مشروع بناء مصنع لإنتاج الغاز الطبيعي المسال.

الفرع الثالث: الشركة الأمريكية (Nobel Energy):

تأسست عام 1932، وتعمل في أمريكا الجنوبية وإفريقيا وأوراسيا والبحر المتوسط وبحر الشمال والصين.

وفي منطقة البحر المتوسط، يتوزع نشاطها بين "إسرائيل" ومصر وقبرص، فقد حصلت على امتياز حقي "ليفياثان" و"تامارا" الإسرائيليين، ولديها عقود استيراد مع مصر لتصدير الغاز الإسرائيلي إليها من خلال أنبوب من حقل "تامارا" إلى شواطئ مصر.

كما تستثمر الشركة في حقل "أفروديت" القبرصي بنسبة 70% بائتلاف مع شركتي Delek للحفر وAvner للتنقيب. **خريطة رقم 1.**

شكل رقم 5: خريطة توضح حقول الغاز وشركات الاستخراج

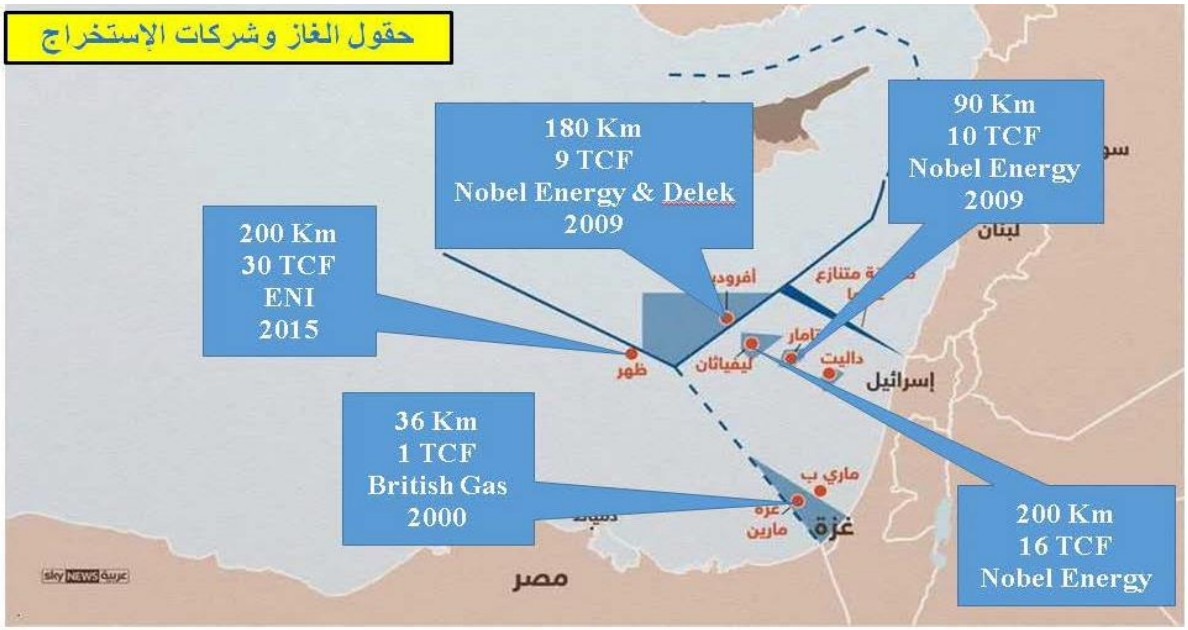

خالد عمادة، تطوير غاز شرق المتوسط التحديات والإمكانيات، المنتدى الإقليمي للدراسات والاستشارات، ص3.

الفرع الرابع: شركة ديليك جروب Delek Group

تمثل شركة ديليك جروب الإسرائيلية أكبر الشركات العاملة في مجال التنقيب عن الغاز الطبيعي في منطقة حوض شرق البحر المتوسط، فقد تأسست الشركة على يد الحكومة الإسرائيلية عام 1951، وقامت باكتشاف حقلي ليفياثان وتمارا، حيث بلغت كمية ما قامت الشركة باكتشافه منذ عام 2009، ما يقارب 37 تريليون قدم مكعب من الغاز، فقد بلغت قيمة مكاسب الشركة

خلال عام 2012 ما يزيد عن 11 بليون دولار. وبلغت نسبة مشاركتها في عمليات الاستكشاف والتنقيب في حقل ليفياثان نسبة 45،34 بالمائة، وفي تمار 31.25 بالمائة.[1]

الفرع الخامس: شركة برتيش بتروليوم (British Petroleum)

تعتبر برتيش بتروليوم البريطانية التي تأسست تحت اسم شركة النفط الأنجلوإيرانية، لكونها أنشئت بالأساس للتنقيب عن النفط في إيران حتى تم تغيير الاسم في عام 1954 لتتحول إلى شركة النفط البريطانية، وتنتشر أعمال البحث والتنقيب والاستكشاف الخاص بها في ما يزيد عن 80 دولة في العالم، إذ بلغت قيمة عائداتها بنهاية عام 2013، ما يقرب من 396.2 مليار دولار، ويتبعها شركة أخرى تسمى برتيش جاز British Gas التي تسيطر على 70 بالمائة من إجمالي أعمال البحث والتنقيب في غزة مارين، والتي أوقفت الحكومة الإسرائيلية العمل فيه.[2]

[1] زكريا الباسوسي، تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة العلوم السياسية، 2018)، ص.50.

[2] زكريا الباسوسي، المرجع السابق.

خاتمة الفصل الأول:

انطلاقا مما سبق توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي:

- يتميز الصراع الإقليمي في منطقة شرق المتوسط بتداخل أبعاده الاقتصادية والسياسية والأمنية والقانونية، وبكثرة الفاعلين المعنيين به على المستوى الإقليمي أو الدولي، وهو ما يعني وجود خلل واضح في توازن القوة بين أطراف الصراع، بالإضافة إلى تداخل المصالح الاقتصادية لأطراف الصراع، وغياب إطار قانوني محدد يضبط سلوكات وتصرفات أطراف الصراع
- أن أهمية البحر الأبيض المتوسط متأتية من موقعه الجيواستراتيجي، خاصة الموقع الجغرافي الذي يتوسط القارات الثلاث: إفريقيا، آسيا، أوروبا، فهو يرتبط بأهم طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب، عن طريق مضيق جبل طارق والبوسفور وقناة السويس، ومن هنا تكمن الاقتصادية والإستراتيجية لهذا البحر.
- ان الاكتشافات الحديثة للغاز الطبيعي في شرق المتوسط قد تسببت في زيادة حدة الصراع في شرق المتوسط بدلا من التعاون، خاصة وأن المنطقة حسب هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية تحتوي على كميات كبيرة من الغاز المقدر بترليونات، والتي تساوي مئات المليارات من الدولارات إضافة إلى كميات من براميل النفط.
- أضاف اكتشاف موارد الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط كتلة جديدة من التعقيد إلى المنطقة تعرف بطبيعتها عدم الاستقرار واستمرار الصراعات لعقود طويلة، فبخلاف النزاعات الإقليمية، كالصراع التركي اليوناني القبرصي، برزت على السطح خلافات أخرى بين الدول الواقعة على الحوض المتوسطي وفاعلين دوليين انخرطوا في لعبة السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي، كالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والصراع اللبناني الإسرائيلي،

بالإضافة إلى الصراع في سوريا، الذي يعيق عمليات التنقيب للاستفادة من الغاز المتواجد في مياهها.

- أن عمليات التنقيب والاستكشاف تديرها شركات إيطالية وفرنسية وأمريكية وروسية، وهذا ما يضع دول هذه الشركات داخل دائرة التنافس الاقتصادي على العقود والامتيازات والحقول المكتشفة.
- أن شرق المتوسط يواجه محاولات لإعادة صياغة سياسات إستراتيجية وفق ما يعرف بجغرافيا الطاقة، فإضافة إلى تنافس الدول الواقعة على أطرافه، كمصر، وتركيا واليونان وسوريا ولبنان وفلسطين المحتلة و"إسرائيل"، تسعى دول أخرى إلى عقد تحالفات على عدة محاور لضمان مصالحها الإستراتيجية كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي.

الفصل الثاني: أطراف الصّراع والتّعاون في منطقة حوض شرق المتوسط.

الفصل الثاني: أطراف الصراع والتعاون في منطقة حوض شرق المتوسط

فتحت اكتشافات حقول الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط الباب أمام سلسلة من الصراعات والنزاعات بين دوله، التي تعاني في الأصل من حالة احتقان سياسي يعود لأسباب تاريخية، منها الصراع العربي الإسرائيلي والنزاعات الإثنية والطائفية، مما جعل تلك الاكتشافات مصدرا جديدا للتنافس والصراع، وتلك الاكتشافات قد أثارت جدلا واسعا بين دول المنطقة حول أحقيتها في استغلال تلك الحقوق لصالحها، وهو ما دفع تلك الدول للسعي نحو ترسيم حدودها البحرية وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ذلك فضلا عن عقد اتفاقيات ترسيم ثنائية بين بعض تلك الدول، كاتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين قبرص ومصر عام 2003، واتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين "إسرائيل" وقبرص عام 2010، والاتفاقية اللبنانية القبرصية في 2007، ثم الاتفاقية التركية الليبية 2019، وأخيرا الاتفاقية المصرية اليونانية 2020، إلا أن تلك الاتفاقيات لم تحل دون اندلاع خلافات حول استكشاف واستغلال حقول الغاز الواقعة في المنطقة.

وكان الصراع الأول بين "إسرائيل" ولبنان، بينما يدور النزاع الثاني حول قبرص واليونان، وهو نزاع ينذر باندلاع صراع واسع النطاق، خاصة بعد محاولة تركيا توسيع منطقتها الاقتصادية الخالصة على حساب قبرص، وذهبت أبعد من ذلك حينما رسمت حدودا لمنطقة اقتصادية لقبرص التركية، كما اكتشاف حقول الغاز "**تمار**"، "**ليفياثان**"، الذي تتقاسمه "إسرائيل" وقبرص ولبنان، توترا بين "إسرائيل" ولبنان، ثم الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بسبب استغلال هذه الأخيرة لحقول فلسطين وحرمانها من التمتع بثرواتها، وفي هذا الفصل سنوضح أهم النزاعات الحدودية بين دول شرق المتوسط، ثم التطرق إلى جانب الثاني من التعاون بين دول المنطقة ألا وهو تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط كخطوة نحو تحقيق التعاون والتخفيف من حدة الصراعات، أو ربما المساهمة

في إثارتها في ظل استبعاد بعض دول المنطقة، وأخيرا اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين دول المنطقة حسب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

المبحث الأول: أطراف الصراع على الغاز الطبيعي في منطقة حوض شرق المتوسط

تمثل الصراعات السياسية طويلة الأمد من أهم مميزات منطقة حوض شرق المتوسط خصوصا، ومنطقة الشرق الأوسط عموما، باعتبار أن النزاعات الحدودية البحرية المعقدة التي لم يتم ترسميها وفقا لقواعد القانون الدولي من أبرز سماتها، لأن بعضها يقع خارج الآليات القانونية لتسوية المنازعات البحرية الدولية، بسبب سيطرة سياسات القوة على تفكير نخبها وسلوكها يبرز ذلك بصورة جلية في النزاع الحدودي البحري اللبناني الإسرائيلي، والذي بدأ منذ عام 2007، بالإضافة إلى المشكلة القبرصية وانقسامها إلى شطرين منذ التدخل العسكري التركي عام 1974، ويبقى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي العامل الرئيس المساهم في تعقد الوضع في منطقة حوض شرق المتوسط، نتيجة الإنكار الإسرائيلي لحقوق الفلسطينيين في ثروات حوض شرق المتوسط وحرمانهم من فرص الاستثمار والتعاون بما يعود بالمنفعة لجميع دول المنطقة، وعليه سيناقش هذا المبحث أهم أطراف الصراع في منطقة شرق المتوسط والأسباب الكامنة وراء تصادم المصالح واندلاع الصراعات.

المطلب الأول: الصراع الإسرائيلي – اللبناني

ان الصراع الإسرائيلي اللبناني متعدد الأبعاد، لا يشمل فقط الصراع على حقول الغاز الطبيعي وإنما حول تعيين الحدود البحرية، البلدان لم يرسما حدودهما البحرية مع بعضهما البعض، مما يجعل الخلاف بينهما أكثر اتساعا وشمولا، بالإضافة إلى أن "إسرائيل" ليست موقعة على معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار ولا تعترف بالقواعد القانونية المنصوص عليها والمعترف بها،[1]

[1] علي حسين باكير، النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك، (مركز الجزيرة للدراسات، 19أفريل 2018)، ص.5.

فعدم ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل يمثل مشكلة مستقبلية وذريعة لهجوم إسرائيلي أخر على لبنان، فبإمكان "إسرائيل" البدء في عملية التنقيب في المياه الحدودية غير المرسمة، مادامت غير موقعة على معاهدة قانون البحار.[1]

وأشار الصحفي الأمريكي "**كريستوفر ديكي**"، في مقال على موقع "**الديلي بيست**"، إن "إسرائيل" أنشأت الأسطول البحري الأكثر تقدما تقنيا في شرق المتوسط، وأن حزب الله يملك صواريخ بحرية استخدمها في الماضي عند ضرب ناقلة بحرية إسرائيلية في حرب 2002، وقال وزير الخارجية اللبناني، جبران باسيل الذي تولى منصب الطاقة والمياه بين 2011 و2014، ثم وزير الخارجية والمغتربين بين 2014– 2020: "ان الغاز اللبناني بات مهدد بالفعل بعدما اكتشفت "إسرائيل" حقل كاريش الذي يبعد عن المياه الإقليمية للبنان بنحو أربع كيلومترات فقط.[2]

وقضية الحدود البرية بين البلدين لم يتم تعينها بطريقة طواعية أو عن طريق الاتفاق بين البلدين بل عن طريق تدخل طرف ثالث المتمثل في الأمم المتحدة عن طريق قوات اليونيفيل، أو ما يسمى "**بالخط الأزرق**"، أو خط الانسحاب عام 2000، لتعيين الحدود بين لبنان وبين "إسرائيل" والجولان وهذا ما توضحه الخريطة أسفله تحديد منطقة UNIFIL والخط الأزرق والحدود الدولية المرساة عام 1949، (الخط الأخضر بين "إسرائيل" ولبنان).

بالنسبة إلى لبنان، لم يمتد "الخط الأزرق"*[3] الذي تم تحديده عام 2000 مع "إسرائيل" إلى البحر وهو ما تسبب في نزاع حول رقعة تعتبرها "إسرائيل" تابعة لمنطقتها الاقتصادية الخالصة تبلغ مساحتها 860 كلم^2 من المياه، وقد اندلع النزاع الحدودي بين البلدين خصوصا بعد اتفاق

---

[1] محمد سليمان الزاوي، بحر النار تصاعد محفزات شرق المتوسط، (الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، 2015)، ص.73.

[2] محمد سليمان الزاوي، المرجع سابق الذكر، ص، 74.

* **الخط الأزرق:** لمزيد من التفاصيل حول الخط الأزرق :انظر الموقع الرسمي لبعثة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان " اليونيفيل"، على الرابط الإلكتروني التالي:

http://unifil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=11816&ctl=Details&mid=15322&ItemID=22056&language=en-US

ترسيم الحدود الاقتصادية بين "إسرائيل" وقبرص في ديسمبر 2010، عندما احتج لبنان على أن المناطق التي تم ترسميها وفقا لهذه الاتفاقية تأخذ جزءا من منطقته الاقتصادية الخالصة، بالإضافة إلى الرفض الإسرائيلي في أكتوبر 2013 اقتراحا أمريكيا للتسوية، لأن الاقتراح يعطي لبنان ثلثي المنطقة المتنازع عليها في حين أعطى "إسرائيل" الثلث الثالث. [1]

[1] مروان قبلان، اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط استشراف الفرص والتحديات الجيوسياسية، يوم: 2020/12/21، على الساعة: 20:27، على الموقع الالكتروني: www.sndl1.am.dz/ar/viewer/bim-885031

شكل رقم 6: الخط الأزرق على الحدود اللبنانية الإسرائيلية

المصدر : http://www.palestineinarabic.com/Maps/1973/Blue_Line.jpg

ويبلغ مجمل مساحة المياه الإقليمية اللبنانية حوالي 22 ألف كم^2، تشكل المساحة المتنازع عليها حوالي أربعة (4) في المائة من مساحة المياه الإقليمية اللبنانية، وتم تقسيم المساحة إلى عشر أجزاء (**Blok**) يمثل الجزء 9 أحد تلك المناطق، لكن الاستثمار فيها منعدم، وفي عام 2017 تم منح تراخيص للتنقيب عن النفط والإنتاج في الجزأين 4و9 لشركات "**توتال الفرنسية**"

بنسبة 40 في المائة، "**وإني الإيطالية**" بنسبة 40 في المائة على أساس حفر أول بئر في الجزء أربعة (4) في عام 2019، وهو ما ساهم في تأجج الوضع وغضب "إسرائيل" بسبب حساسية موقع هذا الجزء الذي يحاذي مياهها الإقليمية حسب الخريطة التي توضح بلوكات التنقيب اللبنانية وتقاطعها مع المنطقة المتنازع عليها.[1]

في عام 2010 تم توقيع اتفاقية بين قبرص وإسرائيل، لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل منهما، ودخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ عام 2011، واعتمد هذا الاتفاق نقطة رقم واحد (1) دون مراعاة ما جاء في الاتفاقية الموقعة بينهما، واعتبرت "إسرائيل" أن النقطة رقم واحد (1) هي نقطة مشتركة بين المناطق الاقتصادية، ويعتبر لبنان أن هذه النقطة تابعة لمنطقته الاقتصادية، وقد أظهر الاتفاق بين قبرص ولبنان قضم مساحة 860 كلم^2 من المنطقة الاقتصادية للبنان لصالح إسرائيل.[2]

وقد اعترض لبنان على ذلك أمام هيئة الأمم المتحدة في رسالة موجهة إليها عام 2011، وردت قبرص أنه يتوجب الاتفاق بين جميع الأطراف من أجل تحديد نقطة مشتركة للاتفاق على موضوع تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة للبلدان الثلاث خاصة وأن نقطة الأساس التي اعتمدتها "إسرائيل" تنطلق من الأراضي اللبنانية، ما يمثل خرقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي العام وتعديا على السيادة اللبنانية.

ولتجنب الاعتراف الضمني بإسرائيل لم يحدد لبنان نقطة ثلاثية تعين الحدود بين مياهه الإقليمية وقبرص وإسرائيل، وربما بعد تحديد هذه النقطة الثلاثية على نحو يرضي جميع الأطراف الثلاثية، سيحل النزاع من الناحية القانونية.

---

[1] مروان قبلان، اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط استشراف الفرص والتحديات الجيوسياسية، المرجع سابق الذكر.

[2] خالد فرج، السيادة البحرية اللبنانية والقانون الدولي العام، المديرية العامة للدراسات والمعلومات، (مصلحة الأبحاث والدراسات، د س ن) ص ص. 5-6.

شكل رقم 7: خريطة تقسيم المنطقة المتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل

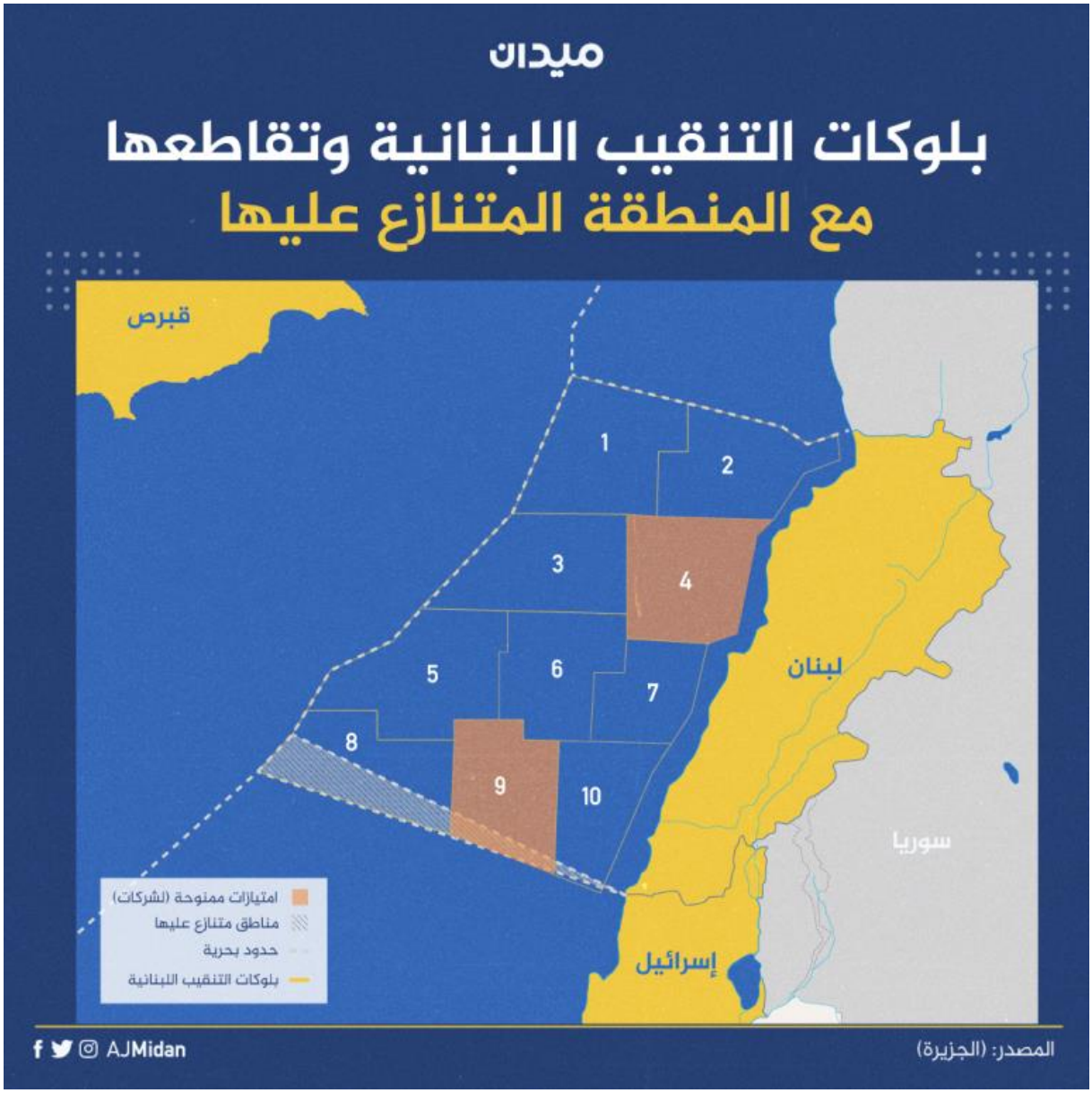

المصدر:

&tbm=isch&ved=2ahUKEwjm5vre7eTtAhVa_4UKHYyrB2kQ2-
:cCegQIABAA#imgrc=la_QTYajfW6_LM

وقد شهدت الفترة بين عامي 2017، 2018، تصعيدا كلاميا بين الجانبين اللبناني ممثلا (بحزب الله)، والإسرائيلي، وارتفعت مع هذا التصعيد الكلامي احتمالية اندلاع حرب على خلفية

هذا النزاع والتداخل في المنطقة الإقتصادية الخالصة لكل منهما، وشهدت الفترة الممتدة بين عامي 2019، و2020، نقطة تحول في ملف الصراع البحري بين لبنان وإسرائيل:[1]

الفرع الأول: الحلول الدولية لحل النزاعات المتعلقة بالحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل:

إن أول خيار لحل مثل هذا النزاع هو آلية التفاوض المباشر بين الأطراف المتنازعة. إلا أنه من الصعب تجسيد هذا الاحتمال للقضية المطروحة لأن لبنان لا يعترف بإسرائيل، وقبول المفاوضات المباشرة يعني الاعتراف ضمنيًا بإسرائيل.

الخيار الثاني هو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة ومع ذلك، لا يمكن لمحكمة العدل الدولية أن تحكم في قضية ما إلا بموافقة صريحة من الدول، وترفض "إسرائيل" باستمرار تدخل الأمم المتحدة في شؤونها الداخلية، والتي تندد بها على أنها تدخل من الأمم المتحدة. كما اقترحت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) تمديد تفويضها على الحدود البرية بين الدولتين إلى الحدود البحرية، وهو ما رفضته إسرائيل[2]. الحل الثالث هو اللجوء إلى محكمة هامبورغ البحرية، التي أنشأتها اتفاقية الأمم المتحدة للقانون البحري (UNCLOS)، هذا الخيار غير ممكن لأن "إسرائيل" لم تصدق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وبالتالي فإن الطريقة الوحيدة المتبقية هي الوساطة.

في عام 2011، عرضت الولايات المتحدة التوسط بين "إسرائيل" ولبنان من أجل حل نزاعهما، كانت نقاط الخلاف مهمة أولهما ترسيم الحدود البحرية والبرية أو البحرية فقط، وإدراج الأمم المتحدة أولا في المفاوضات لم تنجح محاولة الوساطة هذه، حيث ظهرت عملية وساطة أمريكية جديدة بعد تصاعد التوترات بين "إسرائيل" ولبنان. في عام 2017، ذكرت صحيفة هآرتس

[1] علي حسين باكير، **رقعة الشطرنج اللبنانية–الإسرائيلية (النزاع على الحدود والغاز شرق المتوسط)**، ورقة تحليلية، 5، جانفي، 2020، ص ص.6–7.

[2] Grandchamps. Claire. **« Hydrocarbures offshore : quelques clés pour comprendre le contentieux libano-israélien** *». L'Orient-Le Jour* ,4 février 2018.

الإسرائيلية أن حزب الله كان قادرًا على مهاجمة منصات الغاز الإسرائيلية. ورداً على ذلك قال "حزب الله" إنه سيدافع عن مواقع الغاز اللبنانية ضد "أي اعتداء". في نهاية عام 2018، أعلن لبنان عن منح امتيازات لشركات أجنبية للتنقيب عن الجزء 9، وهو ما استنكرته إسرائيل. أخيرًا، في ماي 2019، وافقت الحكومة الإسرائيلية على "الدخول في مناقشات ثنائية بوساطة الولايات المتحدة لإنهاء النزاع الحدودي"[1]. ثم قام وزير الخارجية الأمريكي للشرق الأوسط، ديفيد ساترفيلد، (2017–2019) ثم خليفته ديفيد شينكر، بجولات بين البلدين لدفع تسوية النزاع. في أوائل سبتمبر 2019، دعا الرئيس اللبناني "ميشال عون" الولايات المتحدة إلى مواصلة جهود الوساطة.

وعقدت في شهري أكتوبر ونوفمبر 2020 ثلاث جوالات من المفاوضات بين لبنان وإسرائيل في موقع تابع للأمم المتحدة في الناقورة اللبنانية، وذلك بحضور الوسيط الأميركي. انطلقت الجولة الأولى يوم 14 أكتوبر، والثانية على مرحلتين يومي 28 و29 من الشهر نفسه، والثالثة يوم 11 نوفمبر كان من المفترض أن تجرى جولة رابعة يوم ديسمبر2 لكن تم إرجاؤها إلى أجل غير مسمى. اقتصرت الجولة الأول، على عرض وجهة نظر الفريقين، وشهدت الثانية رفع الجانب اللبناني لسقف مطالبه فسارعت "إسرائيل" إلى تقديم ادعاءات إضافية داخل المياه اللبنانية.[2]

ومع نهاية الجولة الثالثة، بدا أنّ الفجوة بين الطرفين كبيرة وتتّسع، لا سيما وأنّ النزاع لم يعد مقتصرًا على المساحة الأصليّة التي تقدّر بحوالي 860 كلم 2 وتغطي جزءًا من الأجزاء (8 و9 و10)، وإنما على مساحة إضافية أكبر[3] بواقع1430 كلم 2 تشمل جزءًا من الجزء72 وحقل

[1] « **Le Liban ouvre la porte à une médiation américaine sur ses frontières avec Israël** ». *Ouest-France ,* 16 août 2019

[2] Lebanon to adopt 'game changer' stance in maritime border negotiations with Israel, The Daily Star , October 27, 2020. (Accessed on: January 09/09/2022): http://m.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2020/Oct-27/513580-lebanon-to-adopt-game-changer-stance-in-maritime-border-negotiations-with-israel.ashx.

[3] "إسرائيل" تدعو الرئيس اللبناني إلى إجراء محادثات مباشرة حول ترسيم الحدود، صحيفة النهار اللبنانية، 23نوفمبر2020، يوم: 2022/09/9، على الساعة: 23:10، على الموقع الإلكتروني:-www.annahar.com/arabic/section/75

"كاريش داخل المنطقة الإسرائيلية والذي تعمل فيه شركة "إنرجيان" اليونانية وهو ما يرفع إجمالي المساحة المتنازع عليها إلى 2290 كلم^{2}.

شكل رقم 8: خريطة توضح مطالب الوفد اللبناني المفاوض خلال الجولة الثانية من المفاوضات، ووسّع بموجبها مساحة النزاع إلى 1430 كلم 2 إضافية

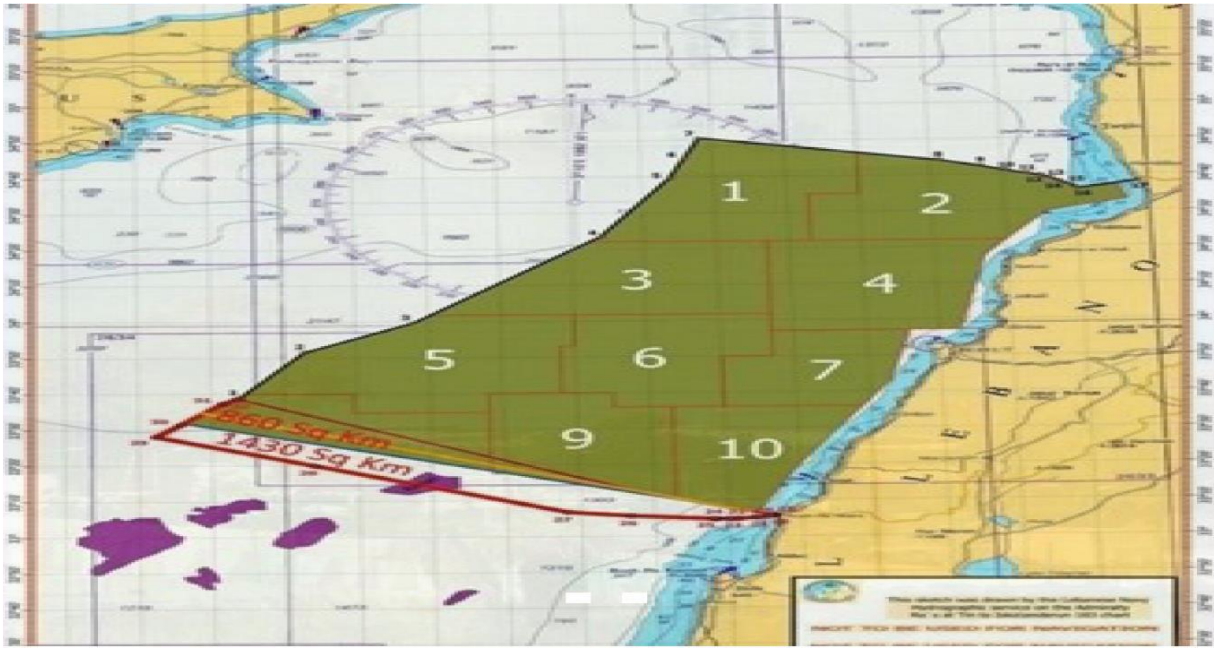

المصدر: علي حسين باكير، رقعة الشطرنج اللبنانية–الإسرائيلية (النزاع على الحدود والغاز شرق المتوسط، المرجع سابق الذكر، ص.8.

وعليه يمكن القول أن عدم الاعتراف اللبناني بإسرائيل تمنع بطبيعة الحال اعتماد إجراءات قانونية بموجب القانون الدولي كالمفاوضات بين الدولتين، أو التوفيق أو التحكيم أو رفع القضية إلى المحكمة الدولية لقانون البحار، كما أنه من غير المرجح أن تنجح محكمة العدل الدولية في هذه المسألة، لأن "إسرائيل" لا تعترف بولايتها القضائية. بالإضافة إلى ذلك، فإن طلب الحماية بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب لبنان (اليونيفيل) غير ممكن في هذه الحالة، ما لم يتم تعديل تفويض هذه البعثة.

نظرا لأن موضوع دراستنا يحتوي على كثير من المتغيرات والفواعل المشاركة في تنامي الصراع الإقليمي والدولي في منطقة شرق البحر المتوسط، وبالتالي فهو موضوع ديناميكي والأحداث فيه مستمرة ومتتالية مما يصعب التنبؤ بمستقبل المنطقة وما سيؤول إليه الوضع بين دول المنطقة، لكن نظرا لحاجة كل دولة الاستفادة من ثروات المنطقة والنظر إلى مصالحها والعمل وفق مبدأ المصالح المشتركة، فليس غريب أن تتراجع بعض الدول عن مواقفها وتفكر بطريقة براغماتية وتعيد حساباتها، وتوقع اتفاقيات مع دول هي بمثابة أعداء لها.

وهو ما حدث مؤخرا بين لبنان وإسرائيل حيث نجحت الولايات المتحدة، عبر وسيطها الأخير مبعوث وزارة الخارجية لشؤون الطاقة "آموس هوكستاين"، في ترتيب اتفاق بين لبنان وإسرائيل على ترسيم الحدود البحرية بين البلدين تم التوقيع عليه في 27 أكتوبر 2022، يُتيح للبلدين الشروع في تفعيل أنشطتهما في الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز، وصولاً إلى إنتاج موارد الطاقة، في الحقول الواقعة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل منهما.وفقاً لنص الاتفاق بقي حقل "غاز كاريش" الذي يحتوي على ما يتراوح ما بين 40 و100 مليار متر مكعب من احتياطات الغاز المؤكدة والمحتملة داخل السيادة الإسرائيلية. وبالمقابل يحتفظ لبنان بحق السيادة الكامل على "حقل قانا"، الذي لا يوجد معطيات دقيقة حول ما يختزنه من احتياطات، ووفقاً لتوقعات متفائلة فإن التقديرات تتحدث عن احتمال وجود 450 مليار متر مكعب داخل هذا الحقل. وعلى الرغم من أن الاتفاق يعترف بالحقوق اللبنانية الكاملة في "حقل قانا"، الذي يقع في "الجزء 9" التابع للبنان، إلا أن جزءاً صغيراً يقع جنوب هذا الحقل يدخل في نطاق "الجزء 72" داخل الحدود البحرية الإسرائيلية[1].

[1] محمد قواص، تداعيات أزمة لبنان السياسية على مشاريع الطاقة، يوم:2022/01/21، على الساعة: 14:11، على الموقع الالكتروني: https://www.epc.ae/ar/details/brief/tadaeiat-azmat-lubnan-alsiyasiat-ealaa-masharie-altaaqat-fi-sharq-almutawasit

ووفقاً للصفقة، ستوقع "إسرائيل" ومشغّل "الجزء 9"، أي "شركة توتال وإنيرجي" الفرنسية اتفاقية مالية منفصلة تحدد الدخل الذي سيحصل عليه الجانب "الإسرائيلي" من تشغيل هذه المنطقة والإنتاج هناك، بحيث لا يساهم لبنان الرسمي بأي شراكة مباشرة مع "إسرائيل" في هذا الحقل.

الفرع الثاني: صفقة الحدود البحرية والطاقة في شرق المتوسط

يأتي توقيت إبرام الاتفاق اللبناني–"الإسرائيلي" متأثراً ومتّسقاً مع التغير الذي طرأ على سوق الطاقة في العالم منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا في 24 فيفري 2022.ولا ريب في أن الضغوط الدولية دفعت إلى تسريع التوصل إلى الصفقة بما يتناسب مع التطورات المتعلقة باكتشاف حقول النفط والغاز التي شهدتها منطقة شرق المتوسط منذ سنوات، وبسبب حرب الطاقة التي يواجهها الاتحاد الأوروبي بسبب الاضطرابات التي شهدتها خطوط التزوّد بالطاقة الروسية، سواء بسبب قرار من موسكو أو بسبب قرار الأوروبيين بالتخفيف من اعتمادهم على صادرات الطاقة الروسية، وتلتحق الصفقة اللبنانية–الإسرائيلية بسلسلة تفاهمات واتفاقات أنجزتها الدول المطلة على البحر المتوسط لتسهيل لتعزيز الاستغلال المنسق لموارد المنطقة من الطاقة وفق الأمثلة الآتية[1]:

- توقيع لبنان على اتفاق لتوريد الغاز مع سوريا ومصر يتم بموجبة تصدير 650 مليون متر مكعب من الغاز المصري من خلال سوريا للتخفيف من أزمة الطاقة في البلاد.
- الإعلان عن مفاوضات بين شركة الغاز المصرية "ايجاس" وصندوق الاستثمار الفلسطيني لتطوير حقل الغاز البحري في غزة.
- تنشيط قبرص "وإسرائيل" المفاوضات للاتفاق على كيفية العمل داخل حقل غاز أفروديت–ياشاي الذي يمتد عبر الحدود بين البلدين، والذي يحوي نحو 125 مليار متر مكعب من

[1] محمد قواص، المرجع سابق الذكر.

الاحتياطات المحتملة. وتم الإعلان عن اتفاق استثمار مشترك بين شركة "نيومد إنيرجي" "الإسرائيلية" (30 %) وشركة شل البريطانية–الهولندية (35 %) وشركة شيفرون الأمريكية (35 %) للبدء بأعمال التنقيب في هذا الحقل.

- إعلان شركة "كابريكورن إنيرجي" البريطانية عن اندماج مع شركة نيومد الإسرائيلية من أجل تعزيز خط الغاز الرابط بين "إسرائيل" ومصر. وتعمل الشركة البريطانية بنسبة50% في تشغيل أحد أكبر حقول الغاز البرية في الصحراء الغربية في مصر.
- في إطار منتدى غاز شرق المتوسط، ثم توقيع مذكرة تفاهم تشمل مصر وإسرائيل والاتحاد الأوروبي لتصدير الغاز إلى دول الاتحاد من خلال البنية التحتية للغاز المسال في مصر.
- توقيع تركيا وليبيا مذكرة تفاهم مثيرة للجدل، حتى داخل ليبيا نفسها، في مجال الهيدروكربونات، تنص على التعاون الشامل في مجال التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي وإنتاجهما ونقلهما في المستقبل.
- إبداء شركة قطر للطاقة بالتشغيل المشترك لحقول الغاز في شرق البحر المتوسط الواقعة في كل من المياه الإقليمية لمصر (مجمع شمال مراقيا البحري) ولبنان (الجزء 4 و9).

ويمثّل اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل دينامية إضافية أخرى لإدارة موارد الطاقة في شرق المتوسط، وتطال مباشرة البلدان المنخرطة في سوق الطاقة في المنطقة، كما يأتي[1]:

لبنان :تُعد الصفقة مهمة بالنظر إلى ما تتيحه من تفعيل لعمليات التنقيب في حقل غاز قانا، كما أن الاتفاق يمكّن لبنان من الدخول في شراكات مع شركات دولية، ما من شأنه توفير ثقة جاذبة للاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة وللمساعدات والقروض من المؤسسات الدولية لإنقاذ

[1] جو معكرون، ترسيم الحدود البحرية بين لبنان واسرائيل خطوة حاسمة واتفاق هش، يوم: 2023/01/23، على الساعة: 14:24، على الموقع الالكتروني: https://orientxxi.info/magazine/article5961

الاقتصاد اللبناني. والاتفاق سيمنح البلد موقعاً مؤثراً في سوق الطاقة في كل منطقة شرق المتوسط، ويمكّن الاتفاق البلد من قطف ثمار مسار طويل لاستغلال موارده من الطاقة، فضلاً عن تبريد التوتر بسبب ذلك بين حزب الله وإسرائيل.

إسرائيل: تُتيح صفقة الحدود البحرية الحصول على موارد جديدة لتلبية الطلب المحلي على الغاز، والذي ارتفع بنسبة 145% في السنوات العشر الأخيرة، والتحكم بحقول غاز جديدة بهدف تصدير الغاز إلى الاتحاد الأوروبي سواء عبر البنى التحتية المصرية للغاز المسال أو عبر خطوط الأنابيب التركية مستقبلاً. ووفقاً لبيانات جويلية 2022، فإن "إسرائيل"، التي تمتلك ما يقرب من 900 مليار متر مكعب (أو 600 مليار متر مكعب وفقاً لتقديرات شركة بريتيش بتروليوم) من احتياطيات الغاز، يبلغ إنتاجها السنوي من الغاز نحو 10 مليارات متر مكعب، وتقوم بتصدير ما يقرب من 5 مليارات متر مكعب من الغاز إلى دول الجوار مثل مصر والأردن.

وبالتالي فإن نمط تعامل الولايات المتحدة في القيام بدور الوسيط جاء بوضوح بهدف تحقيق مصالح مباشرة للولايات المتحدة في المنطقة، وليس سعيًا لتحقيق المصلحة اللبنانية كما تروج بعض الدوائر السياسية ليس فقط في لبنان وحدها، وإنما أيضًا في الداخل الإسرائيلي. فالمحرك الرئيسي للولايات المتحدة يتمثل في مصالحها الاقتصادية، لأن الشركات الأمريكية تسيطر على النصيب الأكبر من عمليات التنقيب والاستغلال، علاوة على استخدام لبنان كبوابة لمنطقة الشرق الأوسط.

أما عن الموقف الإسرائيلي الزاعم بأن الولايات المتحدة تأخذ الجانب اللبناني، والرافض بشكل دائم لكافة المقترحات التي يقدمها الوسيط الأمريكي، فهو لا يرجع لمضامين تلك المقترحات فحسب، وإنما لخلاف وتضارب مصلحي رئيسي بين الطرفين، متمثلين في طرفين هما :شركة نوبل إنيرجي الأمريكية، ومجموعة ديليك جروب "الإسرائيلية" .فالنجاح الأمريكي في القيام بدور الوسيط يمكن أن يوسع نطاق عمل نوبل إنيرجي في منطقة شرق البحر، وهو ما لا يتوافق مع

الجانب الإسرائيلي، لا سيما أن "إسرائيل" تسعى منذ فترة لتحجيم نفوذ" نوبل إنيرجي" في المنطقة. فثمة تخوفات بدأت تسود الأوساط "الإسرائيلية" من ارتفاع أسعار الكهرباء في "إسرائيل" نتيجة احتكار شركة نوبل إنيرجي الأمريكية لغالبية إنتاج الغاز في حقول منطقة شرق البحر المتوسط، وهو ما دفع هيئة مكافحة الاحتكار الإسرائيلية إلى التهديد باتخاذ قرارات تجبر بعض الشركات المساهمة في تطوير حقل ليفياثان–في إشارة ضمنية لنوبل إنيرجي –على بيع جزء من حصتها بهدف تحفيز المنافسة، ومن ثم تخفيض أسعار الكهرباء في إسرائيل.

المطلب الثاني: الصراع التركي – القبرصي – اليوناني

على الرغم من أن جذور الصراع بين تركيا وقبرص واليونان، تمتد إلى عقود إلا ان الصراع على المساحات المائية والمنطقة الاقتصادية الخالصة، بما تحتوي من مصادر للطاقة بخاصة الغاز الطبيعي يعد حديثا نسبيا، وهو ما يمكن تفسيره في إطار حداثة اكتشافات حقول الغاز الطبيعي، فضلا عن توقيع قبرص لاتفاقيات ترسيم الحدود البحرية مع البلدان المقابلة بخاصة إسرائيل ولبنان ومصر. لقد أصبحت منطقة شرق المتوسط مساحة للخلافات والصراعات بين الدول، ولعل أبرز القضايا المتجددة في منطقة شرق المتوسط نجد الصراع التركي اليوناني، حيث يعود هدا الصراع لفترات تأسيس الدولتين، لدلك سنقوم على مستوى هدا المطلب بإلقاء الضوء على الخلفية التاريخية لهدا الصراع بالإضافة الى قضايا ومسببات الصراع.

الفرع الأول: قضايا ومسببات الصراع التركي–القبرصي–اليوناني

تعد جزيرة قبرص ثالث أكبر جزيرة في شرق البحر المتوسط بعد جزيرتي (صقليا وسردينيا) أعلنت استقلالها في عام 1960 وفي عام 1974 تم تقسيم الجزيرة إلى قسمين: الجزء الناطق بالتركية (**القبارصة الأتراك**) في الشمال والجزء اليوناني بالجنوب (القبارصة اليونان)، بعد الغزو العسكري التركي لقبرص بعد انقلاب عسكري ولم تنسحب منها القوات المسلحة التركية حتى الوقت

الحاضر، وفي عام 1983 أعلنت تركيا بأن المنطقة الشمالية من قبرص تقع تحت سيطرتها وتشكل ما نسبته (37%) من الجزيرة والتي يعترف بها من قبل تركيا فقط.[1]

تتسم المشكلة بين تركيا وقبرص اليونانية ببعدين الأول يرتبط بالدولتين مباشرة، والبعد الثاني يرتبط بالعلاقة بين قبرص التركية المعترف بها من قبل تركيا فقط، وقبرص اليونانية المعترف بها دوليا وعضو في الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك يتم التعامل مع الملف كمشكلة واحدة ذات أبعاد سياسية وقانونية وحدودية واقتصادية وأمنية متشابكة ومتعددة.[2]

ويمكن إبراز أهم المسببات وقضايا الخلاف بين البلدين والتي تتمثل في:

أولا: بحر ايجة: حيث يحيط بسواحل التركية العديد من الجزر اليونانية، وتنطوي هذه الجزر على أهمية إستراتيجية بالنسبة لتركيا، حيث منعت اتفاقية لوزان عام 1923 اليونان من تسليح هذه الجزر التي وصل عددها 12 جزيرة، نتيجة التدخل العسكري التركي في قبرص عام 1947، لكن تركيا مازالت تمتلك العديد من الهواجس تجاه هذه الجزر كونها مسلحة وتهدد أمنها القومي.[3]

ثانيا: الجرف القاري: تنبع أهمية الجرف القاري وتحديده في الثروات الاقتصادية والنفطية في قاع البحر، وتتنافس الدولتان حول مسألة الجرف القاري إذ تعتقد اليونان أن الجزر الواقعة بالقرب من تركيا هي جزر لا تنفصل عن السيادة اليونانية، وهو ما يعني أن الجرف القاري لليونان ينتهي عند أقصى الجزر اليونانية في بحر ايجه، وترفض تركيا الموقف اليوناني وتحتكم إلى ميثاق قانون البحار، الذي لا يسمح لليونان أن تجمع الجزر التي يمكنها الاستفادة من نظام الأرخبيل

---

[1] زهراء عباس هادي، موارد الطاقة وأثرها في الصراع الإقليمي على الحدود البحرية في شرق المتوسط، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، أيلول/2018، العدد/40، ص.381.

[2] علي حسين باكير، المرجع سابق الذكر، ص.4.

[3] آية عبد العزيز، التنافس التركي–اليوناني والصراع الجيواستراتيجي على منابع الطاقة في شرق المتوسط وبحر ايجه، يوم: 2022/01/15، على الساعة: 6:48، على الموقع الإلكتروني: https://arabicpost.net/

مع جرفها القاري، وفي هذا السياق لم تبت محكمة العدل الدولية عام 1978 في طلب اليونان في هذا الموضوع خوفا من أن يؤدي قرارها إلى صراع مسلح بين البلدين.

ثالثا: التنقيب في شرق المتوسط: مثلت اكتشافات الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر الأبيض المتوسط قبالة سواحل "إسرائيل" وقبرص تحديا كبيرا لتركيا، وتزامنت هذه الاكتشافات مع تدهور العلاقة ما بين تركيا وإسرائيل إثر الهجوم الإسرائيلي على سفينة (مرمرة) التركية عام 2010، بالإضافة إلى فشل الأمم المتحدة في إيجاد حل نهائي للقضية القبرصية، علاوة على حالة الانسداد في طلب انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.[1]

وقد اعترضت تركيا على الاتفاقيات الثنائية لترسيم الحدود البحرية التي عقدتها كل من قبرص مع "إسرائيل" عام 2003 ولبنان في 2007 مصر في 2010، لأنها لا تعترف بجمهورية قبرص اليونانية، وترى ضرورة التوصل إلى حل سياسي شامل بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين قبل البدء في استغلال ثروات حوض شرق المتوسط وحرمان القبارصة الأتراك من حقوقهم في المنطقة.[2]

ويتمثل الهدف الجيواستراتيجي الطاقوي لتركيا في سعيها لتكون مركز وممر لتجارة الغاز الطبيعي واحتكار طرق نقل الطاقة من الشرق إلى الاتحاد الأوروبي، وبالتالي يمكن تفسير سلوك الحكومة التركية في رغبتها لنقل الغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي والتي تمر عبر أراضيها، والتي من أهمها مشروع ممر الغاز الجنوبي **(Southern Gas Corridor)** المدعوم من الاتحاد

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، التنافس الدولي على الغاز إلى المزيد من الحروب والمفاجآت، (د ت ن: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017)، ص.52.

[2] **الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط، تحليل سياسات:** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2012).

الأوروبي،[1] وبالتالي ليس غريبا أن تهدد تركيا بوقف عمليات التنقيب عن الغاز في المياه الإقليمية القبرصية اليونانية، وقامت بتصديق اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع جمهورية قبرص التركية، وفي عام 2011 أبرمت اتفاقية مع شركة شال Shell لتنقيب عن النفط والغاز في مياهها الإقليمية، قبالة سواحل شرق المتوسط، وبالتالي فالحكومة التركية لن تسمح بمرور الغاز الإسرائيلي عبر شبكة الأنابيب، التي تمر على أراضيها من أجل الوصول إلى الأسواق الأوروبية، كما ترفض طلبات شركات خاصة للسماح لها بعبور الغاز الطبيعي المنتج في "إسرائيل" عبر تركيا إلى أوروبا. [2]

وفي عام 2014 استمرت الحكومة التركية في عمليات البحث والتنقيب عن الغاز الطبيعي في المناطق البحرية لجزيرة قبرص، اعتبارا منها وحسب تصريح وزارة الخارجية التركية أنه من حق القبارصة الأتراك تقاسم احتياطات الغاز لكامل الجزيرة ورفضها لأية نشاطات أحادية الجانب ضمن منطقة شرق المتوسط، وترى تركيا أنه من حقها القيام بعمليات التنقيب في المياه الإقليمية لجزيرة قبرص، وحتى المنطقة التي تعتبرها قبرص اليونانية تابعة لها، استنادا إلى حق جمهورية قبرص التركية في تقاسم ثروات الجزيرة والى ترخيص منحته قبرص التركية لشركة "**Turkish Petroleum**" التركية للتنقيب عن الغاز عام 2011، بالإضافة إلى عدم ترسيم المناطق الاقتصادية بين تركيا وجمهورية قبرص اليونانية.[3]

انطلاقا من الرفض التركي للأعمال الأحادية لقبرص اليونانية في البحث والتنقيب عن الغاز، واعتبار الاتفاقيات التي وقعها مع كل من مصر، ولبنان، وإسرائيل غير شرعية لأنها تنتهك حقوق القبارصة الأتراك، ونتيجة لذلك قامت تركيا بتحديد منطقتها الاقتصادية الخالصة الخاصة

[1] مصطفى عليو، أثر اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة حوض شرق البحر المتوسط في صوغ واقع الجغرافية السياسية ضمنها، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(41) العدد(6) 2019، ص ص. 447-448.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع سابق الذكر، ص.53.

[3] مصطفى عليو، المرجع سابق الذكر، ص.488.

بها، وقسمتها إلى ثمانية بلوكات مرخصة، وأعطت حقوق التنقيب لشركة البترول التركية (TPAO) مع حوالي 40% من 13 جزء تم تحديدها بواسطة (RocEEZ) والتي تتداخل مع المنطقة الاقتصادية الخالصة التي حددتها قبرص الجنوبية، في الأجزاء 1، 2،3، 8، 12، حيث بدأت عمليات الحفر وبعض أعمال الاستكشاف، لكنها لم تصل تماما إلى حقل أفروديت، وكل هذا يدل على إصرار القبارصة الأتراك على المساواة في الحقوق والموارد الطبيعة لأنه لا ينبغي استغلالها بدونهم حسب اعتقادهم، وهذا ما توضحه الخريطة رقم (2) احتياطات الغاز الطبيعي في المناطق التركية والقبرصية المتداخلة والمتنازع عليها، حيث توضح جزيرة قبرص بين الجزء التابع لتركيا والجزء اليوناني، وتظهر المناطق البحرية التابعة لقبرص مقسمة إلى أجزاء عددها 13 جزء، حيث تظهر كل من الأجزاء 2، 3، 8، 9، وأجزاء من الجزء(Blok) 12 و13 مناطق بحرية متداخلة بين قبرص اليونانية وقبرص التركية، أما أجزاء 1، 4، 5، 6، 7 مناطق متداخلة بين قبرص اليونانية وتركيا، أما المناطق البحرية في الجزء 3، و6 هي المناطق البحرية المتنازع عليها وتعد مناطق التوتر في المنطقة بسبب توفره على كميات من الغاز الطبيعي في سنة 2018.[1]

[1] Ayla and others, east mediterranean hydrocarbons Geopolitical Perspectives, Markets, and Regional Cooperation, (Brookings Institution: PRIO Cyprus Centre Friedrich Ebert Stiftung, 2014, p29

شكل رقم 9: خريطة توضح احتياطات الغاز التركية والقبرصية المتداخلة والمتنازع عليها

المصدر: https://studies.aljazeera.net/mritems/images2022/01/14

الفرع الثاني: الإستراتيجية الأمنية القبرصية اليونانية لمواجهة تركيا في منطقة شرق المتوسط

وفي إطار إستراتيجية الردع، والرغبة القبرصية في حماية أمنها البحري والمنشآت الخاصة بالاستكشاف والتنقيب عن الغاز في البحر المتوسط، كثفت "إسرائيل" من زيادة قدراتها العسكرية البحرية لتصدي للتهديدات التركية المحتملة، ومن الصواريخ التي يطلقها حزب الله من لبنان،[1] نتيجة لذلك وقعت قبرص مع "إسرائيل" أثناء زيارة بنيامين نتنانيهو عام 2012، اتفاق تعاون عسكري، بموجبه يمنح للسفن والمقاتلات الإسرائيلية للدفاع عن حقول الغاز التي تقع في حدود

[1] op.cit .p.30

المياه الإقليمية، بالإضافة إلى إجراء مناورات عسكرية مشتركة مع اليونان عام 2008، في حال وجود أي تهديدات لمنشآت الغاز القبرصية في البحر.[1]

وبالتالي ترى تركيا في التقارب الإستراتيجي بين "إسرائيل" وقبرص واليونان، تهديدا لمصالحها وموقعها في حوض شرق المتوسط والمتمثل في فرض نفسها كقوة إقليمية في المنطقة، إلا أن هامش الحركة لدى تركيا ضيق ومحدود ويمنعها من القيام بتحركات تمنع قبرص اليونانية من عمليات الاستكشاف في مياهها الإقليمية، خاصة أنها لا تمتلك حلفاء إقليمين في ظل الأوضاع الدولية الراهنة وما تعيشه المنطقة من توترات إقليمية وأمنية.

وما يمكن الإشارة إليه أن تركيا لن تتخذ أي خطوات عسكرية من أجل وقف عمليات التنقيب التي تقوم بها قبرص اليونانية، لأنها عضو في حلف الناتو هذا من جهة، ومن جهة أخرى ليس من مصلحة تركيا الدخول في مواجهة عسكرية مع "إسرائيل" التي تحظى بالدعم الأمريكي، كما نلاحظ أن تركيا قد كلفت شركتها النفطية (الشركة التركية للنفط) للتنقيب عن الغاز في شواطئ قبرص التركية، أملا في اكتشاف مخزون من المحروقات، كما أنه من غير الممكن أن تشارك شركات الطاقة الكبرى في أي مناقصة قد تجريها تركيا أو قبرص التركية، نظرا لعدم اعتراف الأمم المتحدة بهذا الكيان أو بالوجود التركي في المنطقة.[2]

في الصراع التركي القبرصي اليوناني، وقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إلى جانب الحكومة القبرصية اليونانية، ليس بسبب تأثير اللوبي الصهيوني فحسب،

[1] أحمد زكريا الباسوسي، "تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018)، ص.153.

[2] زهير الحامدي، الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط، تحليل السياسات، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمر، 2012، ص.30).

ولكن لأن غاز شرق المتوسط قد يساهم في تعزيز أمن الطاقة الأوروبي وخفض التبعية للغاز الروسي والشمال الإفريقي.[1]

وكما تم الإشارة سابقا ان تركيا تعارض قانون البحار بشكل قاطع، وتقول إنه يمنح اليونان ابتلاع شرق البحر المتوسط من خلال الحصول على جرف قاري بعمق 200 ميلا لكل جزيرة صغيرة، وهو ما يعني انحصار الجرف القاري التركي في مساحة محدودة جدا.

وبالتالي هناك خلاف آخر متعلق بجزيرة "كاستيلوريزو" **(kastelorizo)**، التي تبعد مرمى حجر عن الحدود التركية، وأكثر من 500 كيلومتر عن اليابس اليوناني لكنها تتبع لليونان عمليا بموجب الاتفاقيات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية، فتركيا تصر على أن هذه الجزيرة الصغيرة المتاخمة لسواحلها لا يمكن أن يكون لديها جرف قاري كامل يتبع اليونان في حين تشدد اليونان، على أنها جزيرة تابعة لها وتتمتع بالحقوق الكاملة فيما يتعلق بالجرف القاري، فالخلاف على هذه الجزيرة ينطبق على الخلاف الجذري بين تركيا واليونان على أغلب الجزر الصغيرة المنتشرة في شرق المتوسط حيث تعتبر تركيا أن اليونان من خلال هذه الجزر الصغيرة تسعى لوضع يدها على كامل الموارد وحصار تركيا في شريط ضيق ملاصق لسواحلها رغم أنها أكثر الدول التي تطل على بحر المتوسط.[2]

وبعد توقيع تركيا اتفاقية مع جمهورية شمال قبرص التركية، بدأت تركيا التنقيب في المناطق البحرية المتنازع عليها، ونشرت تركيا في أعقاب هذا سفنا بحرية لمنع الملاحة البحرية لسفن الحفر التابعة لدول أخرى في إشارة واضحة مفادها أن تركيا لا تعترف بالحدود البحرية لقبرص، وأنها مستعدة لإثبات قدراها العسكرية بعد إرسال سفينتين حربيتين وغواصة لمراقبة سفينة تقوم بالحفر

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع سابق الذكر، ص ص.53-54.

[2] إسماعيل جمال، **غليان ينذر بحرب شرق المتوسط: ظاهره الغاز وباطنه صراع استراتيجي يمتد ل100 عام**، يوم:2021/1/5 على الساعة:14:50، على الموقع الإلكتروني: https://www.alquds.com

والتنقيب لصالح قبرص عام 2017، وبالتوازي مع هذه التوترات شهد التعاون بين قبرص وإسرائيل واليونان تطورا ملحوظا أطلق عليه اسم "مثلث الطاقة"، وذلك لتعزيز قدراتها من أجل بناء خط أنابيب موجه إلى الأسواق الأوروبية.[1]

وفي ظل هذه المحددات شهد عام 2019 أحداثنا منها تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط الذي تسبب في عزلة تركيا، وردت هذه الأخيرة بإرسال حفارات إلى المياه القبرصية، وقد أدان الاتحاد الأوروبي تصرفات تركيا واعتبرها مخالفة لقواعد قانون البحار.[2]

وفي أكتوبر 2019 وردا على هذه الإجراءات قررت تركيا توقيع اتفاقيتين مع حكومة الوفاق الليبية إحداهما تتعلق بالتعاون العسكري والأمني، والأخرى عن ترسيم الحدود البحرية بين البلدين.[3]

[1] Dorian Jones, "**Tensions Rise Over Race to Explore Cyprus' Gas Resources**, " *VOA News,* 07/01/ 2021: https://www.voanews.com/europe/tensions-rise-over-race-explore-cyprus-gas-resources

[2] "The Energy Ministers of 7 countries created the Eastern Mediterranean Gas Forum, *"EuroMeSCo (*8/01/2021**)** https://www.euromesco.net/news/the-energy-ministers-of-7-countries-created-the-eastern-mediterranean-gas-forum

3 "Turkey and Libya sign deal on maritime zones in the Mediterranean, *"Hürriyet Daily News(* 8/01/2021**:** https://www.hurriyetdailynews.com/turkey-and-libya-sign-deal-on-maritime-zones-in-the-mediterranean-149216

الفرع الثالث: المواقف الدولية من الصراع التركي اليوناني

وباعتباره صراعاً فضلا عن كونه مسألة تهم العديد من القوى الدولية سواء، طبيعة دولية التي تسعى لضخ استثمارات المنطقة أو التي ترى في غاز المتوسط فرصة حقيقية لتأمين مواردها المستقبلية من الغاز، فقد كان للقوى الدولية الكبرى مواقف من الأزمة، إلا أن غالبيها قد ركز على حقوق السيادة لقبرص في عمليات التنقيب عن الغاز. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أبرز تلك المواقف، والذي يأتي في مقدمتها:

أولا: الموقف الفرنسي من الصراع التركي اليوناني

حاليا تتزايد التوترات بين فرنسا وتركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط. من أجل دعم اليونان، حيث عززت فرنسا وجودها العسكري في المنطقة في 12 أغسطس 2020 ضد تركيا التي تتهمها أثينا بإجراء أبحاث غير مشروعة للطاقة في مياهها.

ونشرت فرنسا "مؤقتًا" طائرتين من طراز "رافال" في جزيرة كريت، وصلتا من قبرص، وسفينتين حربيتين في شرق البحر المتوسط ، في إشارة إلى "رغبتها في ضمان احترام القانون الدولي". فيما استنكر إيمانويل ماكرون، "التوترات الناجمة عن قرارات تركيا الأحادية بشأن التنقيب عن النفط". كما دعا إلى "مزيد من المشاورات" بين أنقرة وأثينا بوساطة ألمانية.[1]

وقد رحب رئيس الحكومة اليوناني بالموقف الفرنسي واعتبره فرصة لتعزيز التعاون الاستراتيجي الفرنسي–اليوناني، فلا أحد يتوقع أن تصبح فرنسا طرفا في أي صراع عسكري محتمل في حوض شرق المتوسط، لا بخصوص الخلافات حول الحدود البحرية، ولا لمنع الإمدادات التركية لحكومة الوفاق إلا أنه منطق المصالح المشتركة وحاجة الدول لبعضها البعض والرغبة اليونانية من فرنسا أن تقوم بجهد اكبر داخل الاتحاد الأوروبي لدعم الموقف اليوناني، وقد وقعت

[1] أحمد هيبة، خبير يوضح تأثير اتفاقية ترسيم الحدود بين اليونان وايطاليا على تركيا: يوم: 2020/8/14، على الساعة: 17:17 على الموقع الالكتروني: https://m.elwatannews.com

اليونان، وقبرص، وإسرائيل على اتفاق مبدئي لمد خط أنابيب غاز من الحقول الإسرائيلية شرق المتوسط، مرورا بقبرص وكريت، وصولا إلى اليونان، ومنها إلى إيطاليا باسم "**ايست ميد**"، بطول 1900 بتكلفة تصل إلى 7 مليون دولار ويتصور أطرافه انه سينجز مع 2025 باعتباره مشروعا طموحا ويحول حوض شرق المتوسط لمركز إقليمي للطاقة إلا أن تركيا تمثل عقبة أمام هذا المشروع وتمنع مرور الأنبوب عبر المياه الاقتصادية التركية، وفي جانفي 2020 أرسلت تركيا سفينة الاستكشاف "**يافور**"، إلى منطقة قبرص التركية البحرية الاقتصادية للبحث عن الغاز والنفط، وذلك طبقا لرخصة التي منحتها قبرص التركية في 2011 لشركة النفط التركية.[1]

وعليه يمكن القول أن الموقف الفرنسي هو الداعم الرئيس للموقف اليوناني، ولكن هذا لا يعني أن فرنسا ستقف عسكريا إلى جانب اليونان، في حال اندلاع صدام عسكري بين تركيا واليونان باعتبارهما عضوين في حلف الشمال الأطلسي وأي تهديد أو اعتداء لأحد أعضاء الحلف تقع مسؤولية الرد على عاتق الجميع، وعليه فتركيا واليونان تحت معاهدة أمنية واحدة وبالتالي من الصعب اندلاع مواجهة عسكرية بينهما، ومن جهة أخرى فإنهما ليسا في موقع يمنحهما توفير دعم قانوني لإعادة ترسيم خارطة المناطق الاقتصادية البحرية شرق المتوسط.

ثانيا: الموقف الألماني من الصراع التركي اليوناني:

يتبنى الموقف الألماني دور الوسيط في حل الصراع من خلال محاولة تهدئة الوضع، عبر دعوة تركيا لوقف التنقيب في مياه المتوسط والجلوس لطاولة الحوار، وقد لقيت الجهود الألمانية تجاوبا من تركيا لوقف التنقيب في مياه المتوسط، ولكنه ما لبث أن استؤنف ردا على الاتفاق اليوناني – المصري لترسيم الحدود البحرية، ومع ذلك لا تزال ألمانيا تحاول لعب دور الوساطة والتخفيف من حدة النزاع مستخدمة ورقة إنشاء اتحاد جمركي بين دول الاتحاد وتركيا، وهذا ما

[1] أحمد هيبة، المرجع سبق ذكره.

تعتبره اليونان مكافأة لتركيا على تحركاتها الاستفزازية شرق المتوسط وتحاول مع فرنسا إفشاله داخل الاتحاد.[1]

ثالثا: الموقف الأمريكي من الصراع:

بعد أن حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على مسافة واحدة من الطرفين بغرض التهدئة والحوار، بعثت الإدارة الأمريكية رسالة إلى تركيا فهمت من خلالها أن إدارة ترامب منحازة باتجاه اليونان، فمن الملاحظ بأنه بعد زيارة وزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبينو" لقبرص اليونانية وإعلان الولايات المتحدة وقف حظر التسلح المفروض على نيقوسيا منذ عام 1987،يبدو أن الإدارة الأمريكية معنية بدعم طرف على حساب آخر في المعادلة المتوسطية، لكن وبالنظر لتوقيت الزيارة الأمريكية وفك حظر التسلح على نيقوسيا اللذين أتيا بعد زيارة وزير الخارجية الروسي "سيرخي لافروف"، للجزيرة، يمكن القول بأن تحركات أمريكا لا تعدو كونها رسائل تحذير للإدارة الروسية بسبب محاولاتها لبسط نفوذها شرق المتوسط عبر البوابة القبرصية، ولكن يبدو أن تركيا أخذت الرسائل الأمريكية بجدية وسحبت سفينتها التنقيبية قرابة المياه القبرصية، أملا بكبح جماح الموقف الأمريكي الذي يبدو أنه لن يكون في صالح تركيا.[2]

المطلب الثالث: الصراع العربي الإسرائيلي

شكل الصراع العربي الإسرائيلي أولى الخلافات الجيوسياسية لغاز شرق المتوسط، حين منحت السلطة الفلسطينية عام 1999 عقدا للاكتشاف والتنقيب في بحر غزة لشركة "بريتش غاز" وشركائها، شركة اتحاد المقاولين الموجودة في أثينا وذات الملكية الفلسطينية، وصندوق الاستثمار الفلسطيني التابع للسلطة الوطنية الفلسطينية. اكتشفت «بي جي البريطانية» في 2000 حقل

[1] فصلية محكمة، النزاع التركي –اليوناني في شرق المتوسط أسبابه ومواقف الأطراف الإقليمية، مجلة دراسات شرق أوسطية، ع.93، خريف، 2020، ص. 72

[2] المرجع نفسه، ص.73.

«غزة مارين» باحتياطي غازي محدود بنحو 1.4 تريليون قدم مكعب. وقد اشترت مؤخراً شركة «رويال دتش شل» أصول شركة «بي جي»، ومن ضمنها حقل «غزة مارين». لكن ارتأت «شل» عدم تطوير الحقل والإنتاج منه، وبادرت بعرض حصتها في «غزة مارين» للبيع. ويعمل الشريكان العربيان شركة اتحاد المقاولين وصندوق الاستثمار الفلسطيني، على إيجاد شركة نفطية للعمل معهما في الحقل، وإيجاد الطرق المناسبة لاستغلال ثروته الغازية.[1]

وتم اكتشاف حقلين للغاز، الأول "حقل غزة البري" الذي يقع كليا ضمن المياه الإقليمية الفلسطينية قبالة المدينة، وقدر المخزون به بنحو 30 مليار م^3، أما الثاني فهو "حقل غزة الحدودي"، ويقع على المنطقة الحدودية بين غزة وإسرائيل، ويقدر مخزونه بـ 3 مليارات م^3 تقريبا، وهذا سيضيف لخزينة السلطة الفلسطينية عوائد مالية تبلغ نحو ملياري دولار أمريكي، على مدار 15 عاما بحسب الاتفاق، والذي أعطى لصندوق الاستثمار الفلسطيني 10% من المشروع، فيما حصلت بريتش غاز البريطانية على 60%، وشركة المقاولون المتحدون 30.

لكن "إسرائيل" رفضت تطوير الحقل، وأصرت أن تصل الإمدادات إلى عسقلان لتلبية احتياجاتها من الغاز، ثم تسمح بتدفق الغاز إلى غزة كما اشترطت شراء الغاز بأسعار أقل من المعدلات العالمية، فبقي الحقل دون تطوير إلى يومنا هذا وتدل السياسة الإسرائيلية على رفضها إعطاء الاقتصاد الفلسطيني الفرصة كي يحقق استقلالا فعليا لنفسه، ويبقى في تبعية دائمة للاقتصاد الإسرائيلي.[2]

وفرضت قيودا صارمة حالت دون اتخاذ أي تدابير لتطوير هذا الحقل، هذا بالرغم من أن الاستكشاف والإنتاج من غزة البحرية سيكون بسيطا نسبيا، نظرا للمياه الضحلة، وبالتالي فإسرائيل

---

[1] وليد خيدور، الأبعاد الجيوسياسية للصراع على الغاز والنفط في شرق المتوسط، على الموقع الإلكتروني: https://aawsat.com/home/article/2078146/ يوم: 2021/01/4، على الساعة: 13:50

[2] وليد خيدور، احتياطي الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية الفلسطينية: الإمكانات والتحديات، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 72(خريف 2007)، ص، 70.

منعت تطوير هذا المجال خصوصا بعد أن اكتشفت مواردها الخاصة، حيث بدأت تشير إلى المخاوف الأمنية التي ازدادت مع سيطرة حماس على قطاع غزة، وكأحد التداعيات السلبية لاكتشاف الغاز في سواحل غزة، أصبحت "إسرائيل" مهتمة بالغاز، وأصبح واقع غزة الغريب أكثر وضوحا من أي وقت مضى، حيث ظل قطاع غزة تحت الحصار من سنة2007.[1]

وتقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي باستغلال النفط المتواجد في الأراضي الفلسطينية، حيث تتنوع مصادر الطاقة في الأراضي الفلسطينية التي تسيطر عليها سلطات الاحتلال، ومنها حقل نوح الواقع قبالة سواحل قطاع غزة وتبلغ إنتاجيته الإجمالية حوالي 1،1 ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، ومع الإعلان عن الاكتشافات النفطية الأخيرة منذ عام 2009، ووجود ثروة غازية كبيرة، اتخذت الصراعات منحى آخر أكثر استغلالا. [2] حيث تسعى "إسرائيل" إلى الاستحواذ الكلي على الثروات المتواجدة في الأراضي الفلسطينية، وهذه الاكتشافات ساعدت "إسرائيل" السيطرة على مجموعة من القضايا منها قضية التطبيع فالغاز في الحسابات الاحتلالية تحول إلى رافعة سياسية وأمنية، وسلاح سياسي فعال للتطبيع مع عدد من الدول العربية في الجوار الإقليمي لاسيما مصر وفلسطين والأردن، لأن "إسرائيل" تسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الثروات الطبيعية وتصدير الفائض إلى الخارج وهو ما يساعدها في تطبيع العلاقات مع دول الجوار الإقليمي، وأيضا تحقيق الانعتاق من الاعتماد الذي كان قائما على مصر وسد فجوة الطاقة لديها، والعمل على بناء مشاريع واتفاقيات مع مجموعة من الدول ومحاولة تصدير الغاز الطبيعي المكتشف إلى أوروبا، لأنها تسعى إلى تنويع مصادر الطاقة لديها.

[1] شادي سمير عويصة، استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2019)، ص.157.

[2] مصطفى صلاح، غاز شرق المتوسط ومستقبل الصراع الإقليمي، (صنعاء، اليمن: مركز الحوكمة وبناء السلام، 2018)، ص.7.

وقد سعت "إسرائيل" من أجل تأمين استقلالها في مجال الطاقة بعد اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في حوض شرق المتوسط لمياه لبنان، وقبرص، ومصر، وقطاع غزة، واستخدمت كافة الاستراتيجيات والوسائل من اجل نهب ثروات الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى منع الفلسطينيين من الاستفادة من أي مصدر من مصادر الطاقة من خلال الهيمنة الإسرائيلية المطلقة على الموارد الفلسطينية، حيث تؤمن ثروة الغاز العديد من المزايا الاقتصادية والسياسية لإسرائيل على حساب القضية الفلسطينية، كما قال رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" (2021/2009)، في إحدى تصريحاته بأن إنتاج الغاز من حقل ليفياثان "سيزود "إسرائيل" بالغاز، ويعزز التعاون بين دول المنطقة وتحقيق المصالح المشتركة.[1]

فإسرائيل تقوم باستغلال حقول الغاز البحرية الواقعة في حدود المنطقة الاقتصادية لقطاع غزة، مستفيدة من الانقسام الفلسطيني الحالي، والحصار المفروض عليه، وضعف السلطة الفلسطينية وعدم قدرتها على مواجهة "إسرائيل" حتى الآن للمطالبة بحقوقها في ثروات شرق المتوسط.

ولابد من الإشارة إلى أن حقل الغاز المكتشف في التسعينات، يكفي لسد احتياجات قطاع غزة حتى 25 عاما قادمة، كما أن الاستثمار فيه يعني تحقيق عوائد مادية ضخمة، وعليه يمكن القول أن أفضل سبيل لتفادي هذا الصراع هو تطوير حقل غاز غزة بحيث سيستفيد الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني، لأن التنقيب عن الغاز سيزيد من استقلال الجانب الفلسطيني عن "إسرائيل" من ناحية الطاقة الكهربائية، واستقلال السلطة الفلسطينية على الدعم الأجنبي، أما الجانب المقابل

[1] صابرين طلعت القيسي، أثر مخزون غاز شرق البحر المتوسط على القضية الفلسطينية، سلسلة أوراق بحثية، 2017، ص.9.

فان "إسرائيل" سيستفيد من تطوير حقل غزة، لأنها تغطي جميع احتياجات الضفة الغربية وقطاع غزة من الطاقة الكهربائية.[1]

إلا أن هذا غير قابل للتحقيق، وذلك لعدة أسباب منها الصراع العربي الإسرائيلي، والحصار على القطاع غزة وحالة الانقسام التي يعيشها الفلسطينيون، كل هذه الأسباب تحول دون استفادة السلطة الفلسطينية من ثروات المنطقة واستغلالها بما يعود عليها بالمنفعة ويحقق لها الاستقلال على جميع الأصعدة.

المبحث الثاني: دور منتدى غاز شرق المتوسط في بعث التعاون الإقليمي لدول المنطقة

يعود شرق المتوسط إلى تصدّر المشهدين الدولي والإقليمي كمنطقة إستراتيجية جيوسياسيًّا وجيواقتصاديًّا، وما جعلها مركزًا لتنافس القوى العظمى، وكذلك الإقليمية، ومسرحًا للصراع بينها، بعد فترة من الهدوء النسبي لعقود إلى الاستكشافات الضخمة للغاز، التي تفوق احتجاجات دوله، وتنازع بعض دوله وقوى إقليمية عليه، مما يزيد– بشكل كبير –من المخاطر التي تنطوي عليها المنطقة، ويزيد من خطر الصراع بها .ناهيك عن التحديات الأمنية التي تفرض نفسها على المشهد في منطقة شرق المتوسط، وتحديات الأمن البحري، وانهيار بعض دولها، وتحول أخرى إلى دول فاشلة تفقد السيطرة على مقدراتها الوطنية وتخلق تلك التطورات فرصًا إستراتيجية لبعض دول شرق المتوسط، لتعزيز أطر التعاون فيما بينهما، لتحقيق المنافع المشتركة، والتضامن لمجابهة التحديدات المشتركة.

ويُعد منتدى غاز شرق المتوسط نموذجًا للاقتراب التعاوني بين بلدان المنطقة، حيث يقدم الكثير لاستفادة دوله من استكشافات الغاز، وتنسيق سياسات الطاقة، وإقامة سوق غاز إقليمي،

[1] شادي سمير عويصة، استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة، المرجع سبق ذكره، ص.159.

بما يُعزز من فرص التنمية المستدامة لتلك الدول في ظل استفادتها من مواردها الضخمة من الغاز الطبيعي، وتصديره إلى الدول الأوروبية، ويخفف من حدة الصراعات في المنطقة ويكون باب من أبواب التعاون الإقليمي في المنطقة وتحقيق المنافع والمكاسب المشتركة.

المطلب الأول: دواعي تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط

في 14 جانفي عام 2019، أعلن ممثلو سبع دول تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط (EastMed Gas Forum)، ومن أبرز أعضائه "مصر، واليونان، وقبرص اليونانية وإسرائيل، والأردن، وفلسطين، وإيطاليا"، ومقره في القاهرة، وقد تأسس هذا المنتدى على مبدأ خيار الانتقائية لأنه خلا من دول أساسية في شرق المتوسط وهي سوريا، وتركيا، ولبنان، بالرغم أنه من أهداف هذا المنتدى وما ورد في الاجتماع الأول للمنتدى، عن توفيره الإمكانية لانضمام أي دولة أي من دول شرق البحر المتوسط المنتجة أو المستهلكة ممن يتفقون مع المنتدى في الأهداف والمصالح، غير أن إعلان فتح العضوية أثار مخاوف الدول التي لا يضمها المنتدى، لان العضوية لا تخضع إلى الاعتبارات الجغرافية حسب مفهوم الإعلان، وإنما إلى موافقة الدول المؤسسة، منها "إسرائيل" والتي تعتبر عدو لسوريا ولبنان، ومنافس إقليمي لتركيا، كما جعل الإعلان من مصالح الدول المؤسسة معيارا للاتفاق.[1]

وفي نوفمبر 2014، اجتمع رؤساء دول اليونان وقبرص اليونانية ومصر في القاهرة، وصدر إعلان يؤكد على أهمية احترام ولاية جمهورية قبرص وحقوقها السيادية على منطقتها الاقتصادية الخالصة، وضرورة توقف تركيا عن عمليات البحث والتنقيب في المنطقة، وكان الهدف السياسي

[1] إعلان القاهرة لتأسيس منتدى غاز شرق المتوسط، موقع وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية، يوم:2021/02/10، على الساعة: 19:51، على الموقع الالكتروني: https://bit.ly/38xra8wM

لهذا الإعلان تشكيل تحالف مناوئ لتركيا في شرق المتوسط،[1] تلا هذه القمة الثلاثية، في نوفمبر 2014 اجتماع لوزراء الطاقة في الدول الثلاث أكدوا فيه على بيان القمة السابق باعتباره الأساس للتعاون بين الدول الثلاث.[2]

وفي ديسمبر عام 2017 وقعت كل من قبرص واليونان وإسرائيل وايطاليا بروتوكول اتفاق لبناء خط لنقل الغاز الطبيعي من "إسرائيل" وقبرص إلى اليونان فإيطاليا ثم إلى الأسواق الأوروبية، وبعد ان وقعت تركيا والحكومة الليبية المعترف بها دوليا مذكرة التفاهم لترسيم الحدود البحرية بين الدولتين، وقعت كل من قبرص اليونانية واليونان وإسرائيل في جانفي 2020، اتفاق خط أنابيب شرق المتوسط "**ايست ميد**" لمد أوروبا بالغاز، ويهدف هذا الاتفاق إلى أن تصبح الدول الثلاث حلقة وصل مهمة لتلبية حاجة الأسواق الأوروبية وكبح جماح تركيا في شرق المتوسط.[3] على أن يتم التوقيع على مشروع خط أنبوب الغاز "**ايست ميد**" كما هو واضح في الخريطة الذي يمتد من "إسرائيل" إلى أوروبا عن طريق قبرص واليونان؛ بدء من عام 2025 ومن المقرر أن يمتد خط الأنابيب بدءا من "إسرائيل" إلى قبرص، ومن هناك إلى جزيرة كريت ومن ثم إلى اليونان، وبعدها سيتم نقله إلى إيطاليا عبر خط أنابيب آخر، وفقا لأثينا. (الخريطة2).

كل هذه الاعتبارات ساهمت في تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط، بالإضافة إلى تنسيق المواقف، وبدعم أمريكي وأوروبي، تأسس منتدى غاز شرق المتوسط، مقره في القاهرة.

---

[1] خالد صلاح، **ننشر نص إعلان القاهرة الصادر عن القمة الثلاثية "مصر واليونان وقبرص"**، يوم:2021/02/10 على الساعة: 20:20 على الموقع الالكتروني: https://m.youm.com/

[2] إعلان مشترك من وزراء الطاقة لدول قبرص ومصر واليونان، موقع وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية، يوم:2021/28/11، على الساعة: 7:00 على الموقع الالكتروني: https://bit.ly/2smioey

[3] توقيع مشروع "ايست ميد" بين قبرص واليونان وإسرائيل لمد أوروبا بالغاز، موقع قناة 3 franc224، يوم:2021/2/11 على الساعة: 6:41، على الموقع الالكتروني: https://bit.ly/3az1lo1

وقد أظهر أعضاء المنتدى منذ الاجتماع الأول رغبتهم في تحويل المنتدى إلى منظمة دولية، ثم جاء الاجتماع الثاني للمنتدى في 2019، بحضور وزير الطاقة الأمريكي، ومدير عام الطاقة في الاتحاد الأوروبي، وممثلي كل من فرنسا والبنك الدولي، فضلا عن حضور دول الأعضاء، معلنين اعتزامهم تطوير المنتدى إلى منظمة دولية، ثم الاجتماع الأخير والذي تم فيه إطلاق الإطار التأسيسي لمنتدى غاز شرق المتوسط، والذي يرتقي بالمنتدى إلى مستوى منظمة دولية حكومية، وذلك في جانفي 2020 انعقد في العاصمة المصرية، وحضر الاجتماع ممثلون عن اليونان وقبرص الجنوبية وايطاليا والأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى جانب مصر بصفتهم الأعضاء المؤسسين للمنتدى، وبالفعل أنشئت منظمة دولية مقرها القاهرة في سبتمبر 2020، ودخلت حيز النفاذ في مارس 2021، وطلبت فرنسا بالفعل الانضمام لتكون عضوا كاملا، ويسعى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية للحصول على صفة المراقب.[1]

يأتي الاجتماع الأخير، في ظروف بالغة التعقيد في منطقة شرق المتوسط، ولاسيما بعد توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا والحكومة الليبية في طرابلس، مما أثار ردود أفعال معارضة للسياسات التركية، خاصة "إسرائيل" ومصر وقبرص اليونانية، وهي الدول الأساسية في منتدى غاز شرق المتوسط.[2]

وفي ديسمبر 2020، انضمت دولة الإمارات بصفة المراقب ويتضمن المنتدى مجلسا استشاريا لصناعة الغاز، أنشئ في نوفمبر 2019، للمساعدة في تسييل احتياطات الغاز، وحتى الآن، لم تشارك سوريا ولبنان وتركيا في المنتدى لأسباب سياسية سيتم التطرق إليها لاحقا.

من ناحية أخرى تعتبر المشاركة الفلسطينية في المنتدى، مفهومة بالنظر إلى كونها أحد ملاك حقول الغاز في شرق المتوسط ويقصد هنا حقل غزة مارين، وبطبيعة الحال مع وجود حقول

---

[1] المرجع نفسه.

[2] الاتفاق التركي الليبي...لماذا تناوش أنقرة القاهرة وحلفائها؟ يوم:2021/02/12على الساعة: 14:12، على الموقع الإلكتروني: https//www.google.com/amp/s/amp.dw.com/ar/

غاز فلسطينية في المتوسط، ستجد السلطة الفلسطينية نفسها معنية بالمشاركة في منتدى غاز شرق المتوسط لضمان الحقوق الفلسطينية في غاز المتوسط.

غير أن إشكالية مشاركة السلطة الفلسطينية تأتي من جانبين الأول: الطابع السياسي الاستراتيجي للمنتدى من جهة، وخدمته للمصالح الإسرائيلية، وتعزيز مكانتها عالميا، فضلا عن شرعنة تصدير الغاز الإسرائيلي لدول عربية، كما هو جاري الآن في مصر والأردن، أما الجانب الآخر، فهو الطبيعة التحالفية للمنتدى، والذي قد يدخل فلسطين في صراعات تفوق حجمها وإمكاناتها، وعليه يمكن القول أن حضور فلسطين في منتدى غاز شرق المتوسط يؤهلها للدفاع عن الحقوق الفلسطينية، وبالتالي توفير إمكانيات الانفكاك الاقتصادي لإسرائيل.

وبالرغم من الطابع التطبيعي للمنتدى، ودوره في خدمة المصالح الإسرائيلية، وحساسية قضية الغاز في شرق المتوسط بالنسبة للفلسطينيين وحقوقهم، فإن الفلسطينيين ليس لديهم موقف خاص فيما يتعلق بمنتدى غاز شرق المتوسط، وربما تلجأ إلى دول أخرى كمصر لمساعدتها في ضمان حقوقها في المنطقة.

ومن خلال ما سبق يتضح الدور الاستراتيجي بالغ الأهمية لمنتدى غاز شرق المتوسط في معادلة الطاقة في العالم، وخطورته في الوقت نفسه بترسيخ واقع قبلي يفرض على كل من يريد الانضمام إليه، بما في ذلك دول تعادي "إسرائيل" كسوريا ولبنان ووظيفته خدمة مصالح "إسرائيل" الاقتصادية، ومكانتها الإستراتيجية في سوق الطاقة، إلا أن الخطورة المباشرة لهذا المنتدى هو قطع الطريق أمام تركيا لتكون فاعلا مهما في سوق الطاقة.

باختصار الغرض من المنتدى هو تسهيل استغلال احتياطيات الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط من خلال الاستفادة من البنية التحتية الموجودة، وتشجيع أنشطة الاستكشاف المستقبلية – لاسيما أن الكثير من موارد المنطقة لا تزال غير مكتشفة – من خلال إشراك القطاع الخاص والمؤسسات المالية في جهد تعزيز قدرات تحقيق الدخل لجذب المستثمرين وتشجيع أنشطة

الاستكشاف المستقبلية. هذا يعد تحسين احتمالات تحقيق الدخل أمرا أساسي، يمكن للمنتدى أن يحقق قيمة مضافة[1].

شكل رقم 10: خريطة "ايست ميد"

اتفاق "إيست ميد" ضربة قاصمة لتحركات أردوغان شرق المتوسط، يوم: 2022/01/17، على الساعة: 14:25، على الموقع الإلكتروني:https://alarab.co.uk/

المطلب الثاني: خيار الانتقائية لتأسيس منتدى غاز شرق المتوسط

أضاف اكتشاف موارد الغاز البحرية في شرق البحر المتوسط مزيدا من التعقيد على المنطقة والتي تعيش مجموعة من الصراعات تعود إلى عقود من الزمن، وقد تسببت تدريجيا بإعادة تشكيل الاصطفافات وأطلقت حيوية إقليمية جديدة في شرق البحر المتوسط، ويعكس عمل المنتدى هذه الديناميكيات الإقليمية الجديدة.

[1] منى سكرية، **منتدى غاز شرق المتوسط: التعاون الإقليمي وسط تضارب المصالح**، (معهد حوكمة الموارد الطبيعية، فيفري، 2021) ص.4.

كان واضحا منذ البداية غياب ثلاث دول من شرق البحر الأبيض المتوسط عن المنتدى، وهي لبنان وسوريا وتركياّ وفيما تراجعت مشاركة سوريا الدولية إلى حدها الأدنى نتيجة الصراع المستمر، تمت دعوة لبنان بالفعل لانضمام إلى المنتدى في أكثر من مناسبةً. ورفضت الحكومة اللبنانية الدعوة مشيرة إلى أن وجود "إسرائيل" يمنعها من الانضمام إلى المنتدى رغم أن لبنان وإسرائيل يشتركان في عضوية منظمات حكومية إقليمية أخرى مثل الاتحاد من أجل المتوسط. لكن يبدو أن الأعضاء المؤسسين للمنتدى قد استبعدوا تركيا عن عمد، على الرغم من أن المنتدى يبقيً الباب مفتوحا أمام البلدان الأخرى للانضمام في مرحلة لاحقة بعد استكمال إجراءات العضوية.

لذا فإن إنشاء المنتدى له بعد جيوسياسي واضح تغذيه بشكل خاص التوترات أو اضطراب العلاقات بين تركيا وجيرانها، قبرص ومصر واليونان وإسرائيل ومن وجهة نظرها، وجدت كل من هذه الدول نفسها في موضع يجعلها تكتفي بتلقي السياسة الخارجية التركية التي بدت أكثر حزما على مدار العقد الماضي، الأمر الذي دفع إلى إعادة عملية الاصطفاف في المنطقة لتحقيق التوازن في وجه التهديدات التركية المتصورة[1].

ان إعلان القاهرة لتأسيس منتدى غاز شرق المتوسط هو جزء من توتر الأوضاع في المنطقة المتأزمة في الأصل، لأنه يستبعد تركيا من ناحية، كما أن المنتدى سيجعل من "إسرائيل" كيانا محوريا في الاقتصاد الإقليمي وفاعلا محوريا، بسبب الإمكانيات التكنولوجية والتمويلية المتوفرة لدى "إسرائيل" والتي لا تتوفر لأي من أعضاء المنتدى الذين يعيشون مشاكل اقتصادية على غرار مصر واليونان.[2]

[1] منى سكرية، منتدى غاز شرق المتوسط: التعاون الإقليمي وسط تضارب المصالح، المرجع سابق الذكر، ص.5.

[2] منتدى غاز شرق المتوسط...لماذا ضم"إسرائيل" واستبعد تركيا ولبنان وسوريا؟، يوم:2021/02/18 على الساعة: 14:35، على الموقع الإلكتروني: https://www.ikhwanwiki.com/index

وقد تخطى المنتدى سوريا في ظل الأزمة التي تمر بها، كما تم تجاهل لبنان التي تشارك في اجتماعات المنتدى، مع أنها من أوائل الدول في منطقة شرق المتوسط التي قامت بعمليات ترسيم الحدود عام 1988، وأودعتها لدى الأمم المتحدة وقد تفاقمت الأزمة اللبنانية الإسرائيلية بعد اكتشاف الغاز بالجزء التاسع (9) في المياه الإقليمية اللبنانية، وبذلك تم استبعاد لبنان لضم الكيان الصهيوني من أجل تعزيز قوة المنتدى اقتصاديا وسياسيا لما للكيان الصهيوني من نفوذ واسع وعلاقات واسعة وتأثير كبير على السياسات الأمريكية.[1]

المطلب الثالث: الأهداف الجيواستراتيجية من منتدى غاز شرق المتوسط

لقد وضعت الدول المشاركة في منتدى غاز شرق المتوسط مجموعة من الأهداف الجيواستراتيجية، التي تساهم في إنشاء كيان يساهم في تخفيف حدة الصراعات وتبادل المصالح بين دول الأعضاء، وقد اتفق وزراء الطاقة خلال اجتماعهم على أن الأهداف الرئيسية لمنتدى غاز شرق المتوسط تتمثل فيما يلي:

- العمل على إنشاء سوق غاز إقليمي يخدم مصالح الأعضاء، من خلال تأمين العرض والطلب، وتنمية الموارد على الوجه الأمثل، وترشيد تكلفة البنية التحتية، وتقديم أسعار تنافسية، وتحسين العلاقات التجارية.
- تعزيز التعاون من خلال إقامة حوار منهجي منظم، وصياغة سياسات إقليمية مشتركة بشأن الغاز الطبيعي، بما في ذلك سياسات الغاز الإقليمية.
- تعميق الوعي بالاعتماد المتبادل، والفوائد التي يمكن أن تجنى من التعاون والحوار فيما بين الأعضاء، بما يتفق ومبادئ القانون الدولي.

[1] منتدى غاز شرق المتوسط، المرجع سابق الذكر.

- دعم الأعضاء أصحاب الاحتياطات الغازية والمنتجين الحاليين في المنطقة في جهودهم الرامية إلى الاستفادة من احتياطاتهم الحالية والمستقبلية، من خلال تعزيز التعاون فيما بينهم ومع أطراف الاستهلاك والعبور في المنطقة، والاستفادة من البنية التحتية الحالية، وتطوير المزيد من خيارات البنية التحتية لاستيعاب الاكتشافات الحالية والمستقبلية.
- مساعدة الدول المستهلكة في تأمين احتياجاتها وإتاحة مشاركتهم مع دول العبور في وضع سياسات الغاز في المنطقة، مما يتيح إقامة شراكة مستدامة بين الأطراف الفاعلة في كافة مراحل صناعة الغاز.
- ضمان الاستدامة، ومراعاة الاعتبارات البيئية في اكتشافات الغاز وإنتاجه ونقله وفي بناء البنية الأساسية، بالإضافة إلى الارتقاء بالتكامل في مجال الغاز، ومع مصادر الطاقة الأخرى، خصوصا الطاقة المتجددة وشبكات الكهرباء.[1]

هذا وقد أكد المشاركون في هذا المنتدى أنه بإمكان أي دولة من دول شرق المتوسط المنتجة والمستهلكة للغاز الطبيعي أو دول العبور، ممن يتفقون مع المنتدى في المصالح والأهداف، الانضمام لعضويته لاحقا، بعد استيفاء إجراءات العضوية اللازمة، التي يتم الاتفاق عليها بين الدول المؤسسة، كما أن المنتدى سيكون مفتوحا لانضمام دول أخرى، أو منظمات إقليمية أو دولية بصفة مراقبين، ويأتي العدوان التركي رداً على ما تعتبره أنقرة تهديداً لمصالحها الإستراتيجية، خاصة وأن هذاالمنتدى همش تركيا ووسع ولايته ليشمل التعاون الأمني الإقليمي وتنظيم التدريبات العسكرية المشتركة في المنطقة المحيطة، من قبرص ليس فقط في الصراع مع أعدائها القدامى، يجب على تركيا الآن التعامل مع خصوم

[1] محمد مصطفى عيد، "منتدى غاز المتوسط"...تعاون اقتصادي في ظاهره، وتحالف سياسي في باطنه، احتياطي دول المنتدى من الغاز 122 تريليون قدم مكعب، (أسبار: مركز للدراسات والبحوث الإستراتيجية السياسية والاقتصادية. 2019/03/01)، ص.25.

جدد: مصر، وإسرائيل، التي تدين سياساتها بانتظام لكسب الرأي العام العربي بشكل أفضل.[1]

هذا فيما يخص الأهداف المعلنة أما الأهداف الخفية فتتمثل في مجموعة من النقاط يمكن الإشارة إليها في العناصر الآتية:

- دمج "إسرائيل" من الناحية الاقتصادية في المنطقة.
- تشكيل محور أمني–عسكري شرق المتوسط، يعزز من مصالح "إسرائيل" وحلفائها.
- عزل تركيا سياسيا واقتصاديا فيما يتعلق بثروات شرق المتوسط، وردعها عسكريا.[2]

وعليه يمكن القول إن الهدف من المنتدى هو زيادة التعاون في مسائل الغاز الطبيعي من خلال إقامة حوار سياسي منظم من شأنه أن يؤدي إلى تطوير سوق الغاز الإقليمي وإطلاق العنان لإمكانات الغاز في المنطقة، ومع ذلك فإن مشاركة دولة الإمارات في المنتدى، والتطبيع الأخير بين "إسرائيل"، والعديد من الدول العربية قد يؤديان إلى توسيع الأهداف الأولية للمنتدى إلى مجالات أخرى، وبخاصة الكهرباء.

المبحث الثالث اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين دول حوض شرق المتوسط

ظلت مسألة استغلال ثروات حوض شرق البحر المتوسط محل خلاف وصراع دائم ومستمر في التفاعلات الدولية، حيث تتعد الأطر القانونية والاتفاقيات الدولية الحاكمة لتلك التفاعلات، والتي تم تحديدها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تم التوقيع عليها في 1982/12/10، ودخلت حيز النفاذ عام 1994 بعد أن صادقت عليها 60 دولة، وتضمنت الاتفاقية تقسيم البحار إلى أربعة مناطق رئيسية وهي: البحر الإقليمي ويحدد بإثني عشرة (12)

[1] En Méditerranée orientale, Ankara à tous les vents, 2020/12/29 10 :50 on the webcit : https://www.lorientlejour.com/article/1223833/en-mediterranee-orientale-ankara-a-tous-les-vents.html

[2] علي حسين باكير، اللعبة الكبرى: جيوبوليتيك التنافس على الغاز شرق المتوسط، (منتدى السياسات العربية، 2019)، ص.10.

ميلا من خط الأساس، وللدولة سيادة كاملة عليها، ثم المنطقة الاقتصادية الخالصة التي حددتها بمأتي ميلا (200)، ثم الجرف القاري وأعالي البحار، وبناء على هذه الأطر القانونية التي حددتها الاتفاقية سارت بعض دول حوض شرق المتوسط نحو ترسيم حدودها البحرية وتحديد مناطقها الاقتصادية الخالصة والشروع في عمليات البحث والتنقيب عن الثروات المتواجدة في شرق المتوسط، إلا ان هذه الاتفاقية لم يتم التوقيع عليها من قبل جميع دول المنطقة على غرار تركيا التي تعتبر أن مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تحرم تركيا من حقوقها في شرق المتوسط، وهو ما زاد من حدة التنافس والصراع حول كيفية تقاسم ثروات وموارد المنطقة، ومن ناحية أخرى سارعت عدة دول شرق المتوسط إلى التوقيع على اتفاقيات ثنائية لترسيم الحدود البحرية بينها وتحقيق التعاون في مجال الغاز واستغلال غازها الطبيعي والحد من الصراعات المتفاقمة في المنطقة ومن أبرز هذه الاتفاقيات ما يلي:

المطلب الأول: الاتفاقية المصرية القبرصية حول ترسيم الحدود البحرية 2003

كشف حكم صادر عن محكمة مصرية، في نهاية شهر أوت، وجود اتفاقيتين بين مصر وقبرص، الأولى بشأن المنطقة الاقتصادية بين البلدين، وقد وقعت في القاهرة في 17فيفري 2003 وصدق عليها الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك في 12 فيفري من العام نفسه، وصدر بتطبيقها قانون رقم 115 لسنة 2003.[1]

أما الثانية، وفقا لحكم محكمة القضاء الإداري، هي اتفاقية إطارية بشأن تنمية الخزانات الحاملة للهيدروكربون عبر تقاطع خط المنتصف، وقد وقعت في القاهرة بتاريخ 12 ديسمبر

[1] وثيقة قضائية تكشف تفاصيل ترسيم الحدود بين مصر وقبرص، يوم:2021/03/8 على الساعة: 11:43، على الموقع الالكتروني: https://arabic.sputniknews.com/amp/arab-world/

2013، وصدق عليها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في 11سبتمبر 2014، وصدر بسريان بنود الاتفاقية قانون مصري رقم311 لسنة 2014.[1]

وتنص الاتفاقية: "على أن تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الطرفين على أساس خط المنتصف، ونصت الاتفاقية المصرية القبرصية في مادتها الثالثة على أنه في حالة وجود امتدادات للموارد الطبيعية، تمتد من المنطقة الاقتصادية الخالصة لأحد الأطراف وبين المنطقة الاقتصادية للطرف الآخر، يتعاون الطرفان من أجل التوصل إلى اتفاق حول سبل استغلال تلك الموارد وفي المادة الثالثة أنه:" إذا دخل أحد الطرفين في مفاوضات تهدف إلى تحديد منطقتها الخالصة مع دولة أخرى، يتعين على هذا الطرف إبلاغ الطرف الآخر والتشاور معه قبل التوصل إلى اتفاق نهائي مع الدولة الأخرى."

وتنص المادة الرابعة "يتم تسوية أي نزاع بشأن هذا الاتفاق عبر القنوات الدبلوماسية بروح التفاهم والتعاون، وفي حالة عدم تسوية النزاع عبر القنوات الدبلوماسية إحالة النزاع إلى التحكيم."

وما يلاحظ على المواد التي نصت عليها الاتفاقية المصرية القبرصية أنها ركزت على ضرورة التعاون والتفاهم في حال وجود تداخل وامتدادات في الثروات الطبيعية أو في المناطق الاقتصادية الخالصة للأطراف المطلة على حوض شرق المتوسط، بالإضافة إلى اللجوء إلى الطرق السلمية والدبلوماسية في حال قيام نزاع بين الأطراف وإذا فشلت هذه الطرق يتم اللجوء إلى التحكيم، تجنبا لاندلاع صراعات ونزاعات من شانها أن تعيق دول المنطقة الاستفادة من الثروة الطاقوية الهائلة المتواجدة في المنطقة، ومن ناحية أخرى يمكن القول عدم وضوح المشهد القانوني الذي يحكم الحدود البحرية لهذه الدول ساهم في تأجيج الصراع وزاد من احتمالية مواجهات عسكرية، خاصة وأن العديد من دول شرق المتوسط لم توقع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون

[1] وثيقة قضائية تكشف تفاصيل ترسيم الحدود بين مصر وقبرص، المرجع سابق الذكر.

البحار عام 1982 مما يجعلها غير ملزمة خاصة بالنسبة للمناطق الاقتصادية الخالصة، مما أدى إلى اعتراض دول أخرى كتركيا خاصة على هذه الاتفاقية.

وبناء على هذا تبلورت الاتفاقية المصرية القبرصية في خط مكون من ثمان نقاط، يبدأ بالنقطة رقم (1) غربا مقابلا للسواحل التركية، وينتهي بالنقطة رقم (8)، إلى جوار سواحل غزة وإسرائيل، وقد تم ترسيم خط الحدود للمنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدولتين، وفقا للمادة الأولى من الاتفاقية، عن طريق خط الوسط أو المنتصف **Median Line**، والذي تكون كل نقطة عليه على مسافة متساوية من أقرب نقطة على خط الأساس المستقيم لكلا الدولتين، إعمالا لنص المادة (15) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.[1] (خريطة)

حيث أن الرد التركي كان بعدم الاعتراف بالاتفاقية المصرية القبرصية لتحديد المياه الاقتصادية الخالصة التي وقعت عام 2003، والتي تفاهمت فيها مصر وقبرص على ترسيم الحدود البحرية وفقا لـ "خط الوسط"، والذي حدد بنقاط من 1 إلى 8 وفقا لقائمة من الإحداثيات الجغرافية، فمن وجهة نظر تركيا، ترى أنها تهدر حقوق ما يطلق عليها دولة القبارصة الأتراك الموجودة في شمال قبرص، والتي لا تعترف بها إلا تركيا، كما تعتبر تركيا أن المنطقة الاقتصادية التي حددتها قبرص اليونانية تتداخل مع الجرف القاري التركي ومع المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها لم يتم الإعلان عنها رسميا في المناطق 1 و4 و5 و6 و7، منطقتها الاقتصادية مع كل من مصر وإسرائيل ولبنان، وترى ان إرساء المناقصات على الشركات الأجنبية للبحث والتنقيب على الغاز في هذه المنطقة غير قانوني، لأنه ينتهك حقوق تركيا، كما تدعم تركيا مطالب قبرص التركية في حقوقها في المناطق التي أعلنتها.[2]

[1] محمد شوقي عبد العال، ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر وقبرص وأثرها على ثروات مصر في المنطقة، مجلة آفاق سياسية، العدد 11، (2014)، المركز العربي للبحوث والدراسات، ص.17.

[2] كشادة محمد عمران، الاتفاقية الليبية التركية وانعكاساتها على مشهد الصراع في ليبيا، (مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، 2020)، ص. 19.

شكل رقم 11: اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص

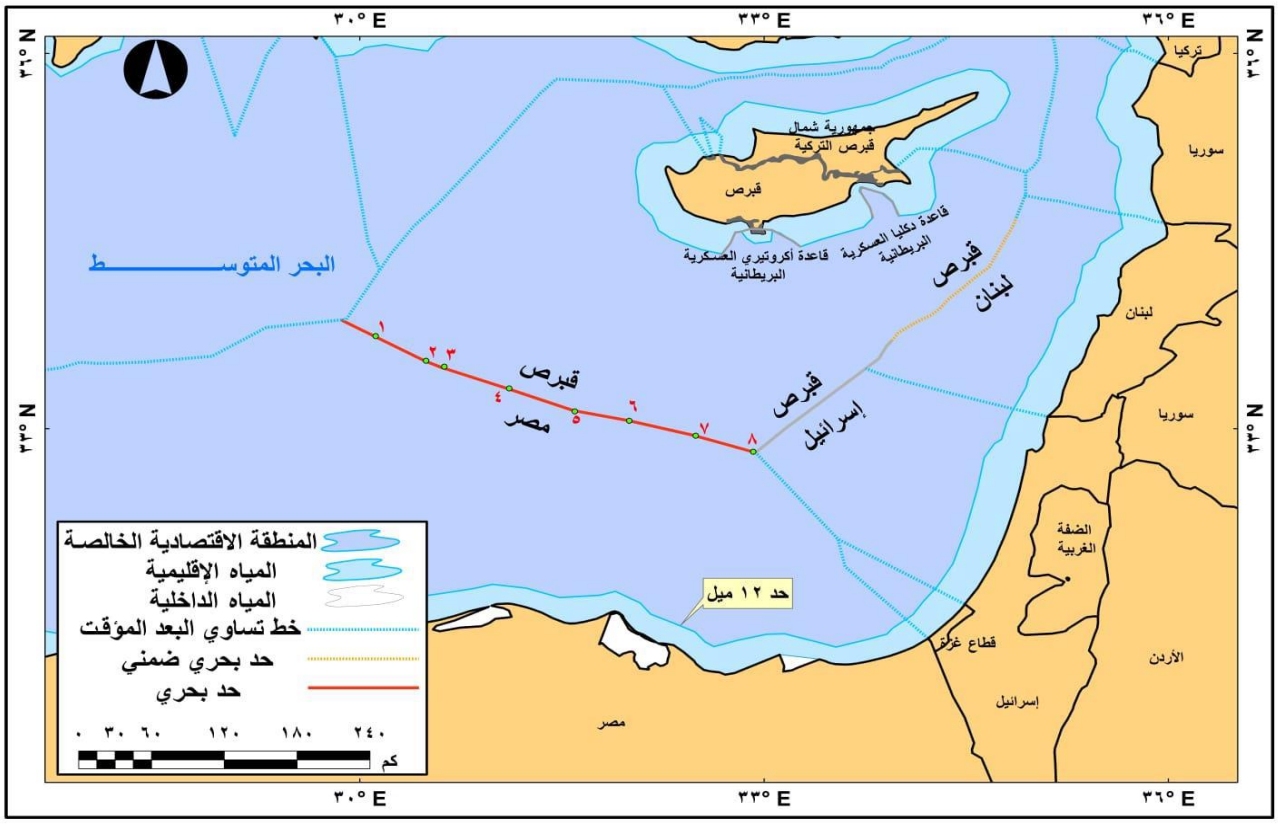

Source : Sovereign Limits

المطلب الثاني: الاتفاقية اللبنانية القبرصية 2007

في 17 يناير/كانون الثاني 2007، وقعت الجمهورية اللبنانية اتفاقية مع الجمهورية القبرصية حول ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة وذلك بهدف البدء باستغلال الموارد الطبيعية في المياه البحرية لكل من الدولتين. وقد تم ترسيم تلك الحدود بخط يمتد من النقطة رقم "1" جنوباً حتى النقطة رقم "6" شمالاً، كما هو مبين على الخريطة أدناه، وأفسحت الاتفاقية في المجال "إمكانية تعديل الإحداثيات الجغرافية لهاتين النقطتين إذا دعت الحاجة لذلك، في ضوء التحديد المستقبلي للمناطق الاقتصادية الخالصة مع دول الجوار الأخرى المعنية". وفي العام 2009، اكتشفت الحكومة اللبنانية أن هذه الحدود يجب أن تمتد جنوباً إلى النقطة "23" بدلاً من النقطة

"1"، وشمالاً إلى النقطة "7" بدلاً من النقطة "6". ففي قبرص، وقع الاتفاقية رئيس وحدة الهيدروغرافيا في وزارة الداخلية – إدارة البر والمساحة، ووقعها عن لبنان حسان شعبان، خبير فني في وزارة الإشغال العامة – المديرية العامة للنقل البري والبحري[1].

في العام 2010، تم استغلال هذه الثغرة في الاتفاقية من قبل العدو الإسرائيلي؛ وبدلاً من ان يرسم حدوده مع قبرص اعتباراً من النقطة "23"، بدأ بهذا الترسيم اعتباراً من النقطة "1" حتى النقطة "12". وكذلك في يوليو 2011، قام بترسيم حدوده مع لبنان بخط يبدأ من رأس الناقورة حتى النقطة "1" بدلاً من النقطة "23" مبلغاً الأمم المتحدة به، إذ يكون بذلك قد خلق منطقة بحرية متنازع عليها تقدر بحوالي 860 كلم مربع.

وألزمت الاتفاقية في مادتها الثالثة: أن أي طرف يدخل في تفاوض مع طرف آخر لترسيم الحدود البحرية في إحداثيات أي نقطة من 1 أو 2 بالرجوع إلى الطرف الآخر، ولكن هذه الاتفاقية لم تدخل حيز النفاذ.[2]

[1] ناجي ملاعب، جيوبوليتيك خطوط الطاقة والغاز اللبناني، يوم: 2022/01/26، على الساعة: 11:29، على الموقع الإلكتروني: https://sitainstitute.com/w

[2] كشادة محمد عمران، المرجع سابق الذكر، ص.21.

شكل رقم 12: خريطة توضح ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وقبرص والمناطق النزاع مع إسرائيل

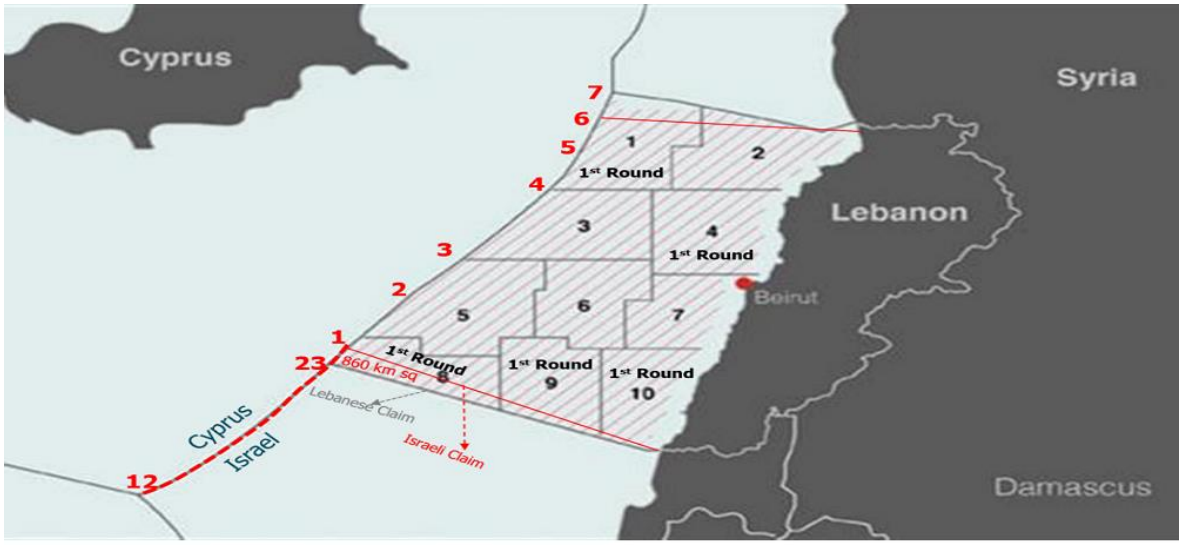

Blocks 1, 4, 8, 9, and 10 for bidding in the first licensing round

خريطة الغاز، يوم: 2020/01/26، على الساعة: 11:19، على الموقع الإلكتروني: https://sitainstitute.com/wp-content/uploads/2020/10

المطلب الثالث: الاتفاقية الإسرائيلية القبرصية 2010

في أفريل 2009، حدد جغرافيو الجيش اللبناني حدود منطقة لبنان الاقتصادية الخالصة عند نقطتين مشتركتين بين لبنان وقبرص وسوريا، وفي شهر ماي، صادق مجلس الوزراء على النتائج التي توصل إليها الجيش، وأودع في جويلية 2010، الإحداثيات الجغرافية للحدود الجنوبية لمنطقة لبنان الاقتصادية الخالصة لدى مكتب الأمين العام للأمم المتحدة، وسارت "إسرائيل" للاتفاق مع قبرص لاقتسام منطقتيهما الاقتصادية الخالصة وصادقت قبرص على هذه الاتفاقية.[1]

حيث قامت الحكومتان الإسرائيلية والقبرصية في 17 أكتوبر 2010 بالتوقيع على اتفاقية تحديد الحدود البحرية بينهما لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بكل منهما، والتي تم

[1] ناجي ملاعب، جيوبوليتيك خطوط الطاقة والغاز اللبناني، المرجع سابق الذكر.

تحديدها أيضا وفقا لقاعدة خط المنتصف، والذي يقع على مسافة 150 كم شمال غرب حيفا، والذي تم تحديده في البند الثاني من المادة الأولى في إثني عشر إحداثية.[1]

وفي عام 2011، خاطب وزير الخارجية اللبناني الأمين العام للأمم المتحدة في رسالة توضيح لموقف لبنان من المنطقة الاقتصادية الخالصة، فيما عمدت "إسرائيل" في الشهر ذاته، للاعتراض على حدود منطقة لبنان الاقتصادية الخالصة المقدمة للأمم المتحدة متجاهلة الاعتراضات التي سجلها لبنان أمام الأمم المتحدة، وقد وجه وزير الخارجية اللبناني رسالة أخرى إلى الأمين العام، يعترض فيها على الاتفاقية الموقعة بين "إسرائيل" وقبرص، مؤكدا على أن النقاط التي وضعتها "إسرائيل" تمثل انتهاكا للسيادة اللبنانية.[2]

[1] أحمد زكريا الباسوني، المرجع سبق ذكره، ص.94.

[2] ناجي الملاعيب، المرجع سابق الذكر.

شكل رقم 13: اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين قبرص وإسرائيل

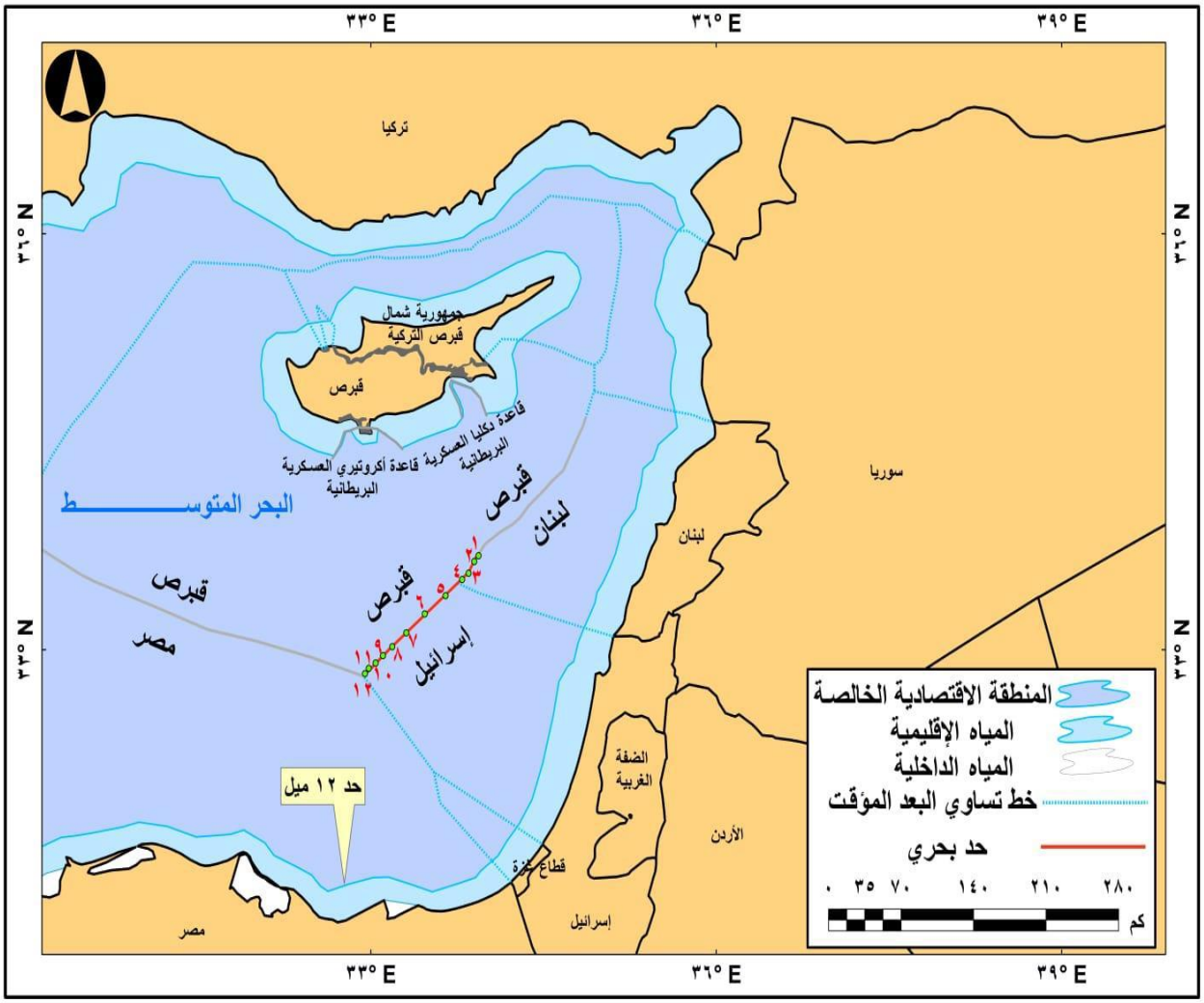

المصدر: ناجي ملاعب، **جيوبوليتيك خطوط الطاقة والغاز اللبناني**، المرجع سابق الذكر.

المطلب الرابع: الاتفاقية التركية الليبية 2019

من أجل الحصول على أكبر حصة ممكنة من ثروات حوض شرق المتوسط، سارعت الدول المطلة على البحر المتوسط التوقيع على اتفاقيات لترسيم الحدود البحرية بين "إسرائيل" وقبرص اليونانية ومصر، وهي الاتفاقيات التي رفضتها تركيا واعتبرتها تنتهك حقوقها في شرق المتوسط، وتدريجيا تعززت العلاقات بين أبرز دول حوض شرق المتوسط وتحالفوا على تشكيل منتدى غاز شرق المتوسط عام 2019، يستثني تركيا التي وجدت نفسها معزولة وهي ترى تحالف شرق المتوسط يتقاسم ثرواته والتخطيط لبناء أنبوب لتصدير الغاز إلى أوروبا.

حيث وقع الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، ورئيس حكومة الوفاق، فايز السراج في 27 نوفمبر 2019، اتفاقيتي تفاهم بالغتي الأهمية: تتعلق الأولى بترسيم الحدود البحرية شرق المتوسط، والثانية تخص التعاون العسكري والأمني بين البلدين، والمعروف أن اتفاقية ترسيم الحدود البحرية الاقتصادية كانت محل مباحثات بين تركيا وليبيا وأصبحت أكثر إلحاحا مع تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط.[1]

وكانت هذه الصفقة التركية الليبية بمثابة خطوة إستراتيجية لتغيير قواعد اللعبة في المنطقة، ولهذا الاتفاق ثلاث أبعاد مهمة لتركيا:[2]

[1] غاز شرق المتوسط: الأبعاد الاقتصادية والعسكرية، مركز الجزيرة للدراسات، 2020/02/5، ص.2.

[2] محمود الرنتيسي، وبرهانتي ديران، تركيا والطاقة في شرق المتوسط، يوم: 2022/08/17، على الساعة: 15:10، على الموقع الإلكتروني: https://books.googl dz/books

- تثبت تركيا حدودها الغربية والجنوبية في البحر المتوسط، وانتقلت إلى كونها الدولة التي تبني وتنفذ حججها على أساس قانوني متين.
- منعت تركيا اتفاقا محتملا كان من الممكن توقيعه بين حكومة الوفاق الليبية واليونان وإسرائيل ومصر، ضد المصالح التركية.
- دعت تركيا في عدة مناسبات إلى أن تكون الإجراءات وفق القانون الدولي الذي يقوم أساسه على أن الدول التي لها ساحل في البحار المغلقة وشبه المغلقة يجب أن تتعاون مع بعضها البعض في ممارسة حقوقها، وردا على محاولات الدول المطلة على شرق المتوسط تجاهل حقوق تركيا الحصرية في المنطقة، بهذا الاتفاق أعلنت تركيا أنها لن تغض الطرف عن سياسات اليونان وإدارة قبرص الجنوبية ومصر في قضايا الحدود البحرية التي تمس مصالحها بشكل مباشر.

ولم يكن توقيع الاتفاقية الليبية التركية بشأن ترسيم الحدود البحرية حدثا عابرا، بل كانت هناك مفاوضات بين ليبيا وتركيا منذ عهد الرئيس معمر القذافي بعد أن أعلنت ليبيا المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بها في عام2009، مما جعلها منفتحة على الاتفاقيات الدولية، وقد ذكرت بعض المصادر أن تركيا حاولت التوصل لاتفاق مع ليبيا قبل عام2011وأن أردوغان حمل الخرائط بنفسه في زيارة إلى ليبيا في نوفمبر عام2010،لكن وقوع الثورة حال دون التوصل للاتفاق، وبعد الثورة حاولت تركيا مجددًا، كما ذكرت مصادر تركية أن وزير الدفاع التركي "خلوصي أكار"، قام خلال زيارة له إلى ليبيا في نوفمبر عام 2018، من أجل تفاهمات أمنية من أبرزها إعادة فتح ملف المباحثات حول اتفاقية السيادة البحرية مما أكسب المباحثات سرعة أكبر.[1]

[1] الاتفاقية الليبية التركية وانعكاساتها على مشهد الصراع في ليبيا، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، يوم:2021/01/9، على الساعة: 12:30، على الموقع الإلكتروني: https://www.csds-center.com/article/

تنص المذكرة في ديباجتها على أن الطرفين "**قررا العمل على تحديد المجالات البحرية في البحر المتوسط بشكل عادل، وفق الشروط والصلاحيات المنبثقة من القوانين الدولية، أما بقية فصول المذكرة فتتعلق بضبط حدود "الجرف القاري"، "والمنطقة الاقتصادية الخالصة"**، وفق إحداثيات جغرافية مضبوطة، وإجراءات تسجيلها لدى الأمم المتحدة من قبل الطرفين.[1]

ليس خافيا احتدام الصراع الدولي والإقليمي على النفوذ والمصالح في ليبيا الغارقة في الحرب، والتي تشهد منذ 4 أفريل عام 2019م هجوما عنيفا تشنه قوات حفتر على طرابلس وبدعم من قوى إقليمية ودولية، كل ذلك يجعل حكومة الوفاق بحاجة إلى حليف قوي بوزن تركيا يقدم لها الدعم العسكري واللوجستي، وكل أنواع الدعم الأمني والاستخباراتي لكي تدافع عن عاصمة الدولة وعن المنطقة الغربية من ليبيا التي يقطنها أكثر من ثلثي السكان[2].

وتعتبر تركيا أن المنطقة الاقتصادية الخالصة التي حددتها قبرص اليونانية تتداخل مع الجرف القاري التركي ومع المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها، لم يتم الإعلان عنها رسميا في المناطق 1و4 و5 و6 و7 حسب الخريطة رقم 3، وعليه فتركيا لا تعترف بالاتفاقيات التي أقامتها قبرص اليونانية لترسيم منطقتها الاقتصادية الخالصة مع كل من مصر وإسرائيل ولبنان.[3]

[1] مذكرة التفاهم الليبية–التركية: أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية، سلسلة: تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019/12/17، ص.1.

[2] الاتفاقية الليبية التركية وانعكاساتها على مشهد الصراع في ليبيا، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، المرجع سابق الذكر.

[3] كشادة محمد عمران، الاتفاقية الليبية التركية وانعكاساتها على مشهد الصراع في ليبيا، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، ص ص.20–21.

شكل رقم 14: خريطة تبين الحدود البحرية قبل وبعد اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا

الفرع الأول: التحليل القانوني للمذكرة البحرية بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية

أكدت قواعد القانون الدولي أن تعيين وترسيم الحدود البحرية ليس عملاً أحادياً، بل يجب أن تضع في اعتبارها عند إجراء هذا التعيين مواقف الدول الأخرى المشتركة معها في الحدود البحرية والهدف من وراء هذا منع المنازعات الدولية بين الدول حول تعيين وتحديد تلك الحدود، وقد نصت المادة (74) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 على أن تعيين الحدود البحرية يكون على أساس قواعد القانون الدولي وصولاً إلى حل منصف. كما أن الثابت من مطالعة نص المادة (121) من ذات الاتفاقية أنها أكدت على حق الجزر البحرية في الحق القانوني في التمتع بالمنطقة الاقتصادية الخالصة، كما أن المستقر عليه قانونياً وقضائياً أن إبرام اتفاقيات الحدود البرية والبحرية يعد أمراً يتعلق بالسيادة الإقليمية للدول ويحظر إبرام تلك الاتفاقيات أثناء الحروب أو النزاعات المسلحة الداخلية أو الظروف الاستثنائية الداخلية للدول على غرار الكوارث الطبيعية.

وبتطبيق قواعد القانون الدولي على بنود مذكرة التفاهم على بنود مذكرة التفاهم التركية–الليبية يتبين مخالفة هذه البنود لمبادئ وقواعد القانون الدولي العام والقانون الدولي للبحار، وذلك على النحو الآتي[1]:

- رفض مجلس النواب الليبي لمذكرة التفاهم علماً أن المجلس صاحب الاختصاص الدستوري بالتصديق على مثل هذه الاتفاقيات، وقد أرسل عقيلة صالح رئيس مجلس النواب الليبي خطاباً إلى الأمين العام للأمم المتحدة يعبر فيه عن رفض المذكرة واعتبارها باطلة.
- عدم قانونية وأحقية حكومة السراج من الأساس في توقيع هذه الاتفاقية نظراً لعدم وجود حدود بحرية مشتركة بين تركيا وليبيا من الناحية الجغرافية، نظراً لوجود جزيرة كريت اليونانية كعائق جغرافي طبيعي بين البلدين.
- عدم الاعتداد بتوقيع هذه الاتفاقية من الجانب الليبي وذلك وفقاً لما خلصت إليه قواعد القانون الدولي، والتي تحظر على الدول إبرام مثل هذه الاتفاقيات في الظروف الاستثنائية والطارئة التي تتعرض لها الدول، وفي مقدمتها حالات الحروب والنزاع المسلح الداخلي.
- عدم تنسيق حكومة السراج مع الدولة المصرية قبل إبرام هذه الاتفاقية مع تركيا، بما يمثله من مخالفة لقواعد القانون الدولي للبحار، نظراً لوجود حدود بحرية متلاصقة بين مصر وليبيا من جانب ووجود حدود بحرية متقابلة بين مصر وتركيا من جانب آخر.
- على الرغم من عدم انضمام تركيا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، إلا أن كافة الأحكام الواردة بهذه الاتفاقية تُلزم كافة الدول حتى تلك الدول التي لم توقع عليها ومن بينها تركيا.

[1] التداعيات القانونية والإقليمية والدولية للمذكرة البحرية الموقعة بين تركيا وحكومة الوفاق في ليبيا، مركز الإمارات للسياسات، 2019/12/25، يوم:2021/01/9، على الساعة: 14:53، على الموقع الإلكتروني: https://epc.ae/ar/topic/legal-regional-and-international-consequences-of-the-maritime-agreement-signed-between-turkey-and-the-government-of-national-accord-in-libya

- الاتفاقية تمثل اعتداءً صارخاً على الحقوق الاقتصادية السيادية لليونان في البحر المتوسط بموجب نص المادة (121) من اتفاقية الأمم المتحدة للبحار، وهذا ما دفع اليونان إلى طرد السفير الليبي من أثينا.
- حددت الاتفاقية حدود الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا وليبيا في البحر المتوسط، من دون مراعاة الحقوق السيادية لليونان وقبرص في البحر المتوسط.
- نصّت الاتفاقية في الفقرة الثانية من المادة الرابعة على حق البلدين في المشاركة في الثروات الطبيعية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لأحد الطرفين، حيث يمكن للطرفين عقد اتفاقيات لغرض استغلال هذه المصادر بشكل مشترك، وتكمن الخطورة هنا أن هذا النص يمكّن تركيا من التدخل العسكري المباشر داخل المياه البحرية المواجهة للسواحل الليبية، وذلك ربطاً بمذكرة التفاهم الأخرى بشأن التعاون العسكري التي أبرمت في الوقت ذاته.
- استطاع الجانب التركي فرض إرادته القانونية على حكومة الوفاق والمتمثلة في الاستيلاء على مناطق بحرية لليونان في البحر المتوسط مستغلاً حالة الانقسام والفوضى في ليبيا، ومستنداً إلى هذه الاتفاقية؛ ويتجلى ذلك من خلال ما جاء في نص المادة الخامسة من الاتفاقية من أنه يجوز لكلا الطرفين أن يقترح مراجعة وتعديل هذه المذكرة باستثناء المادتين الأولى والثانية، وذلك كمحاولة من تركيا لضمان الالتزام القانوني من قبل الدولة الليبية بالأحكام الواردة بالاتفاقية وعدم التحلل منها مستقبلاً.

الفرع الثاني: الموقف الليبي التركي من الاتفاق:

تعتبر تركيا أن هذا الاتفاق ينبع من التهديد الذي يشكله المحور الذي يضم مصر وقبرص واليونان و "إسرائيل" ويرغب في السيطرة على ثروات البحر المتوسط، بما في ذلك حقوق تركيا وليبيا، وأن الدول التي أغضبها الاتفاق هي الدول التي كانت تسعى للاستفراد بثروات البحر

المتوسط من خلال التعدي على حقوق الدول الأخرى، وأن التفاهمات التركية الليبية لا تتعارض مع القانون الدولي، ولكلا الدولتين الحق بالاتفاق على ترسيم الحدود البحرية بينهما، وأن ليبيا معنية بشكل قوي بهذا الاتفاق، الذي يضمن لها حقوقها في البحر المتوسط، ولذلك فإنها بحاجة لحليف قوي يضمن لها حقوقها الأمنية والإستراتيجية، من خلال تعاون قوي يحترم السيادة الليبية وحقوقها، وأن الاتفاقية ستعيد التوازن إلى المشهد شرقي البحر المتوسط.[1]

من جانبها قالت وزارة الخارجية حكومة الوفاق الوطني الليبية، إن التوقيع على مذكرة التفاهم البحرية مع تركيا لا يعد تعديا على سيادة أي دولة، وأكدت الوزارة أن مذكرة التفاهم مع تركيا تعتبر صونا للمصلحة الوطنية، وحذرت من المساس بشرعية حكومة الوفاق الوطني باعتبارها الحكومة الشرعية وفقا لقرارات مجلس الأمن.[2]

على مستوى التعاطي الإقليمي مع مذكرة التفاهم الليبية–التركية، وإضافة إلى الصراع والتنافس المحتدم في ليبيا، تمثل ثروات حوض شرق المتوسط العامل الأساسي للحساسية المفرطة التي قابلت بها دول شرق المتوسط، خاصة مصر واليونان، هذه المذكرة بلغت حد طرد السفير الليبي لدى اليونان، حيث ترى تركيا، والدول الإقليمية بشرق المتوسط، أن النصيب الذي ستحصل عليه من ثروات شرق المتوسط هو الذي سيحدد أدوارها الجيواستراتيجية في المنطقة، حيث كشفت بعض تصريحات المسؤولين الأتراك التي أعقبت توقيع المذكرة مع ليبيا أن صراع النفوذ الإقليمي كان حاضرا بكثافة في حسابات الأتراك، وأن التوقيع في رأيهم، قد أفشل مخططات إقليمية ودولية لعزل تركيا وتقليص تأثيرها في ملفات المنطقة، حيث أكد الرئيس أردوغان أن "مصر وقبرص

[1] فتحي فتحي جاد الله الحوشي، اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية شرق المتوسط وأمن مصر القومي، مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية، العدد السابع، يوليو، 2021، ص.100.

[2] المرجع نفسه، ص.101.

اليونانية واليونان وإسرائيل"، تحاول فرض سيادتها على المنطقة بمعزل عن تركيا، وأن مذكرة التفاهم مع ليبيا "أحبطت بعض المؤامرات ضدها.[1]

مصر أيضا كان لها الموقف الرافض، في عام 2019 أدانت وزارة الخارجية المصرية توقيع ليبيا وتركيا مذكرتي التفاهم، ووصفت الخارجية المصرية في بيان لها أن الاتفاقية بمعدومة الأثر القانوني، بالنسبة لإسرائيل، أعلنت عن موقفها الرافض لتوقيع مذكرتي التفاهم بين ليبيا وتركيا في عام 2019 أعلن وزير الخارجية الإسرائيلية في مقابلة مع القناة 13 العبرية عن رفض الاتفاقية مع عدم الرغبة في الدخول مع أنقرة.[2]

حاولت تركيا السيطرة على غاز شرق المتوسط، فكثفت عمليات التنقيب عقب اكتشافات حقول الغاز الجديدة فيه، كما حاولت الاستيلاء على حصص اليونان وقبرص من الغاز عبر توقيها اتفاقية ترسيم الحدود لتقنين عمليات التنقيب واستخراج الغاز فيما بعد رغم كونها تعد اعتداءً على حق الغير وفقًا للقانون الدولي. ولكن بتوقيع اتفاق مشروع خط أنابيب شرق المتوسط قد يتحقق توازن جيوسياسي جديد في المنطقة يمنع تركيا من تحقيق مساعيها للهيمنة على غاز المتوسط ومن ثم التحكم في أمن الطاقة لدول شرق المتوسط وكذلك دول الاتحاد الأوروبي.

ويضيف الخبير المصري في الشؤون التركية ان ما يهم تركيا في ليبيا عدة اعتبارات أولهما تأمين مصدر الطاقة، فتركيا دولة غير منتجة للطاقة وتستورد نحو 50 مليار دولار وتريد وقف هذا النزيف على الطاقة وأن يكون لها منابع نفط وغاز، وبالتالي فتموضع العسكري التركي في ليبيا هو رغبة تركية لتضمن لنفسها فرصة في جهود إعادة الاعمار والتي تحقق جزءا من التوازن للاقتصاد التركي، فضلا عن النفط الليبي في أراضي ليبيا، ويضاف إلى ذلك عم الإخوان المسلمين

[1] د.ن، مؤلف، مذكرة التفاهم الليبية–التركية: أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية، سلسلة: تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، 2019، ص ص.3–4.

[2] الاتفاقية الليبية التركية وانعكاساتها على مشهد الصراع في ليبيا، المرجع سابق الذكر.

والميليشيا الموالية لها بما يخدم المشروع التركي لإحياء الدولة العثمانية الجديدة والاقتراب من الحدود المصرية.[1]

واعتبرت اليونان إلى جانب مصر وفرنسا وقبرص أن الاتفاقية لاغية وباطلة وتقوض الاستقرار الإقليمي، ووصفت اليونان الاتفاقية بأنها "**عبثية جغرافيا**"، لأنها تجاهلت وجود جزيرة كريت بين سواحل تركيا وليبيا.[2]

وكرد فعل على الاتفاقية التي وقعتها تركيا مع ليبيا، وقعت كل من اليونان وإسرائيل وقبرص في 2020/01/2، اتفاقا لبناء خط أنابيب تحت البحر لنقل الغاز الطبيعي من الحقول المتواجدة في حوض شرق المتوسط إلى أوروبا وهو ما يعني تقليل التبعية الأوروبية للغاز الروسي. وهو ما أثار غضب تركيا لأنها كانت تطمح لأن تصبح نقطة عبور الغاز لأوروبا، وهو ما يشكل ورقة ضغط على أوروبا سابقا، ولكن هذا المشروع الذي استبعدت منه بجانب مصادر وإمدادات الطاقة الجديدة لأوروبا أضحت تقوض منه من تأثير تركيا وتحرمها من المقدرة على الضغط.[3]

- ✓ وانطلاقا مما سبق ترى الباحثة أن تركيا تنتهج سياسة فرض الأمر الواقع لتجنب الوقوع في العزلة التي فرضتها عليها القوى الإقليمية المؤثرة في المنطقة "إسرائيل، واليونان، ومصر" الذي اتفقا على إقصاء تركيا من مشروعات المنطقة حسب وجهة النظر التركية، ومن هنا قررت تركيا سياسة فرض الأمر الواقع، ليس بهدف الاستفادة من ثروات المنطقة، وإنما من أجل فرض معادلات، حتى لو بالقوة العسكرية لتقليل جهود الإقصاء، وتحدي أي مبادرة لا تشملها أو تعرض مصالحها الجيواستراتيجية للخطر.

---

[1] الاتفاق التركي–الليبي...لماذا تناوش أنقرة القاهرة وحلفائها، يوم:2021/2/12، على الساعة: 9:53، على الموقع الالكتروني: https://m.dw.com/ar/

[2] « for Mediterranean Countries Call Turkey-GNA Deal "Void", Al Jazeera, (January 9 2020), retrieved February 12 2020, from https://www.aljazeera.com/news/2020/1/9 four-mediterranean-countries-call-turkey-gna-deals-void

[3] ريم عبد المجيد، اتفاق شرق المتوسط...الدلالات والتداعيات على تركيا، يوم:2021/01/19، على الساعة: 15:10، على الموقع الإلكتروني: http://www.acrseg.org/41455

- ✓ أن الحزم التركي في منطقة شرق المتوسط هو عبارة عن رسالة موجهة إلى "إسرائيل" ومن مصلحتها المحافظة على هدوء واستقرار المنطقة من الصراعات كي تجني عوائد اقتصادية من مشروعات الغاز التي تطمح إليها والتي سيؤثر التوتر السياسي والعسكري على حظوظ الاستثمار فيها.
- ✓ أن دخول تركيا في الحرب الأهلية الليبية وتوقيع مذكرة التفاهم الليبية، سيؤدي إلى محاولات المنافسين الإقليمين للتصدي لها، وهو ما ينتج عنه استمرار الصراعات وحالة عدم الاستقرار، وسيعزز تدخل تركيا في تقرير مستقبل ليبيا، وهو ما يعني فترة طويلة من الصراعات مع مصر والإمارات.
- ✓ وعليه يمكن القول أن منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط يمكن أن تعد ذات أهمية رئيسية لتركيا، ففي الوقت الذي تسعى فيه تركيا إلى فرض سلطتها في هذه المنطقة، يعكس هذا الطموح أهمية بحث تركيا عن موارد الطاقة. كما أن احتمالات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي قد تلاشت أساساً، وبالتالي أصبح لدى تركيا دوافع أقل تسوقها إلى الإحجام عن الدخول في صراع مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في المنطقة مثل قبرص أو اليونان.

المطلب الخامس: الاتفاقية المصرية اليونانية حول ترسيم الحدود البحرية 2020

إن مصر واليونان دولتان محوريتان في شرق البحر الأبيض المتوسط، الذي هو الفضاء الجيوسياسي المشترك لكلا البلدين اللذين يواجهان تحديات إقليمية مماثلة أو حتى متطابقة، حيث تقع مصر في موقع استراتيجي تسيطر عليه من خلال قناة السويس وفاعل تاريخي مهيمن في العالم العربي، واليونان عضو في حلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي كما أن هناك تعاونًا وثيقًا بين اليونان ومصر في إطار المنظمات الدولية وفي إطار الشراكة الأورومتوسطية ، حيث

اقتربت مصر واليونان خلال الفترة الماضية من خلال سلسلة من المبادرات الدبلوماسية التي أدت إلى تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين، ونمت العلاقات الثنائية بين مصر واليونان بشكل مطرد لتصبح قوة في شرق البحر المتوسط تضم روابط دبلوماسية وعسكرية ومالية وثقافية. كان الحدثان الأكثر تميزًا لهذا التعاون هو التوقيع في شهر أوت على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية لإنشاء منطقة اقتصادية خالصة**Excultive Economic** (EEZ) وإنشاء منتدى غاز شرق المتوسط (EMGF).[1]

هذه التطورات المهمة هي نتيجة استعدادات دبلوماسية دقيقة ومعظمها من إستراتيجية استباقية لكل من الحكومة المصرية واليونانية وتعتبر الدولتان اليونانيتان، اليونان وقبرص اليونانية أفضل حلفاء مصر الدبلوماسيين في إطار الاتحاد الأوروبي، من ناحية أخرى تعتبر تركيا معارضًا رئيسيًا لمصر فيما يتعلق بتدخل الدولة ودعم الميليشيات الإسلامية ومجالات الاهتمام الإقليمي وإبراز القوة في منطقة الشرق الأوسط الكبرى. فتركيا تطورت لتصبح معارضًا رئيسيًا للمصالح الوطنية المصرية في الشؤون الداخلية والخارجية على حد سواء. والتدخل التركي المستمر في ليبيا وسوريا والعراق ومصر وفي قبرص وفي بحر إيجه يخلق مناطق عدم استقرار تشكل تهديدًا أمنيًا جماعيًا، يمكن أن يكون التعاون بين مصر واليونان النواة الأساسية لعلاقة دبلوماسية ديناميكية جديدة في البحر الأبيض المتوسط وشبكة من الدول ذات التفكير المماثل: مصر واليونان وقبرص مع فرنسا والولايات المتحدة التي تعمل كجهات فاعلة خارجية تقدم الدعم الدبلوماسي.[2]

وفي 6 أوت 2020 وقعت مصر واليونان اتفاقية لتعيين الحدود البحرية للدولتين في شرق المتوسط حسب القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، وقد أكدت الاتفاقية على الحق القانوني للجزر في أن يكون لها جرف ومنطقة اقتصادية خالصة، وبدأت مصر

[1] Ioannis E. Kotoulas, **Egypt and Greece as Essential Allies, See discussions,** stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/349440903
[2] Ioannis E. Kotoulas, Egypt and Greece as Essential Allies, o.p.c.i.t.

واليونان مناقشة تعيين حدودهما البحرية في 2005، لكن السمات الجغرافية لليونان ومشاركتها لدول أخرى في الحدود، مثل تركيا الأمر الذي ترتب عليه صعوبات قانونية وسياسية في منطقة ترسيم الحدود البحرية، مما أسهم في إطالة أمدها، خاصة في ظل الصراع التركي اليوناني الذي سعت مصر أن لا تكون طرفا فيه.[1] (الخريطة).

فاليونان كانت مترددة في تعيين حدودها مع مصر، نظرا لخلافها مع تركيا حول سيادتها على بعض الجزر اليونانية وحول تعيين حدود المياه الاقتصادية بين الدولتين، خاصة فيما يتعلق بالجزر، لذلك خشيت اليونان من أن يؤثر اتفاقها مع مصر على مسألة تعيين حدودها مع تركيا.[2]

قال وزير الخارجية المصرية سامح شكري "**تسمح هذه الاتفاقية لكلا البلدين بالمضي قدما في تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة في المنطقة الاقتصادية الخالصة، وخاصة احتياطيات النفط والغاز الواعدة**". وفي اليونان، قال دبلوماسيون إن الاتفاق ألغى فعليًا اتفاقًا بين تركيا والحكومة الليبية المعترف بها دوليًا، وأظهرت خريطة أرسلتها وزارة الخارجية المصرية إلى رويترز خط ترسيم للحدود البحرية اليونانية والمصرية يبدو أنه لا يترك أي احتمال لربط بين تركيا وليبيا.[3]

وقال "دندياس نيكوس" وزير الخارجية اليوناني: "**الاتفاق مع مصر يندرج في إطار القانون الدولي**". إنه النقيض المطلق لمذكرة التفاهم غير القانونية والباطلة والتي لا أساس لها من الناحية القانونية التي تم توقيعها بين تركيا وحكومة الوفاق، بعد توقيع هذه الاتفاقية، انتهى الأمر بالمذكرة التركية الليبية غير الموجودة حيث تنتمي منذ البداية: في سلة المهملات"[4].

---

[1] زينب عبد العال سيد، الأبعاد الجيوبوليتيكية لغاز شرق المتوسط، مجلة كلية الآداب– جامعة بني سويف، عدد خاص (أكتوبر 2021)، ص.471.

[2] Gallia Lindenstrauss and Ofir Winter (August 25 2020): **A Red Line forthe blue Homelan? The Martime Border DemarcationAgreement between Greece and Egypt**, INSS Insight, no.1373, p.2.

[3] Mahmoud Mourad, **Egypt and Greece sign agreement on exclusive economic zone**, at: 15:20, 31/08/2022, in the site: https://www.reuters.com/article/uk-egypt-greece-idUKKCN25222H

[4] Mahmoud Mourad, **Egypt and Greece sign agreement on exclusive economic zone**, o.p.c.i.t

وبالعودة للاتفاقية، فقد أعلن الطرفان في ديباجتها التزامهما باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، حيث نصت المادة 1/1 على أن الطرفين اتفقا على ترسيم جزئي للحدود، بينما أضافت المادة 5/1 أنه إذا بدأ أي من الطرفين مفاوضات مع دولة ثالثة تشترك في الحدود البحرية مع كلا الطرفين، فيجب على هذا الطرف التشاور مع الطرف الآخر قبل التوصل إلى اتفاق، كما نصت المادة الثانية على أنه في حال امتداد الموارد الطبيعية إلى المناطق الإقتصادية الخالصة لكلا الطرفين، فإنه يجب التعاون والاتفاق حول استغلال هذه الموارد، بينما أكدت المادة الثالثة على ضرورة حل أي نزاع ينشأ عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية عن طريق التفاهم والتعاون وعبر القنوات الدبلوماسية.[1]

غير أن حوض شرق المتوسط لا يتجاوز عرضه 400 كيلومترا، ولذلك نصت الاتفاقيات على تقسيم الحدود بشكل عادل بين الدول المتجاورة والمتقابلة وهذا ما ينطبق على حالة بين مصر واليونان، فكلتاهما متقابلتان عند جزيرة كريت، وهو ما التزمت به الاتفاقية الأخيرة، وتجنبت ترسيم الحدود بين البلدين من ناحية شرق جزيرة رودس، وذلك حتى تحسم اليونان خلافاتها مع تركيا حول هذه الجزر، وتحديدا حول أحقيتها في المياه الاقتصادية، وكما تم التطرق سابقا وحسب قانون البحار، فإن هذه الجزر من حقها أن تحظى بمياه اقتصادية، حيث يحق للدول صاحبة السيادة على الجزر التنقيب واستغلال الثروات الطبيعية.[2]

والجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية بين مصر واليونان هي اتفاقية جزئية ومحدودة جغرافيا، حيث أنها تأخذ في الاعتبار جزءا وليس كل الحدود البحرية الممتدة بين الدولتين، وذلك تجنبا لدخول في مواجهة مباشرة مع تركيا، ومن ثم امتنعت في هذه المرحلة عن توسيع الحدود البحرية الواقعة شرق ساحل رودس، وقد عارضت مصر إدراج تلك المناطق البحرية في الاتفاقية حتى

[1] زينب عبد العال سيد، الأبعاد الجيوبوليتيكية لغاز شرق المتوسط، المرجع سبق ذكره، ص. 473.

[2] علي الرجال، شرق المتوسط: نافذة مصر لدور إقليمي واسع، مركز الشرق للأبحاث الإستراتيجية، 9أكتوبر 2020، ص.20.

تترك باب النقاش مفتوح من اجل التفاوض مع الدولة الثالثة وهي تركيا، وذلك حسب المادة (1) من الاتفاقية التي تنص على أن أي اتفاق خارج الحدود المتفق عليها يجب استكماله بالتشاور مع الدول المجاورة المعنية، وذلك بالإشارة إلى الترتيبات المستقبلية التي قد تصل إليها اليونان ومصر وتركيا.[1]

ويتوافق الطابع الجزئي للاتفاق بين اليونان ومصر مع ممارسات الدول الإقليمية في شرق البحر الأبيض المتوسط حيث تنص جميع اتفاقيات ترسيم الحدود بين قبرص ومصر وقبرص ولبنان وقبرص وإسرائيل على أنه يمكن مراجعة النقاط النهائية للحدود الموضوعة أو توسيعها لتشمل نقاطًا ثلاثية الأبعاد متساوية البعد من سواحل الدول المعنية في ضوء الترسيم المستقبلي، مع دول الجوار الأخرى ووفقًا لاتفاق يتم التوصل إليه في هذا الشأن من قبل الدول المجاورة المعنية.[2]

الفرع الأول: عوائد الاتفاقية على الجانب المصري واليوناني

جاء توقيع اتفاق الترسيم بين مصر واليونان لينهي عشرات الأعوام من الهجر الاقتصادي لمنطقة الحدود المشتركة بين الدولتين، ويمنع تركيا من عرقلة مشاريع استغلال الثروات الموجودة في كامل الحوض، ويمنح في الوقت نفسه الاتفاق فوائد مشتركة لكل من مصر واليونان:[3]

أولا: العوائد اليونانية:

[1] Idir Lika (August 2020**), the Greece-Egypt Maritime Agreement and its Implication for the Greek-Turkish Dispute in the Eastern Mediterranean**, SETA Analysis no.67, p.13.

[2] Constantions Yiallourides, Part I: Some Observations on the Agreement between Greece and Egypt on the Delimitation of the Exclusive Economic Zone, August 25 2020, at: 23:08, 30/08/2022, in the site: https://www.ejiltalk.org/18969-2/

[3] خالد حنفي، مصر واليونان توافقات إستراتيجية في شرق المتوسط، تقديرات مصرية، (العدد 9، سبتمبر 2020)، ص ص.42-43.

- إذا كان اتفاق ترسيم الحدود البحرية التركية مع ليبيا ينتقص في الأساس من المنطقة الاقتصادية الخالصة اليونانية، فإن أول استفادة تجنيها اليونان من ترسيم الحدود البحرية مع مصر هو توفير إطار قانوني يضبط حدودها البحرية غير المرسمة لعشرات الأعوام في منطقة شرق المتوسط ويطوق في الوقت نفسه نتائج الاتفاق التركي مع حكومة السراج.
- يمنح الاتفاق سندا قانونيا بالإضافة لقانون البحار في شكل اتفاقية دولية تناقض الاتفاق التركي الليبي، مما يعزز موقفها في الحفاظ على مياهها الاقتصادية الخالصة، أمام المنظمات الدولية والمجتمع الدولي بشكل عام.
- تفويت الفرصة على تركيا في ترسيم حدودها البحرية مع مصر التي تعتبر مشاطئة لها، وهو ما سعت له تركيا خلال الفترة الماضية، من خلال عرض منطقة اقتصادية أكبر من تلك التي قد يسفر عنها الترسيم مع اليونان، لكن مصر رفضت ذلك تمسكا منها بقواعد القانون الدولي وقانون البحار.
- يمكن ترسيم الحدود البحرية اليونان من التحول إلى معبر للطاقة الأوروبية من الجنوب، وذلك بعد إتمام مشروع خط غاز شرق المتوسط East-Med والذي يستهدف نقل الغاز الطبيعي من الدول المنتجة في الحوض إلى الداخل الأوروبي عبر الأراضي اليونانية، وما يرتبط به من الحصول على تفضيلات سعرية، وتعريفات مرور تخدم الاقتصاد اليوناني، بالإضافة إلى تلقيها شحنات الغاز المصرية المسالة من "**إدكو ودمياط**" عبر محطة Revithoussa غرب أثينا، وأخيرا عبر الربط الكهربي بينها وبين مصر، وهي مشروعات كانت مهددة في ظل المنطقة الاقتصادية الخالصة التركية المزعومة والنتائج المترتبة عليها من قطع الاتصال الجغرافي بين دول بين دول شرق المتوسط واليونان.

ثانيا: العوائد المصرية:

- يتيح الاتفاق مع اليونان لمصر استغلال استكشاف المنطقة الغربية من حدود البحر المتوسط لاستخراج الثروات الموجودة بها، فبينما تنتشر بالمنطقة الشرقية الامتيازات بسبب ترسيم الحدود مع قبرص و"إسرائيل"، ظلت المنطقة الغربية لا تستغل حيث لا تعمل الشركات الدولية في المناطق غير المرسمة بحدود مضبوطة وغير متنازع عليها.
- يتيح الاتفاق للدولتين التعاون في مجال البحث والتنقيب عن النفط والغاز، في ظل تواجد شركات يونانية ضخمة مثل Energaen بالتزامن مع شركات مصرية ناشئة مثل Egas وغيرها، واحتكام الدولتين على مساحات شاسعة، غير مستكشفة برا أو بحرا من خلال تعظيم دور هذه الشركات ودفعها لتحقيق مكاسب اقتصادية تعود بالنفع على اقتصاد البلدين.
- يمكن الاتفاق مصر من استكمال مشروعها في التحول لمركز إقليمي لتداول الطاقة، عبر وتسييل الغاز من قبرص وإسرائيل ونقله للأراضي الأوروبية عبر اليونان، حيث ارتبطت مصر مع إسرائيل، عبر شركة "دولفيونس" المصرية الخاصة وشركتي "ديليكدريلينج" وشريكتها الأمريكية "نوبل اينرجي"، باتفاق لتصدير الغاز الطبيعي بقيمة 15 مليار دولار من حقلي "تمار" و"ليفياثان"، جرى تعديله في أكتوبر 2019 بزيادة الكميات المصدرة لتبلغ 60 مليار متر مكعب من الغاز إلى مصر على مدى 15 عاما من 32 مليار متر مكعب في الاتفاق المصري.
- اتفاقية الترسيم بين مصر واليونان تضمن لمصر عدَّة مكاسب، منها تعزيز الدور المصري في ليبيا، وانخراط مصر في استخراج وتصدير الغاز وتصديره، ودور مصري أكبر من ناحية العمالة والموارد البترول والغاز في الهلال النفطي في شرق ليبيا.[1]

[1] علي الرجال، شرق المتوسط: نافذة مصر لدور إقليمي واسع، المرجع سابق الذكر، ص.20.

- يظل في الأخير اتفاق ترسيم الحدود البحرية المصرية اليونانية خطوة إستراتيجية لتعزيز التعاون القائم بين الدولتين، وذلك عن طريق حماية مصالحهما الاقتصادية المهددة خاصة بعد توقيع الاتفاقية الليبية التركية، كما يمثل دعامة لتعزيز التعاون بينهما في المستقبل خاصة في مجال البحث والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين

الفرع الثاني: تداعيات الاتفاقية المصرية اليونانية على المستوى الإقليمي والدولي:

هناك عدة على المستوى الإقليمي والدولي يمكن رصدها كالآتي:[1]

أولا: بالنسبة لمصر واليونان:

- منع تمدد النفوذ التركي اقتصاديا وعسكريا.
- تحظى الاتفاقية مع اليونان بدعم من الاتحاد الأوروبي وهو ما يعني لمصر المزيد من حشد الحلفاء والقوى المناهضة للوجود التركي في ليبيا.
- سيدفع الاتفاق إلى مزيد من التوتر الأمني والسياسي وربما العسكري بين تركيا والاتحاد الأوروبي وهو أمر في صالح مصر استراتيجيا، وقد بدأت بوادر هذا الأمر في جلسات الاتحاد الأوروبي الأخيرة وموقف فرنسا المتشدد تجاه تركيا وضغط الجانب الألماني للتوسط لتهدئة الأمور.
- أن هذا الاتفاق يتيح لكل من مصر واليونان المضي قدما في تعظيم الاستفادة من الثروات المتاحة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل منهما، خاصة احتياطات النفط والغاز الواعدة ويفتح آفاق جديدة لمزيد من التعاون الإقليمي بمجال الطاقة في ظل عضوية البلدين في منتدى غاز شرق المتوسط.

[1] علي الرجال، شرق المتوسط: نافذة مصر لدور إقليمي واسع، المرجع سابق الذكر، ص ص. 22-23.

- أن ترسيم الحدود بين مصر واليونان يقطع جدوى اتفاقية تركيا وحكومة الوفاق، من الناحية القانونية أو الجغرافية.
- تضغط خطوات مصر الأخيرة بشدة على تركيا وتدفعها إلى مستوى عال من التصعيد قد يصل إلى بعض الانفلات العسكري في المتوسط وليبيا، وهي إستراتيجية حرجة جدا، ولكنها تدفع الجانب التركي إما إلى التراجع أو الدخول في حرب إقليمية داخل المتوسط، وهو أمر يقابل بتحذير دولي كبير، ويبدو أنه خط أحمر الأمر الذي يصعب من أن تقوم تركيا بتحويل ليبيا إلى ساحة سورية جديدة كما يدفع أطراف جديدة إلى الصراع.

ثانيا: بالنسبة لتركيا:

أما فيما يخص الجانب التركي، فتعتبر تركيا أن المنطقة التي شملها الاتفاق بين اليونان ومصر تقع في نطاق الجرف القاري التركي، كما اعتبرت أن هذا الاتفاق لاغيا وباطلا لانتهاكه الحقوق البحرية الليبية، والاتفاق اليوناني المصري والذي تتمسك فيه اليونان بأحقيتها في الجرف القاري للجزيرة الصغيرة والقريبة من سواحل تركيا كجزيرة "كاستيلوريزو"، وجزيرة "كريت"، وحسب المنطقة الاقتصادية الخالصة في اليونان، فإن الخط البحري الممتد عبر جزيرة كريت رودس كاستيلوريزو هو الأساس لترسيم مياهها الإقليمية، وبناء على ذلك يتم تحديد حدود المناطق الاقتصادية الخالصة اليونانية مع مصر وقبرص، فإن الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة التركية يقتصران تلقائيا فقط على نقطة مفتوحة في البحر الأبيض المتوسط في خليج أنطاليا مما يجعل كاستيلوريزو نقطة محورية تحدد المنطقة الاقتصادية الخالصة اليونانية.[1]

[1] فتحي جاد الله الحوشي، اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان، أسبابه، آليات تنفيذه، ونتائجه، (برلين–ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية)، ص.29.

ثالثا: تداعيات الاتفاقية على المستوى الدولي:

يمكن رصد تداعيات الاتفاقية المصرية اليونانية على المستوى الدولي في النقاط الآتية:[1]

- الاتفاقية هي خطوة كبيرة للأمام في صالح اليونان ومصر للضغط على الموقف الأمريكي لصالح كلتا الدولتين ضد تركيا، كما أنه يضع الولايات المتحدة أمام أمرٍ واقعٍ في شرق المتوسط، مما يجعل من ضربه تهديدًا كبيرًا للمنطقة ضد حليفها الأوروبي، وقد أبدت أمريكا قلقها من التوتُّر بين الدول الثلاث بعد توقيع الاتفاقية، إلا أنها دعت تركيا إلى عدم التصعيد والبحث عن أفقٍ سلمي للتفاوض وقد طلب وزير الخارجية الأمريكي من تركيا وقفَ التحركات البحرية في حدود قبرص واليونان في آخر زيارة له لقبرص.
- سيعزز الاتفاق في حال استقراره خطوات مصر في التحول إلى مركز إقليمي كبير لتسييل الغاز وتصديره إلى أوروبا، وهو محل نظر العديد من الشركات الكبرى مثل "إيني الإيطالية"، "وتوتال الفرنسية"، وكذلك شركة "إي إم أي دي"، التي تحظى بشراكة ثلاث شركات أخرى، هي ديليك الإسرائيلية، ونوبل إنرجي الأمريكية، وشركة غاز الشرق المصرية.
- الموقف الروسي إلى الآن غير معارضٍ للاتفاقية، ووجود مصر بوصفها عاملَ استقرارٍ وعلى علاقةٍ جيدةٍ بكلٍّ من سوريا ولبنان، بالإضافة إلى التنسيق المصري مع روسيا داخل ليبيا، قد يدفع الروس إلى تدعيم الاستقرار في شرق المتوسط وتحجيم النفوذ التركي وبشكلٍ عام، فإن روسيا تعوِّل على عدم الجدوى الاقتصادية لغاز شرق المتوسط بوصفه بديلا لها في أوروبا.
- وفي حال استطاعت مصر أن تحسِّن من شروط استقرارها الداخلي من الناحية السياسية والأمنية، فستكون طرفًا مقنعًا للاتحاد الأوروبي للتحوُّل لهذا المركز، خاصةً في ظل

[1] علي الرجال، شرق المتوسط: نافذة مصر لدور إقليمي واسع، المرجع سابق الذكر، ص ص.23-24.

احتياج الاتحاد الأوروبي إلى الغاز بعد انخفاض تصدير الغاز الروسي له، وهي فرصة أيضًا لتقليص النفوذ الروسي داخل أوروبا عبر الغاز واقتصاديًّا، يُعَدُّ غاز المتوسط الأرخص والأسهل بالنسبة إلى أوروبا، لأنها حتى الآن لا تعوِّل على صحقول النرويج في بحر الشمال بسبب صعوبة استخراجه وتكلفته العالية.

خلاصة الفصل الثاني:

- أن الأوضاع في منطقة حوض شرق المتوسط، تزداد توترا بشكل متسارع، فيجانب الأزمات والصراعات العسكرية، مثلت احتياطات الغاز الضخمة المكتشفة في المياه بعدا آخ ساهم في زيادة حدة الصراع والتوتر في المنطقة وتحويلها لواحدة من أكثر المناطق غير المستقرة جيوسياسيا في العالم، وانعكست الآثار المترتبة عن اكتشافات الغاز على تجدد الصراعات الإقليمية الموجودة في المنطقة وظهور تحالفات وصراعات جديدة، وكانت القضية الأبرز التي ارتكزت عليها تلك الصراعات والتحالفات هي ترسيم الحدود البحرية وتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة بين دول المنطقة.
- أن الاكتشافات الإسرائيلية الضخمة من الغاز، دفعت "إسرائيل" نحو السعي للتحول لمصدر للغاز الطبيعي لدول الجوار، وبذلك أصبح الغاز بالنسبة لإسرائيل يمثل التوجه الإسرائيلي نحو الانخراط في صراعات مع دول الجوار للسيطرة على مصادر الطاقة، لاسيما مع لبنان وفلسطين، أو حتى الانخراط في تفاعلات تعاونية مع بلدان أخرى مثل قبرص واليونان ومصر.
- أن منتدى غاز شرق المتوسط وتحوله لمنظمة دولية، قد أرسى خريطة طريق لصادرات غاز شرق المتوسط تستبعد منها تركيا، وسوريا، ولبنان، كما أرسى دور مصر المركزي لصناعة غاز شرق المتوسط، ومما وفر لمصر هذا الدور الريادي هو الاكتشافات الضخمة للغاز في مياهها.
- التنافس الإقليمي الذي يختلط فيه الجيوسياسي الجيواقتصادي، ويستند أساساً إلى عدم التفاهم بين الدول المطلة على البحر المتوسط على تقسيم مناطق النفوذ البحري، كان قد انتقل إلى مرحلة جديدة من خلال تشكيل منتدى غاز شرق المتوسط. وقد استثنى

المنتدى الذي جاء كنتيجة لتعزيز التعاون بين كل من "إسرائيل" ومصر واليونان وإدارة جنوب قبرص، كلاً من تركيا وليبيا فضلاً عن لبنان وسوريا.

- بروز بعض الملامح الايجابية للحد من الصراعات البحرية التي امتدت لسنوات بين لبنان وإسرائيل عبر التوافق المعلن بين الجانبين بشأن ترسيم الحدود البحرية في 2022، باعتباره تحولا نوعيا في طبيعة العلاقة بينهما نظرا للمحاذير التي فرضتها العلاقات التاريخية بين البلدين على أي مساع للتقارب.

الفصل الثالث: تداعيات اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط على المستويين الإقليمي والدولي.

الفصل الثالث: تداعيات اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط على المستويين الإقليمي والدولي

يشكل الغاز الطبيعي مادة الطاقة الرئيسية في القرن الواحد والعشرين، سواء من حيث البديل الطاقوي، لتراجع احتياطي النفط عالميا، أو من حيث الطاقة النظيفة والصديقة للبيئة، خاصة بعد تراجع النفوذ الأمريكي، في مواجهة القوى الصاعدة على غرار الهند والصين والبرازيل، ومن منابع الغاز الطبيعي في روسيا وآسيا الوسطى وجورجيا وإيران وقطر مرورا بالاكتشافات الواعدة في حوض شرق المتوسط قبالة قبرص ومصر "وإسرائيل" وسوريا ولبنان، وصولا لخطوط نقلها الإلزامية، على بعض الدول المحورية في العالم على غرار تركيا تتوضح معالم الصراع القديم الجديد والمتصاعد في الآونة الأخيرة في الشرق الأوسط، والعالم بشكل عام، وبالتالي فالتنافس الدولي على موارد الطاقة سيظل أبرز الأهداف الرئيسية للدول الكبرى، التي تسعى إلى تأكيد نفوذها وتأمين احتياجاتها من الموارد الطبيعية، في ظل تسارع وتيرة الإنتاج، وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى تأثير اكتشافات حقول الغاز الطبيعي على مصالح القوى الإقليمية والدولية واستراتيجياتها في المنطقة.

المبحث الأول: تأثير اكتشافات الغاز الطبيعي على دول حوض شرق المتوسط

بالتوازي مع اكتشافات غاز شرق المتوسط تزايدت التعقيدات السياسية بالدول المطلة على الحوض وما يتعلق بها من خلافات ومشكلات حول ترسيم الحدود البحرية لكل الدول، ومن ثم حصة كل دولة من هذه الاكتشافات، وما قد تمثله من فرص للتعاون الاقتصادي والسياسي إلى تهديدات عسكرية، بمعنى أن هذه الثروة والاكتشافات والحقول الغازية قد يواجهها الكثير من

المؤثرات العكسية وبعض التداعيات سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، ويمكن إدراجها كالآتي:

المطلب الأول: المحور المصري "الإسرائيلي"

تعود العلاقات المصرية الإسرائيلية في مجال الطاقة إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فقد بدأت مصر في ذلك الحين التوجه لتصدير الغاز الطبيعي لعدد من دول الجوار. ففي عام 2003 بدأت تصدير الغاز للأردن عبر خط الغاز العربي وفي الفترة الممتدة من 2008 إلى 2011 كانت مصر تصر الغاز إلى "إسرائيل" عبر خط أنابيب بري بينهما هو خط العريش-عسقلان، وكانت إمدادات الغاز المصرية تغطي حوالي 40 %من المستهلك الإسرائيلي.[1]

وعند اكتشاف حقل ظهر عام 2015، وهو صاحب احتياطات الغاز الأضخم في مياه البحر المتوسط، برز سؤال رئيس يتعلق بقدرة مصر على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي وسد احتياجات الاستهلاك المحلي، والاتجاه إلى التصدير على المدى القريب؟

الإجابة على هذا التساؤل تدفعنا إلى العودة عدة سنوات للخلف لنتلمس واقع إنتاج واستهلاك مصر للغاز الطبيعي وتحديداً منذ 2009 (شكل رقم 4)، حيث بلغت ذروة إنتاج مصر من الغاز الطبيعي حوالي 6.1 مليار قدم مكعب يومياً، وهو ما سمح لها بالاتجاه إلى تصدير الفائض عن الاستهلاك المحلي، بينما انخفض الإنتاج 17بنسبة 27٪ إلى 4.4 مليار قدم مكعب يومياً بين عامي 2009 و2015، وأدى هذا الانخفاض إلى تحول مصر من إحدى الدول المصدرة للغاز الطبيعي إلى دولة مستوردة لسد احتياجات الاستهلاك المحلي، حيث أوقفت مصر صادراتها من الغاز الطبيعي المسال في عام 2014 وسعت إلى استيراد الغاز الطبيعي، ووصلت الكميات

[1] رنيم علي جمال الدين الغنام، الصراعات الدولية والإقليمية على الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط 2009-2019، (جامعة الإسكندرية: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 2009-2019)، ص.608.

التي تستوردها 18مصر إلى حوالي 1.1 مليار قدم مكعب يومياً من الغاز الطبيعي في بداية عام 2016، وانتقلت مصر خلال سنوات قليلة من دولة مصدرة للغاز إلى دولة مستوردة [1].

أعاد اكتشاف حقل "ظهر" الأمل مجدداً في عودة مصر مرة أخرى إلى تصدير الغاز، وفي ديسمبر 2017 صرح" كلاوديو ديسلزي" "**Claudio Desalezi**"،[2] الرئيس التنفيذي لشركة إيني، إن حقل ظهر "**سوف يحول بشكل كامل مشهد الطاقة في مصر، مما يسمح لمصر بالوصول إلى الاكتفاء الذاتي والتحول من مستورد للغاز إلى مصدر مستقبلي**". بعد عدة شهور من تصريح الرئيس التنفيذي لشركة إيني، وفي سبتمبر 2018 بلغ إنتاج حقل ظهر[3] ، من الغاز الطبيعي حوالي 2 مليار قدم مكعب يومياً ووصل إجمالي إنتاج مصر 21من الغاز إلى 6.6 مليار قدم مكعبة يومياً، وهو ما دفع وزير البترول المصري للإعلان في نفس الشهر عن توقف مصر عن استيراد الغاز الطبيعي المسال، ومن المتوقع أن يصل حقل ظهر إلى أعلى إنتاجية له عام 2019 حيث سيصل إنتاجه إلى 2.7 مليار قدم مكعب يومياً ومن ثم متوقع أن يصل إجمالي إنتاج مصر من الغاز في 2019 إلى 7.3 مليار قدم مكعب يومياً، مع الأخذ في الاعتبار أن استهلاك مصر من الغاز الطبيعي في نهاية 2018 يقدر بحوالي 6.3 مليارات قدم مكعب يومياً، وهو ما يعني أنه في العام 2019 ستكون مصر قد اتجهت بشكل مباشر ليس فقط إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي وسد احتياجات السوق المحلي، ولكن إلى العودة مرة أخرى لساحة الدول المصدرة للغاز الطبيعي ولو بكميات محدودة.[4]

[1] Michael Ratner, **Natural Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean**, Congressional Research Service, August 15, 2016.
[2] Eni begins producing from Zohr ،**the largest ever discovery of gas in the Mediterranean Sea** ،Eni.com, December 20, 2017.
[3] Zohr Ramp-up: Eni reaches 2 bcfd production target, Eni.com ،September 8, 2018.
[4] Egypt's Gas Consumption to Reach 9 bcf/d in 2020/21, Egypt Oil & Gas, September 24/2018.

ونشير هنا إلى الاتفاقية التي وقعتها مصر في أوت 2018، لاستئناف تصدير الغاز إلى الأردن في بدايات عام 2019 وتعد الاتفاقية الأولى لتصدير الغاز المصري بعد فترة توقف منذ عام 2014[1].

العودة إلى تصدير الغاز الطبيعي تعني أيضاً العودة إلى تشغيل محطات إسالة الغاز المصرية، حيث تمتلك مصر بنية تحتية لإسالة الغاز الطبيعي تمنحها ميزة تنافسية عن باقي دول شرق المتوسط، إلا أن تلك البنية التحتية المتمثلة في محطتين لإسالة الغاز الطبيعي بمدينتي "دمياط وإدكو" على ساحل البحر المتوسط، كانتا قد أصابهما الركود في السنوات القليلة الماضية بعد انخفاض الإنتاج المحلي والتوقف عن التصدير إلى الخارج، وفي ظل تحقيق الاكتفاء الذاتي والعودة مرة أخرى إلى تصدير الغاز المصري إلى الخارج.

وبعد إعلان "إسرائيل" بين عامي 2009-2010 عن اكتشافات ضخمة للغاز الطبيعي في مياه البحر المتوسط من خلال حقلي "تمار وليفياثان"، وتبلغ احتياطات الغاز في حقل تمار 11 تريليون قدم مكعب وبدأ الإنتاج من الحقل في عام 2013، وتبلغ احتياطات الغاز في حقل ليفياثان 22 تريليون قدم مكعب ويتوقع أن يبدأ الإنتاج من الحقل في عام 2019، لم تمنح تلك الاكتشافات لإسرائيل القدرة على إشباع الاستهلاك المحلي لديها فقط، بل سمحت لها بالانتقال من كونها مستورد صاف للغاز في السنوات الماضية إلى مصدر صاف للغاز[2].

في حين ظل الأمر الأكثر تعقيداً للجانب الإسرائيلي هو كيفية استثمار ناتج الغاز الطبيعي من حقلي تمار وليفياثان، فبالرغم من الاحتياطات الضخمة التي تمتلكها "إسرائيل" إلا أن التحدي الأكبر هو الوصول إلى السوق الخارجي بينما لا تملك "إسرائيل" خطوط أنابيب لنقل الغاز للمستهلكين في الخارج ولا منصات لتسييل الغاز وتصديره عن طريق الناقلات، بطبيعة الحال

[1] Jordan and Egypt sign deal to renew flow of natural gas, The Jordan times, August 9/2018.
[2] Noble Pulls Anchor in GOM as U.S. Onshore, Mediterranean Natural Gas Take Priority, Natural gas intelligence, February 15/2018.

كان على الجانب الإسرائيلي لتخطي عقبة نقل الغاز من الحقول وتصديره للخارج البحث عن أفضل الخيارات مع اعتبار المحددات السياسية والأمنية والاقتصادية.

1- الخيارات الإستراتيجية لتصدير الغاز الإسرائيلي:

بالرغم من تعدد الخيارات أمام "إسرائيل" لتصدير ناتج الغاز الطبيعي المكتشف حديثا من حقول الغاز لديها، إلا أن أغلب تلك الخيارات اشتملت على مجموعة من المخاطر المحتملة السياسية والأمنية والاقتصادية، ونشير هنا إلى الخيارات المتاحة أمام "إسرائيل" في النقاط الآتية:[1]

- إنشاء محطات لتسييل الغاز الطبيعي على سواحل إسرائيل، ويعترض هذا الخيار مخاوف أمنية ليست بالقليلة في حال أصبحت تلك المحطات معرضة بشكل دائم لهجمات المقاومة الفلسطينية، بالإضافة إلى التكلفة الاقتصادية المرتفعة المتعلقة ببناء تلك المحطات، أو إنشاء محطات عائمة لتسييل الغاز الطبيعي في مياه البحر المتوسط، وهو خيار باهظ التكلفة بالمقارنة بمحطات تسييل الغاز الطبيعي الموجودة على السواحل والمرتفعة التكلفة أيضاَ، فضلاً عن استمرار التهديد الأمني المحتمل.
- نقل الغاز الطبيعي إلى قبرص عبر خطوط أنابيب ثم تصديره من خلال محطات لتسييل الغاز على الأراضي القبرصية، وبالرغم أن هذا الخيار يعد أكثر أمناً من وجود محطات تسييل الغاز داخل "إسرائيل" إلا أن العوائق السياسية حاضرة بقوة في هذا الخيار، حيث أن الاعتماد على قبرص كمسار رئيسي لتصدير الغاز المتدفق من "إسرائيل" سيظل مصدر قلق دائم لإسرائيل بسبب الأزمة التركية القبرصية وتعقيداتها وامتدادها للأوضاع السياسية في قبرص، ومن جهة أخرى سيتطلب مد خط أنابيب من "إسرائيل" إلى قبرص إنشاء محطات تسييل غاز طبيعي على الأراضي القبرصية تكلفة مالية كبيرة ومزيد من

[1] خالد فؤاد، غاز المتوسط السعي في طريق غير ممهد، (دراسات سياسية: المعهد المصري للدراسات، 2019)، ص ص.9-12.

الوقت المهدر الذي لا يخدم مصلحة "إسرائيل" في التعجيل بالاستفادة من فوائض الغاز لديها.

- إنشاء خط أنابيب يربط بين "إسرائيل" وقبرص واليونان وإيطاليا ومنه تصدير الغاز إلى الأسواق الأوروبية، يتعرض هذا الخيار تحديات هائلة من ناحية التكلفة المادية الباهظة لخط أنابيب يصل طوله إلى 2100 كيلومتر وبتكلفة نحو 7-8 مليار دولار، ومن ناحية الصعوبات الفنية التي تواجه مد خطوط أنابيب الغاز في المياه العميقة، فضلاً عن الموقف التركي المتوقع والمعارض لإنشاء الخط.

إلا أنه بالرغم من كل تلك التحديات قامت الدول الأربع (إسرائيل وقبرص واليونان وإيطاليا) بالتوقيع على مذكرة تفاهم 30 في ديسمبر 2017[1]، لإنشاء خط الغاز الممتد إلى أوروبا، ويفترض أن يكون توقيع31 العقد الرسمي بين الدول الأربعة في فبراير 2019، والذي يطلق عليه خط "ايست ميد"، إلا أنه مؤخرا في عهد الرئيس الأميركي الحالي "جو بايدن"، أعلن عن وقف دعم هذا المشروع لأنه مكلف ويتسبب في مخاطر بيئية ربما يعود هذا الأمر إلى أسباب سياسية، أو نجاح الدبلوماسية التركية في إيقاف هذا المشروع.

- مد خط أنابيب من "إسرائيل" إلى تركيا مروراً بقبرص، بحيث يتم استخدام شبكة الأنابيب الضخمة لدى تركيا وموقعها الجغرافي القريب من أوروبا لتسهيل وصول الغاز إلى الأسواق الأوروبية أو إلى تركيا نفسها التي تعد مستورداً كبيراً للغاز الطبيعي، ويمكن اعتبار هذا الخيار الأقل تكلفة من الناحية الاقتصادية مقارنة بالخيارات الأخرى، حيث ستحتاج "إسرائيل" فقط لمد خطوط أنابيب إلى قبرص ومنها إلى تركيا وستعتمد على شبكة الأنابيب لدى تركيا والخبرة التركية في مجال نقل الغاز، لكن هناك عدة اعتبارات أخرى تقلل من جدوى هذا الخيار بالنسبة إلى "إسرائيل" وتقلل من فرص اختياره كمسار مفضل، حيث

[1] Greece ،Cyprus ،Italy ،Israel sign MoU for East Med gas pipeline ،New Europe ،December 5/2017.

سيكون من الصعب تصور هذا الخيار في ظل الأزمة التركية القبرصية وفي نفس الوقت لا تبدو العلاقات التركية الإسرائيلية مشجعة للمضي قُدما في هذا الخيار، لاسيما وأن العلاقات التركية الإسرائيلية شهدت تدهوراً حاداً خلال السنوات الأخيرة. (الشكل رقم1) يوضح ذلك.

شكل رقم 15: خريطة توضح المسارات المحتملة لتصدير الغاز الإسرائيلي

المصدر: خالد فؤاد، غاز المتوسط السعي في طريق غير ممهد، المرجع سابق الذكر، ص.12.

بالنظر إلى الخيارات المتاحة لتصدير الغاز الإسرائيلي كان من الواضح أن أغلبها يواجه تحديات ومعوقات لاعتبارات اقتصادية وسياسية وأمنية، لكن ثمة خيار آخر يقدم لإسرائيل فرصة أفضل من تلك الخيارات السابقة، وهو التوجه إلى مصر وتصدير الغاز إليها عن طريق خط أنابيب يمتد من "إسرائيل" إلى مصر، حيث يوجد بالفعل خط يمتد من "العريش إلى عسقلان" المملوك لشركة غاز شرق المتوسط (EMG) ويمكن استخدامه بعد إنجاز بعض التعديلات الفنية البسيطة، وسيوفر هذا الخيار أكثر من مسار يمكن أن يسلكه الغاز المتدفق من "إسرائيل" إلى مصر سواءً من خلال تغذية السوق المصرية صاحبة الطلب المتزايد لاستهلاك الغاز الطبيعي أو تصدير الغاز إلى الأسواق الخارجية عبر محطات تسييل الغاز الموجودة في إدكو ودمياط.

ويوفر هذا الخيار على "إسرائيل" تكلفة إنشاء محطات إسالة على أراضيها أو تكلفة إنشاء خطوط أنابيب سواء تمتد إلى قبرص أو تركيا أو جزيرة كريت اليونانية، حيث ستكتفي فقط بتصدير الغاز عبر أنبوب متواجد بالفعل وهو ما يحقق لإسرائيل أكبر عائد اقتصادي لكميات الغاز المستخرجة من حقلي تمار وليفياثان، بالإضافة إلى تحقيق أهداف إستراتيجية وسياسية ربما لم تتحقق منذ اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في عام 1979، وهو ما عبر عنه رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" عندما أشار إلى أن تاريخ توقيع الصفقة هو يوم عيد لإسرائيل، ليشير بشكل موجز ومباشر عن حجم الأبعاد الإستراتيجية والاقتصادية التي حققتها "إسرائيل" بتوقيع الصفقة[1].

لم يكن الحديث عن أفضلية الخيار المصري بالنسبة لإسرائيل أمراً بعيداً عن دوائر صنع القرار الإسرائيلية أو عن العديد من المراكز البحثية المتخصصة التي أشارت إلى خيار نقل الغاز الإسرائيلي إلى مصر كخيار استراتيجي بالنسبة لإسرائيل، حيث أكد تقرير صادر من وحدة الدراسات السياسية بالخارجية الإسرائيلية أن مصر هي أفضل الخيارات لتصدير الغاز الإسرائيلي

[1] Energy: a shaping factor for regional stability in the Eastern Mediterranean?, Policy Department, Directorate-General for External Policies, European Union, June 2017.

مقارنة بتركيا واليونان من الناحية السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، وفي نفس هذا الاتجاه كان البرلمان الأوروبي قد عبر من خلال تقرير نشر في ماي 2017 عن تقديره لأفضل الخيارات لتصدير الغاز الإسرائيلي من خلال منصات التسييل المصرية، حيث اعتبر التقرير هذا الخيار الأكثر واقعية مقارنة بالخيارات الأخرى التي تعوقها الأزمات السياسية من ناحية والتكلفة الاقتصادية العالية من ناحية أخرى[1].

2 – صفقة الغاز بين مصر وإسرائيل:

بالرغم من اعتبار خيار نقل الغاز الإسرائيلي إلى مصر أفضل الخيارات لإسرائيل إلا أنه كان ينضوي على تحديين رئيسيين في ذلك التوقيت الذي أعقب بداية الإنتاج من حقل تمار في عام 2013، أولهما وجود تغيرات سياسية حادة في النظام المصري في أعقاب ثورة جانفي، والتي نتج عنها قيادة سياسية مُنتخبة كان من الصعب على "إسرائيل" التوصل معها لاتفاق أو صفقة تسمح بنقل الغاز من "إسرائيل" إلى مصر، لاسيما وأن "إسرائيل" كانت قد اتجهت إلى التحكيم الدولي[2]، للمطالبة بتعويضات مادية ضخمة بعد وقف تصدير الغاز المصري لإسرائيل في 2012، ومن ناحية أخرى وفي نفس التوقيت ثارت قضية تصدير الغاز المصري إلى "إسرائيل" بعد ثورة جانفي والتي وجهت فيها اتهامات لمسؤولين بارزين في نظام مبارك بتصدير الغاز المصري لإسرائيل بأسعار لا تتفق مع الأسعار العالمية، حيث تم بيع الغاز لإسرائيل مقابل سعر من 2 إلى 3 دولارات لكل 1000 قدم مكعب، أي أقل من 4 دولارات لكل 1000 قدم مكعب التي تدفعها الشركات المصرية مقابل الغاز في ذلك التوقيت، وأقل بكثير من أسعار الغاز في أوروبا وآسيا، وشكلت تلك القضية تحدياً آخر أمام الرغبة الإسرائيلية في إتمام أي نوع من صفقات الغاز بينها وبين مصر في ذلك التوقيت الحساس[3].

[1] خالد فؤاد، غاز المتوسط السعي في طريق غير ممهد، المرجع سابق الذكر، ص.13.

[2] Egypt to appeal $1.76 billion award to Israel in gas dispute, freeze gas import talks, Reuters, December 6/2015.

[3] Why Israel's gas deal with Egypt really blew up, Foreign Policy, April 23/2012.

مع انقلاب الثالث من جويلية وتغير النظام السياسي في مصر تطورت العلاقات بين الجانبين المصري والإسرائيلي بقدر كبير حيث شهدت العلاقات بينهما تفاهماً أكثر من أي وقت مضى، كان أبرزها التعاون والتنسيق الأمني في سيناء والتوافق السياسي فيما يتعلق بما يسمى صفقة القرن، عزز ذلك التطور الإيجابي من آمال الجانب الإسرائيلي في السعي إلى تصدير ونقل الغاز إلى مصر وتحقيق أفضل الخيارات لحل أزمة تصدير فوائض الغاز الإسرائيلي[1].

بداية الحديث عن صفقة تتيح للجانب الإسرائيلي تصدير الغاز إلى مصر كان مبكراً، حيث سعت "إسرائيل" إلى ذلك منذ أواخر عام 2014، إلا أن نظام ما بعد انقلاب الثالث من جويلية بدا متخوفاً فيما يتعلق بصفقات الغاز مع "إسرائيل" لاسيما وأن قضية تصدير الغاز لإسرائيل التي وجه فيها الاتهام لمسؤولين في نظام مبارك كانت لا تزال أحداثها ماثلة، بالإضافة إلى حاجة مثل هذا النوع من الصفقات إلى موافقات برلمانية لإتمامها وتحسباً لمطالبات قانونية بوقف استيراد الغاز الإسرائيلي مثل تلك التي طالبت بإيقاف صادرات الغاز المصرية السابقة لإسرائيل، دفعت تلك التخوفات النظام المصري للاتجاه إلى جعل صفقات الغاز مع "إسرائيل" من خلال الشركات المصرية الخاصة والابتعاد عن المشاركة في تلك الصفقات بشكل مباشر[2].

اتجهت الحكومة إلى سن تشريع يتيح للشركات الخاصة باستيراد الغاز الطبيعي فيما يعرف ب" قانون تنظيم أنشطة سوق الغاز الطبيعي 40"بعدما كان القانون المصري والتشريعات الخاصة بنقل الغاز الطبيعي تمنع ذلك في السابق.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن خمسة أيام فقط كانت هي الفترة الزمنية الفاصلة بين إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة بقانون تنظيم أنشطة سوق الغاز الطبيعي ونشرها في الجريدة الرسمية 41 بتاريخ 14 فبراير 2018 والتي تسمح للشركات الخاصة باستيراد الغاز الطبيعي وبين الإعلان عن اتفاقية تصدير الغاز الإسرائيلي مع شركة دولفينيس المصرية (شركة قطاع

[1] Egyptian court says no to gas exports to Israel, Reuters, December 1/2008.
[2] Delek, Noble in talks to supply gas to Egypt, Globes, November 27/2014.

خاص) بتاريخ 19 فبراير 2018، ليُعبر الفارق الزمني القصير جداً عن الترتيبات التي جرت بشأن تصدير الغاز بين الجانبين المصري والإسرائيلي والتمهيد الذي سبق صفقة الغاز، وبموجب الصفقة ستقوم شركتي "ديليك" الإسرائيلية و"نوبل انيرجي" الأمريكية، الشركاء الرسميين في حقلي تمار وليفياثان، بتصدير 64 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى مصر على مدار 10 سنوات بقيمة 15 مليار دولار[1].

بدت صفقة الغاز الضخمة على أنها صفقة بين الجانب الإسرائيلي وإحدى شركات القطاع الخاص المصرية باعتبار أن شركة دولفينيس القابضة صاحبة التوقيع على صفقة الغاز مع الجانب الإسرائيلي هي شركة قطاع خاص، غير أن مجموعة من المستندات أشارت إلى أن المخابرات العامة المصرية شريك بقيمة النصف مع شركة دولفينوس القابضة، وهو ما يعني أن الشركة قامت بدور الوسيط عن الحكومة المصرية في صفقة الغاز مع "إسرائيل" دون أن يكون هناك ارتباط مباشر للحكومة المصرية بالصفقة، حرصت الحكومة المصرية في الوقت نفسه ومن خلال أكثر من تصريح على التأكيد بأن الصفقة تابعة للقطاع الخاص وفقاً لقانون تنظيم أنشطة سوق الغاز، وعلى الجانب الآخر كانت تصريحات المسؤولين الإسرائيليين تشير بوضوح لصفقة تاريخية بين حكومتي "إسرائيل" ومصر[2].

لم يتم الإعلان خلال توقيع صفقة الغاز بين مصر وإسرائيل عن وسيلة نقل الغاز التي سينتقل من خلالها الغاز الإسرائيلي إلى منصات التسييل المصرية، وبالرغم أنه لم يكن هناك إجابات أو تأكيدات واضحة حول الكيفية التي سيتم نقل الغاز بها غير أنه كان من البديهي الحديث عن إمكانية استخدام خط الغاز الممتد من مدينة العريش المصرية إلى ميناء أشدود (عسقلان) والمملوك لشركة غاز شرق المتوسط في نقل الغاز من "إسرائيل" إلى العريش، ومن ثم

[1] خالد فؤاد، غاز المتوسط السعي في طريق غير ممهد، المرجع سابق الذكر، ص.15.

[2] المرجع نفسه.

إلى منصات التسييل المصرية (شكل رقم 6)، لاسيما وأن خط العريش–عسقلان هو نفسه الخط الذي تم استخدامه في تصدير الغاز الطبيعي من مصر إلى "إسرائيل" وفق الاتفاقية التي وقعتها الحكومة المصرية عام 2005، وكان خط الأنابيب العريش–عسقلان قد توقف نشاطه في عام 2011 بسبب التفجيرات المتعددة التي أصابته والتي وصلت إلى 15 عملية تفجير في الفترة الزمنية التي تلت جانفي 2011 وحتى منتصف عام 2012 وتسببت في توقف مصر عن توريد الغاز لإسرائيل ومن ثم إلغاء عقد تصدير الغاز المصري لإسرائيل في عام 2012[1].

لم تتأخر "إسرائيل" في الاستحواذ على الحل الأقل تكلفة والأسرع فبعد مرور عدة شهور على صفقة الغاز مع مصر أعلنت كلاً من شركتي ديليك ونوبل اينرجي وشركة غاز الشرق (إحدى الشركات التابعة للشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية "إيجاس استحواذهم على النصيب الأكبر من شركة غاز شرق المتوسط، المالكة لخط أنابيب العريش–عسقلان بنسبة تصل إلى 39% تسمح لهم بالتحكم في خط الأنابيب مقارنة بالشركاء الآخرين في الخط 25% لصالح شركة PTT التايلاندية و17% لصالح شركة MGPC المملوكة لرجل الأعمال التركي "علي افسين" و10% لصالح الهيئة العامة للبترول و9% لصالح شركة غاز الشرق)، ليصبح احتمال نقل الغاز الإسرائيلي إلى مصر عبر خط أنابيب العريش–عسقلان هو الاحتمال الأكثر ترجيحاً في المستقبل القريب.[2]

وعليه يمكن القول أن تحديد الطريق الذي يسلكه الغاز الإسرائيلي إلى مصر ينعكس بشكل مباشر على تحديد المكاسب الحقيقية التي ستتحصل عليها "إسرائيل" من وراء الصفقة حيث أن المسارات المختلفة التي يمكن أن يسلكها الغاز الإسرائيلي تحمل كل منها تكلفة إنشاء لخطوط جديدة، وبالتالي تؤثر على حجم المكاسب الإسرائيلية من وراء الصفقة وهو ما يجعل استخدام الخط القديم بين العريش وعسقلان يوفر الحل الأقل تكلفة والأسرع بالرغم من التحديات الأمنية

[1] Egypt and Israel sign 15-year natural gas deal, The New York Times, July 1/2005.
[2] ibid.

التي تواجهه بسبب مرور الخط بعد وصوله إلى مدينة العريش بمنطقة شمال سيناء التي لا تزال تشهد عمليات عسكرية.

المطلب الثاني: المحور اليوناني– القبرصي –"الإسرائيلي"

ان اكتشاف الغاز الطبيعي قاد كل من "إسرائيل" وقبرص واليونان، إلى تحالف اقتصادي وسياسي في عام 2010، وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد باركت تشكيل مثلث جيواستراتيجي بين اليونان "وإسرائيل" وقبرص، بسبب أحداث الربيع العربي، فإن هذا المثلث يعد تعبيرا عن المصالح الجيوسياسية، وعليه فان أي خط أنابيب يوزع الغاز الطبيعي إلى أوروبا من شرق المتوسط يجب أن يمر عبر اليونان، في الواقع يمكن لهذا المصدر البديل والموثوق للغاز الطبيعي لأوروبا ان يوفر مالا يرجح أن يقدمه خط **أنابيب نابوكو** الذي كان من المفترض أن يربط بين إيران واسيا الوسطى، وأوروبا الوسطى، إذن هي علاقات واعدة وإستراتيجية تقوم على مصالح مشتركة للأمن والطاقة، وكانت حماية الكميات الهائلة من الغاز الطبيعي التي تم اكتشافها في المناطق الاقتصادية الخالصة لقبرص "وإسرائيل" هي غراء الروابط القوية المتزايدة بين الدول الثلاث.[1]

وقد وقع كل منهما على ميثاق دفاع واتفاقيات منطقة اقتصادية خاصة لحماية أصوله، وقد أثارت أعمال الحفر الاستكشافية في المنطقة الاقتصادية القبرصية غضب الأتراك، حيث عرفت المنطقة مناورات عسكرية يونانية، وأمريكية "وإسرائيلية"، (جوية وبحرية) في بحر جنوب قبرص على نطاق واسع تحت اسم "نوبل دينا"، شاركت فيها القوات اليونانية "والإسرائيلية" والأمريكية، وجاءت ضمن سياق جيوسياسي خطير، بسبب المكان والزمان، رأى فيها اليونانيون رسالة واضحة

[1] مصطفى عليو، أثر اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة حوض شرق المتوسط في صوغ واقع الجغرافيا السياسية في ضمنها، المرجع سابق الذكر، ص، 446.

لتركيا مفادها أن تهديداتها في مناطق الطاقة شرق البحر المتوسط لا ترضي **المحور اليوناني-القبرصي-الإسرائيلي** وبمشاركة واضحة من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بسبب مصالحها النفطية.[1]

وتستمر أنشطة البحث والتنقيب التركية في حوض شرق المتوسط وتم استخدام أمن الطاقة كذريعة لممارسة "**دبلوماسية الزوارق الحربية**"، وزيادة الإنفاق الدفاعي، وقد وقعت كل من اليونان ومصر اتفاقية تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة في أوت 2020 وأجرتا مناورات عسكرية مشتركة، يعد إظهار القوة مثل مشاركة مقاتلات F-15 وF-16 اليونانية والإسرائيلية في أثناء التدريبات رمزا لغرض الردع، ولإسقاط القوة التركية في المنطقة، وقد وقعت "إسرائيل" اتفاقية دفاعية مع اليونان في عام 2011، ومع جنوب قبرص في 2012، والتي بموجبها سيجري نشر القوات الجوية والبحرية الإسرائيلية في القواعد العسكرية اليونانية في البحر الأبيض المتوسط، وستسمح هذه القواعد الجوية الإسرائيلية باستخدام المجال الجوي والمياه الإقليمية حول قبرص لحماية موارد الطاقة الحيوية، منذ توقيع هذه الاتفاقيات، علاوة على ذلك، أجريت تدريبات عسكرية بين اليونان "إسرائيل" في عام 2013 تضمنت هذه التدريبات مناورات بحرية يطلق عليها اسم « **Noble Dina** » وقد شاركت في هذه المناورات قوات أمريكية، منذ ذلك الوقت عملت اليونان و "إسرائيل" وقبرص على تعميق التعاون العسكري بينهم.[2]

[1] باسل حفار، المرجع سابق الذكر، ص.448.

[2] نورشين آتش أوغلو، ويشنة كوركماز، محور التحالف الجديد شرق المتوسط واتفاقيات أبراهام، مجلة الأبحاث والدراسات، رؤية تركية، (9-2021/28)، ص.17.

ويوضح الجدول التالي ترتيب القوة البحرية العددية لأطراف صراع شرق المتوسط وفق معايير مؤسسة "**جلوبال فاير باور**"، وننوه هنا إلى أن مستوى التطور التكنولوجي والحداثة يلعبان دورا كبيرا في تحديد القدرات البحرية للجيوش:[1]

جدول رقم 2: ويوضح الجدول التالي ترتيب القوة البحرية العددية لأطراف صراع شرق المتوسط وفق معايير مؤسسة "جلوبال فاير باور" لسنة 2020

الدولة	الترتيب العالمي	إجمالي القطع البحرية	حاملة الطائرات	مدمرات	فرقاطة	كورفيت	غواصة	سفن منوعة
مصر	7	316	2	–	7	7	8	86
ايطاليا	11	249	2	4	12	–	8	26
فرنسا	17	180	4	11	11	–	9	34
تركيا	20	149	–	–	16	10	12	46
اليونان	23	116	–	–	13	–	11	39
إسرائيل	37	65	–	–	–	4	5	45

المصدر: **Global firepower-2020World Military Strenght Rankings**

- من حيث الحداثة، ونوعية القطع، سيختلف تقدير القوة بصورة حاسمة عن "**جلوبال فاير باور**" حيث يشار في بعض التصنيفات للقوة البحرية بمدى القدرة على ممارسة السيطرة وإظهار القوة **project power** في أعالي البحار والمياه العميقة للمحيطات (**المياه الزرقاء Blue Water**) بعيدا عن المياه الإقليمية والاقتصادية للدولة، تكون الأولوية هنا

[1] توترات شرق المتوسط: صراع جيوسياسي زاد التنافس على الطاقة من حدة مخاطره العالية، تقرير حول مآلات الشرق الأوسط العدد6، 23 أوت 2020، ص.10.

للأخذ في الاعتبار ما تملكه الدولة من سفن قتالية كبيرة المدمرات مثلا التي لا تملكها سوى نحو 13 دولة في العالم وحاملات الطائرات والغواصات النووية، وفق هذا المقياس تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية كأقوى قوة في التاريخ.

- فيما يتعلق بتقدير قوة المياه الزرقاء للأطراف المنخرطة في سباق شرق المتوسط، ستكون فرنسا هي الأكثر تفوقا، تليها ايطاليا وروسيا، ثم أخيرا تركيا، في حين تصنف "إسرائيل" كقوة غير زرقاء وترتيب مصر مازال محل اختيار لأن التطور الحاسم في قوة مصر البحرية من حيث امتلاك قطع نوعية كحاملة الطائرات، كما أن الغواصات المصرية التي تم استلامها مؤخرا من ألمانيا هي من جيل أقدم وأقل تطورا مقارنة بالغواصات التي تمتلكها اليونان وتركيا وإسرائيل.
- في الوقت الراهن تبدو تركيا هي الأنشط والأكثر جرأة في تفعيل قواتها البحرية لإظهار حزمها في مواجهة تحركات المحور المضاد، حيث تقوم فرقاطتان تركيتان من الفئة G، بتقديم الدعم البحري لقوات حكومة الوفاق، كما توفر طائرة بوينج E-7T من الأسطول البحري التركي معلومات استخباراتية للقوات البرية والبحرية، كما يستخدم أسطول الطائرات بدون طيار التركي التابع لحكومة الوفاق الوطني ذخائر MAM-L التي يبلغ وزنها 40 كلغ قادرة على استهداف دقيق في نطاق 8 كيلومترات.

حاليا هناك مشروعان لربط الكهرباء قيد التنفيذ في شرق البحر المتوسط: الأول هو مشروع كابل الكهرباء أوراسيا (إنتركونكتر) بقيمة 2.5 مليار يورو، والذي يهدف إلى توصيل شبكات الكهرباء في إسرائيل، وقبرص واليونان من خلال كابل تحت البحر، والآخر هو مشروع أوروأفريكا، الذي يهدف إلى ربط مصر وقبرص واليونان، أحدث الإعلان المشترك عن عملية سياسية للتطبيع الكامل للعلاقات، وقع عليه رؤساء دول الولايات المتحدة وإسرائيل، والإمارات في 13 أوت 2020، والتي تسمى أيضا "**اتفاقيات أبراهام**"، تحولات جيوسياسية في الشرق الأوسط وشرق المتوسط،

بعد ذلك وقعت البحرين في سبتمبر 2020، والمغرب في ديسمبر 2020، والسودان في جانفي 2021 على الاتفاقيات، وأقامت علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل.[1]

وبحكم التقارب الجغرافي بين كل من "إسرائيل" واليونان وقبرص، فرض على هذه الدول تشكيل محور وتحالف يعكس الواقع الجيوسياسي الجديد لمنطقة شرق المتوسط، والذي يستند على الموارد الجديدة والطرق التجارية المستقبلية، التي يمكن أن تؤدي إليها الاكتشافات الجديدة إضافة إلى متغير التهديد حسب ما تذهب إليه الطروحات التقليدية في تفسير العلاقات الدولية، وهذا التهديد يتمثل في تركيا، التي تهدد مصالح كل من اليونان وقبرص، بسبب رغبتها في الهيمنة على شرق المتوسط، خاصة في ضل التقارب التركي مع المنافسين الإسرائيليين وذلك بتعزيز علاقتها مع الدول العربية.

وفيما يخص الأسباب التي دفعت كل من اليونان وقبرص إلى التحالف الأمني مع إسرائيل، بسبب مشاكلها مع تركيا التاريخية، والمتمثلة في الصراع التركي القبرصي حول الجزيرة القبرصية، إثر اجتياح القوات التركية جزيرة قبرص، وازدادت حدة التهديد من تركيا، نظرا لارتباطه بمجموعة من القضايا المتمحورة حول السيادة والحقوق المجاورة في بحر ايجة وترسيم حدود المياه الإقليمية، وكذا المناطق الاقتصادية الخالصة، وتردد كلا الجانبين في حلها ثنائيا، أو حلها عبر المحكمة الدولية.

بالإضافة إلى الأزمة المالية التي تعاني منها اليونان بين 2004-2009 جعلتها اقل أمنا، وسعيها الحثيث إلى التعافي الاقتصادي، من خلال تقديم "إسرائيل" مساعدات اقتصادية، والتعاون مع قبرص وإسرائيل لتحقيق التوازن لمواجهة قوة تركيا.

وبالنسبة للعلاقات بين تركيا وقبرص اليونانية التي تتقاسم نفس منطق العلاقات بين اليونان وتركيا، لأنها محاطة بالكراهية المتبادلة والتوترات والصراعات، خاصة بعد إعلان قبرص شروعها

[1] For more on this, see the projects website, EuroAfrica Interconnector, retrieved from https://euroaia-inteconnector.com and https://www.euroafrica- inteconnector.com

في التنقيب عن الغاز في حوض شرق البحر الأبيض المتوسط بالتعاون مع "إسرائيل"، فكان الرد التركي منع ذلك عبر المناورات العسكرية وعدم السماح للإسرائيليين بإجراء عمليات التنقيب، كما استمرت تركيا في تحذيراتها وتهديداتها للاتحاد الأوروبي.

وعليه يمكن القول أن الاكتشافات الغازية المتتالية في حوض شرق المتوسط أدت إلى تحقيق المزيد من التقارب بين هذا الثلاثي، بدءا من الحرص على توقيع الاتفاقيات التي ترسم الحدود البحرية بين قبرص مع كل من مصر وإسرائيل منذ عام 2010، وبالتالي غياب حالة الصراع على المناطق الاقتصادية الخالصة فيما بينها، بدأت ملاح تشكل "تحالف ثلاثي" بين اليونان وقبرص وإسرائيل منذ عام 2010، من خلال طرح مصطلح مثلث الطاقة "**Energy Triangle**" من قبل ما يسمى برابطة الأعمال "**Business Association**" لجمهورية قبرص وإسرائيل وذلك "كمخطط مبدئي لتحقيق التعاون في عمليات التنقيب والاستخراج ضمن المياه المشتركة فيما بينها إلى جانب اليونان".

وشكل عام 2016 نقطة انطلاق جديدة في تشكيل الملامح الواضحة لهذا التحالف الهادف "لحماية مصالح الأطراف الثلاث قبرص، "وإسرائيل، واليونان في استثمار موارد الغاز الطبيعي"، وذلك من خلال عقد لقاء "القمة الثلاثية" بين كل من اليونان وقبرص وإسرائيل في 2016، والذي أسست من خلاله هذه الأطراف علاقات إستراتيجية مبنية على "المصالح الأمنية والطاقوية المشتركة"، واضعة هدفها الاستراتيجي المشترك "حماية موارد الغاز الطبيعي المكتشفة في المنطقة الاقتصادية البحرية بين قبرص "وإسرائيل"، كما تم عقد خمسة اجتماعات بين هذه الأطراف حتى نهاية عام 2018، وتؤكد جميع هذه الاجتماعات "بتوسيع التعاون في المجالات العسكرية لتعزيز أمن الطاقة في المنطقة".

وفي إطار تحقيق الأمن الطاقوي وتحجيم النفوذ التركي، وقعت اليونان وقبرص وإسرائيل على اتفاق لمد خط أنابيب "**ايست ميد**" تحت البحر بطول 1900 كيلومتر لنقل 10 مليارات متر

مكعب سنويا من احتياطي الغاز البحري "الإسرائيلي" والقبرصي إلى اليونان وبلدان أخرى في جنوب شرق أوروبا، ويتضمن خط الأنابيب الأقسام التالية: خط أنبوب بحري بطول 200 كيلومتر من "إسرائيل" إلى قبرص، وخط أنبوب بحري بطول 200 كيلومتر، وخط أنبوب بحري بطول 700 كيلومتر يربط قبرص بكريت، خط أنبوب بحري بطول 400 كم من جزيرة كريت وينتهي في اليونان.

بالإضافة إلى منتدى غاز شرق المتوسط كما تم الإشارة إليه سابقا، والتطرق إلى أسباب تأسيسه وأهدافه، وإلى الأعضاء المساهمة في تشكيل هذا المنتدى، لإقامة سوق إقليمية للغاز في المنطقة، وتصديره إلى أوروبا وتحقيق الأهداف الجيوسياسية المرجوة.

غير أن هذا المشروع والمتمثل في خط أنبوب "**ايست ميد**"، يواجه مجموعة من الصعوبات والعراقيل أولها: عدم قدرة سعر "الغاز الإسرائيلي" منافسة نظيره في أوروبا وهي مشكلة من الصعب حلها، بالإضافة إلى عقبات أخرى منها:[1]

- التواجد العسكري التركي في ليبيا، من خلال توقيع مذكرة التفاهم الليبية التركية حول ترسيم الحدود البحرية بالقوة العسكرية، مما يعني استحالة مرور خط "ايست ميد" في مساره الطبيعي الذي صار جزء من المياه التركية.
- افتتاح خط السيل التركي "**ترك ستريم**" في جانفي 2020، والذي ينقل الغاز من روسيا إلى تركيا وجنوب شرقي أوروبا، عبر فرعين متوازيين يمتدان على طول 930 كيلومتر داخل البحر الأسود، وينقل أحدهما الغاز إلى تركيا، فيما يصل الآخر إلى الحدود التركية الأوروبية، لينقل الغاز إلى بلغاريا ثم إلى صربيا والمجر، وهو ما يمنح أوروبا تنويع في

[1] علي حسين باكير، خط الوهم: نقل الغاز شرق البحر المتوسط، يوم: 2021/10/9، على الساعة: 14:56، على الموقع الإلكتروني: https://www.turkpress.co/node/68126

مصادر الغاز، كما أنه يقوي المصالح الروسية–التركية، مما قد يدفع روسيا لعرقلة جهود "إسرائيل" لتصدير الغاز نحو أوروبا.

وفي ظل هذه العقبات، يصبح تمويل المشروع أمرا صعبا، إذ لا ممول سيخاطر برأس مال بهذا الحجم في ظل خلاف سياسي، وتوتر أمني، وهو ما يجعل إمكانية تحويل الفكرة إلى حقيقة أمرا غير ممكن في الوقت الراهن، بينما يرى بعض الخبراء أن "إسرائيل" قد تستخدم هذا المشروع كورقة للتفاوض مع تركيا، خاصة أن "إسرائيل" ستكون قادرة على تصدير الغاز إلى أوروبا في حال تفاهمها مع تركيا من خلال أنبوب أقصر وأقل تكلفة عبر مياه قبرص التركية، ومنها إلى تركيا وبعدها عبر خطوط أنابيب تركيا على اليابسة إلى أوروبا.[1]

وأخيرا يمكن القول أنه لا يجب أن نذهب بعيدا في توقعاتنا بخصوص تصدير غاز شرق المتوسط، في ظل العقبات السابق ذكرها، ولا يبدو حتى الآن زخم فعلي لبناء خطوط أنابيب جديدة ومكلفة لنقل الغاز الطبيعي، خاصة بعد توقف الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة "جو بايدن" عن دعم مشروع "ايست ميد" وعرقلته، لذا فإنه وبالرغم من تهيئة الظروف السياسية للعمل بمشروع تصدير غاز شرق المتوسط عبر تركيا، فإن هذا المشروع يواجه عراقيل كبيرة تتعلق بالزمن والتكلفة اللازمة لإنجاز البنية التحتية لتشغيله.

المطلب الثالث: المحور الإسرائيلي الأردني

تساعد الاكتشافات المتزايدة للغاز الطبيعي في "إسرائيل" على التخلص من الاعتماد الذي كان قائما على مصر، كما أنه سيسد فجوة كبيرة في قطاع الطاقة لديها وأكثر من ذلك، فالغاز في الحسابات "الإسرائيلية" تحول الى أسلوب سياسي فعال لتحقيق التطبيع مع عدد من الدول العربية في الجوار الإقليمي لاسيما مصر وفلسطين والأردن، وبالفعل فقد وصلت لمراحل متقدمة

[1] علي حسين باكير، خط الوهم: نقل الغاز شرق البحر المتوسط، المرجع سبق ذكره.

بعد اكتشافها لحقل "**تمارا وليفياثان**"، بعد موافقة محكمة العدل العليا على قرار حكومي بتصدير 40 بالمائة من اكتشافات الغاز البحري في البلاد، تنظر "إسرائيل" في مجموعة من خيارات التصدير على أساس أن الغاز يعد أداة تغييريه تؤكد على حتمية الاقتصاد الكلي والمواقف الجيوسياسية، وفي هذا السياق، تعطى الأولوية للأردن لأن اضطرابات واردات الطاقة من مصر أثرت على الميزانية العامة للمملكة وحيزها المالي لتحقيق أهداف ال7مية الأوسع نطاقا.[1]

وتندرج مبيعات الغاز الإسرائيلي للأردن ضمن إستراتيجية عمان للتغيير في مصادر إمدادات الطاقة، بما في ذلك تنويع واردات الغاز الطبيعي من مصادر بديلة في المنطقة حيث وقعت شركة "**نوبل اينرجي**"، عقدا بقيمة 500 مليون دولار للتزويد بما مقداره 66 مليار قدم مكعب من الغاز من حقل "تمار" إلى شركة "البوتاس العربية" في الأردن وفرعها "برومين"، كما وقعت "نوبل" و"ديليك"، شريكان في شركة "ليفياثان"، أيضا خطاب نوايا غير ملزم مع شركة الكهرباء الوطنية الأردنية، التي ستعمل كمشتري للغاز، لتزويدها 1.6 تريليون قدم مكعب على مدار 15 عاما، كما تركز المشروعات الأخرى، التي تم التحقيق فيها، على إنشاء خط أنابيب بطول 25 كيلومتر يربط شمال "إسرائيل" بشمال الأردن ما يسهل عملية توريد الغاز الطبيعي إلى مصانع التصنيع الأردنية الرئيسية.[2]

وبموجبه وافقت "إسرائيل" أيضا على إنشاء خطوط الأنابيب تربط "إسرائيل" والأردن لتوريد الغاز، وتعد الموافقة على خطوط الأنابيب مؤشرا على ان تصدير الغاز إلى الأردن يتمتع بدعم سياسي من داخل إسرائيل.

[1] ناجي ملاعب، جيوبوليتيك خطوط الطاقة والغاز اللبناني، دراسات وأبحاث: مركز سيتا، تاريخ النشر: 2020/10/6، يوم: 2021/03/23، على الساعة: 14:00، على الموقع الإلكتروني: https://sitainstitute.com/p=8446

[2] ناجي الملاعب، المرجع سابق الذكر.

لذلك تعد "إسرائيل" خيارا جيدا لدى السلطات الأردنية لاستيراد الغاز الطبيعي من الحقول "الإسرائيلية" في البحر المتوسط، ومن ناحية أخرى يواجه الأردن تحديا بسب انقطاع إمدادات الغاز الطبيعي من مصر، تزامنا مع الصعوبات الاقتصادية في الأردن، حتى استئناف استيراد الغاز الطبيعي من مصر لا يبدو أنه سيتم، لان مصر لا تستطيع تلبية تزايد الطلب المحلي الخاص، حتى بعد اكتشافها لأكبر حقل غاز وهو "**حقل ظهر**"، وذلك بسبب العمليات التي تقوم بها بعض الجماعات المسلحة المعادية للنظام المصري في جزيرة سيناء الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على استيراد الغاز الطبيعي المسال من "إسرائيل"، بديلا عن الغاز المصري المحفوف بالمخاطر الأمنية لوصوله.[1]

وبالتالي فالأردن يجد نفسه مضطرا لتوقيع اتفاقية مع إسرائيل، لما يواجهه من تحديات في مجال الطاقة، التي باتت تكلف الدولة الأردنية مبالغ طائلة، ذلك أن انقطاع الغاز المصري الذي كان بمثابة الخيار الأفضل والاستراتيجي للأردن، الأمر الذي أدى إلى خسارة الأردن مليارات الدولارات أجبرتها على أن تقوم بالإنفاق من اجل توفير مصادر طاقة أخرى، لذلك لم يكن لديها سوى ان تتجه إلى توقيع الاتفاقية مع الجانب "الإسرائيلي"، ومن ناحية أخرى فالأردن لديه معضلة داخلية لهذا الاتفاق، فالمعارضة السياسية المحلية التي تقوم على معارضة التوجه نحو "إسرائيل" كقوة احتلال، تجعل هذه العقود تحديا عند الأردنيين، لأن استيراد غاز "ليفياثان" "الإسرائيلي" لا يتوافق مع الرأي العام الأردني المعارض، خاصة عندما تطرح البدائل والحلول لاستخدامات الطاقة، ومن المقرر أن تحصل بعض المنشآت الصناعية الأردنية بالبحر الميت على إمدادات

[1] شادي سمير عويصة، استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2019)، ص.62.

أولية من الغاز الإسرائيلي من حقل تمار أيضا، لكن العقبات البيروقراطية على جانبي الحدود مازالت قائمة.[1]

وعليه يمكن القول أن "إسرائيل" تواجه مجموعة من التحديات في مجال تصدير الكميات المكتشفة من الغاز الطبيعي لأوروبا، وفي مقدمتها تركيا التي تعارض المشروع الثلاثي الذي يضم "إسرائيل" وقبرص واليونان، ومن هنا تتعاظم مكانة وأهمية علاقاتها الاقتصادية مع الأردن، خاصة فيما يتعلق بتصدير الغاز، وبالتالي فالأردن تعتبر العميل الرئيسي لغاز إسرائيل، منذ عام 2014، حينما وافقت شركة "البوتاس العربية الأردنية"، وشركة "برومين الأردن" على استيراد ملياري متر مكعب من الغاز الطبيعي من حقل تمار على مدى 15 عاما، وذكرت التقارير آنذاك أن قيمة الصفقة بلغت 771 مليون دولار.[2]

وبداية من شهر جانفي 2020، شرعت "إسرائيل" في ضخ الغاز الطبيعي إلى الأردن من حقل ليفياثان، تنفيذا للاتفاق الثاني الذي وقعه الطرفان في شهر سبتمبر 2016، والذي نص على تزويد الأردن بمقدار 45 مليار متر مكعب من الغاز على مدى 15 عاما بما قيمته 10 مليار دولا.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أنه على الرغم من الجهود المبذولة من طرف "إسرائيل" في سبيل استغلال اكتشافات الغاز الطبيعي، من أجل إثبات مكانتها السياسية والاقتصادية في المنطقة، وأنها استطاعت أن تسجل نقلة نوعية في المجالات السياسية والاقتصادية، بالنظر إلى العراقيل والتحديات التي تواجهها.

[1] شادي سميرا العويصة، المرجع سابق الذكر، ص.63.

[2] محمد محمود، ما هو دور الغاز في تشكيل العلاقات الإقليمية الإسرائيلية، يوم:2021/04/02 على الساعة: 13:05 على الموقع الإلكتروني: https://ewc-center.com/2020/06/21/

غير أنها لا تزال تواجه حالة من عدم اليقين بشأن صناعة وتصدير الغاز الطبيعي لديها، فصفقات الغاز الموجهة إلى الأردن قد تتعقد وتتعرض لخطر التوقف بسبب التطورات السياسية القادمة، خاصة بعد إعلان "إسرائيل" عن خطوات ضم الأراضي المحتلة في الضفة الغربية، مما أثار غضب الشعب الأردني وحكومته، ومن ناحية أخرى فإن عقود الغاز طويلة الأجل الموقعة مع مصر والأردن، قد تتعرض لحالة من عدم الاستقرار، في أي وقت بسبب الصلاحيات التجارية لهذه الاتفاقات، والتي تعتمد على تغيرات أسعار الغاز، ضف إلى ذلك تكاليف المشروع والاستقرار والمخاطر وضمان استمرار عمليات التصدير دون انقطاع على مدى فترة العقد، وبالتالي فهي عوامل غير مضمون استمرارها وتحققها مستقبلا بسبب التغيرات والتحولات التي تحدث على المستوى العالمي، سواء إذا تعلق الأمر بأسعار النفط والغاز، أو إعادة تشكيل التحالفات والعلاقات الإقليمية في المنطقة في ظل الصراعات الجيوسياسية القائمة.

المبحث الثاني: تأثير اكتشافات الغاز الطبيعي على مصالح القوى الدولية في منطقة شرق المتوسط

يتناول هذا المبحث مصالح الأطراف الفاعلة في الصراع على الطاقة بمنطقة شرق المتوسط وعلاقة تلك المصالح بالمواقف والسياسات التي تتبناها الدول تجاه القضايا الإقليمية، فيركز على القوى الدولية المؤثرة، والقوى الإقليمية، كذلك إلقاء الدور على أدوار الأطراف الدولية الأقوى في حوض شرق المتوسط، كالاتحاد الأوروبي، وأمريكا، وروسيا.

المطلب الأول: المصالح الأمريكية في منطقة شرق البحر المتوسط

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن منطقة الشرق الأوسط ككل ومنطقة حوض شرق البحر المتوسط من أولوياتها نظرا لأهميتها الجيواستراتيجية ولارتباطها بضمان تدفق الطاقة وحماية أمن

إسرائيل، والوجود الأمريكي في منطقة شرق المتوسط يظهر من خلال استثمارات شركاتها الكبرى وعلاقاتها ومبادرات الوساطة التي تقوم بها بين بعض أطراف الصراع في المنطقة بالإضافة إلى انتشارها العسكري في الشرق الأوسط ككل.

ووفقا لعدد من المسؤولين الأمريكيين أنه لابد على أمريكا مراجعة إستراتيجيتها في شرق البحر المتوسط لأن تلك السياسات التي كانت سائدة أيام الاتحاد السوفياتي لم تعد صالحة اليوم، مع التحولات والتغيرات التي يعيشها العالم اليوم، وبالتالي لابد من هيكلة جديدة للحفاظ على مكانتها الدولية لا الشرق أوسطية فقط، في ظل تنافس حقيقي بين القوى الدولية، ويعود السبب إلى الاحتياطي الضخم للموارد الطبيعية ومنه الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط.[1]

وعليه فالمصالح الأمريكية في منطقة شرق المتوسط تعبر عن نفسها بشكل مادي من خلال استثمارات الشركات الأمريكية هناك، وقد ركزت الولايات المتحدة على هذا الهدف فخلال إدارة الرئيس باراك أوباما، عين رجل الأعمال الإسرائيلي "عاموس هوشستين" مبعوثا خاصا لشؤون الطاقة الدولية في الإدارة الأمريكية، ولعب دورا مهما في ملف الغاز في شرق المتوسط وفي مساعدة "إسرائيل" على الاندماج في سوق الطاقة الإقليمي، فقد كان الوسيط الرئيسي في صفقة الغاز التي وقعت بين مشغلي حقل "تامار" للغاز وشركة البوتاس الأردنية عام 2014، كما لعب دورا مهما في حل الإشكال الذي نشأ بين مصر وإسرائيل على خلفية صدور حكم من غرفة التجارة الدولية بجنيف عام 2015 بتغريم شركات إسرائيلية بعد وقفها توريد الغاز المصري لإسرائيل وكانت وساطته تركز على السماح لإسرائيل استخدام البنية التحتية المصرية في قطاع الغاز مقابل تسوية الغرامة المفروضة على مصر، وقد أعادت إدارة "جوزيف بايدن" تعيين هوشستين مستشارا

[1] شهاب المكاحلة، إستراتيجية واشنطن الجديدة في شرق البحر المتوسط، ماي 2018، يوم: 2022/04/13، على الساعة: 15:40، على الموقع الإلكتروني: https://www.raialyoum.com

أولا لأمن الطاقة بوزارة الخارجية، مهماته متركزة على ملفات الطاقة بين روسيا وأوروبا وملف الغاز في شرق المتوسط.[1]

ويواجه الحضور الفاعل للولايات المتحدة الأمريكية في شرق المتوسط تحديات أربعة وهي:

- ضعف الحضور الأوروبي عموما والناتو خصوصا لصالح روسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.
- صعود التنافس على الهيمنة على هذا الحوض من قوى دولية صاعدة مثل: روسيا والصين، تشكل درجة من التهديد، حتما، على المصالح الأمريكية.
- استباحة بعض القوى الإقليمية لنفسها ملء الفراغ والانقضاض على حقوق باقي دول الإقليم بما يُخل بالتوازن الاستراتيجي بين دول الإقليم خاصة من قبل: تركيا.
- ضغط الشركات الأمريكية للسيطرة على الثروة المتوقعة.[2]

ولمواجهة هذه التحديات وبهدف إنجاح الجغرافيا السياسية الجديدة يرى الإستراتيجيون الأمريكيون ما يلي:

- ضرورة رؤية منطقة شرق المتوسط ككيان متماسك تحركه رؤية واحدة لتجنب الصراعات بين دول المنطقة.
- إنشاء مراكز تواجد أمريكية نوعية لإمكانية انطلاق أمريكي سريع ليس فقط في المجال العسكري وإنما تشمل العديد من المجالات النوعية: الاقتصادية، والتجارية.

[1] رامي خريس، كهرباء وغاز وتطبيع ترتيبات إنشاء نظام طاقة إقليمي وعوائقها، يوم:2022/05/7، على الساعة: 16:33، على الموقع الإلكتروني: https://www.7iber.com/politics-economics

[2] سمير مرقص، إستراتيجية أمريكا في شرق المتوسط، يوم: 2022/05/8، على الساعة: 22:21، على الموقع الإلكتروني: https://www.almasryalyoum.com/news/details/2037834

- الحضور الفاعل من خلال الحضور المكثف لشركات التنقيب وما يلزم ذلك من دمج وتعاون وتقاسم بين الشركات الأمريكية، كذلك زيادة حجم الاستثمارات الأمريكية.[1]

ولدى الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المصالح إلى جانب المصالح التي تم ذكرها، لأن اكتشافات الغاز الطبيعي مصدرا للصراع الإقليمي، وهذا الصراع انعكس على توجهات الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع اكتشافات غاز شرق المتوسط وفي الحفاظ على مصالحها وعلى أمن حلفائها الإستراتيجيين في المنطقة ومن بين هذه المصالح ما يلي:

الفرع الأول: تقوية العلاقات مع الحلفاء الأوروبيين، ومساعدة أوروبا في الحفاظ على أمنها واستقرارها:

إن دعم أوروبا ومواجهة القوى العظمى المتنافسة في المنطقة من بين مصالح وأهداف السياسة الأمريكية، ويتجلى ذلك على وجه الخصوص في موقف الولايات المتحدة المؤيد لمنتدى غاز شرق المتوسط (EMGF)، الذي يربط اليونان وإيطاليا وقبرص وإسرائيل ومصر والأردن والسلطة الفلسطينية لضمان وصول غاز شرق المتوسط إلى أوروبا من خلال كونسورتيوم، وبالتالي تصد محاولات روسيا لاحتكار إمدادات الطاقة إلى أوروبا. وقد أقر الكونجرس الأمريكي "**اتفاقية الأمن والطاقة لشرق المتوسط**" في ديسمبر من عام 2019، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون بين اليونان وقبرص وإسرائيل وزيادة المشاركة الأمريكية في شرق البحر الأبيض المتوسط، ويصرح التشريع بتقديم مساعدة أمنية جديدة لليونان وقبرص ورفع حظر الأسلحة المفروض على قبرص في هذه العملية، ويصرح بإنشاء مركز طاقة أمريكي شرقي البحر الأبيض المتوسط، بدأت الولايات المتحدة منذ ذلك الحين المشاركة في الشراكة الثلاثية "3 + 1" بين "**اليونان وقبرص وإسرائيل**". من المهم أن نلاحظ أن الولايات المتحدة قد شجعت هذه الخطوات من خلال هذه الشراكة في شرق البحر الأبيض المتوسط لبناء طاقة نظيفة وخضراء في هذه البنية التحتية للطاقة الجديدة

[1] سمير مرقص، المرجع سبق ذكره.

أيضًا، يتماشى هذا مع الهدف العالمي لإدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن المتمثل في مكافحة تغير المناخ وتعزيز انتقال الطاقة.[1]

الفرع الثاني: تحقيق المكاسب والمصالح الاقتصادية من خلال الشركات الأمريكية المستثمرة في منطقة حوض شرق البحر المتوسط:

يتم تحقيق المكاسب والمصالح الإقتصادية الأمريكية من خلال حضور الشركات الأمريكية باستثماراتها هناك، حيث قامت شركة "شيفرون" الأمريكية، وهي واحدة من كبريات شركات الطاقة العالمية، بالاستحواذ على شركة "**نوبل إنرجي**" الأمريكية في صفقة بلغت قيمتها 4.1 مليار دولار، عبر هذه الصفقة، أصبحت شيفرون المشغل الفعلي لحقول "تامارا" بحصة نسبتها 25% و"ليفياثان" بحصة نسبتها 40% وتخطط شركة "شيفرون"، مع شركائها الإسرائيليين الآن لاستثمار حوالي 235 مليون دولار لتوسيع شبكة نقل الطاقة المحلية في "إسرائيل" وبناء أنبوب جديد تحت البحر يربط حقل "ليفياثان" بمحطات إسالة الغاز المصرية على البحر المتوسط بغية زيادة كميات الغاز المصدرة إلى مصر.[2]

الفرع الثالث: تحقيق أمن إسرائيل:

كما تمت الإشارة سابقا سعت أمريكا إلى تحقيق مصالحها في المنطقة عبر استراتيجياتها التي تتبناها في التعامل مع ملفات المنطقة، أو في علاقتها مع حلفائها في المنطقة، سواء من خلال استثمارات شركاتها الكبرى في المنطقة، أو من خلال محاولة إحياء المفاوضات بين الدول المتنازعة في المنطقة حيث لعبت دورا هاما في إحياء المفاوضات بين القادة اليونانيين والقبارصة الأتراك بهدف إيجاد تسوية شاملة لمشكلة انقسام الجزيرة القبرصية،

[1] Paul Salem, **The Biden Administration and the Mediterranean: Interests and Policies in Search of an Overall Strategy**, on:16:30 day:8/05/2022, at the site: https://www.iemed.org/publication/the-biden-administration-and-the-mediterranean-interests-and-policies-in-search-of-an-overall-strategy/?lang=fr

[2] رامي خريس، المرجع سابق الذكر.

وكذلك أمن البلدان التي تحظى بعلاقة وثيقة معها، (كإسرائيل، والأردن، ومصر)، خاصة في ظل انتقال الصراع إلى دول المنطقة، وتدفق اللاجئين وأنشطة الجماعات الإرهابية.

حيث تسعى أمريكا لربط مصالح حلفائها المتنافرين لتحقيق أهدافها، وتأتي في إطار ذلك اتفاقات الغاز الإسرائيلي التي تسعى أمريكا من خلالها لخلق مصالح اقتصادية مشتركة بين "إسرائيل" والدول العربية، كالاتفاق الأردني الإسرائيلي في 2014، الذي تمت الإشارة إليه سابقا، وتطمح أن تؤدي تلك المصالح الاقتصادية مستقبلا إلى اتفاقات سياسية، تشمل إعادة النظر في الجغرافيا الاقتصادية للمنطقة، بما فيها ممرات آمنة وخطوط أنابيب للنفط والغاز تربط بين "إسرائيل" وفلسطين ومصر والأردن في المرحلة الأولى وقد تمتد إلى دول أخرى في المنطقة في مرحلة لاحقة.[1]

وهو ما عبر عنه نائب الرئيس الأمريكي "جو بايدن"، والرؤية الأمريكية لتحالف بين "مصر وإسرائيل وقبرص واليونان"، حول "**خريطة الطاقة لشرق المتوسط**"، وأشار إلى ضرورة تأسيس حلف طاقوي إقليمي جديد يشمل "مصر وإسرائيل وقبرص وتركيا واليونان، لتصدير الغاز إلى أوروبا عبر تشييد أنابيب إلى تركيا واليونان ثم إلى أوروبا، ثم التوصل إلى حل للمشكلة القبرصية، من خلال توحيد الجزيرة على أساس إدارتين منفصلتين (يونانية وتركية)، واعتبر الرئيس الأمريكي جو بايدن أن إيصال الغاز الشرق المتوسطي إلى الأسواق الأوروبية جزء مهم في محاولة أمريكا فك اعتماد أوروبا على صادرات الغاز الروسي.[2]

[1] شريف شعبان مبروك، التحالفات الإقليمية والدولية في شرق المتوسط، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، يوم: 2022/07/20، على الساعة: 19:36، على الموقع الإلكتروني: https://rawabetcenter.com/archives/16912

[2] شريف شعبان مبروك، المرجع سابق الذكر.

أولا: السياسة الأمريكية في شرق المتوسط وأثرها على السياسة التركية

في ديسمبر 2019، قدم مشرعان أمريكيان مشروع قانون إلى الكونجرس، يقترح تقديم مساعدات عسكرية لليونان وقبرص في مجالات التدريب العسكري ومنع بيع ونقل تكنولوجيا طائرات F-35 إلى تركيا وإعلان دعم الولايات المتحدة لجهود منتدى غاز شرق المتوسط، وقد وافق الكونغرس على مشروع القانون واتخذت الإدارة الأمريكية خطوات أكبر للحضور في شرق المتوسط، فأمريكا حاليا تعطي أولوية فائقة لعلاقاتها مع اليونان وقبرص وإسرائيل، وتشجع التعاون بين هذه الأطراف خاصة بعد حضور وزير الخارجية الأمريكية "مايك بومبينو" لفعاليات الحوار الثلاثي بين الدول الثلاث في 20 مارس 2019، والذي أكدت فيه الأطراف رفضها لأي تصعيد في شرق المتوسط وبحر ايجة، وتسعى أمريكا حاليا إلى تقليل الاعتماد العسكري على تركيا، خاصة بعد تزايد حالة عدم اليقين بشأن مستقبل وجود القاعدة العسكرية الأمريكية "إنجرليك الجوية" في تركيا، خاصة بعد أن أعلنت خططها لشراء النظام الروسي المضاد للطائرات S-400 رغم الاعتراضات الأمريكية.[1]

وفي هذا السياق، يتضمن قانون الكونجرس الأمريكي مجموعة من النقاط تعتبر من منظور استراتيجي خصما للموقف التركي ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:[2]

- رفع حظر توريد الأسلحة الأمريكية إلى قبرص
- تقديم مساعدات عسكرية لليونان، ومعاونات مجدولة لبضع سنوات لليونان وقبرص في مجالات التدريب العسكري.

[1] دون مؤلف، كيف جر أردوغان القوى الدولية إلى معركة شرق المتوسط، يوم:2022/07/26، على الساعة: 23:37. على الموقع الإلكتروني:https://daqaeq.net/

[2] محمد زكي الشيمي، دخول أمريكا على خط غاز المتوسط: هل ينهي مشروع اردوغان وعناصره المحلية؟، يوم: 2022/07/26، على الساعة: 23:52، على الموقع الإلكتروني: https://daqaeq.net/

- التأسيس لتعاون أمريكي مع قبرص واليونان وإسرائيل في مجال الطاقة بالأساس والتكنولوجيا عموما.
- منع بيع أو نقل تكنولوجيا طائرات F35 الأمريكية بأي شكل إلى تركيا ما لم تتراجع عن صفقة s400.
- إعلان دعم الولايات المتحدة الأمريكية لمنتدى غاز شرق المتوسط.
- تقديم تقارير دورية من وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين للكونجرس عن انتهاك المجال الجوي اليوناني أو انتهاك المناطق الاقتصادية الخالصة.
- بالإضافة إلى تحجيم النفوذ الروسي في الدول الثلاث، خاصة في مجال الطاقة.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج من النقاط السابق ذكرها والتي أقرها مشروع القانون الأمريكي، أن أمريكا تضع في أولوياتها "إسرائيل" واليونان وقبرص، وتدعم التعاون بين هذه الأطراف في مجال الطاقة والأمن، وتدعم بشدة تنويع مصادر الطاقة في أوروبا من خلال دعم مشاريع نقل الغاز في المنطقة، واستثمار شركاتها الكبرى، حتى لا تعتمد على الغاز الروسي والتخلص من التبعية الأوروبية له.

وأخيرا يمكن تلخيص السياسة الأمريكية في منطقة شرق المتوسط في النقاط التالية:

- أن أمريكا تدعم منتدى غاز شرق المتوسط وكل المشروعات المنبثقة عنه والتي من شأنها أن تحد من النفوذ الروسي في المنطقة.
- دعم استثمار الشركات الأمريكية الكبرى في المنطقة ودخولها إلى مشروعات المنطقة.
- المحافظة على الوجود العسكري الأمريكي في اليونان لمواجهة التهديدات التركية في المنطقة.
- مواجهة النفوذ الروسي في منطقة شرق المتوسط.
- منع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصا في الناتو بعدم اللجوء للأسلحة الروسية.

- تشجيع دول منطقة حوض شرق المتوسط بناء أنابيب نقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا للحد من الاعتماد على الغاز الروسي.
- الحفاظ على أمن إسرائيل.

ثانيا: تخلي أمريكا عن مشروع خط غاز شرق المتوسط "ايست ميد":

وتكملة لما سبق ذكره يمكن أن ننتقل إلى عنصر آخر من الدراسة ألا هو توقف أمريكا عن دعم مشروع خط أنابيب "**ايست ميد**" ومعرفة أسباب تخلي أمريكا عن هذا المشروع بشكل مفاجئ سحبت أمريكا دعمها لمشروع خط أنابيب الغاز شرق المتوسط "إيست ميد"، والذي يهدف لنقل الغاز من "إسرائيل" إلى أوروبا عبر قبرص واليونان، وهو المشروع الذي دعمته إدارة الرئيس السابق "**دونالد ترامب**" بموجب ما يعرف بآلية **(3+1)** التي تم إطلاقها في مارس 2019 وجاء قرار إدارة الرئيس الأمريكي "**جو بايدن**" على الرغم من تأكيده مراراً دعم آلية **(3+1)**، وهو ما أكدته مجدداً الخارجية الأميركية في بيانها الخاص بسحب دعمها لخط أنابيب "**إيست ميد**"، والذي أوضحت فيه استمرار التزامها بربط طاقة شرق المتوسط بأوروبا، ولابد من التركيز على الموصلات الكهربائية التي يمكنها دعم كل من مصادر الغاز والطاقة المتجددة والاهتمام بتقنيات ومصادر الطاقة النظيفة.[1]

غير أن القرار الأمريكي الذي أغلق الباب على مشروع "إيست ميد" بالتزامن مع بدء الحرب الروسية على أوكرانيا في 2022 وتوتر العلاقات بين روسيا وأوروبا، والموقف الأوروبي والأمريكي الداعي إلى التضييق اقتصادياً على روسيا، وحرمانها مواردها الاقتصادية، ونزوع أوروبا إلى إنهاء حالة الاعتماد على الغاز الروسي والبحث عن بدائل سريعة ريثماتتبلور بدائل

[1] إنجي مجدي، أزمة أوكرانيا تحول بوصلة السياسات الأمريكية حيال غاز شرق المتوسط، يوم: 2022/05/09، على الساعة: 17:44، على الموقع الإلكتروني:https://www.independentarabia.com/node/297026 /

إستراتيجية، هذه الخطوة من الولايات المتحدة ساهمت في توتر الوضع وأعادت تسليط الضوء على غاز المتوسط وأثارت من جديد السؤال حول كونه أحد البدائل التي يمكن أن تلجأ إليها أوروبا لتنويع مصادر الغاز لديها والتخفيف من اعتمادها على روسيا التي تخوض حرباً عسكرية معها.[1]

وتدعم أمريكا حاليا مشاريع مثل خط الربط الكهربائي تحت سطح البحر، لنقل الكهرباء المولدة من الطاقة المتجددة في شمال أفريقيا إلى أوروبا، عبر مصر واليونان، والربط الكهربائي الأوروبي الآسيوي المقترح لربط شبكات الكهرباء الإسرائيلية والقبرصية والأوروبية، قال بيان الخارجية الأميركية إن مثل هذه المشاريع لن تربط أسواق الطاقة الحيوية فحسب، بل ستساعد أيضاً في إعداد المنطقة لانتقال الطاقة النظيفة.[2]

وما يجعل القرار مثيراً للجدل هو خطوات عدة اتخذتها أمريكا، سواء خلال إدارة الرئيس الأمريكي "ترامب" أو الرئيس "جو بايدن" للتقارب مع دول شرق المتوسط، ولا سيما قبرص واليونان. ففي عام 2019، وافق الكونغرس الأميركي على مشروع قانون بشأن التعاون مع دول شرق المتوسط في قطاع الطاقة، حين اعتبر صانعو القرار في أمريكا، آنذاك أن التعاون سيكون بمثابة ثقل موازن لهيمنة الطاقة الروسية في السوق الأوروبية. وسعى مشروع القانون الجديد إلى جعل الولايات المتحدة فاعلا رئيساً في سوق الغاز بشرق البحر المتوسط كما تم التطرق إليه سابقا، وتعزيز العلاقات العسكرية مع اليونان، وهو ما دعمته أمريكا، بتوقيع اتفاق لتوسيع وتمديد اتفاقية للتعاون الدفاعي المتبادل مع أثينا لمدة خمس سنوات وتجديده تلقائياً، والذي ينطوي أيضاً على

[1] باسل حمار، الحرب الأوكرانية إذ تعيد ديناميات الغاز في شرق المتوسط...لصالح من؟، يوم:2022/05/10، على الساعة: 16:10، على الموقع الإلكتروني: https://www.trtarabi.com/opinion/

[2] المرجع نفسه.

منح القوات الأميركية استخداماً أوسع لأربع قواعد عسكرية إضافية في اليونان. بالإضافة إلى ذلك، رفعت أمريكا حظر الأسلحة المفروض على قبرص منذ أربعة عقود.[1]

وعللت أمريكا قرارها بسحب تأييدها لخط أنابيب "إيست ميد" بثلاثة أمور تتعلق بالأساس المنطقي للمشروع، وشكوك بشأن الجدوى الاقتصادية والقضايا البيئية. فخط الأنابيب الذي يمتد بطول 550 كيلومتراً فوق الأرض و1350 أسفل سطح البحر، ويهدف لضخ 10 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً مع احتمال مضاعفة الرقم، أثار شكوكاً بشأن القدرة على استكماله بحلول عام 2025 مثلما هو مخطط له في مذكرة التعاون، التي تم توقيعها بين اليونان وقبرص وإسرائيل عام 2020.[2]

ربما يكون السبب المتعلق بالقضايا البيئية هو الأكثر واقعية بالنظر إلى سياسة الإدارة الأميركية الحالية، التي تتبنى المشروعات الصديقة للبيئة في إطار توجه عالمي لمكافحة تغيير المناخ، وقد أعلنت عن هدف الوصول إلى صفر انبعاثات كربونية بحلول عام 2025، وهو الأمر نفسه الذي يتبناه الاتحاد الأوروبي، إذ تأمل أوروبا في قيادة العالم نحو التحول الكامل إلى مصادر الطاقة المتجددة. وعلى الرغم من أن القارة العجوز تعترف بالغاز الطبيعي كبديل أقل تلوثاً من الفحم، فإنه لا يزال ينتج كميات كبيرة من غازات الاحتباس الحراري.[3]

المطلب الثاني: شبكة التحالفات الروسية في منطقة حوض شرق البحر المتوسط

تقوم الإستراتيجية الروسية في منطقة شرق البحر المتوسط على العوامل نفسها التي حددت سابقا السلوك السوفيتي هناك وهي: الدور الجغرافي للمنطقة موطئ للتأثير في الأحداث السياسية

[1] إنجي مجدي، أزمة أوكرانيا تحول بوصلة السياسات الأمريكية حيال غاز شرق المتوسط، المرجع سبق ذكره.

[2] المرجع نفسه.

[3] هنري بلركي، انسحاب واشنطن من اتفاق الأنابيب شرق المتوسط يخدم موسكو وأنقرة، على الساعة: 18:20، يوم: 2022/05/09، على الموقع الإلكتروني: https://alarab.co.uk/

والاقتصادية والطرق التجارية، التي تربط بين الغرب والشرق، وبينما كانت منطقة شرق البحر المتوسط تعد ساحة محورية للتنافس الإيديولوجي والاستراتيجي بين الاتحاد السوفيتي والغرب في الحقبة السوفيتية، فإن المنطقة قد فقدت أهميتها إلى حد ما بعد الحرب الباردة، وهكذا صارت منطقة شرق البحر المتوسط التي كان ينظر إليها على أنها مصدر محتمل للضغط السياسي والاقتصادي لموازنة التأثير العالمي للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

تغيَّرت الأمور بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في عام 2014. وفي مواجهة ضغوط العقوبات الغربية لم تستسلم روسيا بل عززت الحملات الروسية في سوريا وبعد ذلك ليبيا، بدرجة معينة من النجاح التوجه المتمثل في إقامة قوة عظمى تعود بقوة إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد تمكَّنت روسيا بطريقة غير مسبوقة من إقامة اتصالاتٍ مع الفواعل الرئيسين داخل المنطقة وخارجها، وأثبتت بقيامها بذلك قدرتها على التنافس مع الغرب على قدم المساواة، وهي نقطة أرادت السلطات الروسية تحقيقها بشدة في أعقاب جزيرة القرم ويعتمد نجاح روسيا على حقيقة أنها معتادة على التصرف بحزمٍ خلال فترات الأزمات الحادة عندما يكون الفواعل الرئيسيون غائبين عن المشهد السياسي[1].

وقد حاولت روسيا الاستفادة من ذلك من خلال محاولة تأمين أُسس مكاسبها والبناء عليها، فعلى سبيل المثال، أنشأت شركة النفط "Rosnet" المدعومة من الحكومة شركةً فرعيةً " Levante Storage S.A.R.L." للعمل في لبنان. وقد عزز ذلك من مكانة روسيا في المنطقة ودعم من قوتها الدبلوماسية، ولا سيما في سياق التوترات اللبنانية الإسرائيلية القائمة.

كما أنه من المهم أيضا، عدم المبالغة في تقدير دور روسيا في المنطقة عندما يتعلَّق الأمر بترسيم حدود المناطق الاقتصادية الخالصة، في منطقة شرق البحر المتوسط. لنأخذ على سبيل

[1] أنطون مارداسوف، ضغط تركيا من أجل التنقيب عن الغاز قد يجعل من الصعب على الشركات الحكومية الروسية التفاوض على صفقات طويلة الأجل مع أنقرة، تاريخ التصفح يوم: 2021/7/28، على الساعة: 16:27، على الموقع الإلكتروني: https://research.sharqforum.org/ar/2020/09/01/

المثال، قضية رئيس قبرص "**نيكوس أناستاسيادس**" الذي دعا نظيره الروسي فلاديمير بوتين لإقناع تركيا بوقف التنقيب عن الغاز في منطقتها الاقتصادية الخالصة، لكن لم تتم مقابلة هذا الطلب بمساعدة حقيقية. وعلى العكس من ذلك، تسعى روسيا باستمرار إلى التهرب من أي دورٍ في الصراع، وأن أقصى ما يمكن لروسيا أن تفعله في ظل هذه الظروف، هو المشاركة في بعض المبادرات الدولية لحل المشكلة[1].

الجانب الثاني الذي يجب أخذه بعين الاعتبار هو حماس تركيا المتجدِّد للتنقيب عن الغاز في البحر الأسود وحوض البحر المتوسط، وهذا قد يجعل من الصعب على الشركات الحكومية الروسية التفاوض على صفقاتٍ طويلة الأجل مع تركيا. ولا يعني هذا أن أيًّا من مشاريع خطوط الأنابيب مثل "ترك ستريم" أو "بلو ستريم" ستواجه الإلغاء أو سيتم إيقافها. لكن هذا يعني أن دور روسيا بوصفها موردًا للطاقة سيصبح أقلَّ أهميةً إن القيام بتنبؤ من أي نوعٍ فيما يتعلَّق بالمبادرات في مجال نقل الغاز مهمَّة صعبة، حيث توجد مجموعة متنوِّعة من العوامل الذاتية والسياسية التي تتداخل فيما بينها ومع ذلك، توجد شكوك واضحة داخل روسيا وأوروبا على حدٍّ سواء تتعلَّق بالآفاق التي سيفتحها خط أنابيب شرق البحر المتوسط فتكلفة المشروع باهظة، وسعته ليست كبيرةً للغاية، لكن يمكن للمستهلكين الأوروبيين تعويض العجز باستخدام الشحنات عبر الناقلات ومع أخذ العوامل الاقتصادية والسياسية في الاعتبار، تعد روسيا متشككة في الفرص التي سيتيحها خط أنابيب شرق البحر المتوسط وجدواه، خاصةً عند الأخذ بعين الاعتبار مشاريع غاز بروم **(ترك ستريم وبلو ستريم).**[2]

كما أن السعي التركي لتنفيذ الإستراتيجية المعروفة في الأوساط التركية بـ "**الوطن الأزرق**" «**Mavi Vatan**»، والتي تسعى تركيا من خلالها لتوسيع نفوذها البحري في البحار الثلاثة

[1] أنطون مارداسوف، المرجع سابق الذكر.

[2] Aristotle Tziampiris**, the New Region of the Eastern Mediterranean, the huffington**.

المحيطة (بحر ايجه، والبحر المتوسط، والبحر الأسود) بها سعيا لتحقيق نفوذ إقليمي أكبر، ومستوى أفضل من التزود بمصادر الطاقة، وإذا نظرنا إلى مشروعي الغاز الرئيسين في المنطقة واللذان يتعدان كونهما مشاريع اقتصادية عابرة للقارات إلى كونهما مشاريع ربط جيواستراتيجة تربط أمن الطاقة في مناطق واسعة بين أوروبا وتركيا وروسيا وهي:[1]

أ- خط الغاز الروسي-التركي "السيل التركي Turkish Stream":

وهو الخط الذي من المخطط له نقل 31.5 مليار متر مكعب من الغاز مرورا بمياه البحر الأسود والبر التركي، وتستفيد منه دول شرق وجنوب أوروبا وتركيا، ويعد فرصة إستراتيجية وتجارية لكل من تركيا وروسيا على حد سواء خصوصا ما يخص ربط المصالح الجيواستراتيجية مع دول الاتحاد الأوروبي.

ب- خط الغاز الإسرائيلي-الأوروبي:

حيث تأمل "إسرائيل" واليونان بنقل غاز شرق المتوسط عبر المياه القبرصية واليونانية إلى السواحل الإيطالية ومن بعدها إلى العمق الأوروبي، ولكنه قد لا يجد منفذا إلى أوروبا دون المرور بمناطق الصراع اليونانية/القبرصية-التركية، مما يفسر إصرار تركيا على المطالبة بالسيادة على تلك المناطق لتفويت الفرصة أمام المشروع الجيواستراتيجي المنافس.

توظف روسيا قوتها على المستوى الدولي باعتبارها دولةً تريد أن توسّع نفوذها في شرق البحر الأبيض المتوسط، وتقف في الغالب وجهًا لوجهٍ مع دول المنطقة، فمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط التي تتّحد فيها مصالح روسيا الاقتصادية والسياسية تؤثّر كثيرًا في إستراتيجية موسكو حيال دول الشرق الأوسط. وتشكلت الأزمة السورية في الأعوام الماضية خير دليل على هذا الوضع، ويتبين في هذا الصدد أن إدارة بوتين لها هدفان في سوريا: أوله أن روسيا تريد

[1] فصلية محكمة، النزاع التركي -اليوناني في شرق المتوسط أسبابه ومواقف الأطراف الإقليمية، المرجع سابق الذكر، ص ص. 70-71.

الحفاظ على وجودها في سوريا لحماية قواعدها العسكرية، غير أن الحرب الروسية الأوكرانية دفعت روسيا إلى بداية التفكير في سحب قواتها من سوريا، والسبب الثاني يتجلّى في أنّها تريد زيادة ثقلها الاقتصادي في البحر المتوسط، ومن ثَمّ يتّضح أن الهدف الأساسي للوجود الروسي في سوريا ليس دعم النظام القائم، بل حماية مصالحها في شرق البحر المتوسط؛ لهذا السبب ليست سوريا هي التي تأتي في سلّم أولوياتها الإستراتيجية، بل موانئ اللاذقية وطرطوس[1].

إلى جانب ما يحمله الوجود الروسي في شرق البحر المتوسط من أهمية محورية بالنسبة لسوريا تحديدًا، فإنّ العلاقات الروسية المتطورة مع دول مثل "إسرائيل" ومصر وتركيا المنفتحة على المنطقة تحمل كذلك أهميةً، بسبب سياساتها الرامية لبناء نفوذ لها في المنطقة، وخير مؤشر على ذلك، التقارب الذي حصل مؤخرًا بين روسيا وتركيا، إذ تعد روسيا هذا التقارب تعاونًا مع حليف جديد، لتوسيع مجال نشاطها في شرق البحر المتوسط، في الوقت الذي تجد فيه تركيا نفسها مضطرة لبناء علاقات مع أطراف دولية جديدة، بسبب السياسات الأمريكية الممارسة في المنطقة. وعندما نضيف إلى هذا الواقع حقيقةَ أخرى حيث نجد أن تركيا تُعَدّ أحد أقوى البلدان في حلف الناتو، يمكننا القول إنّ مستقبل العلاقات الثنائية يحمل أهمية كبيرة بالنسبة لحملات روسيا في شرق البحر المتوسط.[2]

وبالتالي يمكن القول أن شرق حوض البحر الأبيض المتوسط يملك أهميةً لا يمكن الاستغناء عنها، من حيث التحكّم بالتطورات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، بدءًا من السياسات العسكرية، ووصولًا إلى العلاقات الاقتصادية، إذ تعمل روسيا ضمن هذه الأهمية حفاظًا على وجودها في المنطقة، باعتبارها طرفا محوريًّا مهمًّا وكلّ موقعٍ يمكن أن تتخذه روسيا لنفسها في شرق البحر الأبيض المتوسط، فإنّه يكتسب اهتمامًا بالغًا من قبل القوى الإقليمية، إضافة إلى أنه

[1] إستراتيجية روسيا في شرق البحر الأبيض المتوسط، يوم: 2021/07/29، على الساعة: 15:25، على الموقع الإلكتروني: https://www.setav.org/ar/

[2] إستراتيجية روسيا في شرق البحر الأبيض المتوسط، المرجع سبق ذكره.

يحمل احتمالية أن تبسط روسيا نفوذها ضدّ القوة العالمية العظمى، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية.

بدا جليًّا أن روسيا تستطيع التأثير في التوازنات في المنطقة، بسبب وجودها العسكري في سوريا. وان حماية قواعدها العسكرية في سوريا تحمل أهمية حيوية بالنسبة لها، أيًّا كانت الشروط والظروف، لكن موسكو التي تعدّ قواعدها العسكرية في سوريا غير كافية لزيادة نفوذها في المنطقة توجهت لبناء علاقات جيّدة مع دول مثل تركيا وإيران ومصر وإسرائيل، ولاسيّما أن التقارب مع إيران وتركيا اللتين تشكّلان أبرز الأطراف في المنطقة أثّر كثيرًا في التطورات في منطقة الشرق الأوسط، أما بالنسبة لمصر وإسرائيل فلهما تأثير على إستراتيجية روسيا في شرق البحر المتوسط، نظرًا لتقربهما من الولايات المتحدة الأمريكية، لهذا السبب أصبحت تركيا وإيران أهم شريكينِ لروسيا.

وهناك عنصر آخر يهدّد الوجود العسكري الروسي في شرق البحر المتوسط، هو تأثير قوات حلف الناتو، فالسياسات الأمريكية تستعمل الناتو لتضييق الخناق على نظام روسيا، وتحدّ من نفوذه في المنطقة، لهذا السبب يكتسب التقارب الروسي التركي أهمية خاصّة، لأن هذا التقارب من شأنه أن يقلّل الهيمنة الأمريكية في المنطقة، ويعرّض وجودها للخطر أما بالنسبة لتركيا فيشكّل هذا التقارب تعاونًا مع حليف جديدٍ، نتيجة المشكلات التي عاشتها مؤخرًا مع أمريكا فيما يتعلق بتنظيم **(غولن الإرهابي*)**، وحزب العمال الكردستاني وامتداده السوري حزب الاتّحاد الديمقراطي. ويَعُدّ الكرملين هذه الحملة قيّمة جدا، لأنها قد تحدث تغيّرًا في جميع توازنات المنطقة، ولكن من غير الممكن القول إنّ التأثير ذاته ينطبق على مصر وإسرائيل، لأن الرئيس السيسي الذي أسقط

* **تنظيم غولن الإرهابي:** أو منظمة فتح الله غولن هي حركة دينية وطنية واجتماعية بقيادة التركي فتح الله غولن الذي يعيش في الولايات المتحدة منذ عام 1999، تصنفها السلطات التركية الارهابية، لا يوجد اسم رسمي لها ولكن غالبا ما يشير إليها أتباعها باسم حزمت (Hizment) وتعني الخدمة، أو باسم سيمات cemaat وتعني الجماعة من قبل الرأي العام التركي، الحركة تتألف من عدة كيانات متداخلة أهمها وأكبرها هو التحالف من أجل القيم.

نظام الرئيس مرسي بانقلاب عسكري على علاقة جيدة جدا مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل خطَت خطوات لحلّ المشكلات مع إدارة الرئيس ترامب في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية رغم بعض الصعاب التي عاشتها مع إدارة أوباما.

في هذا المحور تحمل إستراتيجية روسيا في شرق البحر الأبيض المتوسط أهمية بالغة، لدرجةٍ أنها تزعزع النظام المؤسس لتوازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، فالهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط، ولا سيّما بعد الحرب الباردة، تركت مكانها للتحدّي الروسي في الفترة الأخيرة. وإذا ما استطاعت روسيا أن تقيم التقارب مع تركيا باعتبارها أهم قوة في المنطقة على أساس التحالف فإن الروابط القوية بين البلدين سوف تقلّل من النفوذ الأمريكي في المنطقة.

كما أنه من الصعب حل المسائل المتعلّقة بالشرق الأوسط، مثل الحرب الأهلية السورية، والإرهاب المتصاعد، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وحقول الطاقة، من دون وجود شرق البحر الأبيض المتوسط[1] .ومن ثَمّ ظهرت مزاعم بأن المنطقة ستصبح في الوقت القريب ساحة لحروب بين القوى العظمى،[2] وتكتسب هذه التحديات معنى عندما يتمّ التفكير بها جنبًا إلى جنبٍ مع الصراعات التي تحصل في المنطقة، كما أن الشرق الأوسط يعاني انفلات أمني منذ وقت طويل بسبب الصراعات التي أثارتها القوى الداخلية والخارجية المتداخلة، حيث عملت هذه القوى على تنفيذ سياساتها في المنطقة من خلال وكلائها في كثير من الأحيان. وكان شرق البحر الأبيض المتوسط معبرًا لوصول القوى الخارجية إلى منطقة الشرق الأوسط، وأصبحت السيطرة على الشرق الأوسط من ثَمّ مقرونًا بالسيطرة على شرق البحر الأبيض المتوسط.

وتأتي أهمية شرق البحر الأبيض المتوسط بالنسبة لروسيا في شكلٍ متعدّد الجوانب، لأنّه كان الطريق المتاح لروسيا في السياسة العالمية، ولاسيّما في الفترة التي تفرّدت فيها أمريكا باعتبارها قوةً عظمى خلال الحرب الباردة، فصار شرق البحر الأبيض المتوسط يشكّل هدفًا لروسيا

[1] Aristotle Tziampiris, o.p.c.i.t.
[2] James stavridis, **flash point in the eastern Mediterranean, foreign policy**, 19.07.2013

في المنطقة، واكتسب وجودها العسكري في سوريا أهمية حيوية[1] وبقي لروسيا ميراث العلاقات الحسنة التي بنتها مع مصر وسوريا في عهد الاتحاد السوفييتي، فأرادت روسيا أن تزيد نفوذها في القاهرة والشام التي تربطها بهما روابط تاريخية، وشكّل شرق البحر الأبيض المتوسط مفتاح روسيا لبلوغ هذا الهدف.

توجهت أنظار روسيا إلى شرق البحر الأبيض المتوسط من دون أن يكون لها ثقل في منطقة الخليج، ففي الحرب السعودية اليمنية على سبيل المثال لم تقدّم روسيا المساعدات التي قدّمتها للحرب في سوريا. وأحسّت بالقلق إزاء عملية (عاصفة الحزم)* [2]التي أُطلِقت لمحاربة ميليشيات الحوثي عام 2015، ودعت إلى الحلّ بالحوار ومع حلول عام 2016 ظهرت مزاعم بأنّ روسيا اتّفقت مع إيران لدعم الحوثيين في اليمن،[3] ورغم هذه المزاعم لم يحصل تقارب روسي إيراني في اليمن، كما هو الحال في سوريا. ولم تبد روسيا حضورًا في هذه المنطقة إلّا من خلال المشاركة في عمليات مكافحة القرصنة في خليج، وعليه أصبح شرق البحر الأبيض المتوسط الهدف الرئيس للسياسات الروسية في النزول إلى المياه الدافئة التي لها ماض هناك، ومن خلال هذه المنطقة أرادت روسيا أن تحقّق مكاسبها في الشرق الأوسط[4].

[1] Russia National Security Strategy and Military Doctrine and their implications fort he EU, 2017, http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/IDAN/2017/578016/EXPO_IDA(2017)578016_EN.pdf

* **عاصفة الحزم:** هي عمليات عسكرية في اليمن من ائتلاف مكون من عدة دول عربية ويشار إليه باسم " التحالف العربي في اليمن بقيادة السعودية"، بدأ تنفيذ ضربات جوية على الحوثيين في 25 مارس 2015، تحت مسمى (عملية عاصفة الحزم)، وقد بدأت العمليات استجابة لطلب من رئيس الجمهورية اليمنية عبد ربه منصور هادي بسبب هجوم الحوثيين على العاصمة المؤقتة عدن.

[3] روسيا ستتوجه إلى اليمن، جريدة صباح، 22. 02. 6201، https://www.sabah.com.tr/dunya/2016/02/22/rusya-yemene-girecek

[4] روسيا ستتوجه إلى اليمن، جريدة صباح، 22. 02.

الفرع الأول: نفوذ روسيا العسكري في شرق البحر الأبيض المتوسط

يتمركز النفوذ العسكري الروسي بشكلٍ ملحوظٍ في سوريا التي هي الموقع الأهمّ في شرق البحر الأبيض المتوسط. فمن المثير للانتباه أن الإرادة الإستراتيجية القوية التي أبدتها روسيا في دعم النظام السوري تعكس موقعها العسكري، وتبرز روسيا في سوريا بخصائص وميزات، من قبيل المنظومة الدفاعية الجوية القوية لصواريخ (إس 300 وإس 400)، وفرق التكتيك التابعة للقوات الخاصة، وأساطيلها البحرية.[1]

تبيع موسكو المعدات العسكرية لسوريا منذ عام 1956، حيث بلغت قيمتها 26 مليار دولار حتى عام 1991. بعد هذا التاريخ استمرّ بيع الأسلحة من دون معرفة كميتها واستمرّت العلاقات العسكرية والتجارية بين روسيا وسوريا[2]، ففي عام 1971، بنت روسيا قاعدة عسكرية في ميناء طرطوس، وتوطدّ اهتمامها بهذه القاعدة العسكرية عام 2006. حيث وقع الطرفين اتفاقية لتطوير القاعدة العسكرية البحرية في طرطوس. وفي عام 2009 أُعِيدت هيكلة هذه القاعدة بحيث أصبحت قادرة على استيعاب سفن حربية عالية الحمولة بعد كل هذه التطورات بلغت قاعدة طرطوس مستوى يمكنها استيعاب سفن حربية من الفئة المتوسطة الموجودة في الأسطول الروسي. (بلغ الميناء حجمًا كبيرًا يمكنه استيعاب سفن جوية، وأصبح مناسبًا لاستقبال سفن طراد تزن 4 آلاف طن، وقادرة على حمل صواريخ كروز **(cruise missile)** وفي عام 2017 واصلت روسيا أعمال التوسعة لإيصال ميناء طرطوس إلى حجم يؤهّله لاستيعاب سفن حربية كبيرة، وتستطيع حمل الصواريخ النووية الباليسيتية.[3]

---

[1] Andrea Beccaro and Anna Sophie Maass ،**The Russian Web in the Mediterranean Region** ،*2017 ،The Italian Institute for International Political Studies (ISPI) ،ss.3-5.*

[2] Matthew Bodner, **Why Russia is Expanding Its Naval Base in Syria**, *The Moscow Times*, 21.09.2015

[3] Michael Peck, "**How Russia Is Turning Syria into a Major Naval Base for Nuclear Warships (and Israel Is Worried)**" *The National Interest*, 18.03.2017.

ولمعرفة الاهتمام الروسي بهذه المنطقة نذكر سببان، السبب الأول: رغبة روسيا في التحوّل إلى قوة بديلة عن دول الناتو في منطقة الشرق الأوسط، لكن في المقابل قامت بلدان المنطقة بحملات لتكون أكثر فاعلية، ولاسيما تركيا التي تُعَدّ واحدة من أكثر البلدان انتهاجًا للسياسات في المنطقة، لهذا السبب اندلعت توتّرات على نطاق ضيّق بين روسيا وتركيا، وبلغت هذه التوتّرات أوجها جرّاء اعتداء سفينة حربية روسية على سفينة تركية عام 2015[1]، وإسقاط تركيا فيما بعد طائرة حربية روسية اخترقت مجالها الجوي في العام ذاته، وقد أدّى هذا الوضع إلى تدهور العلاقات الروسية التركية من جهةٍ، وأحدث تأثيرًا سلبيًّا في العلاقات بين روسيا وحلف الناتو. لكن المستجدات المذكورة تمّ تخطيها عبر علاقات دبلوماسية ناجحة بين روسيا تركيا، وعُدّ ما مضى مبادرة من صنع تنظيم غولن الإرهابي لإفساد العلاقات التركية الروسية والسبب الثاني: هو أن روسيا أرادت أن تحقّق زيادة في نشاطها البحري في هذه المنطقة، ومن ثَمّ تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية في آن واحد مع العلم أن صادرات الغاز تسهم إسهامًا كبيرًا في اقتصاد روسيا.[2]

وفي هذا السياق تتبوَّأ سوريا مكانة مهمّة، لأنّها تشكّل صلة الوصل بين أوربا ودول الخليج، وتمتاز بموقع إستراتيجي على خط إيران– العراق– شرق البحر الأبيض المتوسط، ويجب التنويه هنا إلى أن دول الناتو خطّطت لتشكيل خطّ بديلٍ مقابل الخط الإيراني الروسي الذي يوفر 44 بالمئة من احتياجاتها من الغاز. فدخلت بالمقابل روسيا وإيران في تعاونٍ في مجال تجارة الغاز، من أجل التوازن مع تحالف تسعى دول الناتو إلى تأسيسه. وتحمل الموانئ التي توجد فيها روسيا في سوريا وفي شرق البحر الأبيض المتوسط على نحو غير مباشر– أهمية كبيرة في هذه الشبكة التجارية[3].

---

[1] إبراهيم قايا، **خمسة أسئلة: إسقاط الطائرة الروسية والقانون الدولي**، (مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ستا)، 26. 11. 2015،) ص.55.

[2] إبراهيم قايا، المرجع سبق ذكره، ص.56.

[3] John W.Miller and Frederick W. Kagan. "**The new Cold War in the Mediterranean, *American Enterprise Institute*"**, 02.17.2016.

لا يقتصر الوجود العسكري الروسي على ميناء طرطوس، فقد توجّهت روسيا في الوقت ذاته إلى ميناء اللاذقية الذي يبعد عن ميناء طرطوس 90 كيلومترًا شمالًا، ومن خلال القاعدة العسكرية التي بنتها في اللاذقية استطاعت روسيا أن تغطّي مساوئ قاعدتها العسكرية في طرطوس، الناجمة من صغرها وإمكاناتها المحدودة .واستطاعت روسيا، عبر هذه الموانئ، أن تجد فرصة الوجود في سوريا بصورة فعلية، وأصبحت واحدة من أهم فاعلي الحرب[1].

اكتسب الوجود الروسي في شرق البحر الأبيض المتوسط بعدًا آخرَ عام 2016، جرّاء المناورات التي نظّمتها بالتعاون مع نظام السيسي القريب من الولايات المتحدة الأمريكية لأنّ هذه الخطوة تزيد احتمالية تقارب البلدين، وتهدف إلى إضعاف العلاقات الأمريكية مع نظام السيسي[2].

في نهاية المطاف، يثير الوجود العسكري الروسي المكثّف في شرق البحر الأبيض المتوسط اهتمام القوى العالمية وبلدان الشرق الأوسط على حدّ سواء، هذا الإطار يشير إلى احتمالية أن تتزعزع توازنات القوى الإقليمية تزعزعًا عميقًا، ولاسيّما إذا استطاعت روسيا أن تأخذ مكان الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل على توجيه التطورات في منطقة الشرق الأوسط[3].

الفرع الثاني: سياسة روسيا في شرق البحر الأبيض المتوسط:

تعمل روسيا على التدخل في شرق البحر الأبيض المتوسط بسبب موقعها الجغرافي، ويتخذ الكرملين خطوات عسكرية وتجارية من أجل تحقيق هذا الهدف، ومن بين أبرز هذه الخطوات: محاولتها التحكّم بمعابر الشرق الأوسط عن طريق إنزال أسطولها العسكري الموجود في البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط.

[1] Jeremy Bender, **Russia is moving into the eastern Mediterranean for naval exercises**, *Business Insider*, 25.09.2015.
[2] Ibid.
[3] Jeremy Bender ،o.p.c.i.t.

أصبح شرق البحر الأبيض المتوسط منطقة أزمات بعد عام 2010، فهذا التحوّل الذي انطلق في تونس عام 2010 واجتاح منطقة الشرق الأوسط برمّتها، حتى وصل إلى سوريا عام 2011، لم تلبث هذه التطورات أن جرّت سوريا إلى حرب أهلية، ونتيجة هذا التحوّل وجّهت روسيا مرّة أخرى أنظارها إلى شرق البحر الأبيض المتوسط، علمًا أنّها لم تبدِ حضورًا ملحوظًا فيها منذ انتهاء الحرب الباردة، واتّخذت موقفًا داعمًا للنظام السوري القائم الحرب وكثّفت من وجودها في المنطقة[1].

ولفهم هذا الخيار الروسي يجب دراسة الدوافع الكامنة وراء السياسة المذكورة. ولا يكفي تقييم هذه الإستراتيجية من خلال العلاقة التقليدية بين روسيا وسوريا. فمن المعروف أن اقتصاد روسيا يعتمد أساسًا على صادرات الغاز والبترول، وتخطّط روسيا لتصبح المورِّد الموثوق للبترول والغاز في المنطقة، وتحقّق من خلالها مصالحها الاقتصادية .ومن ثَمّ فإن الهدف الأساسي من وقوفها بجانب النظام القائم هو رغبتها في تكوين نقطة ارتكاز عسكري واقتصادي لنفسها في شرق البحر الأبيض المتوسط أكثر من رغبتها في دعم النظام القائم، والوصول إلى موقع المهيمِن في المنطقة عند انتهاء الحرب في سوريا وممّا يشير إلى ذلك، أن روسيا خلال الحرب في سوريا لم توجّه أنظارها إلى سوريا، بل إلى ميناء طرطوس التي تبعد عنها 100 ميلا شمالًا[2].

نستنتج مما سبق أن العلاقات التي تربط روسيا بالقوى الإقليمية والعالمية، تحمل أهمية بالنسبة لشرق البحر الأبيض المتوسط، ففي الإستراتيجية الروسية هناك مكانة مهمّة لعلاقاتها بأمريكا وأوروبا على الصعيد العالمي، وبتركيا وإيران وإسرائيل ومصر على الصعيد الإقليمي، وقد زادت روسيا من نفوذها في شرق البحر الأبيض المتوسط، مستفيدةً من تقلص النفوذ الأمريكي

[1] John W.Miller and Frederick W. Kagan, o.p.c.i.t.
[2] Mark N. Katz, *Russian Geopolitical Strategy in the Mediterranean*, 23.01.2016: https://katzeyeview.wordpress.com/2016/01/23/russian-geopolitical-strategy-in-the-mediterranean/

والأوربي في هذه المنطقة. أما على الصعيد الإقليمي فإن تكوين موقع مشترك، ولاسيما مع تركيا وإيران يحتل عندها مكانة مهمّة، لكنها لم تقطع شوطًا في علاقاتها مع بقية القوى الإقليمية بما فيها مصر "وإسرائيل."

الفرع الثالث: العلاقات الروسية مع القوى الإقليمية في شرق البحر الأبيض المتوسط

عند الأخذ بالحسبان التفاعل الذي يشهد هبوطًا وصعودًا بين تركيا وروسيا، يُلاحَظ أن التوترات الإقليمية هي التي تشكّل العلاقات الثنائية، فهناك اختلاف في السياسات التركية والروسية حيال سوريا وقبرص وليبيا ومصر، لكنهما بدأتا تجدان حلًّا لهذه الاختلافات في إطار المصالح المشتركة، فحلَّ التقارب مكان التوتر الذي دام طويلًا بين البلدين. في هذه النقطة لوحظ أن تركيا اتّبعت سياسة فعالة في المنطقة، وساد اعتقاد بأن روسيا لن تستطيع أن تحقّق مكاسبها في المنطقة إلّا من خلال بناء علاقات حسنة مع تركيا. فالعلاقات الدبلوماسية القوية بين روسيا تركيا غيّرت مسار الصراعات في الفترة الأخيرة من الحرب في سوريا. ويمكننا القول باختصار إن الشراكة القوية بين روسيا تركيا غيّرت توازن القوى في المنطقة، إذا ما تمّ التفكير في إستراتيجية روسيا في شرق البحر الأبيض المتوسط جنبًا إلى جنب مع الحرب في سوريا[1].

كما نجد الغرب يراقب بدوره عن كثبٍ تزايد الروابط القوية بين تركيا وروسيا واتساعها لتشمل التجارة والدفاع العسكري. ولوحظ في هذا السياق ابتعاد تركيا عن حليفها القديم أمريكا، بسبب سياساتها في عهد أوباما، فضلًا عن أن أمريكا قدّمت دعمًا صريحًا لتنظيمات إرهابية تحاربها تركيا، من أمثال تنظيم غولن الإرهابي، فكان لسياسة أمريكا هذه دور كبير في التقارب بين تركيا وروسيا[2].

[1] إستراتيجية روسيا في منطقة شرق المتوسط، المرجع سبق ذكره.

[2] John W. Miller and Frederick W. Kagan, o.p.c.t

والمكاسب الموجودة بين البلدين إنما هي في الأساس تمثل انعكاسا لاحتياجات تكمل بعضها بعضًا، فسوريا "خط أحمر" بالنسبة لروسيا، تؤثّر بشكل بارز في سياساتها بالمنطقة، فيما تُعدّ تهديدًا كبيرًا للأمن بالنسبة لتركيا. ومن ثَمّ فإن إيقاف الصراع في سوريا يصبّ في مصلحة كل من روسيا وتركيا.

وكذلك تطويق روسيا من قبل حلف الشمال الأطلسي (**NATO**) يشكّل معضلة جذرية لها، وقد حصل فتورا من الجانب التركي تجاه (الناتو) نظرًا لتخلّف الأخير عن تقديم الدعم الكافي لتركيا في مكافحة الإرهاب. وهكذا تؤدّي المسافة التي وضتعها كلّ من تركيا وروسيا تجاه (الناتو) لأسباب مختلفة دورًا في تقارب البلدين. وهذا التقارب بين البلدين عزّز إمكانية الحلّ، ولاسيّما في الفترة التي وصل فيها النظام الدولي إلى طريق مسدود بسبب السياسات الأمريكية، واحتدام الصراعات في منطقة الشرق الأوسط. وفي إطار هذا المشهد تكونت آمال وتوقّعات جديدة فيما يتعلق بمستقبل الشرق الأوسط جرّاء إقدام روسيا على بناء علاقات قريبة مع تركيا التي هي أهمّ قوة إقليمية في المنطقة[1].

ثمّة بلد آخر طوّرت روسيا معه علاقة جيدة في شرق البحر الأبيض المتوسط، وهو إيران. وهذه الخطوة التي أقدمت عليها روسيا تبوّأت مكانة مهمّة في الحرب السورية، وغيّرت مسارها. وإنّ إقبال طهران على التعاون مع روسيا وزيادة ثقلها في المنطقة يشير إلى بناء تحالف جديد. ويمكن القول إن محادثات "**أستانا**"* التي تمّت في المثلث الروسي التركي الإيراني، تشكّل تجسيدًا لهذا التحالف، إذ كانت هذه المحادثات وسيلة لإحداث تحوّلات كبيرة في سوريا، وتقويض التنظيمات الإرهابية مثل داعش، وتضييق مساحاتها الجغرافية وهكذا باختصار تبلور التعاون الروسي الإيراني جليًّا في سوريا، فضلًا عن أنّ إيران تعنى كثيرا بموارد الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط، ومرافق الطاقة التي تنوي روسيا بناءها في هذه المنطقة. ومن ثَمّ فإن التعاون

[1] Mark N.Katz, ***Russian Geopolitical Strategy in the Mediterranean***, *o.p.c.i.t.*

الروسي الإيراني التركي من أجل النفوذ في هذه المنطقة الجغرافية يحمل دلالات مهمّة على إمكانية بناء ممرّات الطاقة[1].

ففي أوائل عام 2020 حاولت روسيا تعزيز حصتها في السوق من خلال تقديم خصم بنسبة 6 في المائة لتركيا على إمدادات الغاز، من خلال خط أنابيب "**ترك ستريم**" الذي افتتح حديثًا. لأن روسيا حليف طبيعي لتركيا فيما يتعلق بالغاز في شرق البحر المتوسط وقد راجت شائعات في جانفي2020 تدعي بأن روسيا قد تعترف بجمهورية شمال قبرص التركية على الرغم من أن رئيس فلاديمير بوتين كذبها في وقت لاحق. وفي الوقت نفسه، نمت صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال إلى تركيا، بشكل بارز منذ عام 2015، بما في ذلك بنسبة 30 في المائة بين عامي 2018 و2019، نظرًا لأن الولايات المتحدة الآن مُصدرة للغاز، فإنها تشارك روسيا إلى حد ما وجهة نظرها بشأن غاز شرق البحر المتوسط. ولا يتحمس أي من البلدين لرؤية إمدادات جديدة من الغاز تأتي عبر المنافسة على حصة السوق الأوروبية. خلال رئاسة ترامب، فكان تعاون البلدان بشكل غير مباشر في تقييد إمدادات النفط العالمية للحصول على حصة في السوق. ومع ذلك يريد كلاهما تمديد حقبة الهيمنة الهيدروكربونية على نظام الطاقة العالمي. على هذا النحو فإن الجهود المبذولة لضمان تزويد العالم جيدًا بالهيدروكربونات هي الطريقة الأكثر فعالية لتأمين الطلب في المستقبل. تساعد هذه المصالح المتضاربة في تفسير دبلوماسية الطاقة المتضاربة لكل بلد بشأن غاز شرق البحر الأبيض المتوسط.[2]

ومن خلال ما سبق نستنتج أن تنامي الدور الروسي في العديد من قضايا المنطقة كطرف فاعل لا يقل أهمية على الدور الأمريكي، ودخوله في عدد من التحالفات المتنافسة على مجريات شؤون المنطقة، وبالتالي فمعادلة التوازن الإقليمي تحكمها في الوقت الراهن قوتان دوليتان أمريكا وروسيا، بالإضافة إلى قوى إقليمية مؤثرة كتركيا، مصر، "إسرائيل"، وأحيانا دخول إيران في بعض قضايا

[1] Jeremy Bender, o.p.c.t.
[2] Osama R. Shaltami, o.p.c.i.t, p.125.

المنطقة، ضف إلى ذلك مثلت التطورات التي شهدتها المنطقة في سوريا، ليبيا... مفترق طرق في مستقبل النفوذ والمكانة الإقليمية للعديد من القوى الفاعلة في المنطقة، وروسيا عملت على تبني سياسات تؤشر بأنها متجهة لان تكون قوى دولية مؤثرة في المنطقة بتعزيز تحالفاتها يمكن الاستفادة منها من أجل إبراز مكانتها ومجال نفوذها والحفاظ على تحالفاتها بما يحقق مصالحها الجيواستراتيجية، وهو ما وجد صداه في تنامي سياسة التنافس الإقليمي والدولي بين تلك القوى.

المطلب الثالث: الاحتياجات الأوروبية للغاز الطبيعي في حوض شرق المتوسط

تمثل الاكتشافات الغازية الهائلة في منطقة شرق المتوسط بالنسبة للدول الأوروبية أهمية كبيرة من عدة نواحي، فهي فرصة مناسبة لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الغاز الطبيعي في السنوات القادمة بسبب حجمها الكبير وقربها الجغرافي، خاصة وأن بعض الدول الأوروبية تسعى إلى تنويع موردي الغاز إليها لتقليل الاعتماد الكبير على روسيا والذي وصل حوالي 40 في المائة من إجمالي الاستهلاك الأوروبي من الغاز الطبيعي عام 2019، وقد كشفت الحرب الأوكرانية الروسية على عمق هذه الاحتياجات والمأزق الطاقوي ورهن تطورها بالغاز والبترول الروسي، لاسيما أن الغاز أصبح يسهم تقريبا في تغطية حوالي ربع إجمالي إمدادات الطاقة الأولية الأوروبية، ومن ناحية أخرى تحقق هذه الاكتشافات مصالح اقتصادية لعدد من الدول منها قبرص واليونان، كما أن هناك دولتين لهما مصالح اقتصادية ضخمة في اكتشافات الغاز بالمنطقة وهما إيطاليا وفرنسا بسبب استثمارات شركتي "إيني وتوتال".[1]

ومن ناحية أخرى يطمح الأوروبيون، من منظور السياسية الخارجية، إلى اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط، باعتبارها عاملا يمكن أن يسهم في تحقيق الاستقرار الجيوسياسي

[1] أحمد قنديل، حقول الغاز في شرق المتوسط: فرصة أم تحدي للشراكة الأورومتوسطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية، يوم:2021/05/1، 17075.Aspx على الساعة: 10:34، على الموقع الإلكتروني: https://acpss.ahram.org.eg/news/

والتنمية الاقتصادية في دول منطقة شرق المتوسط، ويظهر ذلك من خلال التعديل الذي تم إدخاله على سياسة الجوار الأوروبية عام 2015، من خلال تأكيد الاتحاد الأوروبي في هذه السياسة على طريقتين أساسيتين: الطريقة الأولى تتمثل في دعم تطوير الاقتصادات في دول الجوار، والطريقة الثانية توسيع نطاق التعاون الأمني معها، ومن هنا يظهر أمن الطاقة كمجال مهم للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة، وعليه فقد مثلت هذه الاكتشافات فرصة لتعزيز التعاون الأورومتوسطي حيث تم تأسيس "**منتدى غاز شرق المتوسط**"، في جانفي 2019، وتحول إلى منظمة إقليمية حكومية مقرها القاهرة، في سبتمبر 2020.[1] وظهر من خلال إنشاء هذا المنتدى، أن مصر أصبحت فاعلا في تعزيز الشراكة الأورومتوسطية في مجال الغاز، ومركزا إقليميا لتجارة الغاز، لأنها تمتلك محطتين لإسالة الغاز على شاطئ البحر المتوسط في "إدكو" و"دمياط"، بطاقة استيعابية تصل ل4.1 ملايين طن سنويا من الغاز بكل محطة، كما أن مصر دخلت في العديد من الاتفاقيات مع دول المنطقة لتلبية حاجات السوق المحلية، وتسييل الفائض وتصديره للأسواق الخارجية، وتوقيع كل من "إسرائيل" وقبرص واليونان في 2020، على خط "**ايست ميد**"، لنقل الغاز الشرق متوسطي إلى أوروبا كما وقعت مصر وقبرص عام 2018 على أول اتفاقية من نوعها في منطقة شرق المتوسط لإنشاء خط أنابيب بحري مباشر لنقل الغاز من حقل أفروديت القبرصي، بدءا من عام 2024، إلى منشأة إدكو للغاز الطبيعي المسال، وتصل تكلفته إلى حوالي مليار دولار.[2]

وقد أدرك الأوروبيون منذ الوهلة الأولي أن عملية الاستفادة المثلى من الثروات الضخمة للغاز في منطقة حوض شرق البحر المتوسط، مرهونة بشكل أساسي بوجود قدر كبير من التعاون بين دول المنطقة بخاصة فيما يتعلق بمسألة تصدير الغاز .وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي لدعم كافة

[1] المرجع نفسه.

[2] أحمد قنديل. المرجع سابق الذكر.

التحركات، والمشروعات ذات الطبيعة التعاونية، التي من شأنها أن تمهد الطريق لتصدير غاز المتوسط إليها ولعل أبرز ملامح الدعم الأوروبي لمشروعات التعاون في مجال الغاز في شرق المتوسط، تتمثل فيما يلي[1]:

1- اعتماد الاتحاد الأوروبي في 2015 لمشروع أنبوب نقل الغاز "ايست ميد" "EastMed" باعتباره مشروعا ذا مصلحة مشتركة "project of common Interst"، وادراجه في القائمة الثانية للمشاريع من هذا النوع، فضلا عن اعتباره جزءا من مشروعات ممر الغاز الجنوبي (Southern Gas Corridor Projects).

2- إدراج المشروع في خطة التنمية الأوروبية للسنوات العشر الأخيرة "TUNDP"، وذلك اتساقا مع مشغلي أنظمة النقل الأوروبية، لإنشاء سوق أوروبية موحدة للغاز، وشبكة نقل قادرة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية لأوروبا.

3- وبالتالي فاكتشافات الغاز الضخمة في منطقة شرق المتوسط لدى كل من مصر "وإسرائيل" وقبرص حفزتهم على التطلع إلى تصدير الغاز الطبيعي إلى الأسواق الأوروبية التي بحاجة لاستهلاك الغاز، ولم يتوقف السعي إلى الأسواق الأوروبية على دول شرق المتوسط المنتجة للغاز فقط، بل امتد لباقي دول المنطقة التي تسعى للتنافس على نقل الغاز إلى أوروبا من خلال خطوط أنابيب تمر عبر أراضيها، وتحقق لها نفوذا داخل أوروبا، بالإضافة إلى تركيا التي كان لها الدور الأكبر خلال العقود الماضية، في نقل الغاز من روسيا إلى أوروبا عبر خطوط أنابيب تمر بأراضيها، ينقل خط السيل الأزرق (Blue Stream) الغاز الروسي إلى أوروبا.

[1] Ellinas Charles, Robert John, Tzimitras Harry, & Koranyi David, **Hydrocarbon Developments in The Eastern Mediterranean: The Case For Pragmatism,** Eurasian Energy Futures Initiative, Atlantic Council, P.17

وعليه فالسعي الأوروبي نحو تعدد مصادر الطاقة والغاز الطبيعي بدأ في التزايد مع الأزمة الأوكرانية، نتيجة التدخل الروسي في أوكرانيا واحتلالها لشبه جزيرة القرم عام 2014، ومن المهم الإشارة هنا إلى أن حوالي ثلث واردات الغاز المتدفق إلى أوروبا تأتي فقط من روسيا، وهو ما جعل توجه الاتحاد الأوروبي والتوصيات الأوروبية التي تهدف إلى جلب الغاز غير الروسي أمرا متفهما لاسيما في ظل العقوبات الأوروبية على روسيا، والتي فاقمت الأزمة بين الجانبين، وفي نفس الوقت مثلت اكتشافات الغاز في شرق المتوسط القريب جغرافيا من أوروبا فرصة ذهبية لأوروبا تستحق الاستثمار ومسار جديد يمكن الاعتماد عليه بشكل كبير في المستقبل لضمان تعدد مصادر الغاز، القادم إلى أوروبا وربما دفع أوروبا إلى تقديم الدعم لمشاريع الطاقة التي تهدف إلى جلب الغاز من شرق المتوسط إلى أوروبا أو دعم إنشاء ممر أوروبي جديد للطاقة.[1]

وفي الوقت الحالي، تسعى البلدان الساحلية المتوسطية بشكل متزايد إلى استخراج الغاز من قاع البحر الأبيض المتوسط. كخطوة أولى أجرت هذه الدول العديد من الحفريات للاستهلاك المحلي لبيع الغاز في سوق استهلاك إقليمي مثل الاتحاد الأوروبي إذا تم توفير البنية التحتية المحلية في السنوات القادمة. في غضون ذلك ستتاح لبعض الدول الفرصة للاستفادة من حقها في نقل الغاز إلى السوق الاستهلاكية ومن خلال تنويع مصادر الغاز لديها، ستكون قادرة على ضمان أمن الطاقة لديها. لطالما أتاح اكتشاف مصادر طاقة جديدة للحكومات فرصة للاستثمار في هذه المجالات في الوقت المناسب، لتلبية احتياجاتها المحلية إلى حد معين ولديها المزيد من القدرة على المساومة لبيعها محليًا وعالميًا. لطالما كانت الحاجة المتزايدة للبلدان الرئيسية المستهلكة للطاقة عاملاً مهمًا في تحديد السوق لمصادر الطاقة القديمة والجديدة. اليوم، أدت زيادة حصة الغاز الطبيعي في سلة الطاقة للدول المستهلكة الرئيسية إلى تحول في الجغرافيا السياسية للطاقة

[1] خالد فؤاد، غاز المتوسط السعي في طريق غير ممهد، المعهد المصري للدراسات: دراسات سياسية، 2019، ص. 27.

من النفط إلى الغاز ويمكن أيضًا أن تكون موارد الغاز الضخمة في البحر الأبيض المتوسط جزءًا مهمًا من التحول الجيوسياسي للطاقة من النفط إلى الغاز.[1]

وللعلم فإن اهتمام أوروبا بالغاز الطبيعي بدأ منذ عام 2006، بشكل متزايد كموردا ذو إمكانات هائلة لتوفير مزيدا من التنمية الاقتصادية وتخفيف تغير المناخ، وتقليل الاعتماد على إمدادات الغاز الروسية. حيث شاركت الشركات الأوروبية في التنقيب عن الغاز، بينما دعم الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير فكرة خط أنابيب جديد يربط الحقول "الإسرائيلية" والمصرية بقبرص وأوروبا. لكن الأمور قد تتغير. نظرًا لوجود فائض في المعروض العالمي من الغاز الطبيعي المسال غير الروسي (LNG)، فإن أهمية غاز شرق البحر الأبيض المتوسط تتضاءل بالنسبة لأوروبا. أثبت غاز شرق البحر المتوسط أيضًا أنه يمثل جدالا دبلوماسيًا هائلاً، مع تزايد واشتداد المنافسة من قبل تركيا واليونان وقبرص بشأن المناطق الاقتصادية الخالصة (EEZs) وحقوق الاستكشاف. وسوف يظل غاز شرق البحر الأبيض المتوسط مهمًا للغاية لدول المنطقة في سعيها لتعزيز أمن الطاقة ودفع التنمية الاقتصادية. [2]

الفرع الأول: الأزمة الأوكرانية وأزمة الطاقة في أوروبا

تسببت الحرب الأوكرانية الروسية الحالية في فترة 2021-2022، في زيادة المخاوف الأوروبية المتعلقة بتأمين أمنها الطاقوي، وإمدادات احتياجاتها من الغاز الطبيعي وخاصة تلك القادمة من روسيا، الأمر الذي يزيد من حاجة إلى إيجاد بدائل إستراتيجية عاجلة لسد أي عجز محتمل في إمدادات الطاقة المهمة لأوروبا حال تصاعد الأزمة الأوكرانية، وتتمثل أبرز ملامح أزمة الطاقة المحتملة في أوروبا حال تصاعد الأزمة الأوكرانية ووصولها إلى نقطة الاشتعال، سواء عبر احتلال روسيا لأوكرانيا أو اندلاع حرب عسكرية موسعة بين الجانبين تلقي بظلالها

[1] Osama R.Shaltami, and others, Eastern Mediterranean Gas: A REVIEW International Conference on Geosciences (ICG2020) 11-12 August 2020 ،Online Proceeding Book, p.124.
[2] O.p.c.i.t.

على القارة الأوروبية وحلف الشمال الأطلسي، في ظل الاعتماد الأوروبي المتزايد على إمدادات الغاز الروسي، والتأثير المحتمل للأزمة على إمدادات الغاز الأوروبية، وضرورة توافر بدائل إستراتيجية لإمدادات الغاز الروسية، ويعتبر البديل المتوسطي هو الأنسب والأقرب لحل هذه الأزمة، نظرا للأهمية المتزايدة لاكتشافات شرق المتوسط من الغاز الطبيعي، والتطلع الأوروبي لمنتدى غاز شرق المتوسط كبديل استراتيجي، وتزايد أهمية مصر كمقر إقليمي لتسييل وتصدير الغاز لأوروبا ورغبتها في أن تصبح مركز إقليمي مهم لتصدير الغاز إلى أوروبا، بيد أنه ومع أهمية البديل المتوسطي لإمدادات الغاز للقارة الأوروبية، فإن هناك العديد من التحديات التي قد تحد من أهمية هذا البديل، أبرزها عدم اتفاق دول المنتدى على سياسات إعادة توجيه الغاز، ومواجهة أوروبا لمنافسين محتملين على الغاز المصري المسال، وضرورة انتظار أوروبا إلى حين تدشين خطوط إمداد تتجاوز الحدود التركية[1].

أ- البدائل الإستراتيجية لاستراد الغاز لسد الاحتياجات الأوروبية:

1- إسرائيل كبديل محتمل لتصدير الغاز الطبيعي لأوروبا

عقب الاكتشافات الهائلة التي حققتها "إسرائيل" في منطقة حوض شرق المتوسط، بدأت باستخدام الغاز جيوسياسيا، واكتشفت منه أكثر حاجتها وحولتها تلك الاكتشافات من دولة مستوردة إلى دولة مصدرة، وقررت وضع 40 بالمائة من غازها للتصدير الخارجي وذكرت مصادر صحفية إسرائيلية، أن الحاجة إلى بديل للغاز الروسي في الوقت الراهن تشكل فرصة لإسرائيل التي يمكن أن تضع نفسها كمورد للغاز إلى أوروبا عبر مصر أو تركيا، وقال مصدر كبير في صناعة الغاز "**إن الغاز الطبيعي سيصبح منتجونحن بحاجة إلى وضع "إسرائيل" كمورد محتمل للغاز إلى**

[1] هدى سعيد، البديل المتوسطي: هل يمكن لأوروبا الاعتماد على منتدى غاز شرق المتوسط عقب الأزمة الأوكرانية؟، يوم:2022/09/12، على الساعة: 15:21، على الموقع الإلكتروني: https://www.interregional.com/% /

أوروبا". وأشار إلى أن الأزمة في أوكرانيا تثبت أن لدى "إسرائيل" فرصة لزيادة الصادرات إلى أوروبا حيث أسعار الغاز مرتفعة مقارنة بالأسعار التي تبيعها إسرائيل.[1]

وقد أشار وزير الطاقة الإسرائيلي السابق "**يوفال شطاينيتس**"، إلى ضرورة بناء خط أنابيب بين "إسرائيل" وأوروبا، وضرورة تعزيز قدرة "إسرائيل" على تصدير الغاز إلى أوروبا من خلال منشآت تسييل التي بدأت في مصر، وإمكانية مد خط آخر من "إسرائيل" عبر تركيا"، وبالتالي فقد أثبتت الأزمة الأوكرانية الحالية مدى أهمية تنويع مصادر الغاز الأوروبي، وتؤكد على مدى إلحاحية إيجاد بدائل عن الغاز الروسي، ففي نهاية عام 2021 حوالي 40 % من الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي، جاء من روسيا. وفي الآونة الأخيرة أعلن الرئيس الأميركي (جو بايدن) عن منع استيراد النفط والغاز الروسيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية ثم كاستجابة، أعلن الاتحاد الأوروبي انه سيقلل بثلثين سنة 2022 استيراد الغاز الروسي في حين أن واشنطن بحثت عن مصادر بديلة لمنتجات الطاقة إلى أوروبا، رفضت السعودية والإمارات المساعدة في هذه المرحلة، كردٍ على سياسة إدارة بايدن في حرب اليمن، والصحيح إلى الآن، هو انه يوجد دول مزودون إضافيون لأوروبا، ويضمون (النرويج22%)، (الجزائر18%)، (أذربيجان9%)، لكن لا يمكنهم ان يشكلوا بديلا عن الغاز الروسي.[2]

خلال النصف الأول من عام 2022، قفز إنتاج الغاز الإسرائيلي إلى معدلات قياسية، تجاوزت 10.85 مليار متر مكعب. وارتفع إنتاج "إسرائيل" من الغاز الطبيعي بنسبة 22%، متماشيًا مع سعي الحكومة لزيادة الصادرات إلى أوروبا، التي تعاني من أسوأ أزمة طاقة منذ عقود، حسب وكالة بلومبرغ. ووفقًا لوزارة البنية التحتية والطاقة والمياه الإسرائيلية، جاء أغلب زيادة

[1] التقدير نصف الشهري: تحليل للتطورات السياسية والأمنية في "إسرائيل"،"إسرائيل" على خارطة معركة الطاقة العالمية، (مركز الباحث لدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، 2022/5/30)، ص.4.

[2] التقدير نصف الشهري: تحليل للتطورات السياسية والأمنية في "إسرائيل"،"إسرائيل" على خارطة معركة الطاقة العالمية، المرجع سبق ذكره، ص.5.

الإنتاج من حقلي "تمار وليفياثان"، بشرق المتوسط، ورغم أن ارتفاع الأسعار العالمية كان له تداعيات ضخمة في إسرائيل، فإن إمدادات الغاز المحلية تفوق احتياجاتها حاليًا ما يجعلها في مكانة ملائمة لزيادة الصادرات، وسط تدافع الدول بحثًا عن حلول بديلة، وفق ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة، وبالتالي تعمل الحكومة على زيادة إنتاج الغاز الإسرائيلي لتعزيز الصادرات إلى الدول الأوروبية، ويأتي ذلك في وقت يسعى فيه الاتحاد الأوروبي إلى الابتعاد عن مصادر الطاقة الروسية عقب الحرب الأوكرانية، وتضغط روسيا على هذه الدول بخفض الإمدادات، وهو ما دفع أوروبا للبحث عن بدائل إستراتيجية.[1]

وتستهلك دول الاتحاد الأوروبي نحو 30 في المائة مِن وارداتها من النفط ومشتقاته من روسيا، والتي تصل إلى نحو 6.5 مليون برميل في اليوم من النفط الخام ووقود الديزل، كما تعتبر روسيا أكبر مُصدّري الغاز الطبيعي إلى أوروبا، حيث يتم شحن نحو 40 في المائة من إمدادات القارة عبر خطوط الأنابيب ولا تزال دول الاتحاد الأوروبي منقسمة بشأن الجدول الزمني[2].

وقد صرح "آميد شكري" كبير مستشاري السياسة الخارجية وأمن الطاقة في مركز" تحليلات دول الخليج" مقره واشنطن، قال إن" الغزو الروسي لأوكرانيا غير ديناميكيات سوق الطاقة العالمي، كما فعل في ميزان القوى". وأضاف: "أظهرت أزمة الطاقة أن الشرق الأوسط لا يزال يؤدي دورا حيويًا في سوق الطاقة العالمية وسيواصل أداء دور مهم في العقد المقبل " وأنه يمكن لموارد الغاز الطبيعي في "إسرائيل" بما يتماشى مع سياسة تنويع مصادر الطاقة أن تسهِم في أمن الطاقة لتركيا وأوروبا، لكن يجب توفير التمويل لاستخراج الغاز الطبيعي وبناء خط الأنابيب والمشاركة الجدية لكلٍّ من اليونان وقبرص في هذا المشروع، ومن شأن خط أنابيب غاز طبيعي

[1] مي مجدي، إنتاج الغاز الإسرائيلي يسجل مستويات قياسية في 2022، يوم:2022/09/12، على الساعة: 0:02، على الموقع الالكتروني: https://attaqa.net/2022/08/24/%D8%D9%82/

[2] التقدير نصف الشهري: تحليل للتطورات السياسية والأمنية في "إسرائيل"،"إسرائيل" على خارطة معركة الطاقة العالمية، المرجع سبق ذكره، ص.ص.9-10.

"إسرائيل" محتمل إلى تركيا، مع تغيير علاقات الطاقة في المنطقة، أن يحل بعض الخلافات بين قبرص واليونان وتركيا، وكذلك إسرائيل"، خاصة وأن "إسرائيل" تمتلك حقلين ضخمين وهما "ليفياثان وتمار"، وهناك 623 مليار متر مكعب من الغاز في حقل ليفياثان، ويوجد 314 مليار متر مكعب في حقل غاز" تمار" لذلك، عند إضافة الاثنين معا، يكون نحو 1 تريليون متر مكعب لكنّه أشار إلى أنه" على الرغم من الجهود التي تبذلها أوروبا لإيجاد بدائل للغاز الطبيعي الروسي، على المدى القصير، فإنه لا يوجد بديل فوري للغاز الروسي، وفي الوقت الحاضر، يمكن للجزائر وليبيا زيادة قدراتهما على تصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا من خلال خطوط الأنابيب الحالية، لكن يتعيّن توفير البنية التحتية اللازمة لزيادة الصادرات.[1]

لكن يبقى السؤال الكبير هو كيفية وصول هذا الغاز إلى أوروبا، وهو الأمر الذي لا يزال يمثل أحد التحديات. وأضاف "إسرائيل" غير قادرة على إضافة سعة كبيرة للغاز الطبيعي المسال على ساحلها المكتظ بالسكان.

2- تزايد أهمية مصر كمقر إقليمي لتسييل وتصدير الغاز لأوروبا:

تأتي مصر ضمن الحلول والبدائل الأوروبية المناسبة لتنويع بدائل إمدادات الغاز الروسي حال نقص الإمدادات أو توقفها، في ظل الارتفاع المستمر لأسعار الغاز الطبيعي عالمياً، نظراً لأن مصر هي الدولة الوحيدة التي تمتلك محطات لتسييل الغاز في شرق المتوسط، كما أنه يمكن زيادة قدرة استيعاب هاتين المحطتين، فضلاً عن أنه يمكن تحويل غاز شرق المتوسط إلى مصر عبر أنابيب صغيرة نسبياً ثم يتم بيعه كغاز مُسال إلى أوروبا عبر السفن، بالإضافة إلى أن أكبر الحقول المكتشفة في شرق المتوسط موجودة في مصر وهو حقل "ظهر"، فضلاً عن إمكانية زيادة حصيلة تصدير الغاز الطبيعي المصري إلى أوروبا على المدى المتوسط، في ظل الدور الذي تلعبه القاهرة ضمن "منتدى غاز شرق المتوسط"، علاوة على الاستفادة من خطوط الأنابيب

[1] التقدير نصف الشهري: تحليل للتطورات السياسية والأمنية في "إسرائيل، المرجع سابق الذكر، ص.ص.9-10.

المزمع تدشينها لاحقاً بين مصر من جهة، واليونان وقبرص من جهة ثانية، لزيادة الكميات المصدرة لأوروبا[1].

3- منتدى غاز شرق المتوسط كبديل استراتيجي لتصدير الغاز لأوروبا:

في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، أصبحت أوروبا تحتاج إلى مجموعة من البدائل الإستراتيجية لسد احتياجاتها من الغاز الطبيعي، ولذلك فإن جميع الأنظار تتجه إلى غاز شرق المتوسط والذي يعتبر الملاذ الآمن لأوروبا، بهدف حل أزمة اعتمادها الدائم على الغاز الروسي، لأنه بلغة الحسابات سيكون بمنزلة البديل الطبيعي والأقل تكلفة، إلا أن مسألة نقله تعتبر عقبة أمام دول الاتحاد الأوروبي، وفي ظل التطورات الأخيرة التي فرضت على الاتحاد الأوروبي ضرورة إيجاد بديل نهائي لنقل غاز شرق المتوسط لأوروبا، يعزز منتدى غاز شرق المتوسط دور الدول المنتجة للغاز الطبيعي في شرق المتوسط، لتكون مورداً رئيسياً لدول الاتحاد الأوروبي في مجال الغاز، حيث يسمح المنتدى بوجود تنسيق وتعاون بين مصر، والدول الكبرى المنتجة للغاز الطبيعي في المنطقة لزيادة معدلات إنتاج الغاز، وإعادة تسليله وتصديره لأوروبا ضمن بدائل الغاز الروسي للقارة الأوروبية، لاسيما مع وجود محطات إسالة الغاز الطبيعي في مدينتي "**دمياط وإدكو**"، حيث تستعد مصر لاستقبال الغاز من الخارج، وذلك لإعادة تصديره من جديد في شكل غاز مسال، في ظل تزايد الطموح المصري للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة بمنطقة شرق المتوسط[2].

وقد اتفقت اليونان ومصر، على توسيع نطاق تعاونهما في إمدادات الغاز الطبيعي المسال ودراسة إمكانية بناء خط لأنابيب الغاز بين البلدين تحت سطح البحر، وأيضًا وقعت مصر وقبرص

[1] هدى سعيد، البديل المتوسطي: هل يمكن لأوروبا الاعتماد على منتدى غاز شرق المتوسط عقب الأزمة الأوكرانية؟، المرجع سبق ذكره.

[2] أحمد سلطان، دبلوماسية التحول إلى مركز إقليمي للطاقة، منتدى دول غاز شرق المتوسط والأهمية الإستراتيجية لمصر، يوم: 2022/09/16، على الساعة: 22:22، على الموقع الالكتروني: http://www.siyassa.org.eg/News/18321/

اتفاقاً في ماي 2018 لمد خط أنابيب من حقل أفروديت القبرصي، والذي تقدر احتياطاته بين 3.6 تريليون و2 تريليونات قدم مكعبة تقريبًا، وذلك بهدف تسيلها في مصر وإعادة تصديرها إلى الدول الأوروبية، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من إنشاء الخط بحلول عام 2025، وهو الوقت الذي تم وضعه للانتهاء من خطة تطوير وتنمية إنتاج حقل أفروديت القبرصي، وفي هذا الإطار، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلي منتدى غاز شرق المتوسط الذي تلعب فيه مصر دوراً محورياً، لاسيما مع تبنيها مشاريع ضخمة بإسالة وتصدير مخزونها الهائل من الغاز المكتشف حديثًا في حقولها بمياه البحر المتوسط.[1]

4- تركيا بديل لموارد الطاقة الروسية:

تعرقل طموح تركيا خلال الأعوام الماضية منذ 2019 بأن تصبح مركزا محوريا لنقل الغاز إلى أوروبا وأن تزيد من أنشطتها الاستكشافية في شرق المتوسط بسبب تدهور علاقاتها مع دول شرق المتوسط وصفقات اليونان في المنطقة مع قبرص وإسرائيل وإيطاليا ومصر والأردن بشأن الغاز، ما همش دورها في هذا الملف حتى أزمة الطاقة العالمية الراهنة التي منحتها فرصة جديدة لتحييد خلافاتها مع بعض دول الاتحاد الأوروبي وأن تحول إخفاقاتها في شرق المتوسط إلى نقطة قوة لتصبح البديل عن روسيا في مد أوروبا بموارد الطاقة نظرا لأن لديها أكبر امتداد بحري في المتوسط، إضافة إلى أن أغلب خطوط أنابيب الغاز من غرب آسيا وآسيا الوسطى ستمر بتركيا ما يزيد من أهميتها في توريد الطاقة لأوروبا لتنجح تركيا في إضعاف موقف اليونان في أزماتهما المتتالية رغم جهود الثانية الدبلوماسية في حشد الدعم الدولي لصفها[2].

[1] أحمد سلطان، دبلوماسية التحول إلى مركز إقليمي للطاقة، منتدى دول غاز شرق المتوسط والأهمية الإستراتيجية لمصر، المرجع سابق الذكر.

[2] داليا عريان، الصراع على الغاز شرق المتوسط وانعكاساته على أمن أوروبا، يوم: 2023/01/22، على الساعة: 7:58، على الموقع الالكتروني: https://adhwaa.net /

وتجدد الحديث عن إقامة خط أنابيب تحت البحر من تركيا إلى حقل ليفياثان في "إسرائيل" لنقل الغاز عبر تركيا لجنوب أوروبا، وفي 29 مارس 2022 أشار مسؤولون أتراك إلى استئناف المحادثات لإحياء الفكرة القائمة منذ سنوات لاسيما وأن الشركات المسؤولة عن الحقل تستهدف زيادة إنتاجه من 12 مليار متر مكعب سنويا إلى 21 مليارا ما يجعل تركيا وجهة مهمة لتصدير الغاز لأوروبا. وفي الوقت نفسه طرحت أنقرة خط أنابيب الغاز " تاناب" العابر للأناضول كحل بديل في ظل توقف إمدادات الطاقة الروسية، وفي 31 جويلية 2022 إن "مشروع تاناب" المشترك مع أذربيجان هو أحد البديلين الرئيسيين للغاز الروسي لأوروبا بعد مشروع نابوكو الناقل للغاز من شرق المتوسط إلى البحر الأسود عبر تركيا ثم إلى أوروبا[1].

الفرع الثاني: الاتفاق الثلاثي لتصدير الغاز الطبيعي لأوروبا

شهدت العاصمة المصرية القاهرة يوم الأربعاء 15 جوان 2022 مراسم توقيع مذكرة تفاهم بين مصر و "إسرائيل" لتصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا، خلال مؤتمر إقليمي لشؤون الطاقة على هامش اجتماع أعضاء منتدى غاز شرق المتوسط، إضافة إلى مراقبين من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والبنك الدولي.[2]

الاتفاق المتوقع أن يسهم في تصدير ما بين 2.5 و3 مليارات متر مكعب من الغاز لأوروبا عام 2022، مع احتمالية زيادته إلى 4 مليارات متر مكعب في السنوات اللاحقة، قوبل بإشادة كبيرة من رئيس الوزراء الإسرائيلي "نفتالي بينيت"، الذي وصفه بأنه "تاريخي وسيقوّي بشكل كبير اقتصاد "إسرائيل" وعلاقاتها مع دول العالم، ويجعلها لاعبًا أساسيًّا في سوق الطاقة العالمية"، فيما اعتبره الرئيس المصري "نقلة نوعية في علاقات بلاده مع الاتحاد الأوروبي لكونه شريكًا أساسيًّا

[1] المرجع نفسه.

[2] صابر الطنطاوي، الاتفاق الثلاثي لتصدير الغاز.. "إسرائيل" أكثر الرابحين ومصر تحقق حلمها، يوم: 2022/09/17، على الساعة: 22:18، على الموقع الإلكتروني: https://www.noonpost.com/content/44402

للقاهرة"، أما رئيسة المفوضية الأوروبية، "أورسولا فون دير لاين"، فتراه خطوة كبيرة إلى الأمام لتأمين الغاز لأوروبا، مشيرة إلى أن مذكرة التفاهم فرصة لأمن الطاقة والتعاون الإقليمي والتحول إلى الطاقة النظيفة، وأشارت إلي إن الاتحاد الأوروبي والمكون من 27 دولة هو أكبر وأهم عميل لروسيا في إمدادات الطاقة، ولكن الحرب حفَّزت التكتل على ضرورة التحول بعيدًا عن مصادر الوقود الأحفوري الروسي وبما يشمل ضرورة تعزيز واردات الغاز الطبيعي من منطقة شرق البحر المتوسط[1].

تأتي الاتفاقية متماشية مع أهداف مصر أن تصبح مركزاً إقليمياً للغاز الطبيعي، وخطوة مهمة جداً في مسيرة بناء المنتدى التي بدأت منذ 4 سنوات، وهي خطوة يمكن البناء عليها في تحقيق مزيد من التعاون بين الدول الأعضاء، والمشاركة في منتدى غاز شرق المتوسط، ومنها دول الاتحاد الأوروبي.

وقفزت قيمة صادرات مصر من الغاز الطبيعي والمسال بنسبة 98 في المائة خلال أول 4 أشهر من العام 2022، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، لتصل إلى 3.892 مليار دولار. وحصلت أوروبا على 71 في المائة من صادرات الغاز الطبيعي المسال المصري هذا العام[2].

وعليه يمكن القول أن هذا الاتفاق يمثل رسالة مهمة لنجاح التعاون تحت مظلة المنتدى الذي يؤكد دوره المحوري في تأمين جانب من إمدادات الطاقة لأوروبا، وأن التعاون المثمر يمكن من تحقيق الاستغلال الأمثل لإمكانيات المنطقة، ويدعم دور مصر وإسرائيل كلاعبين مهمين في سوق الغاز.

---

[1] صابر الطنطاوي، الاتفاق الثلاثي لتصدير الغاز.. "إسرائيل" أكثر الرابحين ومصر تحقق حلمها، المرجع سابق الذكر.

[2] دون مؤلف، اتفاقية مصرية . إسرائيلية . أوروبية لتأمين إمدادات الغاز إلى دول (الاتحاد)، يوم:2022/09/17، على الساعة: 23:00، على الموقع الإلكتروني: ttps://aawsat.com/home/article/3706136/

انطلاقا مما سبق، فقد لاحظت الباحثة في إطار تحليل المنهج الأوروبي في التعامل مع الاكتشافات الحديثة في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، ما يلي:

- أن غاز شرق المتوسط قد مثل فرصة محتملة للأوروبيين للتحرر من التبعية الروسية في مجال الغاز الطبيعي، خاصة في ظل أزمة الطاقة العالمية الأوكرانية الروسية 2022، باعتبار المنطقة كبديل استراتيجي لأوروبا.
- اعتماد الجانب الأوروبي على مبدأ التعاون والمصلحة المشتركة وفقا لمنظور الطروحات الليبرالية الجديدةفي العلاقات الدولية، من خلال ضرورة الحث على التعاون المشترك والتنسيق بين أطراف الاتحاد وتجاوز الصراعات، والاحتقانات السياسية والتاريخية، والتفكير بعقلانية لاستغلال الاكتشافات الضخمة في شرق المتوسط وتحقيق مكاسب مطلقة، والتخلص من التبعية والضغوطات الروسية على دول الاتحاد الأوروبي.
- عدم اهتمام الشركات الأوروبية بالغاز الإسرائيلي، والتركيز فقط على الغاز المصري والقبرصي، وترك الساحة الإسرائيلية للشركات الأمريكية والإسرائيلية في إطار عملية تقسيم من المتوقع ان تكون قد تمت سواء باتفاق مباشر أو حتى ضمني.
- أن الحرب في أوكرانيا سرعت تغيير تحالفات وصراعات الغاز في شرق المتوسط فقد أدى الارتفاع الكبير في أسعار الغاز العالمية نتيجة العقوبات ضد روسيا وتراجع حصة الواردات الروسية لأوروبا، وهو ما دفع الأخيرة إلى البحث عن بدائل، فجاء الاتفاق الثلاثي بين الاتحاد الأوروبي ومصر وإسرائيل، ثم الاتفاق اللبناني الإسرائيلي بوساطة أمريكية، فضلا عن العمل على اتفاق لترسيم الحدود البحرية بين مصر وإسرائيل والسلطة الفلسطينية.

خلاصة الفصل الثالث:

يتضح في خلاصة هذا الفصل وعن طريق ما تم عرضه حول تداعيات اكتشافات الغاز في منطقة حوض شرق المتوسط على المستويين الإقليمي والدولي ما يلي:

- أن منطقة شرق المتوسط تتمتع بأهمية خاصة جعلتها محط أنظار القوى الكبرى والإقليمية، ومحل تنافس وصراع وتحقيق التوازنات بين القوى المتنافسة، والسعي للحصول على مناطق نفوذ في الدول المطلة عليها، بمعنى أن تلك الاكتشافات يمكن أن تشكل إحدى أهم الأسباب في إحداث تغيرات جذرية في موازين القوى على المستويين الإقليمي والدولي.
- أن التحولات السياسية فرضت نفسها على الساحة في منطقة شرق المتوسط فلم يعد الفصل قائما بين الأبعاد الاقتصادية لاكتشافات الغاز من جانب، وبين الأبعاد الأمنية والقانونية من جانب آخر، وهو ما جعل القضية أكثر تعقيدا وتشابكا مما أقر حزمة من الصراعات الإقليمية والدولية.
- أن أهم الأطراف الدولية المتواجدة في منطقة شرق المتوسط هم أمريكا، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، بالنسبة لأمريكا تسعى إلى حماية مصالحها الاقتصادية وحماية استثمار شركاتها الكبرى بالمنطقة، واستعمال غاز شرق المتوسط كأحد البدائل لتنويع مصادر استيراد الغاز لحلفائها الأوروبيين لتقليل الاعتماد على الغاز الروسي والحفاظ على أمن إسرائيل.
- وبالنسبة للاتحاد الأوروبي مثلت له اكتشافات غاز شرق المتوسط بديلا مميزا وقريبا لاستيراد الغاز وتحقيق هدف تقليل الاعتماد على الغاز الروسي خاصة بعد أزمة الطاقة العالمية، كما لعب الاتحاد الأوروبي دورا أساسيا في دعم قبرص ضد التحركات التركية في المنطقة وتهديداتها.
- وفيما يخص روسيا فأنها تعزز دورها في منطقة شرق المتوسط من خلال شركات الطاقة الروسية، وأقامت تحالفات مع بعض دول شرق المتوسط كإيران وتركيا، كما عملت على

أن يكون لها تواجد عسكري في المنطقة لتحقيق هدفها التاريخي وهو الوصول إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط، ومحاولة الوقوف أمام المشروعات الأمريكية بالمنطقة مستغلة بذلك سوريا لتحقيق هدفها.

مع تزايد الاهتمام الأوروبي بشرق المتوسط وموارده، تتصاعد التوترات الجيوسياسية بين دول المنطقة وخاصة بين تركيا واليونان بحثا عن حقول غاز وإقامة مشاريع جديدة لنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا. وتفرض معطيات المشهد الحالي على الاتحاد الأوروبي وضع استراتيجية مغايرة لتحقيق أكبر استفادة من ثروات شرق المتوسط عبر تحجيم التوتر بين تركيا واليونان دون تبني أي سياسة منحازة لطرف على الآخر لاسيما وأن بعض دول أوروبا أظهرت دعم أكبر للثانية خلال الفترة الماضية، وفي الوقت الذي برز فيه الدور التركي في ملف الطاقة كونه ممر رئيسي للغاز في المتوسط سترتكز خطة التكتل الأوروبي على رعاية مباحثات مستقبلية بين الخصمين لنزع فتيل الأزمة وضمان وصول الغاز من شرق المتوسط إلى أوروبا دون مواجهة أي اضطرابات محتملة.

الفصل الرابع: الظروف السياسية والتحديات الأمنية لاستغلال غاز شرق البحر المتوسط.

الفصل الرابع: الظروف السياسية والتحديات الأمنية لاستغلال غاز شرق البحر المتوسط:

تسببت الاكتشافات الكبيرة للثروات الغازية في منطقة حوض شرق المتوسط عددا من الصراعات الدولية والإقليمية، نتجت عنها مجموعة من التحديات والعراقيل التي تحول دون استغلال تلك الثروات، حيث أوجدت مناطق توتر ونزاع جديدة في المنطقة، وأصبحت المنافسة بين الدول شرق المتوسط على الاستحواذ بالنصيب الأكبر من هذه الثروات، هي الهدف الإستراتيجي الذي تسعى الدول المتنافسة لتحقيقه، كونه يرتبط بالأمن القومي والمصالح الحيوية للدول المطلة على حوض شرق المتوسط، ولا تتوقف الأهمية الإستراتيجية لهذه الثروات عند حجم الاكتشافات المقدرة في المنطقة، بل أثر هذا التنافس على النزاعات القائمة حول قضايا ترسيم الحدود البحرية بين دول المنطقة، إذ تسعى الدول الكبرى في المنطقة للتحكم بمرور أنابيب الغاز العابرة للقارات، لتنمية اقتصاداتها المحلية من جهة وتعزيز مكانتها كفاعل مركزي في سوق الطاقة العالمي من جهة أخرى.

المبحث الأول: الأزمات الإقليمية في منطقة حوض شرق المتوسط

يعتبر الصراع في شرق المتوسط واحدا من أهم الصراعات العالمية التي ستعيد تشكل المنطقة وتؤثر بشكل مباشر في موازين القوة العالمية، فلهذا الصراع جذوره التاريخية وتداعياته الاقتصادية والجيوسياسية، الأمر الذي يستدعي إعادة تموضع لدول الصراع الإقليمية والدولية، ومسألة الطاقة في سياق الواقع الجيوسياسي لشرق المتوسط ليست هي مصدر التوتر، أصبحت المحفز الأساسي لزيادة توتر صراعاته الممتدة منذ عقود، ويظهر ذلك من خلال تدخل ومشاركة عدد كبير من الأطراف الفاعلة سواء في الأزمة الليبية أو الأزمة السورية، أو الأزمة الفلسطينية، أي مدى صارت مسالة الطاقة مجرد وجه واحد من وجوه لعبة النفوذ الجيوسياسي في منطقة حوض المتوسط

الأوسع، ولعلى بروز أزمات إقليمية وصراعات بين دول المنطقة دليل على مدى أهمية متغير الغاز الطبيعي في أدارة التفاعلات الإقليمية في المنطقة وتداعيات على المستوى الدولي.

المطلب الأول: انعكاسات الأزمة الليبية على صراع الغاز الطبيعي في شرق المتوسط

تعدد الأسباب والدوافع التي أدت إلى اندلاع الأزمة في ليبيا، منذ عام 2011 ومن ثم تصاعدها منذ اندلاع الحرب الأهلية الثانية عام 2014، وبالنظر إلى الأسباب غير المباشرة، يمكن الرجوع في تتبعها إلى بدايات عهد الرئيس القذافي والمرحلة التي أعقبت ثورة الأول من سبتمبر عام 1969، حيث أرست المرحلة الجديدة معالم نظام سياسي واقتصادي جديد، كان له انعكاساته لاحقا، خاصة عند وصوله إلى مرحلة عدم القدرة على مواكبة التطورات والتحولات في العالم والإقليم داخل ليبيا، حيث كانت ثورة 2011 هي لحظة الانهيار لهذا النظام، والدخول في مرحلة جديدة لا تزال تفاعلاتها قائمة إلى حد اليوم وتتسم بحالة من الاضطراب والتفكك على مستوى الدولة، وبالتالي سيبحث هذا المطلب عن الأزمة الليبية وتداعياتها وعلاقتها بغاز شرق المتوسط.

الفرع الأول: الأزمة الليبية: خارطة التحالفات المتصارعة

ان دراسة مسار ما وصل إليه وما يمكن أن يصل إليه الصراع العسكري في ليبيا، لا يمكن فصلها عن مسار سياسي واقتصادي يتعلق بغاز شرق المتوسط، يبدأ من تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط، ولا ينتهي بتأمين قوات الوفاق لطرابلس والتقدم نحو مدينة سرت الساحلية، تطورات عديدة حملتها الأشهر الأولى من العام 2020 في مسألة غاز شرق البحر الأبيض المتوسط، كانت ليبيا وما تشهده من صراع فيها وعليها، الواجهة التي ظهر من خلالها تشعب المصالح والتحالفات والصراعات في تلك المنطقة، بين تركيا من جهة، وأطراف منتدى غاز شرق المتوسط، من جهة أخرى.

ولتعميق الفهم بطبيعة الصراع والأزمة الليبية، يتعين بداية توضيح خارطة الفاعلين والتحالفات المتصارعة، وأهداف كل منها ودور التقارب والتباعد فيما بينها، ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى ثلاثة محاور أو مجموعات رئيسية، حسب ما يلي:[1]

أولا: مجموعة غرب ليبيا (طرابلس وحلفاؤها):

مركزها طرابلس وتمثلها حكومة الوفاق المنبثقة من اتفاق الصخيرات برئاسة فايز السراج، وتضم مجموعات مسلحة وميلشيات بعضها تابع مباشرة لتلك السلطة السياسية، وبعضها موال لها، وترتبط هذه المجموعة بشبكة تحالفات قوية تصل إلى حد الدعم المباشر من جانب بعض الدول الإقليمية، خصوصا (قطر وتركيا)، وعلى المستوى الدولي تحظى هذه الحكومة باعتراف الأمم المتحدة وتدعمها بعض القوى الدولية مثل إيطاليا.

ثانيا: مجموعة شرق ليبيا (طبرق):

يشكل ما يعرف ب "الجيش الوطني الليبي" الكيان الداخلي الأبرز في هذه المنطقة ويقوده المشير خليفة حفتر، تأسس هذا الكيان عام 2014 تحت مظلة البرلمان الليبي، ويسيطر فعليا على معظم مناطق الشرق الليبي، كما استطاع في الأشهر الأولى من عام 2019 مذ نفوذه إلى بعض مناطق الجنوب والغرب، بتفاهمات وتوافقات قبلية أحيانا، ومواجهات مسلحة أحيانا أخرى، وتحظى هذه المجموعة بدعم قوى إقليمية منها (مصر، والإمارات)، وقوى دولية منها (فرنسا وروسيا).

1. أطراف شبه محايدة:

لا تتبنى هذه الأطراف مواقف مسبقة مع أو ضد، ولا تنحاز لأي من الشرق أو الغرب، وتتمثل هذه المجموعة بشكل أساسي في معظم مكونات وقبائل الجنوب داخل ليبيا، ومن خارج

[1] سامح راشد، مآلات الأزمة الليبية بين الحرب والسياسة، فصلية "شؤون عربية"، العدد 187، (جامعة الدول العربية، صيف 2019)، ص ص.94-95.

ليبيا الجزائر وتونس في الجوار المباشر، وبعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا، ويمكن ضم الولايات المتحدة الأمريكية، إلى هذه المجموعة لان مواقفها من الصراع وأطرافه غامضة ومتناقضة، فأحيانا تنسق مع حكومة الوفاق وتعتبرها الشرعية، وأحيانا تنسق مع حفتر باعتباره شريكا في مكافحة الإرهاب، ويتلخص موقف هذه المجموعة بشكل عام في الحرص على عدم انزلاق ليبيا إلى حالة الفوضى الشاملة، أو الخضوع إلى سيطرة بعض القوى والمكونات السياسية والمجتمعية وإقصاء أخرى بما يتنافى مع متطلبات الاستقرار.[1]

في نوفمبر 2019 وقعت تركيا اتفاقيتين ذاتي أهمية إستراتيجية طويلة الأمد مع حكومة طرابلس: وهما ترسيم الحدود الاقتصادية البحرية بين البلدين، واتفاقية تعاون عسكري. وسمحت الاتفاقيات لتركيا بترسيخ وجودها عسكريًا في ليبيا وتطوير احتياطيات الغاز والنفط في المياه الاقتصادية، وتوسيع نفوذها إلى إفريقيا وأوروبا من خلال ترسيخ موطئ قدم لها في المنطقة.

وجاءت الخطوة التركية لترسيخ موقعها في شرق البحر الأبيض المتوسط ولمنع التحركات أحادية الجانب من قبل القوى الإقليمية مثل مشروع شرق البحر المتوسط بين "إسرائيل" واليونان وقبرص، مما زاد من التوتر الشامل مع تركيا. وأدى الانسحاب الأمريكي من دعم مشروع شرق البحر المتوسط (ايست ميد) في جانفي 2022 إلى إلغاء المشروع، بل زاد مستقبلاً من احتمال دراسة تصدير الغاز الطبيعي من حقل لفيثايان إلى تركيا وتعزيز التعاون بين الدولتين في الطاقة. هذه الإمكانية هي عنصر مركزي في "معايرة" السياسة الخارجية التركية تجاه "إسرائيل".[2]

[1] محمد خلفان الصوفي، الأزمة في ليبيا: خارطة الصراع وتطوراته ومساراته المستقبلية، ترينذز للبحوث والاستشارات، يوم: 2023/01/15، على الساعة: 12:18، على الموقع الالكتروني: https://trendsresearch.org/ar/insight

[2] محمد خلفان الصوفي، المرجع سابق الذكر، ص.96.

الفرع الثاني: التحالفات الإقليمية والدولية في ليبيا

ارتفع مستوى التدخلات الدولية في الصراع الليبي في الفترات الأخيرة، حتى تحوّل الصراع إلى حرب بالوكالة وتؤثر في أحداث ليبيا الجارية حالياً مجموعة من التحالفات الإقليمية، تسعى للحفاظ على مصالحها في بقعة جغرافية مهمة من حيث الموقع، ومصدراً أساسياً للطاقة في العالم. وتتوزّع هذه الدول وفق عدّة محاور، كما يلي[1]:

أ. أولا: تحالف السعودية – مصر – الإمارات:

تشكل الدول الثلاث تحالفاً في الملف الليبي، وتقوم بتقديم دعم عسكري ومالي بشكل مستمر لقوات حفتر. وقد ساندت الإمارات قوات حفتر بطائرات مسيرة بدون طيار من طراز Wing Loong IIالصينية، نشرتها في مطاري "الجفرة" و"الوطية"، وعززتها لاحقاً بمنظومات دفاع جوي من طراز Pantsir-S1 من أجل مواجهة الطائرات بدون طيار التركية. وتسعى الإمارات من خلال دعم حفتر إلى تأمين السيطرة على كامل الموانئ الليبية، لما سيحدثه ذلك من تأثير على الدور الإماراتي في مشروع "الطريق والحزام" الصيني. وقدمت مصر من جهتها الدعم الجوي للواء حفتر عن طريق شن غارات ضد خصومه، وأرسلت لقواته عتاداً عسكرياً بالإضافة إلى وحدات من مشاة البحرية، وكذلك أوفدت المستشارين العسكريين وبالأخص في مجال الطيران، ويتواجدون في قاعدتي "الوطية" و"الجفرة". وتريد مصر تأمين مصالحها في منطقة شرق المتوسط، وضمان وجود حكومة "صديقة" في طرابلس. وتتولى الإمارات والسعودية دفع مكافآت مالية لصالح فصائل سودانية تنحدر من إقليم دارفور وهي: جيش تحرير السودان وتجمع قوات تحرير السودان، بالإضافة إلى قوات الدعم السريع التي يقودها الجنرال "محمد حميدتي" أحد مدبري الانقلاب على الرئيس السوداني المخلوع عمر البشير. وتعتبر فتوى "ربيع المدخلي" التي تحض أنصاره في ليبيا

[1] **Turkish-Libyan agreement Causes and repercussions on neighboring countries**, at: 26/01/2023, 10:00https://www.826103987440891/posts/pfbid031ZJKpdEfZsxWUpYivvR5pNwBGnpgsfjzuRshicitJ4Wj4Lft1kBUSKzSviR2nDmrl/?sfnsn=mo

على القتال إلى جانب حفتر مؤشر على الدعم السعودي، على اعتبار أن "المدخلي" معروف بولائه للسلطات السعودية.

ثانيا: تحالف قطر – تركيا

تحظى ليبيا بأهمية اقتصادية لدى تركيا من قبل انطلاق الثورة ضد "معمر القذافي"، حيث امتلكت الشركات التركية المختلفة وخاصة العاملة في مجال البناء 304 عقود في ليبيا عام 2010، كما أن الموقع الجغرافي المطل على شرق البحر المتوسط ووفرة النفط المنخفض التكلفة زاد من اهتمام تركيا بليبيا، في ظل تنامي الرغبة التركية بترسيم الحدود المائية في منطقة حوض شرق المتوسط الغنية بالثروات الطبيعية، والمعارضة التي لاقتها أنقرة من تحالف مصر–اليونان–إسرائيل إلى جانب بعض الدول الأوروبية، بالتالي أصبحت بحاجة لشراكات مع أطراف دولية من دول حوض شرق المتوسط.

وتقوم الإستراتيجية التركية في ليبيا على فكرة دعم إنشاء حكومة مركزية، تستطيع من خلال العلاقة معها تأمين مصالحها الاقتصادية والسياسية، ولذلك تعاطت أنقرة بإيجابية مع اتفاق "الصخيرات" وما تلاه من تشكيل حكومة الوفاق الوطني والمجلس الرئاسي.

وفي إطار تنفيذ الإستراتيجية التركية القائمة على دعم حكومة مركزية في ليبيا والتحالف معها، وقعت أنقرة اتفاقية أمنية وملاحية وعسكرية مع حكومة الوفاق الوطني، لتكون هذه الاتفاقية بمثابة غطاء شرعي للتحركات التركية العسكرية والسياسية الحالية في ليبيا تصاعد الدعم التركي لحكومة الوفاق منذ توقيع الاتفاقية المشتركة في نهاية أواخر عام 2019، واتخذ شكل إرسال مستشارين عسكريين، بالإضافة إلى طائرات بدون طيار ومنظومات دفاع جوي، وقد أشرفت أنقرة على نقل الآلاف من المقاتلين السوريين المتحالفين مع أنقرة إلى محاور القتال حول العاصمة طرابلس، وهذا الدعم انعكس بشكل واضح مؤخراً على واقع الميدان .وإلى جانب تركيا التي تدعم

حكومة الوفاق بشكل مباشر عسكري، يوجد الدعم القطري الذي يتخذ غالباً شكل الدعم السياسي والاقتصادي، سواءً للموقف التركي في ليبيا أو لحكومة الوفاق نفسها[1].

ثالثا:. فرنسا:

الدعم الفرنسي للواء الليبي "خليفة حفتر" قديم، ويعود إلى بداية شهر ماي 2014 بعد إطلاق حفتر عملية "الكرامة" تحت شعار "محاربة الإرهاب"، حيث أوفدت الاستخبارات الفرنسية مستشارين إلى بنغازي من أجل مساعدة حفتر في تخطيط الهجمات والعمل على تزويده بالمعلومات، كما ساهم المستشارون العسكريون الفرنسيون عام 2016 في بناء حفتر لقوات منظمة بالاعتماد على الوحدات العسكرية التي كانت تتبع لنظام "معمر القذافي" سابقاً، وتتالت المؤشرات على وجود وحدات عسكرية فرنسية مساندة لحفتر على الأرض، وكان أبرزها فرار 13 خبيراً عسكرياً فرنسياً من قاعدة "الوطية" في شهر أفريل عام 2019 بعد تعرضها لهجوم من قوات "حكومة الوفاق"، ثم لاحقاً العثور على صواريخ مضادة للدروع من طراز "جافلين" الأمريكية في مدينة "غريان" جنوب طرابلس، تم بيعها في وقت سابق لفرنسا، لتعترف وزارة الدفاع الفرنسية أن وحدة عسكرية كانت في "غريان" من أجل مكافحة الإرهاب.

وترى فرنسا في اللواء الليبي حفتر أنه شخص قوي قادر على ضبط الأمن في ليبيا، بالإضافة إلى أنها ستتمكن من خلال علاقاتها الوطيدة معه من الحصول على امتيازات بما يخص استخراج النفط وعقود الاستثمار.

رابعا: إيطاليا:

تتعامل إيطاليا مع ليبيا على أنها منطقة نفوذ تاريخية لها، ولذلك فإنها تتحرك في هذا الملف وفق مصالحها الخاصة، فهي ترى في شركة " توتال" الفرنسية العاملة في المجال النفطي مهدداً حقيقياً لشركة "إيني" الإيطالية التي تمتلك استثمارات في ليبيا منذ عام 1959. ورغم الاعتراف

[1] Ogurlu Ebru, **Rising Tensions In The Eastern Mediterranean :Implication For Turkish Foreign Policy**, IAI Working Papers 12 Institute Affair Internazionali, p.6.

الإيطالي بشرعية "حكومة الوفاق" التي يرأسها "فايز السراج"، لكنها لم تتجه لتقديم الدعم العسكري لها، لأنها تفكر في الحفاظ على توازنها مع مختلف الأطراف الليبية وعدم التأثير سلباً على إمدادات النفط. وقد عملت إيطاليا على التنسيق مع تركيا في بداية الأزمة الليبية في شهر أفريل 2019، لكنها سرعان ما رفضت الاتفاقية الموقعة بين أنقرة وحكومة الوفاق في نوفمبر 2019، خشيةً منها أن تنزلق الأوضاع لحرب طويلة الأمد يكون لها تأثير على مصالحها. ومنذ بداية عام 2020 باتت إيطاليا تتحرك بشكل مختلف بهدف لعب دور أكبر في ليبيا، حيث التقى وزير الخارجية الإيطالي "لويجي دي مايو" مع كل من "السراج" وحفتر، كما عقد لقاءً مع وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف."

فلا بد من الإشارة إلى أن التطورات التي يشهدها ملفا ليبيا وشرق المتوسط من شأنهما الدفع بالمنطقة إلى مزيد من الصراعات والتوترات، بعد ان تحولت إلى ساحة مشروعة للنزاعات الإقليمية والدولية، مدفوعة بمصالح الأطراف المتنازعة والمتصارعة وحساباتها المختلفة، خاصة مع دخول كل من تركيا وروسيا (والولايات المتحدة) الساحة من بوابة المنافسة على مصادر الطاقة والثروات الطبيعية، التي باتت مرتبطة بأمنها القومي وحضورها ونفوذها في الساحة العالمية.

دون ان نغفل التقارب بين مصر وقبرص اليونانية واليونان وإسرائيل، الذي أثمر عن توقيع اتفاقيات لإعادة ترسيم الحدود بينهم بغية الاستفادة من غاز شرق المتوسط واستخراجه، بصورة قادت المشهد إلى مزيد من التعقيد والتأزم خاصة بعد عقد منتدى غاز شرق المتوسط في القاهرة في 2019، بهدف التضييق على تركيا الساعية إلى التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، والحد من الدور الروسي في تصدير الغاز إلى أوروبا. مما دفع تركيا إلى توقيع اتفاقية مع حكومة الوفاق الوطني الليبية، تتيح لها التنقيب عن الغاز قبالة السواحل الليبية والقبرصية أيضا لسد احتياجاتها المتزايدة من الطاقة، التي أنفقت عليها أكثر من 40 مليار دولار في 2019. في حين دخلت روسيا على الخط من البوابة الليبية لمواجهة أي محاولات إقليمية تستهدف توفير إمدادات

غاز بديلة عنها إلى أوروبا، والذي تعتبره بمثابة خط احمر مما دفع البعض بإدراج تدخلها في سورية في هذا الإطار، نظرا للأهمية الإستراتيجية التي تحتلها سوريا (إلى جانب تركيا) نتيجة احتلالها موقعا هاما تمر من خلاله إمدادات الطاقة من إيران ودول الخليج إلى أوروبا. حيث وقعت روسيا عقود استثمار للتنقيب عن الغاز الطبيعي في السواحل والمياه الإقليمية السورية، لتشارك في مشاريع الطاقة المستقبلية لحوض المتوسط. إضافة إلى استعداد روسيا للتعاون مع تركيا في قطاع الطاقة شرق المتوسط لضمان إحكام سيطرتها على السوق الأوروبية[1].

مما قد يضع التقارب الروسي التركي في مواجهة منتدى غاز شرق المتوسط. الأمر الذي قد تكون له تداعياته على موقف البلدين من المشهد الليبي، وذلك رغم التباعد والتناقض في موقفهما من طرفي الصراع في ليبيا، حيث تدعم روسيا قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، بينما تساند تركيا قوات حكومة الوفاق، ولكنهما بنفس الوقت يطمحان للاستفادة من غاز ليبيا ونفطها، بطريقة قد تدفع بهما بتكرار السيناريو السوري في شمال سوريا بادلب وشرق الفرات وتطبيقه في ليبيا، خاصة ان تركيا عازمة على تعزيز حضورها وموقفها في ليبيا، مما قد يشكل ورقة ضغط لها أمام روسيا ويحقق نوعا من توازن القوى في المنطقة، بشكل قد يؤدي إلى توافقات وتفاهمات بينهما لتسوية الوضع في ليبيا على غرار التوافق بينهما في الملف السوري.[2]

الفرع الثاني: المبادرات الدولية لحل الأزمة الليبية

ومع ذلك، فقد شهدت الأزمة الليبية العديد من المبادرات والجهود المهمة التي توصلت إلى مجموعة من التفاهمات والأسس التي يمكن البناء عليها للتوصل إلى تسوية سلمية، ومن أبرزها:[3]

---

[1] هايل ودعان الدعجة، صراع الغاز في شرق المتوسط، يوم: 2023/01/16، على الساعة: 7:01، على الموقع الالكتروني: https://www.ammonnews.net/article/506209

[2] هايل ودعان الدعجة، المرجع سابق الذكر.

[3] كميل الطويل، **مسار الحل الليبي: ما الفرق بين اعلان القاهرة ومخرجات برلين**، "جريدة الشرق الأوسط"، 13 جوان 2020، يوم: 2023/01/20، على الساعة: 12:31، على الموقع الالكتروني: http://www.acrseg.org/39813

مؤتمر باليرمو: الذي عقد يومي 12 و13 نوفمبر 2018 في إيطاليا بحضور أطراف الأزمة الليبية وعددٍ من القوى الإقليمية والدولية ودول الجوار الليبي، والذي أكد أيضًا أهمية احترام نتائج الانتخابات، ومحاسبة أولئك الذين يُعرقلون إجراءها. وشدد المؤتمر على رفض الحل العسكري في ليبيا، واعتماد الاتفاق السياسي الليبي المتفق عليه (اتفاق الصخيرات)، كإطار وحيد قابل للتطبيق من أجل مسار دائم نحو الاستقرار في ليبيا.

مؤتمر برلين: الذي انعقد في 19 جانفي 2020 بمشاركة 11 دولة معنية بالأزمة الليبية، بعد إخفاق محاولة روسيا وتركيا تثبيت اتفاق لوقف القتال، ورغم أن المؤتمر انعقد على خلفية التصعيد العسكري التركي، وتصريحات أنقرة بإرسال قوات تركية إلى ليبيا، إلا أن مخرجاته مثلت نقلة في اتجاه التسوية على خلاف ما سبقه من لقاءات واجتماعات سواء دولية أو إقليمية. كما تبنى المؤتمر منظوراً يتسم بدرجة عالية من الشمولية في الاقتراب إلى التسوية السياسية إذ راعى ضرورة معالجة كل الملفات العالقة وليس الاقتصار على اتفاق سياسي بمعزل عن الواقع الميداني وتعقيداته.

وبموجب مقررات مؤتمر برلين، تم تشكيل لجان منفصلة للتفاوض في كل ملف أهمها اللجنة الأمنية والعسكرية التي عقدت بالفعل اجتماعين في شهر فيفري 2020، ثم تعطلت الاجتماعات بسبب عدم توقف القتال واستمرار العمليات العسكرية. كما اتفق المشاركين في المؤتمر أن "لا حل عسكريا للنزاع"، وتعهدوا باحترام حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة عام 2011 على ليبيا.

إعلان القاهرة: الذي جاء في أعقاب التحول الذي طرأ على موازين القوى على الأرض واستعادة قوات "الوفاق الوطني" السيطرة على مناطق غرب ليبيا، جعل مصر تبادر إلى استضافة لقاء جمع المشير خليفة حفتر والمستشار عقيلة صالح رئيس البرلمان الليبي. وقد مثل اللقاء محطة مهمة في التنسيق والتفاهم بين الطرفين الأساسيين في شرق ليبيا (البرلمان والجيش الوطني).

وأسفر هذا اللقاء عن إصدار بيان تحت عنوان "إعلان القاهرة" يدعو إلى وقف القتال، ويرسم خارطة طريق لحل سياسي شامل لكل القوى والمكونات الليبية؛ ورغم أن مبادرة مصر تضمنت تفاصيل كاملة وإجرائية للحل السياسي، ولقيت تأييد عربي واسع وترحيب بعض القوى الخارجية خصوصاً روسيا وفرنسا، إلا أن دولاً أخرى، منها الولايات المتحدة مالت إلى إحياء مسار برلين كأساس لاستئناف التفاوض وشكل التقارب في العلاقات بين تركيا والإمارات العربية المتحدة الذي تجلى في زيارة رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة محمد بن زايد إلى أنقرة في نوفمبر 2021 (حيث تم التوقيع على استثمار إماراتي بقيمة 10 مليارات دولار)، وقيام الرئيس لتركي بالرد بزيارة لدولة الإمارات العربية المتحدة في فيفري 2020 فرصة لتوسيع التعاون في مجالات التجارة والاقتصاد والأمن بين الدولتين، وفي سياق ليبيا لإمكانية الترويج لمعادلة من شأنها أن تساعد في استقرار البلاد ومنع اندلاع نزاعات عسكرية أخرى[1].

بالإضافة إلى ذلك قلل إعادة العلاقات الدبلوماسية بين تركيا ومصر بعد 9 سنوات من الانقطاع والذي تجلى في تعيين سفير في القاهرة (أفريل 2022)، وفي تصريحات أردوغان المتكررة بشأن رغبته في تعزيز العلاقات بين البلدين إلى جانب تعزيز التعاون في الطاقة وخاصة في مجال الغاز، وفي مجال التجارة بين الدول خلال عام 2021 (زيادة بنسبة 32.6٪) واستمرار الزيادة في عام 2022، بشكل كبير من الدافع لدى الأطراف في الترويج لخيار عسكري في ليبيا لتحقيق أهدافهم في الساحة.

في الأشهر الأخيرة بدأت تركيا في العمل مباشرة مع حكومة طبرق، بل وبدأت في الترويج لافتتاح قنصلية في بنغازي. وتعمل مصر من جانبها على تعزيز الاستقرار في ليبيا من خلال الحوار المباشر مع الحكومة في طرابلس والحكومة في طبرق بهدف إخراج القوات الأجنبية من البلاد وإعادة العمال المصريين للعمل هناك، والفوز بمناقصات إعادة الإعمار والتنمية في البلاد.

[1] هايل ودعان الدعجة، المرجع سابق الذكر.

وسيتطلب تجدد اندلاع الحرب الأهلية في ليبيا تدخلًا مصريًا في ظل الخوف من تمركز العناصر "الإرهابية" والإخوان المسلمين على حدودها (1115 كم)، وإلحاق الضرر بمشاريع التنمية وإعادة الإعمار وعودة العمال المصريين إلى ليبيا، وقد يكون له أيضًا تأثير على علاقاتها الإستراتيجية بشكل رئيسي في مجال الطاقة مع تركيا[1].

وأخير يمكن القول أن الوضع في ليبيا قد يتجه نحو مزيد من التعقيد لاسيما في ظل انعكاسات المتغيرات الراهنة في الداخل الليبي على السياقات الإقليمية، والاتفاقيات التي تبرمها تركيا مع ليبيا في إطار المصالح المشتركة بين الطرفين، لها تأثير كبير في تحول ليبيا إلى بؤرة من الصراع والتنافس الإقليمي، وخلق تحالفات واصطفافات بالنسبة للقوى الخارجية وهو ما قد يزيد من تفاقم التوترات الداخلية والخارجية واستمرار حالة الركود بالنسبة للمسار السياسي.

الفرع الثالث: التأثير الإقليمي لعدم الاستقرار في ليبيا على دول شرق المتوسط

إن الدول المجاورة لليبيا كمصر والجزائر وتونس ودول حوض شرق المتوسط تأثرت بشكل مباشر بالتهديدات الأمنية والاقتصادية الناجمة من غياب الاستقرار بليبيا، خاصة وأنها مجزأة حيث جعلت المشهد الأمني بيئة عمل جذابة للمتطرفين العنيفين واستخدامها كقاعدة لضرب الخارج، وأثار انهيار سلطة الدولة والنمو السريع والمنافسة داخل ليبيا للتجارة غير المشروعة ليجعل ليبيا مركز عبور رئيسي للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا ومحور تجارة الأسلحة غير القانونية، كما أن الاقتصاد الليبي قد تضرر جراء الصراع وأزمة الحكم في ليبيا التي تؤثر باستمرار على اقتصاديات دول ضفتي البحر المتوسط خاصة تلك الواقعة في الحدود الليبية.[2]

حيث أدى الصراع في ليبيا بحياة عشرات الآلاف من اللبيبين، ولد عدم الاستقرار في جميع أنحاء الجزء الغربي والشرقي للمنطقة المتوسطية، ومن هنا أصبحت ليبيا نقطة محورية للتنافس

[1] سامح راشد، مآلات الأزمة الليبية بين الحرب والسياسة، المرجع سابق الذكر، ص ص.94-95.

[2] حجازي محمد السعيد، الأبعاد الجيواستراتيجية للأزمة الليبية وأمن الدائرة المتوسطية، المرجع سابق الذكر، ص.142.

الجيواستراتيجي بين القوى الإقليمية والدولية، فمنذ أفريل 2011، كشفت الحرب في ليبيا عن الآثار الاقتصادية للنزاع إلى جانب جائحة (COVID-19)، قد يسبب انكماش الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بأكثر من 12 بالمائة عام 2020، كما انخفض إنتاج النفط إلى حوالي 120 ألف برميل يوميا من 1.14 مليون في ديسمبر 2019 ما نتج عنه خسائر مالية تقدر بحوالي 2 مليار دولار، وعليه فعدم الاستقرار الأمني الذي تعيشه ليبيا وانتشار الجماعات المسلحة فيها، له تداعيات خطيرة ومدمرة على دول الجوار الإقليمي، من خلال بروز قضايا الهجرة والتهديدات اللاتماثلية والجريمة المنظمة، وأمن الطاقة والتطرف، ما إلى ذلك ومنه فتحقيق الاستقرار في ليبيا هو شرط لاستقرار المنطقة المتوسطية لأن الأزمة الليبية هي أزمة ذات صلة يجب النظر إليها في شكل شمولي.[1]

كما أوضحت الدراسة سابقا أن شرق البحر الأبيض المتوسط مساحة تصادم حول موارد الطاقة بين القوى الإقليمية والدولية وهو الشيء الذي أثر وزاد في اشتعال الحرب الأهلية في ليبيا، وذلك برغبة كل طرف خارجي يريد تحديد طبيعة وركائز الحكومة الليبية المستقبلية. ويعتبر "تغيير الاتجاه" في السياسة الإقليمية التركية فرصة للحد من التوترات في شرق البحر المتوسط ولتعزيز التعاون الاقتصادي في مجال الطاقة والأمن بين جميع الأطراف، بما في ذلك "إسرائيل"، والحفاظ على الاستقرار الليبي يعد شرطا لتحقيق هذه الإمكانات[2].

وأخير يمكن القول أن القوى الإقليمية تعمل للحفاظ على الاستقرار الهش في ليبيا، لكن القوى الداخلية المزعزعة للاستقرار، والانقسامات السياسية العميقة بين طرابلس وطبرق والعداوات القبلية والأيديولوجية والأزمة الاقتصادية الحادة قد تدفع البلاد إلى موجة أخرى من العنف واستمراره في حالة عدم التوصل إلى اتفاق وتنظيم انتخابات وإعادة بناء مؤسسات الدولة الليبية.

---

[1] MEGERISI ،Tarek ،**Geostrategic dimension of Libya's civil war ،Africa security brief ،The Africa center for strategic studies** ،N° 37 ،May 2020 ،P 1.

[2] موشيه ألبو، **الأزمة في ليبيا كصورة تعكس ميزان القوة المتغيرة في الشرق الأوسط**، المرجع سابق الذكر.

المطلب الثاني: تأثير الاتفاقية الأمنية والحدودية بين تركيا وليبيا على دول المنطقة

أفرزت التدخلات التركية في الأزمة الليبية العديد من الانعكاسات السلبية على المسارات الداخلية والخارجية، خاصة بعدما تم الاتفاق بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية في 27 نوفمبر 2019، على اتفاقية تتضمن التعاون الأمني والعسكري بين البلدين، وترسيم الحدود البحرية، إلا أن الجيش الوطني الليبي اتخذ العديد من الخطوات التي من شأنها مواجهة الجماعات المسلحة التابعة لحكومة الوفاق التي لم تعد وفق اتفاق الصخيرات الموقع في 17 ديسمبر 2015 تمتلك الشرعية القانونية لإبرام مثل هذه الاتفاقيات كونها لم تستحوذ على ثقة مجلس النواب الليبي، ولعل لجوء حكومة الوفاق في 19 ديسمبر 2019، إلى الطلب من 5 دول هم الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وإيطاليا والجزائر وتركيا بتفعيل اتفاقيات التعاون الأمني الأمر الذي سيزيد من صعوبة تسوية الأزمة الداخلية ويزيد من تعقيد الأزمة خاصة بعدما شرعت الدول الإقليمية والدولية الاحتكام إلى مسار برلين الذي انعقد في أوائل عام 2020، لمناقشة الحلول الممكنة للنزاع القائم في ليبيا بين الميليشيات الداعمة لحكومة الوفاق، والجيش الوطني الليبي، وتسعى ألمانيا إلى التوصل إلى نقط محددة في مؤتمر برلين أبرزها وقف إطلاق النار غير المشروط في طرابلس، وتوحيد المواقف الإقليمية والدولية تجاه نقاط الخلاف في الأزمة الليبية وحسمها لتحقيق الاستقرار في إفريقيا وضفتي البحر الأبيض المتوسط.[1]

الفرع الأول: الاتفاقية التركية–الليبية وردود الأفعال الإقليمية والدولية:

إن العلاقات بين تركيا وليبيا مبنية على مجموعة من المصالح الإستراتيجية والحيوية وبعد دراسة وتحليل الباحثة للأزمة الليبية فقد تم حصر هذه المصالح في بعدين رئيسيين: الأول ما يتعلق بأمن الطاقة، خاصة بعد اكتشاف كميات معتبرة من الغاز الطبيعي، والبعد الثاني متعلق

[1] حامد أوغلو، كعكة الغاز...أبعاد الصراع الأردوغاني مع دول شرق المتوسط، يوم:2022/10/02، على الساعة: 16:01، على الموقع الالكتروني: https://www.zamanarabic.com/2019/12/23

بالتنافس الجيوسياسي بين دول المنطقة وتكوين تحالفات مع أطراف عدة خصما لها، ومع إعلان تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط الذي همش دور تركيا وتجاهل حقوقها في منطقة شرق المتوسط من وجهة نظر تركية، في عام 2019، كرد فعل على ذلك وقعت تركيا مع حكومة الوفاق الوطني في نوفمبر من العام نفسه اتفاقين:[1]

أحدهما لترسيم الحدود البحرية بين البلدين بما يخدم حقوقها، والثاني للتعاون الأمني والعسكري بينهما.

ويمكن القول هنا أن الدعم التركي لحكومة السراج المتمثل في اتفاقية نوفمبر 2019، قد ساهم في تغيير موازين القوى في ليبيا لصالح حكومة الوفاق في العاصمة طرابلس على حساب قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر وحلفائه، وعززت من قدراتها وجعلتها قادرة على إبرام المزيد من الاتفاقيات الدولية وإعادة شرعيتها فعليا، والدليل على ذلك ما حدث مؤخرا من خلال توقيع اتفاقية أكتوبر 2022 بين تركيا وحكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد دبيبة.

وقعت تركيا اتفاقية جديدة مع حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا برئاسة عبد الحميد دبيبة، بشأن التنقيب عن النفط والغاز في البحر المتوسط، في (3 أكتوبر 2022)، وذلك من خلال زيارة لوزير الخارجية لوزير الخارجية التركية، "مولود جاويش أوغلو إلى طرابلس، كما تم اتخاذ خطوات لتعزيز التعاون في مجالات الطاقة والدفاع والتجارة والاتصالات. وقد صرح وزير الخارجية في حديثه حول الاتفاقية "إن اتفاقية الهيدروكربونات تهدف إلى إقامة تعاون بين الشركات التركية والليبية في الاستكشاف والتنقيب وذلك وفق مفهوم الربح المتبادل في البر والبحر وفي مناطق الصلاحية البحرية"'.[2]

---

[1] سعيد الحاج، ما الذي تغير في مقاربة تركيا للقضية الليبية، يوم: 2023/01/11، على الساعة: 13:36، على الموقع الالكتروني: https://bit:ly/3DOq0ip

[2] محمد عبد العاطي، الاتفاقية التركية–الليبية وردود الأفعال الإقليمية، يوم: 2023/01/14، على الساعة: 14:29، على الموقع الالكتروني: https://eipss-eg.org/

"وجاءت هذه الاتفاقيات بعد مذكرة تفاهم سابقة في (نوفمبر 2019)، بينت الحدود البحرية بين تركيا وليبيا في البحر الأبيض المتوسط، وبذلك يمكن القول أن ليبيا وتركيا قد دخلتا بشكل مشترك في مرحلة الاستكشاف والحفر وفق الاتفاقية، سواء في البحر أو على اليابسة، ومن المتوقع أن تبدأ تركيا أنشطة المسح الزلزالي في المنطقة الاقتصادية الليبية قريبا".[1]

ومن هنا يمكن النظر إلى مذكرات التفاهم على أنها تطوير للموقعة في العام 2019، وانتقالها إلى مشاريع تنفيذية تتعلق بالطاقة وزيادة الفرص الاستثمارية لدى الجانبين في مجال التنقيب والنقل والتجارة، لكن الأمر ليس بهذه السهولة في ظل التوترات والصراعات الداخلية والخارجية وإدانتها لهذه الاتفاقية واعتبارها غير شرعية ما دامت مع حكومة منتهية صلاحيتها حسب منظور الأطراف الليبية والإقليمية.

وبشكل عام، بدت أسباب الاعتراض من داخل ليبيا وخارجها متماثلة مع الموقف من مذكرة التفاهم حول الحدود البحرية والتعاون العسكري في 2019، ويمكن تصنيف الاعتراضات الليبية على مذكرات التفاهم الليبية، حيث اعتبر الجهاز التشريعي في مجلس النواب وأغلبية أعضاء مجلس الدولة، فمن جهته اعتبر رئيس النواب، "عقيلة صالح"، بطلان كل إجراءات الحكومة لانتهاء ولايتها منذ (24 ديسمبر 2021)، كما اعترض 73 عضوا في مجلس الدولة من إجمالي 145 عضوا على توقيع رئيس الحكومة، عبد الحميد الدبيبة، لغموض بنودها وأهدافها، واعتبروها انتهازية، وتحت هذه الضغوط أعلنت حكومة الوحدة عن محتوى المذكرة وارتباطها بقطاع الطاقة من الجوانب الفنية والقانونية، وأنها أقرب ارتباطا بالقوانين المحلية وتنشيط الاستثمار والمصالح

[1] المرجع سابق الذكر.

المشتركة من دون التنازل عن أرض أو نطاق بحري، كما هي متماثلة مع المشاركات المصرية، والأوروبية، والأمريكية.[1]

"وتتنافس حكومتان على السلطة في ليبيا، الأولى هي حكومة طرابلس التي تأسست عام 2021 كجزء من عملية السلام برعاية الأمم المتحدة، والثانية يقودها وزير الداخلية السابق "فتحي باغاشا" وبدعم من جانب حفتر."[2]

فالوضع في ليبيا يزداد تأزما وتوترا في ظل الصراع بين الحكومتين المتنافستين بعد أن وقعت الحكومة الليبية بقيادة عبد الحميد الدبيبة والتي ترفض تسليم السلطة لحكومة فتحي باغاشا المعينة من قبل البرلمان، ووقعت وزارة الخارجية الليبية والتركية في طرابلس الاتفاقية المثيرة للجدل والتي تشمل التنقيب عن النفط والغاز في مياه ليبيا، عقب مرور ثلاث سنوات على إبرام اتفاق ترسيم الحدود البحرية، وتأتي هذه الاتفاقية في خضم نزاع على الشرعية بين حكومتي الدبيبة وباغاشا تحول في أكثر من مناسبة إلى مواجهة مسلحة، بينما لا تزال تركيا تحتفظ بوجود عسكري في غرب ليبيا وبحشود من المرتزقة السوريين الذين جلبتهم في 2019 دعما لحكومة الوفاق السابقة بقيادة فايز السراج، ففي ظل نزاع الشرعية الراهن بين السلطتين المتنافستين، تفاقم الاتفاقية الجديدة الانقسامات بين الأطراف الليبية على اعتبار عدم اعتراف البرلمان الليبي الجهة التشريعية الوحيدة بشرعية حكومة الدبيبة وبالتالي يعتبر البرلمان أي اتفاقية توقعها طرابلس غير شرعية.[3]

---

[1] خيري عمر، ليبيا بين السياسات الإقليمية والعلاقات التنافسية، يوم: 2023/01/14، على الساعة: 15:07، على الموقع الالكتروني: https://www.google.com/amp/s/www.alaraby.co.uk/opinion/

[2] ليبيا وتركيا توقعان اتفاقية للتنقيب عن النفط والغاز، 2022/10/03، يوم: 2023/01/13، على الساعة: 14:40، على الموقع الالكتروني: swissinfo.ch/ara/afp/

[3] حامد سعيد، **اتفاقية تنقيب عن النفط والغاز بين أنقرة وطرابلس تؤجج الانقسامات الليبية**، يوم: 2023/01/11، على الساعة: 15:05، على الموقع الالكتروني: middle-east-online.Com/

انطلاقا مما سبق ترى الباحثة أن العلاقات التركية الليبية محكومة أو مرهونة بمتغيرين أساسيين، المتغير الأول مرتبط بالتوازنات في شرق البحر المتوسط، حيث سيتعزز الموقف الجيوسياسي لتركيا في البحر المتوسط والصراع مع اليونان وقبرص الجنوبية، خاصة بعد زيادة أهمية منطقة شرق البحر المتوسط كبديل استراتيجي مهم لأوروبا بعد أزمة الطاقة العالمية المترتبة عن الحرب الروسية – الأوكرانية 2022، وبغض النظر عن المعضلة الإسرائيلية وقضية ترسيم الحدود البحرية مؤخرا مع لبنان، كلها متغيرات وأحداث تؤثر على السياسة العالمية عامة وسياسة شرق المتوسط خاصة ومنها الأزمة الليبية التركية، ضف إلى ذلك مشكلة ترسيم الحدود البحرية لليونان مع الدول الأخرى مصدرا للتوتر، بسبب الخلاف حول تعريف المنطقة الاقتصادية لمجموعات الجزر المحيطة بها، ويتعلق المتغير الثاني بالموقف التركي من الصراع على السلطة بين حكومتين غير متماثلتين في الاعتراف الدولي، حيث تعتقد تركيا أن ليبيا مرتبطة بتركيبة التدخل الدولي وتعقد الوضع الداخلي، وهو ما يعسر الأمور ويعقد من العملية السياسية والسير نحو انتخابات نزيهة تحترم إرادة وحقوق الشعب الليبي وتتقرر مصيره.

الفرع الثاني: دوافع توقيع تركيا مذكرة الطاقة مع حكومة الدبيبة في ليبيا في أكتوبر 2022:

هناك مجموعة من الأسباب والدوافع يمكن أن تفسر توقيع تركيا مذكرة التفاهم مع حكومة الدبيبة، خاصة في مجال الطاقة، ويمكن إجمالها في النقاط التالية:[1]

1- تأمين الاحتياجات التركية من الطاقة:

حيث تسعى تركيا لتأمين احتياجاتها من النفط والغاز خلال الفترة المقبلة، لاسيما في ظل أزمة الطاقة العالمية والأسعار المرتفعة بشكل مطرد، وبالتالي يمكن أن توفر هذه الإمدادات التي تحتاجها تركيا من الطاقة.

[1] عدنان موسى، تأثير مذكرة الطاقة بين تركيا وحكومة الدبيبة في أزمة ليبيا، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، يوم: 2023/01/12، على الساعة: 11:06، على الموقع الإلكتروني: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/item/7702

2- توظيف أزمة الطاقة في علاقة تركيا مع أوروبا:

في ظل أزمة الطاقة العالمية التي تمخضت عن الحرب الروسية-الأوكرانية، تركيا تريد استغلال هذه الأزمة في تكريس نفوذها ودورها، كمورد رئيس للطاقة إلى أوروبا، خاصة في ظل الوضع المتأزم الذي تعانيه الدول الأوروبية، حيث تستهدف تركيا استغلال موارد ليبيا من الطاقة واستخدامها كورقة ضغط في علاقتها مع الغرب.

3- القلق التركي من الوجود البريطاني في غرب ليبيا:

تتجه بريطانيا في الوقت الراهن لتعزيز حضورها في القارة الإفريقية بشكل عام وليبيا بشكل خاص، والتي انعكست بوضوح في زيارة سفينة الإنزال العسكرية البريطانية "أليبون" لقاعدة "أبوستة" البحرية في طرابلس، لأول مرة منذ نحو 8 سنوات والحديث عن مساعي التعاون البريطاني الأمني مع ليبيا، وقد أثارت هذه التحركات البريطانية قلق بشأن تهديد نفوذها في غرب ليبيا، وهو ما قد يفسر إعلان تركيا عن تدريبات بحرية مع نظيرتها ليبيا قبالة السواحل الليبية، قبل أن يقوم وفد وزاري تركي رفيع المستوى بزيارة ليبيا.

4- ترسيخ النفوذ التركي الممتد في ليبيا:

في ظل الحديث عن ترتيبات جديدة يجري التحضير لها تتعلق بمسارات الوضع الليبي مستقبلا، يبدو أن هناك مساع تركية راهنة لتعزيز نفوذها على المدى الطويل في ليبيا، وبالتالي فإن مذكرة الطاقة التي وقعتها تركيا مع حكومة الدبيبة تعني ضمان استمرارية وجودها في ليبيا مستقبلا، بغض النظر عن السلطة المقبلة أو أي ترتيبات يتم التوصل إليها.

5- التوترات التركية – اليونانية في بحر ايجه:

نشرت اليونان مؤخرا عشرات المدرعات الأمريكية الصنع في بحر إيجة، وذلك في جزيرتي "ساموس" و"ليسبوس"، الأمر الذي مثل إزعاجا بالنسبة لتركيا، حيث اعتبرته تهديدا لمصالحها في

شرق المتوسط. ومن ثم فإن التحركات الليبية الراهنة في ليبيا قد ترتبط بالأساس بسياقات التوتر مع اليونان أكثر من ارتباطها بمتغيرات المشهد الليبي.

الفرع الثالث: ردود الأفعال الإقليمية والدولية اتجاه الاتفاقية الليبية التركية

"مع توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية في البحر المتوسط والاتفاقية الأمنية بين الحكومة التركية، وحكومة الوفاق الوطني الليبية برئاسة فائز السراج في نوفمبر 2019 دخلت ليبيا في خضم تجاذبات وتوترات، ما دفعَ أطرافا كثيرةً محليةً ودولية للعمل على تقويض الإجراءات التركية في ليبيا وقد لقت المذكرتان رفضًا إقليميًّا ودوليًّا لكونهما تتجاوزان صلاحيات السراج وفق اتفاقِ الصخيرات، كما أن الاتفاق البحري ينتهك قانونَ البحار، وذلك بسبب عدم وجود حدودٍ بحرية بين الدولتين".[1]

- **الموقف المصري:** مصر متخوفة من التواجد التركي في ليبيا ومدى تأثيره على أمنها القومي، وهو ما دفعها إلى التنديد باتفاق السراج، منذ اللحظة الأولى، والعمل على حشد الجهود الدولية لإحباط التواجد العسكري التركي في ليبيا ودعم الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر.[2]

"وأعلنت الخارجية المصرية من الاتفاقية الجديدة في أكتوبر 2022، بأن حكومة الوحدة منتهية الولاية، ولا تمتلك صلاحيات إبرام مذكرات تفاهم واتفاقيات دولية".[3]

- **موقف الدول المغاربية:** فالمغرب والجزائر وتونس لا تدعم حفتر وتميلُ سياسيًّا إلى حكومة السراج، وترحِّب بدور سياسي تركي، إلَّ أنَّ موقفها الرسمي معارض للتدخل العسكري التركي في ليبيا خشيةَ أن يحوِّل ليبيا إلى سوريا جديدة ويخلق لها مشاكلَ أمنية خطيرة.

[1] Carnegie Middle East ،Is Cairo Going to War? ،June 22 ،2020 ،Accessed on June 23 ،2020 ،Via link https://bit.ly/2BrR56V

[2] i.b.i.d.

[3] عبد الله الكبير، حول الاتفاقية الجديدة مع تركيا، يوم: 2023/01/13، على الساعة: 13:56، على الموقع الالكتروني: ar.libyaobserver./article/21101

فقدت تونس مكانتها التجارية في السوق الليبية وخرجت من قائمة الدول العشر (10) الأهم لهذه السوق في الوقت الذي صعدت فيه تركيا إلى المركز الثالث على صعيد الصادرات، ولم يعُد هناك أكثرُ من عشرين ألف تونسي يعملون في ليبيا؛ وفي الوقت الذي يتراجع فيه حضور السلع التونسية في ليبيا يزدادُ حضوُر السلع التركية هناك حتى في مناطق لا تسيطرُ عليها حكومة السراج من جانبها، تعتبر الجزائر الدولة الأكثر اهتماما بالشأن الليبي، وهي أكثر الدول المغاربية وضوحا في رفضها للمشير حفتر، الذي وصفت عملياته بالعدوان العسكري.[1]

- **الموقف الأوروبي:** قام وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي بإجراء مشاورات حول كيفية الحد من التأثيرات السلبية للاتفاق بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية، خاصة في ظل الاهتمام الأوروبي بتحقيق الاستقرار في هذه المنطقة فيما يتعلق بتأمين احتياجاتها من الطاقة بعيدًا عن الجانب الروسي الذي تشهد العلاقات معه توترات عدة، علما أن بنود الاتفاق تسمح لتركيا بالتواجد في مناطق تخضع للسيادة اليونانية والقبرصية والتي تشهد نزاعًا طويل الأمد حول حقوق التنقيب عن النفط والغاز شرقي البحر المتوسط.

وبالرغم من كونهما حليفين في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فإن اليونان وتركيا منقسمتان حول جملة من القضايا التي استمرت لعقود، بما في ذلك النزاعات الإقليمية في بحر إيجا، وقد وصلتا إلى حافة الحرب ثلاث مرات منذ سبعينيات القرن الماضي، إحداها حول حقوق التنقيب في إيجا، ويستهدف الاتحاد الأوروبي الخروج بجملة من الإجراءات التي لم تعد فقط العقوبات آلية وحيدة على ردع ومواجهة السلوك التركي خاصة وأن هناك تشابك أيضًا بين الجانبين على الكثير من

[1] أحمد القرني، النفوذ التركي في الأزمة الليبية...التداعيات السياسية والأمنية، المرجع سابق الذكر، ص.16.

الملفات الخلافية كما هو الحال في أزمة اللاجئين أو أزمة العائدون من (داعش)، واللذان تستخدمهما تركيا في الضغط على دول الاتحاد.[1]

الموقف الأمريكي:

تقوم الولايات المتحدة بدور، أقرب إلى المراقبة، في ليبيا، وقد تطور موقفها المتساوي إزاء حلفائها الإقليميين المتنافسين في هذا البلد إلى تأييد الطرف الذي يمكن أن يوازن الدور الروسي المتصاعد، وهو حاليًا، وبشكل أساسي، تركيا لقد انحسر اهتمام الولايات المتحدة منذ انسحابها من ليبيا في سبتمبر2012 بعد مقتل السفير الأميركي كريستوفر ستيفنز (**Christopher Steven**)، وبعد أن كانت قد قامت قبل ذلك بدور حاسم في إسقاط القذافي عام2011 وقد أثرت حادثة الهجوم على قنصليتها في بنغازي في سلوكها اللامبالي إزاء الصراعات المحلية والإقليمية في ليبيا لسنوات، واقتصرت سياستها على دعم جهود الأمم المتحدة، والتركيز على خطابٍ عامٍ لا يقدم إسهامات ملموسة لإنهاء النزاع، مثل المطالبة ب" إنهاء التدخل الأجنبي وبمفاوضات لوقف إطلاق النار وتعزيز الدولة الليبية"، وكذلك التحذير بشأن" التهديدات من المتطرفين وضعف مؤسسات الدولة وتدفقات المهاجرين واللاجئين والممنوعات داخل وعبر حدود ليبيا ."لكن التدخل الذي كانت تشير إليه أتى أساسًا من بين حلفائها: مصر والإمارات وإيطاليا وتركيا لذا، كانت إدارة "الرئيس دونالد ترامب" ترسل رسائل عامة إزاء هؤلاء الحلفاء، ففيما يتعلق بالإمارات ومصر، كانت تشير إلى أن" الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق أهداف تتعلق بليبيا إلى جانب أهداف تتعلق بأمن الخليج والسلام الإقليمي ."وفيما يتعلق بتركيا،" تسعى الولايات المتحدة لتحقيق أهداف ليبيا وسورية والناتو في وقت واحد ."وحتى بعد التدخل العسكري التركي وسيطرة حكومة الوفاق على الغرب، كانت الرسالة الأميركية عامة أيضًا، فقد صرّح مساعد وزير الخارجية ديفيد شينكر

[1] حامد أوغلو، **كعكة الغاز...أبعاد الصراع الأردوغاني مع دول شرق المتوسط**، المرجع سابق الذكر.

(**David Schenker**) في جويلية 2020 بأن" الولايات المتحدة تدعو جميع الأطراف لإلقاء السلاح.[1]

رغم هذه العمومية في موقف الولايات المتحدة، اعتبر حفتر ومؤيدوه في شرق ليبيا أن "الولايات المتحدة تقدم الدعم لمنافسيهم في غرب ليبيا .وتتبع شكوى حفتر وداعميه الإقليميين إزاء موقف الولايات المتحدة من عدم معارضة التدخل والوجود العسكري التركي المتنامي في ليبيا، بل واعتبار تركيا تقوم بالرد وليس بالتدخل الأساسي الآتي من روسيا .فقد حذرت الولايات المتحدة على لسان سفيرها" ريتشارد نورلاند" (Richard Norland) من التدخل الروسي، إذ قال: "حان الوقت لجميع المرتزقة وجميع القوات الأجنبية للبدء في تهدئة التصعيد ومغادرة ليبيا .الآن"، عندما نتحدث عن تركيا، علينا أن نتذكر أن التصعيد الحقيقي في هذا الصراع بدأ بتدخل قوات فاغنر[2]* من روسيا في أكتوبر 2019، وكان التدخل التركي ردًا على ذلك يجب أن يُسمح للأطراف الليبية بالحضور إلى طاولة المفاوضات .نحن لا نعتقد أن ليبيا تريد أن تكون محتلة من قبل أي عنصر أجنبي، سواء كانت روسية أو تركية أو حتى حركة أيديولوجية .فالولايات المتحدة، بهذا الموقف، لا تريد حتى الآن القيام بنفسها بمواجهة روسيا، فقد عرضت حكومة الوفاق عليها إقامة قاعدة عسكرية لموازنة النفوذ الروسي، لكنها لم تستجب، فإدارة ترامب تعتبر "النزاع الليبي مشكلة أوروبية لا تحظى باهتمام كبير للمصالح الأميركية"، ما منح الروس مساحة للمناورة وملء الفراغ وبدلً من ذلك، كما أشرنا، ترى واشنطن في تدخل تركيا؛ عضو الناتو

[1] **"Libya: Conflict ،transition and US Policy ،" Congressional Research Service** (June 2020) ،pp. 21-22 ،accessed on 5/7/2020 ،at: https://bit.ly/3iAAwqn

* **قوات فاغنز:** هي منظمة روسية عسكرية وقد وصفها البعض بأنها شركة عسكرية خاصة، التي قيل ان مقاوليها شاركوا في صراعات مختلفة، بما في ذلك العمليات العسكرية في الحرب الأهلية السورية على جانب الحكومة السورية، وكذلك الفترة الممتدة من 2014 إلى 2015، في الحرب في دونباس في أوكرانيا لمساعدة القوات الانفصالية التابعة للجمهوريات الشعبية دونيتسك ولوهانسك المعلن عنها ذاتيا.

ومعارض روسيا الأبرز في ليبيا وعدو حفتر الذي استقطب شركة فاغنر، اللاعب الأكثر اهتمامًا في تولي هذا الدور وتكاليفه[1].

ومع ذلك، تراقب الولايات المتحدة الوضع عن كثب وتخشى أن يبلغ الوجود الروسي على السواحل الليبية مرحلةً تسمح له بتهديد مصالحها وحلف الناتو .ففي ديسمبر 2019، رأت قيادة "أفريكوم" أن الوجود العسكري الروسي المتنامي في ليبيا يهدد الشراكات العسكرية الأميركية المستقبلية والتعاون في مكافحة الإرهاب من خلال إعاقة وصول الولايات المتحدة إلى ليبيا وفي جويلية2020، نشرت" أفريكوم" صورًا تظهر طائرات روسية المنشأ تعمل في ليبيا وحولها، وأعلنت أن" :روسيا تواصل الضغط من أجل إيجاد موطئ قدم استراتيجي على الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي[2].

بهذا التطور في الموقف الأميركي، أصبحت واشنطن تركز على تصاعد الدور الروسي وتهديده للناتو، وتعتبر التدخل التركي موازنًا ومعرقلً لهذا الدور .ولكنّ موقفها قد يتغير تمامًا، أي ضد الوجود العسكري التركي إذا ظهرت شراكة تركية روسية في ليبيا .كما قد تطلب من تركيا، ومن غيرها، مغادرة ليبيا في حال توصّلَ الليبيون إلى تسوية سياسية واستقرت البلاد . لذلك، تبدو مواجهة النفوذ الروسي في ليبيا على رأس الأولويات الأميركية والتركية معًا، وهو العامل الأساسي لهذا التوافق .ولولا الموافقة الأميركية، ولو ضمنيًا، على التدخل التركي، لما استطاعت أنقرة مواجهة الانتقادات الحادة من الشركاء الأوروبيين في الناتو، وبخاصة فرنسا، ولما تجنبت الإدانة الدولية حتى الآن .ويبدو أن الولايات المتحدة أحد أهم الداعمين لوقف إطلاق النار الذي أعلنته حكومة السراج لأنه يصب في مصلحته.[3]

[1] **Libya: Conflict ،transition and US Policy ،"Congressional Research Service** ،o.p.c.i.t.
[2] Ferhat Polat**, "Will the US take on a bigger role in Libya?" TRT World**, 5/3/2020, accessed on 5/7/2020, at: https://bit.ly/2VMzT3t
[3] Ferhat Polat**, "Will the US take on a bigger role in Libya?" TRT World,** o.p.c.i.t

وترى الباحثة أن الموقف الأميركي من التدخل التركي والروسي في المنطقة التي تمثل أهمية إستراتيجية للولايات المتحدة، حيث تجد نفسها مضطرة لإعادة تفكيرها بموقفها السلبي من الأزمة الليبية من خلال وضع ليبيا في دائرة اهتماماتها وأولوياتها. إضافة إلى التفكير بتفعيل دورها عبر الدخول بعقد صفقات والحصول على امتيازات للتنقيب عن الغاز والنفط شرق المتوسط من خلال الشركات التابعة لها، بشكل قد ينعكس سلبيا على الحسابات التركية والروسية. لدرجة ان هناك من يرى بان أميركا ربما تكون قد أعطت تركيا الضوء الأخضر في تركيا لتحجيم مساعي روسيا والحد من طموحاتها في حوض المتوسط على وقع القلق الذي ينتابها من احتمالية وجود تفاهم ولغة مشتركة بين تركيا وروسيا على تقاسم المصالح والأدوار وتوزيع مناطق النفوذ من البوابة الليبية ومنطقة شرق المتوسط.

– **الموقف الروسي:** تتقاطع المصالح الروسية من خلال سوريا مع تلك التوترات التي تشهدها منطقة غاز شرق المتوسط، خاصة أن روسيا في ديسمبر 2017، وقّع بوتين قانونًا لتوسيع قاعدتي طرطوس وحميميم من أجل ترسيخ الوجود الدائم لروسيا في سوريا. وإلى جانب موانئ سوريا، تتطلع موسكو إلى مصر وليبيا، وكذلك إلى شمال أفريقيا على نطاق أوسع، ويمكن إرجاء ذلك إلى الطموحات الروسية الرامية إلى لعب دور جيوسياسي أكبر في شرق البحر الأبيض المتوسط، ولعل هذه التحركات الروسية في منطقة شرق المتوسط بعدما وقع الطرفان الروسي والسوري اتفاق "عقد عمريت" في 2013، من أجل التنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية السورية، ويشمل عمليات تنقيب في مساحة 2190 كيلومترًا مربعًا ويمتد على مدى 25 عامًا، بكلفة تبلغ 100 مليون دولار، بتمويل من روسيا، وفي حال أُكتشف النفط أو الغاز بكميات تجارية، ستسترد موسكو النفقات من الإنتاج، واستحوذت شركتان روسيتان على ثلاثة مواقع للتنقيب عن البترول في سوريا، بعد توقيع كل من شركتي "**فيلادا وميركوري**" الروسيتين على العقود مع وزارة النفط السورية. وفيما يتعلق بالاتفاق التركي مع حكومة الوفاق الليبية دعا الرئيس

بوتين إلى وقف الأعمال العسكرية في ليبيا والتوصل إلى حل يسمح بتوزيع صلاحيات الحكم بين الأطراف الليبية. وقال بوتين أن روسيا على اتصال مع جميع الفرقاء الليبيين بما في ذلك رئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج والمشير خليفة حفتر مشيرًا إلى مشاورات تجريها روسيا مع تركيا ودول أوروبية أخرى بهذا الإطار، خاصة بعد زيادة احتمال نقل تركيا قوات عسكرية إلى ليبيا، وفق الاتفاق الأمني.[1]

واعتبرت الباحثة أن التحرك التركي الأخير مدفوعاً بجملة من التغيرات التي تشهدها الساحة الدولية وتحديداً الحرب الروسية الأوكرانية، حيث ترى تركيا أن حاجة الدول الأوروبية للطاقة في ظل المأزق الذي تعيشه على خلفية وقف إمدادات الطاقة الروسية قد لا يجعلها تعارض التحركات التركية في شرق المتوسط، كما أنها تراهن على الانشغال الدولي في هذه الأزمة العالمية، من هنا يبدو أن سياسة تركيا تستهدف فرض أمر واقع، إلا أن الأمر قد لا يتم بهذه السهولة في ظل المعارضة المصرية واليونانية والقبرصية لأي تفاهمات بين تركيا وحكومة الدبيبة، بخاصة أنها تتنافي مع القانون الدولي للبحار.

كما تعمل تركيا عبر تفاعلاتها في شرق المتوسط على توظيف أزمة الطاقة في إعادة إحياء مشروعها الرامي للعب دور مركزي في نقل الغاز الطبيعي لدول أوروبا، بخاصة في ظل التقارب الروسي التركي في هذا الصدد بعدما اقترح الرئيس الروسي أن تصبح تركيا مركزاً لنقل الغاز الروسي لأوروبا، يضاف لذلك رغبة تركيا في النفاذ لشرق المتوسط عبر البوابة الليبية بهدف السيطرة أو على الأقل ممارسة دور في عملية نقل الغاز المحتملة من أفريقيا إلى أوروبا عبر ليبيا، على غرار خط الأنابيب المقترح لنقل الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مروراً بليبيا.

[1] تطورات وصراعات جديدة.... هل لازال مسار برلين قائما، 2019/12/20، يوم: 2019/10/5، على الموقع الالكتروني: afrigatenews.net/articl/

انطلاقا مما سبق ذلك، ترى الباحثة أن هذه الاتفاقية الأخيرة التي تم توقيعها بين تركيا وليبيا، لها انعكاسات سلبية سواء داخل المشهد الليبي أو على المستوى الإقليمي والدولي، وهذا يدل على مدى نجاعة الدبلوماسية التركية في تمرير سياساتها وتطبيق استراتيجيتها وفرض سياسة الأمر الواقع والمضي قدما في توقيع اتفاقية أخرى متعلقة بالطاقة ضاربة عرض الحائط ردود الأفعال الإقليمية والدولية، أو حتى موقف الأطراف الليبية من هذه الاتفاقية خاصة بعد رفض البرلمان الليبي، والحكومة الثانية بقيادة باغاشا المتصارعة مع حكومة الدبيبة، ومن هنا فقد لخصت الباحثة مجموعة من الانعكاسات والتي يمكن رصدها في النقاط الآتية:

- في ظل الرفض الداخلي والخارجي لمذكرة التفاهم هذه، ستواجه تركيا تحديات كبيرة في منطقة شرق المتوسط، خاصة بعد تعرضها للانتقادات الأوروبية والأمريكية، ويبدو أن ليبيا سيزداد الوضع فيها صعوبة وستشكل بؤرة للتنافس الإقليمي الحاد والاستقطاب، من خلال تشكيل تكتل إقليمي داعم لحكومة باغاشا، مقابل تكتل آخر تقوده تركيا لدعم حكومة الدبيبة.
- المساهمة في تعميق الانقسامات الداخلية والتوترات في ليبيا، خاصة بعد رفض غالبية الأطراف الليبية رفضهم لهذه الاتفاقية، وهو ما ينذر بتأجيج مزيد من الصراعات الداخلية، وعرقلة محاولات التسوية السياسية للأزمة الحالية.
- أن التحركات التركية الأخيرة في ليبيا وتوقيعها لمذكرة تفاهم متعلقة بالطاقة وتعرضها للرفض والانتقاد على المستوى الداخلي والخارجي، ستدفع دول منظمة غاز شرق المتوسط إلى مزيد من التعاون والتنسيق مع بعضهم البعض، لمجابهة الأفعال التركية في المنطقة، ومنعها من فرض سياسة الأمر الواقع، ولا يتم هذا إلا من خلال توحيد إرادات دول المنظمة وصياغة موقف جماعي تجاه التحركات التركية.

- أن التغيرات التي تشهدها الساحة الدولية وتحديدا الحرب الروسية الأوكرانية، حيث تعتبر تركيا أن حاجة الدول الأوروبية للطاقة في ظل المأزق الذي تعيشه على خلفية وقف إمدادات الطاقة الروسية قد لا يجعلها تعارض التحركات التركية في شرق المتوسط، كما أنها تراهن على الانشغال الدولي بهذه الأزمة العالمية، ومن هنا يبدو أن سياسة تركيا تستهدف فرض أمر واقع، إلا أن الأمر قد لا يتم بهذه السهولة في ظل المعارضة المصرية اليونانية والقبرصية لأي تفاهمات بين تركيا وحكومة الدبيبة، خاصة وأنها تتنافي مع القانون الدولي للبحار.
- أن الأزمة الليبية، ومن الانقلابي "خليفة حفتر"، المدعوم من فرنسا ومجموعات أخرى (مصر، والإمارات، والمملكة العربية السعودية)، كلها على علاقة مباشرة مع مصالح تركيا في شرق المتوسط، فضمان الوحدة السياسية واستدامتها في ليبيا، التي لم يمتنع كثير من الفاعلين عن التدخل فيها لن يكون نتاج إستراتيجية سياسية سهلة أبدا، لذا ستكون هذه المنطقة شاهدا على استعراض للقوة، ليس في البحر فقط، بل على الأرض أيضا.
- ويمكن القول إن احتياطيات الطاقة المكتشفة شرق المتوسط ودعم جهات معارضة لتركيا لحفتر في ليبيا ضاعفت من أهمية ليبيا في إستراتيجية تركيا لتحقيق المكانة والنفوذ كقوة إقليمية طامحة وخاصة في المجال البحري في البحر المتوسط وقد قامت تركيا من خلال الاتفاقيات الأخيرة بتثبيت حقائق جديدة تتناسب مع سعيها لمزيد من التأثير والمكاسب والحقوق السيادية واستطاعت على قاعدة الربح للجميع تثبيت واقع بحري جديد في شرق المتوسط مقابل تأمين الجانب الدفاعي والأمني لحكومة الليبية .

المطلب الثالث: حق السلطة الفلسطينية في غاز منطقة شرق المتوسط

اكتشفت شركة الغاز البريطانية حقل غزة مارين 1 للغاز الطبيعي في عام 1999، على بعد 36 كيلومترًا (22 ميلاً) غرب ساحل غزة في منطقة تقع في المياه الإقليمية الفلسطينية. بعد عام، تم اكتشاف حقل غزة مارين 1 على الحدود المشتركة مع "إسرائيل". لكن طوال تلك السنوات، منعت "إسرائيل" الفلسطينيين من الاستفادة من موارد الغاز الطبيعي الخاصة بهم يعتقد الفلسطينيون أن الوقت مناسب اليوم لرفع ملف الغاز الطبيعي وسط تزايد الطلب العالمي على الغاز في ظل الحرب الروسية المستمرة على أوكرانيا، وتصاعد التوتر بين لبنان و "إسرائيل" بشأن حقول الغاز المتنازع عليها، وجهود الوساطة الأمريكية منع المواجهة العسكرية بين البلدين.[1]

لقد أثارت الاكتشافات الغازية في حوض شرق المتوسط حالة من الجدل القانوني والسياسي، ويتضح ذلك بشكل خاص بسبب الممارسات "الإسرائيلية" غير العادلة التي قامت بتطوير حقل غزة البحري في المياه الفلسطينية على سبيل المثال، حيث تصر "إسرائيل" على شروط قاسية منبعها قرصنة الحقوق الفلسطينية، ومنها أن يتم توجيه الغاز أولا إلى عسقلان ثم إلى غزة، لتتمكن "إسرائيل" من اقتطاع الكميات المطلوبة، وتحديد الأسعار وفقا لما تراه هي، هذه الشروط والحثيات كلها دفعت بالشركة البريطانية للغاز وشركائها، وصندوق الاستثمار التابع للسلطة الفلسطينية، وشركة المقاولون المتحدون التي تعمل معا على تطوير حقل غزة البحري لتعليق عملياتها هناك، كما أشرنا سابقا في اكتشافات الغاز أن هذا الحقل تم اكتشافه سنة 2000، على بعد 25 كم قبالة ساحل غزة، مع احتياطات تقدر بنحو 64 تريليون متر مكعب، وكان من المقرر أن الغاز من هذا الحقل من شأنه أن يغذي محطة توليد الكهرباء في غزة ليحل محل الغاز القادم من "إسرائيل".[2]

[1] Ahmad Melhem, **Hamas claims Palestinian right to offshore Mediterranean gas**, Day : 25/11/2022, 10 :55 Read more : https://www.al-monitor.com/originals/2022/09/hamas-claims-palestinian-right offshore-mediterranean-gas#ixzz7lduBCqyX.

[2] شادي سمير عريضة، استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط، المرجع سابق الذكر، ص.56.

لقد هاجمت "إسرائيل" قطاع غزة في إطار عملية حربية معروفة باسم الرصاص المصبوب، عام 2009/2008، وكانت حقول الغاز الفلسطينية محاصرة بحكم الأمر الواقع من "إسرائيل"، في انتهاك قواعد القانون الدولي، وبعد هذا العدوان أعلنت تل أبيب اكتشاف حقل ليفياثان للغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط. في ذلك الوقت، كان حقل ليفياثان للغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، في ذلك الوقت كان حقل ليفياثان هو الحقل الأبرز الذي وجد في المنطقة الفرعية المستكشفة في حوض الشام، والتي تغطي قرابة 83ألف كم^{2}من منطقة شرق المتوسط، فإن التوقعات تتمثل في الحصول على الطاقة اللازمة ل "إسرائيل"، وهي توقعات شركة "نوبا انرجي"، و"ديليك دريلينغ"، والحقيقة التي يغفل عنها الكثير من الناس بالرغم من خطورتها الشديدة، وهي قيام "إسرائيل" بوضع يدها على أربعة حقول للغاز الطبيعي، الواقعة داخل حدود المنطقة الاقتصادية الحصرية لفلسطين، وبالتحديد قبالة شواطئ قطاع غزة، وهي حقول (نوا، وشيمشون، وماري بي، وحقل غزة)، علما أن "إسرائيل" تتجاهل جميع العقود والاتفاقيات المبرمة مع السلطة الفلسطينية برعاية أمريكا والاتحاد الأوروبي وروسيا ومصر، مستغلة حالة الانقسام بين الفلسطينيين والوضع الحالي الذي يسود أغلب الدول العربية.[1]

إن الاحتلال العسكري "الإسرائيلي" للأرض الفلسطينية منذ عام 1967 والحصار المفروض على قطاع غزة منذ عام 2007 منعا الشعب الفلسطيني من ممارسة أي سيطرة على موارده من الوقود الأحفوري، مما حرمه من عائداته المالية والتصديرية التي تتزايد الحاجة إليها مع اقتراب الاقتصاد الفلسطيني من حافة الانهيار خاصة وأن التكاليف الاقتصادية التي يتحملها الشعب الفلسطيني من جراء الاحتلال موثقة جيدا، فمنها قيود مشددة مفروضة على حركة العمالة والبضائع، وقيود مفروضة على حركة أفراد الشعب الفلسطيني، ومنها مصادرة وتدمير الممتلكات والأصول وفقدان وسلب الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى، وكذلك تجزئة وتفكيك السوق المحلية الفلسطينية

[1] المرجع سابق الذكر، ص ص.57 –58.

وفصلها عن الأسواق العربية المجاورة والدولية والعنف الذي يمارسه المستوطنون وتوسع المستوطنات والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية التي تمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي كما أن الشعب الفلسطيني لا يملك سوى سيطرة محدودة على حيزه من موارد ماله العام وأدوات السياسات الاقتصادية. ووفقا لبنود بروتوكول باريس للعلاقات الاقتصادية الموقع سنة 1994 بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل"، تسيطر "إسرائيل" على السياسة النقدية والحدود والتجارة الفلسطينية، كما تقوم بتحصيل الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات الفلسطينية وكذلك ضريبة الدخل على الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، والتي تقوم "إسرائيل" بعد ذلك بتحويلها للحكومة الفلسطينية. ويقدر الأونكتاد أن الشعب الفلسطيني خسر تحت الاحتلال 47.7 مليار دولار (بأسعار عام 2015) من الإيرادات المالية خلال الفترة 2007-2017، بما في ذلك الإيرادات التي تسربت إلى خزينة "إسرائيل" والفوائد المتراكمة على هذه التسريبات، وبالمقارنة بهذه المبالغ الطائلة، بلغ الإنفاق الإنمائي للحكومة الفلسطينية خلال الفترة نفسها 4.5 مليار دولار فقط لا غير[1].

وقد أعطى الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني المؤقت لعام 1995، المعروف باسم اتفاق أوسلو الثاني، السلطة الوطنية الفلسطينية ولاية بحرية على مياهها الإقليمية لمسافة 20 ميلا بحريا من الساحل. ووقعت السلطة الوطنية الفلسطينية عقدًا مدته 25 عامًا للتنقيب على الغاز مع «مجموعة الغاز البريطانية» في عام 1999، وفى نفس العام تم اكتشاف حقل غاز كبير، هو «غزة مارين». ومع ذلك، وعلى الرغم من المباحثات الأولية بين "إسرائيل" والسلطة الوطنية الفلسطينية و«مجموعة الغاز البريطانية» بشأن بيع الغاز والاستفادة من هذا الحقل وتوفير الإيرادات، التي

[1] Ahmad Dahlan and Zeyad El-ghussain, "**Gaz Supply to the Gaza s to the Gaza strip: problems and prospects.**" in G ،Blake et al. boundaries and Energy: problems and prospects (London: Kluwer Law international, 1998), p.243.

تحتاجها الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل ماس، لم يتمكن الشعب الفلسطيني من الحصول على أي فوائد من مواردهم الموجودة في مياههم الإقليمية.

وبعد فرض الحصار على قطاع غزة في جوان 2007، والمستمر إلى يومنا هذا، سيطرت "إسرائيل" فعليا على احتياطيات الغاز الطبيعي البحرية مقابل شواطئ غزة، ومنذ ذلك الحين، تتعامل «مجموعة الغاز البريطانية» مباشرة مع حكومة "إسرائيل"، مع تجاوز تام للحكومة الفلسطينية فيما يتعلق بحقوق الاستكشاف والتنمية. كما تسيطر "إسرائيل" على حقل «مجد» للنفط والغاز الطبيعي الواقع داخل الضفة الغربية المحتلة، وتزعم "إسرائيل" أن الحقل يقع غرب خط الهدنة لعام 1948، وذلك على الرغم من أن معظم الخزان النفطي يقع تحت الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967. وفى 2018، بدأت "إسرائيل" في تطوير اكتشافات جديدة للنفط والغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط، وذلك لصالحها ونفعها الخاص والمنفرد[1].

لقد تعهد المجتمع الدولي حتى الآن بتقديم 860 مليون دولار لإعادة إعمار غزة بعد دمار شهر ماي 2020، ولكن حتى قبل العملية العسكرية "الإسرائيلية" الأخيرة، يقدر الأونكتاد أن انتشال سكان غزة من براثن الفقر سيكلف ما لا يقل عن 838 مليون دولار سنويا (بأسعار عام 2015)، ومن شأن حصة عادلة من عائدات النفط والغاز أن توفر للشعب الفلسطيني تمويلا مستداما للاستثمار في إعادة الإعمار الاقتصادي طويل الأجل، وإعادة التأهيل والانتعاش الاقتصادي، والبديل هو أن تستغل "إسرائيل" هذه الموارد بشكل فردى وحصري، وأن تصبح الموارد دافعا آخر لمزيد من الصراع.

عند الاطلاع عن كثب على اتفاقيات منتدى غاز شرق المتوسط (EMGF) في 2019 الموقعة من قبل السلطة الفلسطينية، عقد ممثلو المجتمع المدني الفلسطيني مؤتمراً صحفياً يوم الثلاثاء 27 (أفريل)2021 أدانوا فيه شكل ودور المنتدى، الذي مكن "إسرائيل" من ارتكاب نهب

[1] Ahmad Dahlan and Zeyad El-ghussain, "**Gaz Supply to the Gaza s to the Gaza strip: problems and prospects,** o.p.c.i.t.

لموارد الغاز الفلسطيني، ودعا المتحدثون إلى الضغط الشعبي على السلطة الفلسطينية لتلبية المطالب التالية:[1]

- الانسحاب من منتدى غاز شرق المتوسط EMGF على الفور.
- فضح نهب "إسرائيل" للغاز الطبيعي الفلسطيني والإصرار على خرائط دقيقة للمنطقة الاقتصادية الخالصة الفلسطينية.
- دعوة جميع الدول ولا سيما الاتحاد الأوروبي، إلى احترام المنطقة الاقتصادية الخالصة الفلسطينية وإنهاء صفقات الغاز مع "إسرائيل" حتى تتوقف عن نهب الغاز الفلسطيني وتعترف بحق الفلسطينيين في السيادة على مواردهم الطبيعية.
- حذر الشركات المشاركة في مشاريع الغاز الإسرائيلية من أنها تساهم على الأرجح في جريمة النهب، وعلى هذا النحو، قد تكون عرضة للمحاكمة.

وافتتح المؤتمر المنسق العام للمجلس الوطني الفلسطيني محمود نواجعة قائلا:

إن مشاركة السلطة الفلسطينية مع "إسرائيل" في منتدى غاز شرق المتوسط EMGF توفر ورقة توت فلسطينية تغطي الاحتلال الإسرائيلي وسرقة الموارد الطبيعية الفلسطينية، مما يحرم شعبنا من حقوقه في هذه الموارد. وفرت عضوية السلطة الفلسطينية في المنتدى EMGF غطاءً للتطبيع المتزايد وحتى التحالفات العسكرية بين الدول الأوروبية، وبعض الأنظمة العربية الاستبدادية مثل الإمارات العربية المتحدة ونظام الاحتلال الإسرائيلي، والاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري. كما ندافع بحزم عن العدالة المناخية ولتطوير بدائل خالية من الوقود الأحفوري.[2]

[1] **Palestinian Civil Society Leaders Say PA Must Withdraw from East Mediterranean Gas Forum**, PRESS RELEASE: Palestinian Civil Society Leaders: PA is a Fig-Leaf in "East Mediterranean Gas Forum" and Must Immediately Withdraw, Day : 25/11/2022, 10 :59, at the site : https://bdsmovement.net/news/palestinian-civil-society-leaders-say-pa-must-withdraw-from-east-mediterranean-gas-forum.

[2] Palestinian Civil Society Leaders Say PA Must Withdraw from East Mediterranean Gas Forum, o.p.c.i.t.

وأضاف أن مشاركة السلطة الفلسطينية في هذا المنتدى أضعفت الجهود على الصعيد القانوني، وخاصة تلك الموجهة نحو محاسبة الشركات المتورطة في نهب "إسرائيل" لموارد الطاقة الفلسطينية والمستوطنات يجب أن تدين أي مذكرة تفاهم بوضوح الاستيطان الإسرائيلي والاحتلال والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، وإلا، يجب ألا نوقع أي اتفاقية.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الانتعاش الاقتصادي المستدام والتسوية السياسية المستدامة يجب أن يسيرا جنبا إلى جنب، من أجل تأسيس دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وذات سيادة ومتواصلة الأطراف وقابلة للحياة، تعيش في سلام وأمن مع كل جيرانها. إن البقاء الحيوي، وتحقيق الازدهار، الاقتصادي لدولة فلسطين يعتمد على قدرة الشعب الفلسطيني على السيطرة على اقتصادهم والحصول العادل على حصتهم من احتياطيات النفط والغاز في كل الأراضي الفلسطينية.

المبحث الثالث: تأثير الأزمة السورية على الصراع الإقليمي حول غاز شرق المتوسط

كما تمت الإشارة سابقا أن مورد الطاقة الجديد المتمثّل ب الغاز الطبيعي بات يلعب دورا مفصلياً في تحديد مصير الصراعات المتجدّدة في المنطقة فقد أصبحت المشاكل الجيوسياسية المرتبطة بإنتاج الغاز وكيفية نقله واستخدامه تحتلّ اليوم المساحة الأكبر على الاستراتيجيات الغربية والغاز بات يشكّل عملياً مادة الطاقة الرئيسية في هذا القرن، سواء من حيث البديل لتراجع احتياطي النفط عالمي، أو من حيث الطاقة النظيفة لذلك، فإنّ السيطرة على مناطق" الاحتياطي الغازي "في العالم، تعتبر أساس الصراع الدولي الحالي في تجلّياته الإقليمية.

المطلب الأول: الاتفاق السوري الروسي للتنقيب عن الغاز في المياه الإقليمية السورية

تُعتبر روسيا الدولة الأولى على مستوى العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي، والثانية على مستوى إنتاجه، والثالثة في إنتاج وتصدير النفط. وهي تصدر للقارة الأوروبية نحو 40% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي، ما يجعلها أحد أهم المتحكمين في موازين سوق الطاقة العالمي ومع بروز منطقة شرق المتوسط كمصدر جديد ومهم للثروات الهيدروكربونية، منذ اكتشاف حقل "تامار" عام 2009، وخاصة احتياطات الغاز الطبيعي، لم يكن بالإمكان أن تبقى روسيا بعيدة عن هذه الساحة التي من الممكن أن تشكل بديلاً يهدد بإزاحتها عن كونها إحدى أهم الدول المتحكمة في موارد الطاقة وأسواقها.

الفرع الأول: الاتفاقيات الروسية السورية

بدأت حكاية الدخول الروسي إلى سوريا اقتصاديًا لحجز مقعدها على حوض المتوسط منذ عام 1957، حيث وقعت دمشق مع الاتحاد السوفيتي اتفاقية للتعاون الاقتصادي، يتضمن مساعدات لسوريا بقيمة 300 مليون دولار، وفي ديسمبر 1966، تم الاتفاق مع الاتحاد السوفيتي على بدء أعمال البناء في سد الفرات. وبحسب غرفة تجارة دمشق فإن قيمة الاستثمارات الروسية المتراكمة في سوريا حتى 2011 تقدر بنحو 19 مليار دولار تتركز في قطاعات عدة منها الطاقة والسياحة والنقل.[1]

ووقّع البلدان في عام 2005 قرابة 43 اتفاقية ومذكرة تفاهم شملت الاتفاقات مجالات عدة منها الدفاع والصناعة والتجارة والسياحة والثقافة والطاقة، وقُلصت الديون السورية لروسيا بنسبة 73% من الديون المستحقة البالغة 13.4 مليار دولار مقابل موافقة الرئيس السوري تحويل قاعدة

[1] تمام أبو الخير، هكذا تمدد النفوذ الروسي في شرق المتوسط عبر بوابتي سوريا ومصر، يوم: 2022/11/24، على الساعة: 12:27، على الموقع الإلكتروني: https://www.noonpost.com/content/35290

طرطوس إلى قاعدة عسكرية ثابتة للسفن الروسية التي تخشى روسيا فقدانها في حال سقوط النظام.

وفقاً لأرقام مراكز دراسات، بينها مركز "فيريل" في برلين، فإنه من المتوقع أنّ المنطقة الاقتصادية الخالصة السورية تحتوي على احتياطي غاز يُقدّر بـ (28) تريليون متر مكعب، في حين أن وزير النفط والثروة المعدنية السوري علي غانم قد صرّح في فيفري 2018 بأنّ الدراسات الاستكشافية الأوّلية قدّرت أنّ مياه "الجزء" السوري رقم (2) وحدها تحتوي على ما يقدّر بـ (300) مليون برميل من النفط.[1]

بناء على ذلك، وفي ديسمبر من عام 2013، وقّعت وزارة النفط والثروة المعدنية السورية عقداً مع شركة "**إيست ميد عمريت**" الروسية للتنقيب عن النفط والغاز في مياه المنطقة الاقتصادية الخالصة السورية بالبحر المتوسط، وتحديداً في "الجزء رقم (2)" من المياه السورية، الممتد قبالة سواحل محافظة اللاذقية، بمساحة (2190) كم مربع، في عقد يمتد على مدى 25 عاماً.

إلا أن ما يهم أكثر من ذلك كلّه، هو الوجود الروسي في ميناء طرطوس عبر قاعدة بحرية روسية أنشئت حسب اتفاقية وقعت عام 1971 بين البلدين، وتأسست القاعدة لدعم الأسطول السوفيتي في البحر المتوسط آنذاك، فيما شهدت سنة 2018 و2019 البدء بالتنقيب عن النفط والغاز في البلاد من قبل وزارة الطاقة الروسية التي أوضحت أن شركات "زاروبيج نفط و"زاروبيج جيولوجيا" و"أس تي غه انجينيرينغ" و"تيخنوبروم أكسبورت" باشرت بتنفيذ أعمال التنقيب الجيولوجي لاستكشاف موارد الطاقة في البر والبحر في سوريا.

[1] خالد بشير، الاستثمار الروسي للمنطقة البحرية السورية...هل يعيد رسم خريطة التنافس شرق المتوسط، يوم: 2022/11/22، على الساعة: 21:21، على الموقع الالكتروني: https://hafryat.com/ar/blog /

وفي هذا الصدد يقول" **معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى**": "إن شركات الطاقة الروسية تتطلع إلى تجديد استثماراتها في قطاع الطاقة السوري وتوسيعها، لكنها لا تسعى إلى التنقيب عن احتياطيات النفط السورية المحدودة واستخراجها، فهي تختزن كميات هائلة، بل تحاول الاضطلاع بدور فاعل في إعادة إعمار البنية التحتية للنفط والغاز في سوريا وتشغيلها"، مضيفًا أنه من خلال هذه "الجهود الحثيثة، تأمل شركات الطاقة الروسية في التحكم بجزء كبير من خطوط الأنابيب ومنشآت التسييل والمصافي والموانئ". وبالتالي فإن روسيا تسعى للاستفادة من موقع سوريا كنقطة عبور لنفط وغاز المنطقة المتجهين نحو أوروبا. وبذلك، لن "تنجح روسيا في توسيع نطاق هيمنتها فحسب شرق البحر المتوسط، بل ستتمكن من تشديد قبضتها على إمدادات الغاز الأوروبية"، وفقًا للمعهد[1].

منذ 2019، بدأت روسيا باستعادة فاتورة تدخلها ودعمها للنظام السوري، الذي دعمته عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا منذ تدخلها عام 2015، فوقّعت مع النظام السوري عدة اتفاقيات في قطاعات حيوية وسيادية في الدولة، مثل استخراج الفوسفات والتنقيب عن النفط والغاز وإنشاء صوامع قمح. وسعت روسيا إلى توقيع اتفاقيات من أجل توسيع سيطرتها على شواطئ البحر الأبيض المتوسط. وفي 30 من تشرين الثاني 2020، أعلنت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية عن تصديقها مع الروس على افتتاح فرعين جديدين لشركتين روسيتين هما "ميركوري" و"فيلادا"، تعملان في التنقيب عن النفط في سوريا بدمشق[2].

[1] أبو الخير، هكذا تمدد النفوذ الروسي في شرق المتوسط عبر بوابتي سوريا ومصر، المرجع سابق الذكر.

[2] للمزيد من المعلومات أنظر: مراد عبد الجليل عقد روسي للتنقيب عن النفط في المياه الإقليمية الروسية، على الموقع الالكتروني: https://www.enabbaladi.net/archives/466778#ixzz7lYxPFpTH

ومن ضمن الاتفاقيات أيضًا بين روسيا وسوريا، عقد في نيسان 2019 مع شركة "ستروي ترانس غاز(CTG) الروسية الخاصة، نص على استثمار الشراكة في إدارة وتوسيع وتشغيل مرفأ "طرطوس" لمدة 49 عامًا.

شكل رقم 16: خريطة توضح المنطقة الاقتصادية الخالصة لسوريا في البحر

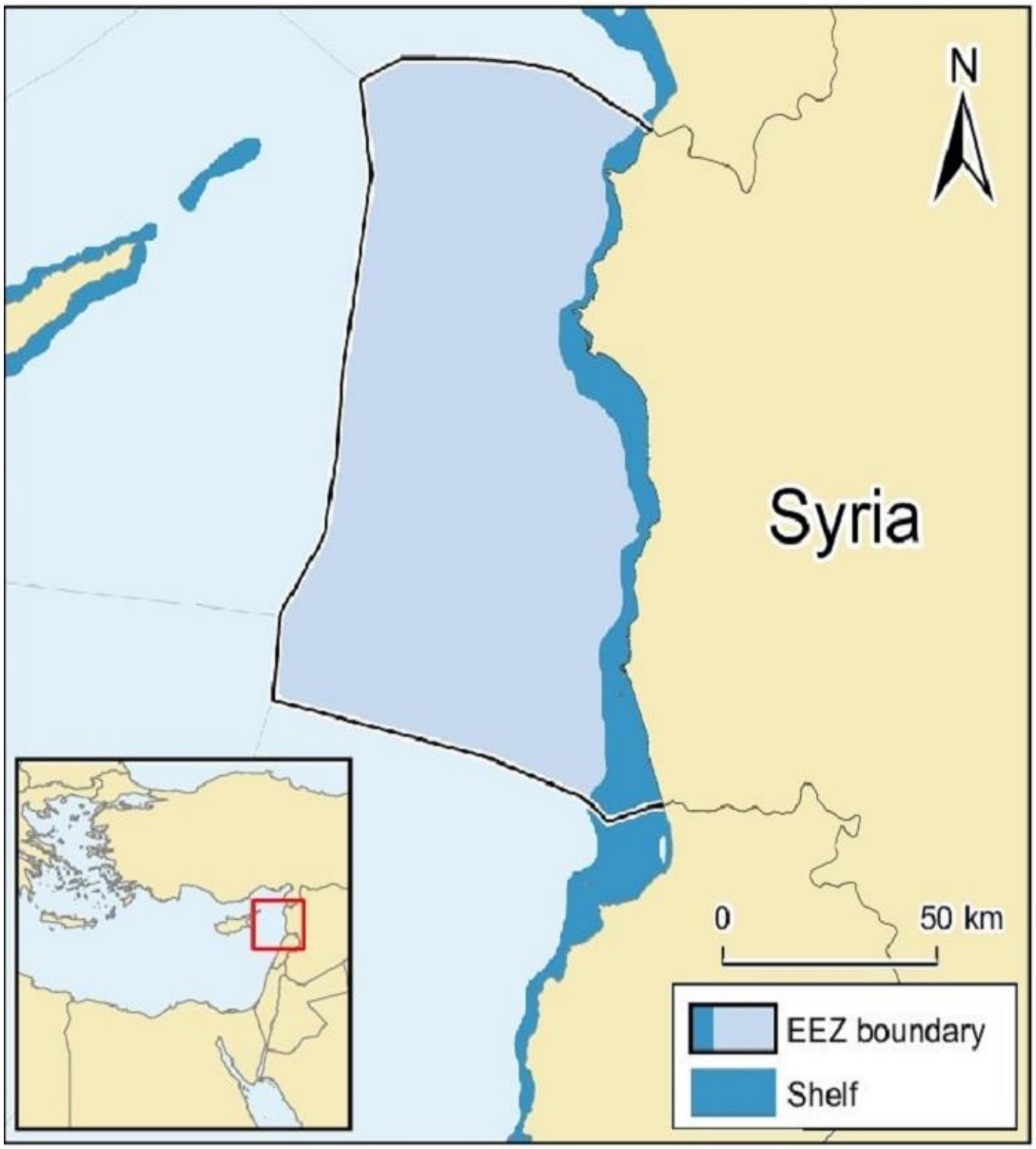

المرجع: خالد بشير، الاستثمار الروسي للمنطقة البحرية السورية...هل يعيد رسم خريطة التنافس شرق المتوسط، يوم: 2022/11/22، على الساعة: 21:21، على الموقع الالكتروني: https://hafryat.com/ar/blog/

وفي مارس 2021 صادقت وزارة النفط والثروة المعدنية السورية على عقد مع شركة "كابيتال ليميتد" الروسية مدّته أربعة (04) أعوام وهو العقد الموقع عام 2019، لتقوم بعملية المسح والتنقيب عن النفط والغاز في "الجزء" رقم (1)"، مقابل ساحل محافظة طرطوس والممتد حتى الحدود البحرية الجنوبية السورية – اللبنانية، بمساحة (2250) كيلومتراً مربعاً. وبحيث تقسم مدة العقد إلى فترتين: الأولى فترة الاستكشاف، ومدتها 4 أعوام، أمّا الفترة الثانية، فهي مرحلة التنمية والاستخراج، ومدتها 25 عاماً.[1]

وتحركت الشركات الروسية نحو البدء بخطوات المباشرة بالتنقيب قبالة سواحل محافظة طرطوس السورية، ولتدخل روسيا بذلك رسمياً ساحة الصراع والتنافس على ثروات الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط.

ومن شأن الدخول الروسي إلى ساحة الصراع على غاز المتوسط أن يعقد الوضع لأن المساحة التي تقوم فيها الشركات الروسية بالتنقيب تثير جدلا في لبنان من جهة، وتضع روسيا من جهة ثانية في مواجهة مباشرة مع دول منتدى غاز شرق المتوسط، ويضيف الظهور الروسي في أزمة غاز شرق المتوسط معضلة جديدة شبيهة بمعضلة الاتفاق التركي مع حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، والتي استقالت ومازالت الحكومة التي حلت محلها لا تعرف كيف تتخلص من إرث هذا الاتفاق الذي قد يوتر علاقاتها الخارجية.

وقال مراقبون إن روسيا تثبت أنها تحركت بذكاء لتأمين عودتها إلى منطقة حيوية دون ضجيج؛ فبعد تدخلها العسكري في سوريا سنة 2015، ثم لاحقا في ليبيا، يأتي تدخلها المفاجئ

[1] خالد بشير، الاستثمار الروسي للمنطقة البحرية السورية...هل يعيد رسم خريطة التنافس شرق المتوسط، المرجع سابق الذكر.

في الصراع على الغاز ليحولها إلى رقم أساسي في أي مفاوضات لرسم ملامح المنطقة في المستقبل، وهو ما سيكون له تأثيرا على التحالفات الإقليمية التي تشكلت على هامش الصراع على الغاز.

خاصة وأن تركيا التي تنسق مع روسيا بشكل كبير في سوريا وليبيا ستجد نفسها في وضع صعب، بالإضافة إلى موضوع شرق المتوسط بتداعياته الليبية، والآن بما يتعلق بالاستكشافات البحرية في مجال الطاقة ودخول الحليف الروسي كمنافس صعب المراس، وكلها عوامل ستربك التخطيط التركي لشكل المنطقة وتتركه أمام خيارات القبول على مضض أو التحرك لإفشال الاتفاق.

وخلال زيارة قام بها وفد وزاري تركي إلى لبنان بعد تفجير مرفأ بيروت أعلن "فؤاد أقطاي" نائب الرئيس رجب طيب أردوغان أن بلاده مستعدة لإعادة إعمار المرفأ، وأن ميناء مرسين التركي "في خدمة اللبنانيين".

وأثار دخول الاتفاق مع الشركات الروسية حيز التطبيق ضجة في لبنان بعدما تبين من خلال العقد الموقع بين الطرفين أن الحدود البحرية التي رسمها الجانب السوري وخاصة في الجزء رقم 1 مُتداخلة بشكل كبير مع الجزء رقم 1 والجزء رقم 2 من الجانب اللبناني، أي ما يُقارب 750 كيلومترا مربعا داخل الحدود اللبنانية.

وبعد الكشف عن هذا الاتفاق بدأ سياسيون لبنانيون حملة من أجل رسم الحدود البحرية مع سوريا على غرار رسم الحدود البحرية مع إسرائيل[1].

[1] **روسيا تضغط على تركيا من بوابة الغاز السوري في المتوسط**، في 2021/02/4، 10:27، يوم: 2022/11/24، على الساعة: 13:56، على الموقع الالكتروني: https://ahvalnews.com/ar/rwsya-tdght-ly-trkya-mn-bwabt-alghaz-alswry-fy-almtwst/ghaz-almtwst

المطلب الثاني: التواجد العسكري الأجنبي في سوريا وتداعياته على منطقة شرق المتوسط

مثلت المنطقة الواقعة شرقي البحر المتوسط، منذ اندلاع الأزمة السورية في أواخر العام 2011، ساحة خلفية للصراع الأمريكي الروسي، وكثيرا ما يدور الحديث عن أن الوقائع الجيوسياسية التي تتشكل في شرق المتوسط باتت تؤثر تأثيرا مباشرا على صراع الغاز في شرق المتوسط.

الفرع الأول: جغرافية سوريا والعامل الجيواستراتيجي:

تحتل سوريا موقعا استراتيجيا في المنطقة، فهي تقع على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وتصل الشرق بالغرب بين آسيا وأوروبا، ويحدها من الغرب البحر الأبيض المتوسط 193 كم، ولبنان 375 كيلومتر، ومن الجنوب فلسطين المحتلة 82 كيلومتر، والأردن 275كيلومتر، ومن الشرق العراق 205 كيلومتر، ومن الشمال تركيا 822 كيلومتر.[1]

تقع سوريا في غرب القارة الآسيوية وشرقي البحر الأبيض المتوسط، وهي في قلب المنطقة الفاصلة بين القارات العالم الثلاث: آسيا، أوروبا، وإفريقيا، وعلى طريق التجارة العالمية، وهي بمثابة بوابة بحرية للدول الأوروبية إلى آسيا ومنطقة الخليج الغنية بالنفط، كما تشكل بوابة رئيسية لتركيا على دول الشرق الأوسط والمنطقة العربية.[2]

وبالتالي فسوريا تقع وسط إقليم جغرافي يمثل بؤرة صراع الصراع العالمي وبطبيعة الحال سوريا جزء من هذا الصراع، حيث تحظى السواحل الشرقية للبحر المتوسط أهمية كبيرة بعد اكتشاف الغاز الطبيعي والنفط فضلا عن مد أنابيب النفط والغاز إلى موانئها، لذلك حظيت باهتمام إقليمي وعالمي على صعيد السياسات الخارجية للقوى الكبرى، ومما يعطي أهمية أخرى للسواحل السورية

[1] Coats Christopher ،**Russia Finds Path Into Mediterranean Gas Through Syria** ،2023/01/12 ،Forbes New Agency ،Available At:- https://www.forbes.com/sites/christophercoats/2014/01/16/russia-finds-path-into-mediterranean-gasthrough- syria/#2beeff1b2a62

[2] i.b.i.d.

بسبب نسبة احتياطي الغاز الطبيعي تقع بالقرب من الساحل السوري والواقعة ضمن المياه الإقليمية السورية من خلال العديد من الدراسات الاستكشافية، فضلا عن سهولة وتعدد منافذ التصدير ومن السهولة نقل النفط والغاز عبر الأنابيب من خلال امتدادها من حقول الإنتاج إلى موانئ التصدير مثل ميناء طرطوس وبانياس واللاذقية ومن شحن النفط عبر ناقلات العملاقة إلى مناطق الرئيسية في غرب القارة الأوروبية والأمريكيتين واستراليا، وعليه فان سواحل سوريا على البحر الأبيض المتوسط تشكل أهمية جيواستراتيجة في المنطقة إذ يساهم الموقع البحري السوري في تعزيز أهمية موقعها الجغرافي ضمن خريطة الشرق الأوسط.[1]

[1]حمزة فاضل جودة، الأهمية الجيواقتصادية للموقع الجغرافي السوري وأثره على أمن الغاز الطبيعي الروسي، مجلة كلية التربية، ع.43، 2021، ص.413.

شكل رقم 17: خريطة تبين الموقع الجغرافي السوري

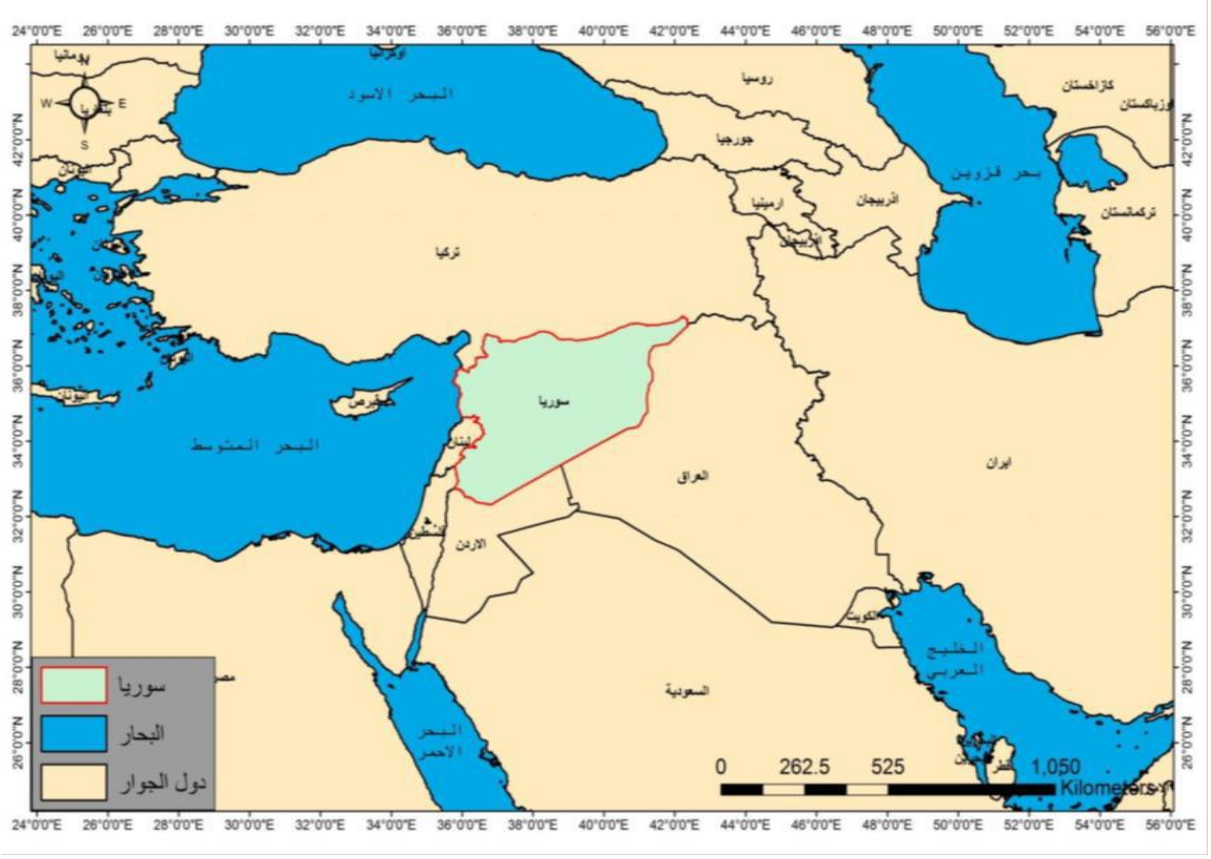

شكل رقم 18: خريطة تبين الموقع الجغرافي السوري

حمزة فاضل جودة، الأهمية الجيواقتصادية للموقع الجغرافي السوري وأثره على أمن الغاز الطبيعي الروسي، مجلة كلية التربية، ع.43، 2021، ص.414.

ومما زاد من حساسية الموقع الجيوإستراتيجي للبحر المتوسط هو امتداد شبكة واسعة وكثيفة في جزئه الجنوبي والشرقي من خطوط نقل أنابيب النفط الخام والغاز الطبيعي القادمة من الجزء الآسيوي من الوطن العربي وشمال أفريقيا متجه إلى السوق الأوروبية، إن هذه الأهمية الاستثنائية للبحر المتوسط جعلته محط أنظار القوى الكبرى والإقليمية ومحل تنافس وصراع وتحقيق التوازنات بين القوى العظمى والسعي للحصول على مناطق نفوذ في الدول المطلة عليه وبسبب موقع سوريا الإستراتيجي يمكن تحديد موقعها في النظريات الجيوبوليتيكية المعتمدة في الدراسات

السياسية والجغرافية السياسية الخاصة بأهمية مواقع الكيانات السياسية حيث تقع سوريا في منطقة الهلال الداخلي في نظرية" قلب الأرض "لماكيندر الذي عد العالم القديم (آسيا وأوروبا وأفريقيا) قارة واحدة ذات ثلاثة أقسام متلاصقة أطلق عليها" الجزيرة العالمية "يتوسطها البحر المتوسط وبالتالي فهي الجسر الذي يربط بين القلب الشمالي" المنطقة الممتدة بين الفولغا وشرق سيبيريا " والقلب الجنوبي" جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية"، وعد موقعها الجغرافي ذا أهمية إستراتيجية عالية بسبب تحكمها بالطرق التي تربط بين القارات، وحسب نظرية الارتطام،" "لنيقولاس سبايكمان"، فإن سوريا تقع أيضًا ضمن الإطار القاري ذي الأهمية الإستراتيجية والمحيط بالقلب الروسي وتعمل الدول الكبرى على الاستفادة منها للولوج إلى عوالم المصالح المتداخلة والمتشابكة وفي نظرية" القوة الجوية مفتاح للبقاء "لسفرسكي، فأن سوريا تقع ضمن منطقة" المصير "وهي أهم المناطق من الناحية الإستراتيجية التي تعني السيطرة عليها السيطرة على العالم كله.[1]

كما تظهر أهمية ساحل سوريا المطل على البحر المتوسط مزايا إستراتيجية في ربط المحيط الأطلسي في نظرية" القوة البحرية "لفريد ماهان، وعليه فقد شكل موقعها الجغرافي أحد المحاور بالغة الأهمية لعملية التوازن الإستراتيجي بين القوى العظمى المتنافسة على النفوذ في المنطقة.

ومما زاد من أهمية الموقع الجغرافي بعد العام 2011 هو الاحتياطيات الكبيرة من الغاز الطبيعي في سواحل البحر المتوسط المواجهة للساحل السوري، فقد قدر تقرير لـ "الأسكوا " الاحتياطي الجيولوجي للغاز الطبيعي بكل أنواعه في سوريا بنحو 705 مليار م^3 في حين أن الاحتياطي القابل للإنتاج يبلغ 405 مليارات وميزة هذه الاكتشافات التي ضاعفت تلك الأهمية

[1] ظاهر عبد الزهرة الربيعي، **الموقع الجيواقتصادي لسوريا وأثره على سياسية روسيا الاتحادية**، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، ع.2، مج، 42، 2017، ص.296.

هو وجودها بالقرب من موانئ التصدير عن طريق البحر المتوسط، فضلاً عن قرب سوريا من الأسواق إلى دول أوروبا.[1]

وعليه تكمن الأهمية الجيواقتصادية للموقع الجغرافي السوري بوصفه منطقة عبور وإنتاج مشاريع تخص الغاز الطبيعي عبر الأراضي السورية، مما أدى إلى بروز التنافس الدولي بين روسيا وأمريكا وحلفائهم الإقليمين في سوريا، يتعلق المشروع الأول بمد خط أنابيب قطر مرورا بالسعودية والأردن وسوريا حتى تركيا فأوروبا، أي برعاية (غربية–خليجية)، والمشروع الثاني مد خط أنابيب من إيران مرورا بالأراضي العراقية وصولا إلى سوريا ثم إلى أوروبا، ونتيجة للتنافس بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، على مناطق السيطرة والنفوذ على مناطق إنتاج الطاقة وخطوط أنابيب الغاز برز موقع سوريا ضمن المناطق الجيواستراتيجية في العالم للتنافس والصراع بين القوى الكبرى، ويمكن أن نوضح الأهمية الاقتصادية لموقع سوريا في النقاط الآتية:[2]

- أهمية الموقع الجغرافي لسوريا بوصفه خطا ناقلا للمشاريع الروسية والمشاريع الغربية الذي جاء نتيجة لسيطرة روسيا على مصادر الغاز الطبيعي في وسط آسيا.
- تحتل سوريا جزءا من مخطط مركزي لمشروع خط الغاز العربي لتصدير الغاز المصري للدول العربية ومنها إلى أوروبا.
- سوريا منذ عام 2011 أصبحت سوريا بؤرة منطقة التجمع، ومن هنا تم غلق الطريق أمام مشروع غاز " نابوكو" وعلى الرغم من هذا أسس المشروع منافسا للغاز الروسي يصل إلى أوروبا أما قطر فان سوريا تمثل فرصة ذهبية لنقل الغاز الطبيعي إلى الأسواق الأوروبية ونمثل فرصة أخرى لمنع إيران من السيطرة على خط الأنابيب الذي سينقل الغاز إلى سوريا

[1] المرجع نفسه.

[2] حمزة فاضل جودة، الأهمية الجيواقتصادية للموقع الجغرافي السوري وأثره على أمن الغاز الطبيعي الروسي، المرجع سابق الذكر، ص.322.

وأمريكا تفضل خط أنابيب الغاز القطري لأنه سيكون أداة لمواجهة محور إيران روسيا الذي سيؤمن مصدر الغاز الطبيعي لأوروبا بعيدا عن التأثير الروسي.

- أن المواقع المجاورة لسوريا تمثل حيزا مهما وجزءا حيويا من منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة شرق المتوسط، التي تعد ساحة صراع مصالح للقوى الفاعلة الدولية، نتيجة موقعها الجيواستراتيجي وغناها بالموارد الطبيعية ولكونها منطقة نفوذ روسية وسط مناطق نفوذ أمريكية، فهي هدف استراتيجي لتطلعات الدول الكبرى وبوابة روسيا نحو الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب أوروبا.

الفرع الثاني: مسألة الغاز وعلاقتها بتواجد القوى الكبرى في سوريا

لقد شهدت الساحة الدولية عامة ومنطقة الشرق الأوسط بخاصة تحولات سياسية وإستراتيجية بعد عام 2011، إذ كان للثورات العربية أثر كبير في تغيير أنظمة الحكم في بعض البلدان العربية، إلا أنها في بعضها الآخر تطورت لتتجاوز كونها شأنا داخليا إلى أزمة دولية كما هو الحال بالنسبة لسوريا وليبيا، بعد تدخل العديد من الدول الإقليمية والدولية لملء الفراغ الذي أحدثته هذه الثورات، منطلقة من مبدأ حماية مصالحها وتحقيق مكاسب سياسية وإستراتيجية وتحقيق أجندة خاصة لكل دولة، هذه التدخلات الدولية أثرت بشكل كبير على التوازن الدولي في شرق المتوسط، وبالتالي فقد أعطت الثورة السورية فرصة للطموح الروسي بالوصول إلى المياه الدافئة وهو الطموح الذي كانت تسعى إليه من نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك من خلال تعزيز وجودها في الموانئ السورية خاصة بعد إعادة تأهيل قاعدتها البحرية في طرطوس وسحبها للعديد من قطعها البحرية من أسطولها في البحر الأسود باتجاه شرق المتوسط لتشكيل أسطولها في البحر المتوسط وتسميته

ب"سرب المتوسط" ، فضلا عن رغبتها في السيطرة على غاز المتوسط بعد أن وقعت مع النظام السوري اتفاقية للتنقيب عن الغاز في سواحل سوريا.[1]

وهذا الوجود الروسي لم يرق للولايات المتحدة الأمريكية لذا عملت على الاستعانة بحلفائها الغربيين لإيجاد سياسة موحدة لمواجهة الخطر الروسي في شرق المتوسط وحماية وجودها في المنطقة.[2]

ولقد ازدادت القناعة عند حكومات الدول الكبرى، بأن النفوذ في دول موارد الغاز الطبيعي، وأنابيبه وممراته، أصبح أحد المعايير المهمة للقوة الجيوسياسية في العالم وأحد أسس التنافس الدولي .ومما زاد من حدة هذا التنافس أن روسيا أدركت بأن التركيز على التسلح مع ضعف النفوذ عند مصادر الطاقة العالمية كان أحد أسباب تفكك الاتحاد السوفيتي وبذلك ارتكزت آليات تنافس الدول الكبرى لتشكيل النظام الدولي الجديد على حجر أساس هو الطاقة بشكل عام والغاز الطبيعي بشكل خاص.

نتيجة للتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على السيطرة والنفوذ في مناطق الطاقة خطوط إمداداتها، برز موقع سوريا كإحدى المناطق الجيواستراتيجية في العالم للتنافس والصراع بين القوى العظمى، ويمكن التطرق هنا إلى اكتشافات الغاز أو المسألة الطاقوية وعلاقتها بتواجد القوى الكبرى في سوريا، وتداعيات ذلك على دول شرق المتوسط، وعلى المستوى العالمي.

لقد وجدت روسيا في منطقة شرق المتوسط مجالات للكشف عن قدراتها السياسية والعسكرية، وبرز ذلك في الدعم الروسي للنظام السياسي في سوريا على مدى سنوات، وقد كشف الرئيس الروسي "فلادمير بوتين"، أمام الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2015، وأقر

[1] أفراح ناثر جاسم العزاوي، تركيا والتنافس في شرق المتوسط، مجلة دراسات إقليمية. السنة 12، العدد 52، أفريل، 2022، 153.

[2] المرجع نفسه، 154.

مدى قلقه وانزعاجه مشيرا إلى أن روسيا لا يمكن أن تسمح باستمرار الأوضاع مضطربة إقليميا، وبعدها يومين تم الاعلان عن القرار بالتدخل العسكري المباشر في سوريا، وهو قرار إقليمي لكن تداعياته عالمية وقد سعت روسيا من خلال تدخلها لتحقيق عدة أهداف منها:[1]

- الالتزام الروسي بدعم الحلفاء، وذلك خلافا للمواقف الأمريكية تجاه حلفائها، وأمنها أي روسيا لن تسمح لقوى خارجية بإسقاط نظام حكم حليف لها
- إثبات القدرة اللوجيستية الروسية على نقل المعدات العسكرية بكفاءة، فضلا عن القدرة الاستخباراتية على إتمام بسرية وسرعة.
- تعزيز الوجود الروسي في المياه الدافئة بالبحر الأبيض المتوسط، وهذه المنطقة تمثل الحزام الجنوبي لأمن روسيا.
- إثبات القدرة على تغيير الخرائط السياسية وتوازنات القوى الإقليمية وتعزيز موقف روسيا في مناطق نفوذها، ووضع حدود للتدخل الأمريكي في مجال روسيا الحيوي.
- حماية موانئ طرطوس واللاذقية في سوريا.
- العمل على الحد من الضغوطات الإسرائيلية عبر سوريا.
- نقل موارد الطاقة من شرق المتوسط عبر تركيا وإيران.
- حماية موقعها المشترك مع إيران والاستمرار في التعاون العسكري.
- ملء الفراغ الذي خلفه النفوذ الأمريكي والذي بدأ ينحسر تدريجيا في شرق البحر المتوسط، والتحول إلى قوة تمتلك النفوذ وتسيطر على المنطقة.
- تحسين العلاقات مع تركيا من أجل زيادة نفوذها في منطقة شرق المتوسط.

[1] وليد محمود أحمد النجو، التنافس الأمريكي–الروسي في منطقة شرق المتوسط وانعكاساته على الأمن القومي العربي، مجلة دراسات إقليمية، ع، 53، 12أوت 2022، ص ص. 138–139

بالنسبة للموقف الأمريكي من الوجود الروسي في شرق المتوسط، هو في المستوى المقبول من حيث تهديده للمصالح الأمريكية، وأن السياسة الروسية تهدف إلى الحد من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية والإضرار بمكانتها، وتعتبر أمريكا روسيا منافسا لها في الشرق الأوسط، وتسعى جاهدة لحفظ وحماية أمن إسرائيل، لأن الإستراتيجية الإسرائيلية لا تنبع من منافسة القوى العظمى، لكنها ترتكز على مقتضيات إدارة الأزمة السورية ومنها تنطلق إلى الإقليم العربي الشرق أوسطي لتنال من مكامن الضعف العربي.[1]

ويمكن القول أن التدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا وليبيا، كان على الولايات المتحدة العودة إلى ما كان آنذاك منطقة مكتظة تقريبًا جرى تخطّي لحظة أحادية القطب، ومن هنا، كان على أمريكا استخدام التحالفات الإقليمية التي تستند إلى منطق التحالفات المرنة، والموجّهة نحو المصلحة، والمتغيرة، لتشكيل التصميم الجيوسياسي للمنطقة كان تحالفان من هذه التحالفات موجودينِ بالفعل عندما قررت أمريكا استخدامهما لاحتواء النفوذ الروسي في المنطقة . يقال إن أحد المحاور كان مصممًا لمناهضة تركيا على أساس التعاون في مجال الغاز حول جزيرة قبرص، بين "إسرائيل" وجنوب قبرص واليونان وقد تبلور بعد أن جرى تصميم مشروع خط أنابيب "**East Med**" على أنّه مشروع أوروبي ذو مصلحة مشتركة في عام 2013 بالنسبة لأمريكا، فإن تحالف الغاز هذا، الذي ظهر وتعسكر بشكل تدريجي بعد الانفصال التركي–الإسرائيلي، يدور حول تقييد كل من روسيا والصين لذلك، ظهر المحور الأول الذي يمكن تسميته بمحور غاز شرق المتوسط على شكل تحالف منفعة لدول المنطقة، وتحالف لموازنة الامتداد الإستراتيجي لروسيا والصين لمصلحة الولايات المتحدة، واقترن محور غاز شرق المتوسط بمحور

[1] وليد محمود أحمد النجو، التنافس الأمريكي–الروسي في منطقة شرق المتوسط وانعكاساته على الأمن القومي العربي، المرجع سابق الذكر، ص.140.

آخر ارتبط هذا المحور الثاني بالتطورات الإستراتيجية في ليبيا، ولم يكن مستق تمامًا عن منافسة الغاز في المنطقة[1].

المطلب الثالث: المسارات المستقبلية لمنطقة حوض شرق المتوسط في ظل استمرار الصراع الإقليمي والدولي

ترتيباً على ما تقدم يظهر متغيران أساسيان محدِّدان لمستقبل منطقة شرق المتوسط: **أولهما**، مستوى انخراط الفاعلين الممسكين بزمام المبادرة الراغبين في إعادة صياغة المنطقة بما يعزز مصالحهم، وهو ما قد يتفاوت بشدة بين أداء القوى الإقليمية أو الدولية لهذا الدور. أما **المتغير الثاني** فيتعلق بالاتجاه الغالب على التفاعلات وما إذا كانت تفاعلات مُنتجة للصراع أو صانعة للتوافق. ويمكن تحديد مجموعة من المسارات التي تتوقع مستقبل منطقة شرق المتوسط في ضل تعدد الأطراف الإقليمية والدولية:[2]

الفرع الاول: تصاعد الصراع الإقليمي

يقوم هذا التصور بالأساس على انتقال القدرة لتحديد مستقبل المنطقة إلى التفاعلات بين الفاعلين الإقليميين لا إلى التفاعلات الخاصة بالقوى الدولية والخارجية. حيث يمكن لارتفاع الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط أن يساهم في زيادة تطلعات الأطراف الإقليمية بشأن تعزيز كل منها لمصالحه في هذه المنطقة المهمة، وذلك على النحو الذي يفضل معه كل طرف أن يتجنب أي صيغة تشاركية لتقاسم المنافع، والعمل على الاستئثار بأكبر قدر من المزايا لنفسه. يُضاف إلى هذا حقيقة وجود حالة من التوتر التي يشهدها الإقليم في السنوات الأخيرة، والتي

---

[1] نورشين آتش أوغلوغوناي–ويشنة كوركماز، محور التحالف الجديد شرق المتوسط واتفاقيات أبراهام، مجلة الأبحاث والدراسات، (2021/09/28)، ص. 15.

[2] منطقة شرق المتوسط– البحر الأحمر: دعائم الاستقرار ومهدداته، مركز الإمارات للسياسات، يوم:2021/7/125، على الساعة: 14:54، على الموقع الالكتروني: https://epc.ae/ar/topic/mintaqat-sharq-almutawasit-albahr-alahmar-daeayim-aliaistiqrar-wamuhadadatuh

كادت أن تصل إلى درجة المواجهات المباشرة بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية من جانب وبين مصر واليونان وقبرص من جانب آخر، فضلاً عن الصراعات الدائرة بالفعل بين "إسرائيل" ولبنان، وبين السعودية والحوثيين في اليمن.

ومن شأن هذا الوضع حال تفاقمه أن يُغرق المنطقة بعدد كبير من الصراعات التي قد تبدأ صغيرة في صورة اعتداءات على السفن والموانئ لكنها قد تتسبب في التصعيد السريع للنزاعات. لكن سيظل للقوى الدولية دورا حاسما في العمل على ألا يتجاوز الصراع في المنطقة خطوطه الحمراء التي قد تحمل تداعيات خطيرة على المستوى العالمي. ويعد هذا المسار هو الأكبر من حيث فرص تحققه وفق المعطيات الراهنة.

الفرع الثاني: التوافق الإقليمي

يعتمد هذا المسار على بلوغ دول الإقليم حالة من الإنهاك قد تفضل معها تجنب الاستمرار في المنافسة والبدء في النظر بجدية لتأسيس نظام إقليمي، لتقاسم المنافع على نحو يحقق فائدة كل الأطراف، وقد أخذ هذا المسار دفعة قوية بالتطور الأخير في المنظمات الإقليمية الفرعية، فضلاً عن التهدئة النسبية التي شهدتها منطقة شرق المتوسط من خلال سعي تركيا الأخير للتقليل من حدة الخلافات بينها وبين كل من اليونان ومصر.

لكن يظل هذا المسار مرتهناً في تحققه، على موقف القوى الدولية من هذه التوافقات، حيث يمكن أن تفرض التناقضات بين مصالح القوى الدولية نفسها من جديد لتجعل حالة من التنافر بين الأطراف الإقليمية. ويحمل هذا المسار أيضا فرصاً متوسطة للتحقق في ظل الأوضاع القائمة.

الفرع الثالث: الصراع دولي

تنشأ هذه الحالة من خلال مبادرة الأطراف الدولية الرئيسة، ممثلة بالولايات المتحدة وروسيا والصين، إلى فرض حالة من التنافس المستعر على مختلف المصالح ذات الأهمية في الإقليم،

الأمر الذي لن يدع لدول الإقليم أي خيار سوى الاصطفاف في صورة محاور متقابلة على غرار ما شهدته المنطقة ذاتها من وضع مضطرب في العقدين الأخيرين للحرب الباردة.

ومن شأن هذا المسار أن ينهي حال حدوثه بأي فرصة للاستقرار الإقليمي أو حتى الاستقرار الداخلي لدول الإقليم، في ظل امتلاك الأطراف الدولية الثلاث أدوات متعددة للتأثير السلبي. لكن يظل هذا الخيار من بين المسارات غير المرجحة في المرحلة الراهنة.

الفرع الرابع: التوافق دولي

ويعد هذا المسار الأقل من حيث فرص تحققه مع استمرار إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن في النظر للدور الصيني والروسي في مناطق متعددة من العالم باعتباره المهدد الأول للمصالح الأمريكية، ومع وصول الصين إلى نقطة تحول في إستراتيجيتها بحيث لم يعد حضورها في المناطق المهمة من العالم قاصراً على الشق الاقتصادي، وخاصة منذ أن افتتحت قاعدتها العسكرية في جيبوتي في عام 2017، وبعد أن اتخذت روسيا خطوات سريعة مكنتها بالفعل من التواجد عسكرياً في شرق المتوسط وفي البحر الأحمر.

لكن في حال تمكنت الدول الثلاث من التوصل لصيغة توافقية في منطقة شرق المتوسط– البحر الأحمر، يمكن لها أن تعمل على فرض تسويات جذرية للصراعات الإقليمية، بجانب قدرتها على تعزيز مكاسبها ولو على حساب دول الإقليم.

وحسب رأي الباحثة يمكن القول أنه من الصعب التنبؤ بالمسارات المستقبلية التي سيؤول إليها الصراع في منطقة حوض شرق المتوسط، نظرا إلى شدة تعقد الوضع، وتشابك علاقات الفاعلين الإقليمين والدوليين وتعارض مصالحهم الجيواستراتيجية في المنطقة، غير أنه من الصعب في الوقت الراهن الوصول إلى توافق دولي أو إقليمي حول استغلال هذه الثروات والمقدرات، ما يعني مزيد من الصراعات والخلافات والتصعيدات قد تصل إلى استخدام القوة العسكرية، خاصة في ظل العسكرة المتزايدة في البحر الأبيض المتوسط وعجز دول الحوض عن ترسيم الحدود

البحرية بطريقة قانونية، لكن ربما ستسعى التوجهات المستقبلية لعدد من القوى الفاعلة في المنطقة، (روسيا، تركيا، إسرائيل)، لتعزيز تواجدها في شرق البحر المتوسط لمواجهة سياسات باقي القوى وتأدية دور أكبر، ومد نفوذها فيه، من خلال إدارة التوازنات في المنطقة وتبني سياسات أكثر شدة في المنطقة وتمتين تحالفاتها مع غيرها من القوى، ومواجهة أية تطورات محتملة متعلقة بتفاعلاتها في المنطقة، ما سيعني المزيد من التنافس الإقليمي. وبالتالي إن ما سيجلبه المستقبل غير معروف، ولكن من أجل تحقيق المنفعة طويلة الأجل لجميع أطراف الصراع، سيكون من الضروري النظر إلى ما وراء المكاسب السياسية قصيرة المدى، كما طرح أحد الخبراء، فإن حل اللغز السياسي المعقد في المنطقة سيتطلب لمسة دبلوماسي، وحدس أدميرال، وبصيرة اقتصادي.

وعليه فالتعاون الإقليمي وتحقيق مكاسب ومصالح مشتركة بين دول المنطقة، يتطلب جهدا موحدا، وإرادة سياسية قوية لدى جميع الأطراف، سيكون الأمر صعبا لكنه ليس مستحيلا، وأخيرا إذا لم تجر إدارة واستغلال ثروة الغاز بحكمة وبطريقة عقلانية، وتطويرها بطريقة فعالة من حيث التكلفة وفي الوقت المناسب، فسوف تعد ثروة الغاز في المنطقة فرصة ضائعة في تاريخ البحر الأبيض المتوسط، وستكون لهذه الثروة انعكاسات سلبية على دول المنطقة وسببا في إثارة الحروب والصراعات والتي لا تجني دولها سوى الخسائر وزعزعة للأمن القومي، وفقدان التأثير على المستوى الإقليمي والدولي

المبحث الأول: تحديات استغلال وتطوير غاز شرق المتوسط

يواجه تنقيب واستغلال غاز شرق المتوسط العديد من التحديات التجارية والقانونية والسياسية والأمنية، وكلها لها آثار جيوسياسية قد تزعزع استقرار المنطقة وتمنع الدول المطلة على الحوض من الاستفادة من ثرواتها، وبالتالي تحتاج دول المنطقة إلى التخطيط بواقعية وبراغماتية إذا أرادت تحقيق أقصى استفادة من إمكانات المنطقة من هيدروكربونات، ومن الضروري اتباع تهج عملي،

من خلال الحوار البناء والصريح، ولاسيما فيما يتعلق بالحدود البحرية المتنازع عليها، لتحويل التحديات إلى فرص، وللمساعدة في تحويل الخلافات إلى تعاون، وسنتطرق في هذا المبحث إلى أبرز وأهم التحديات التي تعرقل مسار تطوير واستغلال الغاز الطبيعي وتصديره إلى الأسواق الخارجية.

المطلب الأول: التحديات التجارية والاقتصادية التي تواجه غاز شرق المتوسط

يواجه تصدير غاز شرق البحر المتوسط العديد من التحديات التجارية والاقتصادية وتعد القدرة التنافسية لغاز المنطقة في وجهات التصدير داخل المنطقة وخارجها أحد تلك التحديات ويتعلق هذا بشكل أساسي بالغاز "الإسرائيلي"، حيث يلتزم الأردن بحوالي 3 مليار متر مكعب من الغاز سنويًا من حقلي تمار وليفياثان، ومصر من المتوقع أن تصل الصادرات إلى 7 مليار متر مكعب سنويًا على مستوى الهضبة وستستمر حتى عام 2034، باختصار يبلغ إجمالي كمية صادرات الغاز السنوية من "إسرائيل" إلى مصر والأردن 10 مليار متر مكعب لأكثر من عقد من الزمان كيف يمكن استيعاب الكميات المتعاقد عليها من الغاز بأسعار غير تنافسية، خاصة من قبل السوق المصري، هي قضية مهمة تحتاج إلى التساؤل.[1]

اللوائح "الإسرائيلية" تحظر بيع الغاز للأسواق الأجنبية بسعر أرخص من السوق المحلية. في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2020، كان متوسط سعر بيع غاز تمار وليفياثان للعملاء في السوق المحلية أعلى من 5 دولارات / مليون وحدة حرارية بريطانية، من المفهوم أن الغاز المستورد من "إسرائيل" والذي يقدر بحوالي 6 دولارات / مليون وحدة حرارية بريطانية بافتراض سعر نفط برنت في حدود 60–70 دولارًا للبرميل، يُستهلك في الصناعة.[2]

[1] Sohbet karbuz ،key challenges facing the eastern mediterranean: the future of regional energy development ،Energy Policy Research Center ،Bilkent University ،Turkey ،p.124.
[2] i.b.id .p.125.

ومع ذلك، خفضت الحكومة سعر الغاز للاستخدام الصناعي في مصر إلى 4.5 دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية في مارس 2020 لمكافحة وباء (COVID-19). للغاز "الإسرائيلي" للمنافسة في السوق المصري. من ناحية أخرى، أدى تقلص الطلب المحلي على الغاز بسبب جائحة (COVID-19) إلى جانب انخفاض أسعار الغاز الطبيعي المسال، إلى إجبار مصر على الحد من الإنتاج في بعض المجالات. في وقت لاحق، قررت مصر وقف صادرات الغاز الطبيعي المسال بين مارس وأكتوبر 2020 تمامًا لتجنب تصدير الغاز الطبيعي المسال بخسارة كان هذا مفهومًا، نظرًا لأن أسعار الغاز الطبيعي المسال في وجهات التصدير كانت منخفضة جدًا مقارنة بالسعر الذي كانت مصر تدفعه للمنتج المحلي – 2.65 دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية للجزء الأكبر من الإنتاج المحلي وحتى 5.88 دولارًا / مليون وحدة حرارية بريطانية في أعماق البحار تعافت الأسعار وتم تخفيف هذه القيود واستؤنفت صادرات الغاز الطبيعي المسال في أكتوبر 2020. تم بيع كل هذا الغاز الطبيعي المسال تقريبًا إلى الأسواق الآسيوية بسبب جاذبية سعره. وتجدر الإشارة إلى أن السعر القياسي للغاز الطبيعي المسال الذي يتم تسليمه في الحال إلى شمال شرق آسيا ارتفع إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند 32.50 دولارًامليون وحدة حرارية بريطانية في 13 يناير 2021، بعد أن انخفض إلى مستوى قياسي بلغ 1.825 دولارًا مليون وحدة حرارية بريطانية في 28 أبريل 2020. من شأن أسعار الغاز الطبيعي المسال القياسية التي لوحظت في جانفي 2021 أن تجعل إعادة تصدير الغاز "الإسرائيلي" عبر منشآت الغاز الطبيعي المسال في مصر مربحًا. ومع ذلك، كان ارتفاع الأسعار هذا استثناءً وليس معيارًا. عندما يتم إضافة تكاليف الغاز المستورد من "إسرائيل"، والإسالة في مصانع الغاز الطبيعي المسال المصرية، والشحن إلى الأسواق الخارجية معًا، بشكل عام، فمن غير المرجح أن يكون سعر

الهبوط في السوق الوجهة منافسًا، خاصة في أوروبا والحالة مماثلة للغاز المصري عند حساب متوسط صافي العائد من الغاز الطبيعي المسال.[1]

على الرغم من وجود آراء متباينة حول موعد إعادة توازن أسواق الغاز الطبيعي المسال العالمية، تشير التقديرات الأخيرة إلى أنه من غير المرجح أن يحدث ذلك قريبًا.

وتشير المناقشة أعلاه إلى أن السوق المصرية من المحتمل أن يكون لديها فائض في المعروض من الغاز بأسعار غير تنافسية، يبدو أن وضعًا مشابهًا هو الحال أيضًا بالنسبة للأردن، الذي لديه عقود لتوريد الغاز عبر خطوط الأنابيب مع مصر و"إسرائيل". عندما توقفت إمدادات الغاز من مصر في عام 2012، شرع الأردن في استثمارات قوية في مجال الطاقة المتجددة حيث تنتج البلاد ما يقرب من 20 في المائة من الكهرباء من الموارد المتجددة، مقارنة بـ (1%) فقط في عام 2012 ومن المتوقع أن تصل هذه الحصة إلى (30%) في عام 2030 إدخال تدابير جذرية، مثل تأجيل أو تعليق بعض مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وربما دفع تعويضات لمنتجي الطاقة المستقلين لتقليل أو وقف توليد الكهرباء. قد يتم أيضًا تعليق مصنع الصخر الزيتي في العطار بقدرة 470 ميجاوات، والذي كان من المتوقع أن يبدأ عملياته في أوائل عام 2021.[2]

السوق الإسرائيلي لا يختلف كثيراً من المتوقع أن يبدأ الإنتاج من حقل كاريش التابع لشركة (Energean) في أواخر عام 2021 ومن حقل تانين بعد ذلك بوقت قصير. من المتوقع أن يزيد طلب "إسرائيل" على الغاز إلى أكثر من الضعف بين عامي 2020 و2040 بما يتجاوز 25 مليار متر مكعب. تأخذ هذه التوقعات في الاعتبار الإزالة الكاملة للفحم بحلول نهاية عام 2025

[1] "World Energy Outlook, " International Energy Agency (IEA), (October 2020), pp. 275-276; "Gas 2020, " International Energy Agency (IEA), (June 2020), p.54

[2] "Israel Natural Gas Demand Forecast 2020–2040," *BDO*, (July 26, 2020), at: 19:42-06/2022 retrieved from https://www.
delek-group.com/wp-content/uploads/2017/09/BDO-Gas-Market-Forecast-2-07-2017-for-Delek-Group-with-final-letter-1.pdf at: 18:00-25/04/2022

وزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء من (8%) في عام 2020 إلى (30%) بحلول عام 2040، على الرغم من أن الطلب "الإسرائيلي" على الغاز سيستمر في الزيادة في المستقبل إلا أن السوق قد لا تنمو حصة الغاز الطبيعي بالسرعة الكافية، كما هو متوقع بسبب النمو السريع لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة التي تشبع الطلب على الطاقة. هذا يمكن أن يضغط على الشركات وخاصة شركاء ليفياثان وتمار الراغبين في مضاعفة الإنتاج في كلا الحقلين مع خطط تطوير المرحلة الثانية، ما لم يؤمن الوصول إلى أسواق التصدير فإن هذا السيناريو سيثبط أنشطة الاستكشاف أيضا.[1]

انطلاقا مما سبق وبالرغم من الأهمية التي تتمتع بها منطقة شرق البحر المتوسط مقومات جيوسياسية وثروات طبيعية من نفط وغاز، إلا أن عملية التنقيب واستخراج الغاز في حوض شرق المتوسط تواجه جملة من التحديات الاقتصادية والتجارية والتي يمكن إجمالها في هذه النقاط:[2]

- **بيئة عالمية غير مواتية:** وجود فائض من معروض للغاز على مستوى العالم في الوقت الحالي مع تدشين مشاريع كثيرة لإنتاج الغاز في غالبية دول العالم، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة المنافسة بين منتجي الغاز ويضغط على أسعار الغاز في المستقبل المنظور، فضلا عن ذلك توجه الكثير من مستهلكي الوقود الأحفوري وبما فيها الغاز الطبيعي نحو التوسع في استخدام الطاقة المتجددة من أجل تقليل الانبعاثات الكربونية المؤثرة على البيئة.
- **البحث عن أسواق جديدة:** يواجه غاز شرق المتوسط تحديات اقتصادية صعبة في عملية تسويقه إلى الأسواق الأوروبي، خاصة في ظل التعنت التركي وعرقلته لمشاريع تصدير الغاز لأوروبا، هذا من جهة ومن جهة أخرى المنافسة الكبيرة مع المنتجين الآخرين للغاز مثل روسيا والنرويج لكن بعد الأزمة الأوكرانية عام 2022 أصبحت منطقة شرق المتوسط

[1] "Israel Natural Gas Demand Forecast 2020–2040 ،o.p.c.i.t

[2] وسام علي كيطان، **التنافس الإقليمي والدولي على النفط والغاز في شرق المتوسط**، مجلة كلية التربية، العدد الرابع والأربعون، الجزء الأول، 2021، ص. 283.

هي البديل الاستراتيجي لأوروبا، فضلا عن ذلك قد تواجه منافسة قوية من الأسواق الآسيوية مثل الصين والهند مع توفر المعروض من منتجي الغاز مثل روسيا واستراليا

- **جاذبية غاز المتوسط منخفضة:** ان بعض التقديرات تشير إلى أن أسعار توريد غاز شرق المتوسط سوف ترتفع عن المتوسط العالمي بسبب وجوده في مياه عميقة، إضافة إلى ارتفاع تكلفة مشاريع وتسويق الغاز على غرار خط أنابيب (ايست ميد)، فضلا عن إنشاء محطات للغاز المسال غير مجدية بصورة تجارية واقتصادية لبعض المنتجين مثل قبرص بسبب محدودية موارد الغاز.

ومن ثم، فلا غنى عن تعزيز التعاون الإقليمي كخطوة جوهرية نحو تلبية احتياجات الأسواق المحلية من الطاقة وكذلك تحسين كفاءة عمليات إنتاج ونقل وتسويق الغاز بالأسواق الدولية، بيد أن ذلك يتطلب أولا تذليل العقبات الجيوسياسية والصراعات القائمة بين بعض أطراف المنطقة.

في ظل التحديات الاقتصادية والفنية التي قد تواجهها عملية تنمية موارد الغاز في شرق المتوسط فان تعزيز التعاون الإقليمي خطوة جيدة نحو تلبية احتياجات الأسواق المحلية من الطاقة، فضلا عن تحسين كفاءة عمليات الإنتاج وتسويق الغاز إلى الأسواق الدولية، وهذا بدوره يحتاج إلى تذليل العقبات الجيوسياسية والصراعات القائمة بين دول المنطقة.[1]

المطلب الثاني: التحديات القانونية

يتم تنظيم المسائل المتصلة بالحدود البحرية من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المعروفة أيضا باسم اتفاقية **(منتيجوباي)**، والتي تم التوقيع عليها في 10 ديسمبر عام 1928، ودخلت حيز النفاذ في 12 نوفمبر عام 1994 وتحدد هذه الاتفاقية حقوق ومسؤوليات الدول فيما يتعلق باستخدامها للمحيطات والبحار في العالم، وتضع أيضا المبادئ التوجيهية بشأن هذه

[1] وسام علي كيطان، المرجع سبق ذكره، ص.284.

الاتفاقية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا و "إسرائيل" من بين عدد محدود للغاية لم ينضم إلى هذه الاتفاقية حتى الآن، وقد تم التوصل إلى مجموعة من المعاهدات لتحديد الحدود البحرية في منطقة شرق المتوسط بناء على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهي:[1]

أ- **معاهدة قبرص-المملكة المتحدة:** والتي وقعت عام 1920 من جانب قبرص واليونان وتركيا، والمملكة المتحدة، وقد هدفت هذه المعاهدة إلى المحافظة على سيادة المملكة المتحدة على قواعدها في "أكروتيري" وديكيليا".

ب-**الاتفاقية المصرية- القبرصية:** والتي تم توقيعه عام 2003، وحدد المناطق الاقتصادية لكل طرف كما تمت الإشارة سابقا في مبحث اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية، وتعيين المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بالدولتين وفقا لقاعدة خط المنتصف، والذي حدده الاتفاق في ثماني نقاط إحداثية جغرافية.

ت-**الاتفاقية المصرية** – "**الإسرائيلية**": والتي تم التوقيع عليها في عام 2005، وتم تحديد المنطقة الاقتصادية الخاصة بين البلدين.

ث-**الاتفاقية القبرصية – اللبنانية:** وتم التوقيع عليها في 2007.

ج-**الاتفاقية القبرصية – "الإسرائيلية"**: والتي تم التوقيع في عام 2010، وحددت المناطق الاقتصادية الخالصة للبلدين.

ح-**الاتفاقية التركية – الليبية:** التي تم التوقيع عليها في عام 2019، بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية، والتي تحتوي على شقين، الشق الأول عبارة عن معاهدة أمنية حيث تدعم تركيا حكومة الوفاق عسكريا، والشق الثاني متعلق بترسيم الحدود البحرية وتعيين المناطق الاقتصادية الخالصة.

[1] سعيد عبده، مستقبل خريطة الغاز الطبيعي المكتشف في منطقة شرق البحر المتوسط، مجلة المجتمع العلمي المصري، مج، 94، ص.99

خ-**الاتفاقية اليونانية الإيطالية:** في بداية شهر جويلية 2020 قامت اليونان وإيطاليا بتوقيع اتفاقية لترسيم الحدود البحرية بينهما، ووفقا للاتفاقية تم تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة EEZ بين البلدين في مياه البحر الأيوني وهو امتداد للبحر المتوسط بين الدولتين، ويستند الترسيم الى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.[1]

د- **الاتفاقية المصرية – اليونانية:** والتي تم التوقيع في عام 2020، بين مصر واليونان وتم تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة بين الدولتين، وترتب على هذه الاتفاقية إلى بروز توترات وصراعات مع دول المنطقة خاصة تركيا.

ذ- الاتفاقية اللبنانية – "الإسرائيلية": والتي تم التوقيع عليها في عام 27 أكتوبر 2022، بين "إسرائيل" ولبنان، بوساطة أمريكية وذلك من أجل الاستفادة من ثروات المنطقة وإنهاء الخلاف على خطوط الحدود المقترحة للتنقيب عن الغاز والنفط في شرقي البحر المتوسط.[2]

وترتب على هذه الاتفاقيات مجموعة من النزاعات القانونية والسياسية والتي تعتبر تحدي أمام دول منطقة شرق المتوسط لأنها تمنع الدول المطلة على بحر شرق المتوسط استغلال ثروات المنطقة وتمرير المشاريع داخلها نتيجة تصادم المصالح وعدم فاعلية القانون الدولي واتفاقية قانون البحار نظرا لعدم توقيع بعض دول المنطقة عليها، حيث أنه وفقا لقانون البحار يمكن لأي بلد ساحلي أن يطالب بمنطقة اقتصادية حصرية لكن يجب أن يتفق على حدودها مع الدول المجاورة، وكما تمت الإشارة سابقا أن لبنان كان لا يعترف بالمنطقة الاقتصادية الخالصة التي تطالب بها "إسرائيل" ويرفض التفاوض حولها، كما يعتبر لبنان بأن الاتفاقية القبرصية "الإسرائيلية" في عام 2010، انتهكت حقوقه على قاع البحر ومياهه الإقليمية.[3]

---

[1] خالد فؤاد، المرجع سابق الذكر.

[2] حمزة رفعت حسين، اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين"إسرائيل" ولبنان، يوم: 2023/01/06، على الساعة: 20:23، على الموقع الإلكتروني: https://carnegieendowment.org/sada/88293

[3] سعيد عبده، مستقبل خريطة الغاز الطبيعي المكتشف في منطقة شرق البحر المتوسط، المرجع سابق الذكر، ص.100.

"لكن مؤخرا توصلت لبنان و"إسرائيل"، في عام 2022 إلى اتفاق لترسيم حدودهما البحرية، بعد وساطة أمريكية دامت عامين، وقد وصف البلدان هذا الاتفاق بـ "التاريخي"، لأنه سيسمح للدولتين بالتنقيب عن الغاز والنفط في المنطقة المتنازع عنها التابعة لمياههما الإقليمية، تجاوزت لبنان و "إسرائيل" خلافاتهما السابقة وتعثر المفاوضات غير المباشرة التي بدأت عام 2020، لتوقعا أخيرا في 27 أكتوبر 2022 على اتفاق تاريخي يرسم حدودهما البحرية، وبعد وساطة أمريكية"[1].

وبالمثل تركيا لا تعترف بأن لقبرص منطقة اقتصادية حصرية تتجاوز حدودها الإقليمية التي تبلغ 12 ميلا، وقد قامت بمنع سفن الاستكشاف من التنقيب عن الغاز التي تجوزت تلك المسافة، وما يزيد من توتر الأوضاع في المنطقة هو سماح تركي لـ "جمهورية شمال قبرص التركية"، غير معترف بها بالمطالبة بمنطقة اقتصادية كبيرة في جنوب الجزيرة، مما يتداخل بشكل كبير مع المنطقة الاقتصادية التي تطالب بها الحكومة القبرصية المعترف بها دوليا.[2]

ومن جهة أخرى، يؤدي عدم تعيين الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة بين مصر وفلسطين، وبين مصر وإسرائيل، وبين سوريا ولبنان، وبين سوريا وقبرص، وبين مصر وتركيا، في كثير من الأحيان إلى تصاعد الجدل الداخلي بشأن سرقة دولة ما الغاز على الحدود مع دولة أخرى، وهو ما يؤدي إلى نشوب صراعات وحروب في المنطقة.

وللحرب في مناطق السيادة إشكالية تتعلق بقدرة الحكومات الضعيفة أو عدمها على الوفاء بمسؤوليتها بموجب القانون الدولي لمنع استعمال أراضيها من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول (الجماعات المسلحة غير الحكومية)، لشن هجمات مسلحة ضد دول أخرى، والصعوبة الكبيرة في التعامل مع المتطرفين من الجماعات المسلحة غير الحكومية الذين ينتهكون بشكل

[1] فرانس 24، ماهي أهم نقاط اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، يوم: 2023/01/06، على الساعة: 20:45، على الموقع الإلكتروني: https://www.googl.com/amp/s/amp.france.com/ar/

[2] سايمون هندرسون، استغلال الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط: معالم جديدة وعقبات جديدة، يوم: 2022/11/19، على الساعة: 14:21، على الموقع الالكتروني: www.washingtoninstitue.org/ar/policy-an

روتيني ومنهجي قوانين الحرب، سواء في حالات النزاعات الداخلية (كما حدث مؤخرًا في الجزائر والعراق ولبنان وليبيا ومالي وسوريا واليمن) ودولية (مثل اشتباكات "إسرائيل" المتكررة مع حزب الله في لبنان وحماس والجهاد الإسلامي في غزة).[1]

من الأمثلة التوضيحية للتحديات القانونية الجديدة الناشئة عن تجزئة السلطة في دول شرق البحر المتوسط مسألة مدى مسؤولية الدولة عن هجوم مسلح ينطلق من أراضيها ضد دولة أخرى، عندما يتم تنفيذ الهجوم المسلح من قبل القوات المسلحة للدولة، يقدم القانون الدولي إجابة واضحة بشأن المسؤولية– الدولة المهاجمة هي المسؤولة– ولكن مَن المسؤول عندما تبدأ جماعة من غير الدول، وهي ليست رسميًّا من أعضاء الدولة، بالهجوم؟ عندما يمكن إثبات أن الجماعة المسلحة قد أرسلتها الدولة، أو أنها تتصرف تحت إشرافها بكونها تابعة كاملة للدولة؛ فإن الإجابة، مرة أخرى، مباشرة ومع ذلك، يظهر التعقيد الحقيقي في الحالات الواقعة في مكان ما بين القطبين، إذ إنها من ناحية، لم تأمر الدولة الإقليمية التي نشأت منها الهجمات بالهجوم، ولكن من ناحية أخرى، لم تتخذ الدولة جميع التدابير الممكنة لقمع عمل الجماعة المسلحة في أراضيها. وهو ما يتضح على سبيل المثال في حالة حزب الله في لبنان يمكن أن توجد مجموعة من العلاقات المختلفة بين الدولة والجماعة المسلحة، قد تكون الدولة ضد الجماعة المسلحة، لكنها تفشل في التصرف ضدها بيقظة، من ناحية أخرى، قد تدعم الدولة الجماعة المسلحة بطرق مختلفة وبدرجات متفاوتة مثل إيواء قواعدها ومقاتليها في أراضيها، وتقديم الدعم المالي أو الاستخباراتي أو الأيديولوجي.[2]

[1] Michael Crawford and Jami Miscik ،"**The Rise of the Mezzanine Rulers: The New Frontiers of International Law**" Foreign Affairs (Nov/Dec(2010). P23..

[2] بشرى عبد الكاظم عبيد، تفعيل دور الحوكمة في فض النزاعات الإقليمية حول منطقة شرق البحر المتوسط ودور تركيا فيها، (مركز البحوث والدراسات التربوية)، ع، 38، 2021، ص.142.

"والسماح للجماعة المسلحة بالوصول إلى الموارد المالية عن طريق أشكال مختلفة من الأعمال غير المشروعة، (التجارة في المخدرات والماس والأسلحة والمستحضرات الصيدلانية)، والتسامح مع التطرف أو حتى المساعدة عليه والتجنيد، وغض الطرف عن تهريب الأسلحة عبر حدودها ومطاراتها وموانئها، وما إلى ذلك".[1]

وعليه يمكن القول أن الصراع على غاز شرق المتوسط يعبر عن المصالح الاقتصادية بين الدول الساحلية، وكذلك عن غياب إطار قانوني وإقليمي جماعي لحل المنازعات، كما يعبر عن استقطاب دولي حاد نتج عنه شلل دولي على صعيد الوساطة لتسوية النزاع بين دول شرق المتوسط وعلى الرغم من أن ثروة غاز شرق المتوسط تصب مباشرة في صلب إستراتيجية أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي، إلا أن الاتحاد فشل حتى الآن في تقديم إسهام إيجابي لتخفيف حدة النزاعات بين أعضاءه، وتوفير أرضية تفاوضية تساعد على التوصل إلى إطار إقليمي مقبول بينها لتسوية القضايا موضع النزاع، وأهمها على الإطلاق، تلك المتعلقة بترسيم حدود المناطق الاقتصادية الخالصة حسب القانون الدولي للبحار.

المطلب الثالث: التحديات السياسية والأمنية

إن الدور الإستراتيجي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط برمته مرتبطا للغاية بالاستقرار والسلام العالميين، من حيث الأمن الجماعي والتنمية والقيم الثقافية، وفي هذه المنطقة يوجد كثير من المسائل التي لم تحل بعد يجب قد تنتظر الإجابة عليها في المستقبل القريب، لتجنب أو حل الضعف الحرج الحالي الذي ينطوي على هذه المنطقة الإستراتيجية، تحديات لا تخص فقط تلك البلدان التي تتقاسم شواطئها بل كل دول الاتحاد الأوروبي ويمكن النظام الدولي كله في عالم يتأثر بسرعة بانتشار المخاطر والتهديدات.

[1] بشرى عبد الكاظم عبيد، مرجع سابق، ص142.

وبالتالي البحر الأبيض المتوسط منطقة إستراتيجية معرضة للخطر من قبل العديد من المخاطر والتهديدات التي تؤثر على أمنها، ليعتبرها دول ضفاف البحر بمنطقة "التحديات المشتركة" كون عواقبها عبر وطنية مما يستلزم الحاجة إلى عمل متعدد الأطراف والأبعاد لمواجهتها، وقد سلطت الوثيقة الإستراتيجية الأمنية الأوروبية[1]* على مجموعة من التحديات الأمنية المعقدة التي لا يمكن معالجتها من طرف دول واحدة بل لابد من التعاون والعمل وفق مبدأ الأمن الجماعي والمصالح المشتركة للتعامل مع التهديدات الأمنية العابرة للحدود ويصعب على دولة التحكم فيها بمفردها، كالإرهاب وانتشار الأسلحة، منطقة صراعات، دول فاشلة وجريمة منظمة، تهديدات عالمية يضاف إليها التطور غير المتكافئ، التدهور البيئي وتدفق الهجرة السرية وغير الشرعية في المنطقة البحر الأبيض المتوسط.[2]

وحوض البحر المتوسط هو منطقة اضطراب من الشرق إلى الغرب، هناك صراعات قديمة غير منتهية لفترة طويلة، كالصراع العربي "الإسرائيلي" على الجانب الشرقي، والصراع الجيوسياسي في الصحراء الغربية على الجانب الغربي له أيضا دلالات إستراتيجية مهمة فهذا الوضع لا يشمل فقط دول المنطقة من حدودها الإقليمية بل يشمل العوامل الإستراتيجية والسياسية أيضا فالتوترات لا تزال قائمة بين الجزائر والمغرب دون التفاهم السياسي والإقليمي لسنوات، وبالتالي كلا منطقتي الصراع الشرقي والغربي تعزز من تدخل الاتحاد الأوروبي وقوى دولية في تطوير السياسة الإقليمية لمحاربة عدم الاستقرار بالمنطقة.[3]

---

* **الإستراتيجية الأمنية الأوروبية:** أعلن الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2003، عن وضع أول إستراتيجية أمنية للاتحاد الأوروبي وأعضائه، وذلك انطلاقا من كونه أحد أهم الفاعلين في السياسة الدولية، وعليه مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين لبناء عالم أفضل، وكان من أهم التحديات الأمنية للاتحاد الأوروبي في هذه الإستراتيجية: الإرهاب العابر للحدود، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى الجريمة المنظمة والصراعات الإقليمية.

[2] حجازي محمد السعيد، **الأبعاد الجيواستراتيجية للأزمة الليبية وأمن الدائرة المتوسطية، مجلة المعهد المصري**، مج.07، العدد 25، جانفي2022، ص.142.

[3] DOLORES ،**Maria et WEBER ،Algora ،The regional integration as a solution to face the mediterranean security challenges** ،Paix et sécurité internationales ،N° 5 ،2017 ،P 202

وعلى الجانب الشرقي من البحر المتوسط، لا تزال حرب سوريا مستمرة وما أفرزته من تداعيات سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، كما نلاحظ أن المجتمع الدولي لم يقدم حلا مناسبا لهذه الأزمة، فهي حرب تمتاز بشدة التعقيد عرفت تدخلات دولية كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وإقليمية كإيران والسعودية، لكن تدخلات يدافع كل واحد عن نفسه لتحقيق مصالح إستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وفي جويلية 2019 تعرضت قبرص لإطلاق نيران من قبل سوريا، وتأثرت تركيا، جارة سوريا في الشمال، بهذه الحرب، التي جلبت أكثر من 3 ملايين لاجئ، الأمر الذي زعزع استقرارها الاجتماعي وأنهك اقتصادها المتعثر.[1]

وبالتالي فان استجابات دول شرق المتوسط لتلك التحديات التي تواجه المنطقة كانت في معظمها أحادية الجانب وغير منسقة، وشهدت السنوات القليلة الماضية تطورا كبيرا في القدرات البحرية لدول شرق المتوسط، لاسيما مصر واليونان وتركيا وإسرائيل مدفوعة باكتشافات الغاز البحرية، وكذلك تخفيض تواجد الأسطول البحري السادس الأمريكي في مياه البحر المتوسط، وشمل ذلك تطوير الغواصات والقدرة السطحية لحماية الحدود البحرية والبنية التحتية للغاز، وكذلك لفرض القوة **(power projection)**، وتطوير قدراتها البحرية للدفاع عن اكتشافاتها من الغاز.[2]

فالتوترات الجيوبوليتيكية الموجودة بين دول شرق البحر المتوسط، دفعت دول المنطقة لزيادة القدرات البحرية، خاصة بعد اندلاع الحرب في سوريا وليبيا، والتي أجبرت آلاف اللاجئين على البحث عن ممر آمن إلى أوروبا عن طريق القوارب، وبالتالي استجوب على دول حوض شرق المتوسط إعادة التفكير في استراتيجياتهم المتعلقة بالأمن البحري باعتباره تشكل تحدي أمني لدول المنطقة.

[1] زينب عبد العال، الأبعاد الجيوبوليتيكية لغاز شرق المتوسط، المرجع سابق الذكر، ص.487.

[2] **The Eastern Mediterranean-Red Sea Region: Stability Pillars and Threats**، the Emirates Policy Center (EPC)، July 6، 2021، available at: https://epc.ae/topic/the-eastern-mediterranean-red-sea-region-stability-pillars-and-threats

وتعتبر مصر قوة بحرية في منطقة شرق البحر المتوسط، حيث قامت البحرية المصرية بتحديث وتطوير أسطولها من الغواصات بأربع غواصات ألمانية من النوع 209 تعمل بالديزل والكهرباء، وفي عام 2016، سلمت فرنسا إلى مصر طائرتين هليكوبتر هبوط من طراز **Mistral** بقدرة هجومية برمائية، كما قامت البحرية المصرية بشراء فرقاطة صواريخ فرنسية ايطالية من طراز **FREMM**، وأصدرت طلبية بأربع طرادات لإطلاق الصواريخ، يتم بناؤها محليا في مصر، كما تعاقدت على وحدات بحرية سريعة حاملة للصواريخ سطح/سطح من الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

أما بالنسبة لتركيا فقد ساهمت الاكتشافات الغازية في منطقة شرق المتوسط في زيادة قدراتها البحرية، ففي أوائل عام 2018 منعت سفن البحرية التركية سفينة استكشافية تابعة لشركة الطاقة الإيطالية "ايني" من العمل في المياه القرصية، وتستخدم تركيا أيضا قوتها البحرية لإرسال إشارات إستراتيجية للدول المجاورة لها، حيث دشنت في مارس 2019 أكبر مناورة بحرية لها على الإطلاق في البحر المتوسط والبحر الأسود وبحر ايجه، وعليه فالطموح التركي في منطقة شرق المتوسط دفعها لتطوير قدراتها البحرية، وفي عام 2008، أبرمت تركيا عقود شراء لست غواصات ألمانية متطورة من طراز Reis من النوع 214، والتي يتم بناؤها في تركيا، كما تعمل ترسانة السفن التركية على بناء هجومية برمائية يبلغ وزنها 27 ألف طن ومجهزة لحمل طائرات حربية من طراز F15 بقدرة الإقلاع العمودي، وأعلن الرئيس التركي أردوغان عن خطة حكومية لبناء حاملة طائرات جديدة كاملة الحجم بدءا من عام 2021.[2]

"أما بالنسبة "لإسرائيل" فيصعب عليها تأمين الحماية لجميع منشآتها الإسرائيلية للغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط في ضوء سهولة تعرضها لهجوم صاروخي، كما توجد أيضا صعوبة في

[1] زينب عبد العال، المرجع سابق الذكر، ص.488.

[2] Turkey to build its own aircraft carriers – Erdogan ،RT News, July 3/2017, available at: https://www.rt.com/news/395178-turkey-aircraft-carriers-erdogan/.

تأمين ناقلات الغاز الطبيعي أيضا في شرق المتوسط خاصة إذا ما نشطت الجماعات المسلحة في مواجهتها".[1]

لذلك طورت "إسرائيل" قواتها البحرية في السنوات الأخيرة، بحجة حماية منصاتها البحرية، من التهديدات التي تأتيها من حزب الله اللبناني، فالإضافة إلى ست غواصات من فئة **(Dolphin)** تمتلكهم "إسرائيل" منذ تسعينات القرن الماضي، قامت بشراء ثلاث غواصات أخرى متقدمة تعمل (بالديزل والكهرباء) من فئة (Dakar) في عام 2017، وفي عام 2013، تم تكليف البحرية "الإسرائيلية" بحماية البنية التحية لحقول الغاز البحرية المكتشفة حديثا في "إسرائيل"، واشترت مؤخرا أربع طرادات ألمانية من فئة Saar 6 وتبلغ إزاحتها 2200 طن، وهي أكبر بكثير من سفن(Saar5) الحالية (1300 طن)، كما تستثمر الصناعات العسكرية "الإسرائيلية" موارد كبيرة في تطوير المركبات البحرية الآلية، والتي ستشارك في تأمين البني التحتية الحيوية لإسرائيل كما تدعي، بما في ذلك منصات الغاز وخطوط الأنابيب ومحطات تحلية المياه والموانئ المدنية، ومع استمرار عمليات استكشاف الغاز، من المرجح أن تستمر في حماية منشآتها البحرية من تهديدات حزب الله اللبناني هذا ما تتحجج به لتطوير وتحديث آلياتها العسكرية لبسط مزيدا من نفوذها على المنطقة بأكملها.[2]

أما بالنسبة لليونان نتيجة تنافسها التاريخي مع اليونان، فقد اشترت أسطولها البحري المكون من سبعة قوارب سريعة من فئة **Roussen** تبلغ إزاحتها 600 طن، وتم بناؤها محليا من خلال ترسانة السفن التي دخلت الخدمة بين عامي 2005 و2019، وتعاقدت مؤخرا البحرية اليونانية

[1] سعيد عبده، مستقبل خريطة الغاز الطبيعي المكتشف في منطقة شرق البحر المتوسط، مجلة المجتمع العلمي المصري. مج.94، ص. 102.

[2] Ehud Eiran and Yuval Zur (March 18/2013): **Israel's Missing Naval Strategy: The Jewish State Turns to the Mediterranean** ،available at: https://www.foreignaffairs.com/articles/cyprus/2013-03-18/israels-missing-naval-strategy2023/01/19

مع شركتي **Hellenic Shipyards** و"**ThyssenKrupp**" لشراء أربع غواصات متطورة من النوع 214 تعمل بالديزل والكهرباء.[1]

أما بقية الدول فهي إما دول صغيرة أو دول مزقتها الحروب الأهلية الطويلة المستمرة، على غرار القوات البحرية السورية والليبية فهي تمتلك منصات سوفيتية قديمة دمرت قدراتها خلال الحروب الأهلية في عام 2011.

"من ناحية أخرى، شهد العام ميلاد "منتدى الصداقة" الذي عُقد اجتماعه الأول في اليونان في فيفري 2021، بمشاركة سبع دول من بينها ثلاث دول أوروبية وأربع عربية، في تجمع يمكن وصفة بالعابر للحدود، مما يشير لحدود الترابط بين التحديات التي يمر بها الإقليم ورغبة دول المنطقة في تعزيز التحركات الجماعية لتقويض التهديدات والتحديات التي تواجه دول المنطقة ويمكن التطرق إليها في النقاط التالية":[2]

الفرع الأول: الردع عبر الترتيبات الأمنية :لم تغب التفاعلات الأمنية شرق المتوسط خلال 2021، رغم تراجع مؤشرات وملامح المواجهة العسكرية، وقد تشكلت تلك الترتيبات عبر عدد من الأنماط لعل أبرزها قيام دول المنطقة بعقد مجموعة من التدريبات والمناورات العسكرية فيما بينها، حيث شهد شهر نوفمبر استكمال التدريب المشترك "ميدوزا" في نسخته الحادية عشرة. يضاف لذلك توقيع عدد من الشراكات الدفاعية والأمنية وفي مقدمتها الاتفاق الدفاعي بين اليونان وفرنسا خلال شهر سبتمبر 2021، والذي لم يقتصر على المبيعات العسكرية وشراء اليونان ثلاث فرقاطات فرنسية، بل تطور الوضع للتوافق على صيغه تضمن المساعدة العسكرية المتبادلة في حال تعرض أي طرف لهجوم عسكري من دولة أخرى. على المنوال ذاته، وقّعت الولايات المتحدة الأمريكية واليونان خلال شهر أكتوبر 2021 اتفاقًا لتمديد التعاون الدفاعي بينهما.

[1] زينب عبد العال، الأبعاد الجيوبوليتيكية لغاز شرق المتوسط، المرجع سابق الذكر، ص.491.

[2] محمود القاسم، المرجع سابق الذكر.

ويمكن قراءة هذه الترتيبات كونها تندرج في رغبة فرنسا واليونان في مواجهة عدد من التحديات، وفي مقدمتها التحدي التركي، حيث تنظر فرنسا واليونان لتركيا باعتبارها مقوضًا لأمن المتوسط وفاعلًا مشتركًا في كافة التهديدات التي تؤثر على الأمن القومي للبلدين، كما تسعى الاتفاقية لتأمين الجناح الجنوبي لحلف الناتو. من ناحية أخرى، يصب الاتفاق بين واشنطن وأثينا في إطار رغبة الولايات المتحدة في مواجهة النفوذ الروسي والصيني المتصاعد شرق المتوسط، إذ إن الاتفاق يسمح بالوصول الأمريكي للقواعد العسكرية اليونانية، مما يوفر لواشنطن تحوطًا ضد أية تهديدات محتملة.

الفرع الثاني: اختبار المساعي الدبلوماسية :شهدت منطقة شرق المتوسط خلال 2021، عدة محاولات لاختبار الأداة الدبلوماسية، والعمل على تجنب الاشتباك والتصعيد بين الفواعل في المنطقة، وقد كانت مساعي أنقرة للتقارب مع القاهرة عبر جولتين من المباحثات الاستكشافية خلال شهري ماي وسبتمبر 2021، أبرز تلك التحولات، يضاف لذلك التقارب بين الإمارات وتركيا والذي أفضى لقيام ولى عهد الإمارات بزيارة تركيا في نوفمبر من نفس السنة، كما عادت المباحثات الاستكشافية بين تركيا واليونان بعد توقف دام لنحو 5 أعوام.

ويمكن تفسير نهج تركيا الدبلوماسي في إطار محاولات تجاوز حالة العزلة الإقليمية والإقصاء التي تعانيها أنقرة من الترتيبات الجماعية في شرق المتوسط، فضلًا عن كونها محاولات للتعاطي مع التغيرات الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها تغير الإدارة الأمريكية الجديدة. من ناحية أخرى، شهد 2021 محاولات لتسوية واحدة من النزاعات البحرية المتفاقمة بين لبنان وإسرائيل، حيث تم استكمال المباحثات بين الطرفين، وتوجت المفاوضات غير المباشرة التي أجرها المبعوث الأمريكي "عاموس هوكشتان"، بين لبنان وإسرائيل لترسيم الحدود البحرية بينهما من أكتوبر 2020، بمسودة نهائية لاتفاق حاز رضا الطرفين، ووصف بأنه تاريخي يحقق تطلعاتهما ويحفظ حقوقهما في ثرواتها الطبيعية.

وعلى الرغم من أن تلك المساعي تظل في مرحلة اختبار النوايا، ولم تفرز عن أية تغيرات كبرى في ظل تعقد القضايا وتشابكها بين مختلف الأطراف، إلا أنها تدخل ضمن التغيرات والتحولات الهامة التي برزت خلال 2021 بين دول شرق المتوسط.

الفرع الثالث: استمرار الصراعات المسلحة :يُعتبر تجدد دورات الصراع المسلح أحد الملامح التي تشكلت خلال 2021 في شرق المتوسط، فلا يزال الصراع السوري مستمرًا دون تحقيق اختراق كبير، كما أن غياب الثقة وحالة الاستقطاب وتعارض المصالح بين الأطراف الداخلية والخارجية قادت لعرقلة الانتخابات الليبية وفشلت المسار السياسي، فكان من المنتظر أن تُجرَى الانتخابات الليبية 24 ديسمبر 2021، إلا أن ذلك لم يحدث، حيث عادت إلى حالة العسكرة والتلويح باستخدام القوة والتصعيد من قبل عدد من المليشيات غرب ليبيا. في الوقت ذاته، لم تنجح المساعي الدولية في التعامل مع قضية المرتزقة والقوات الأجنبية، يضاف لذلك عدم القدرة على إنجاز ملفات توحيد المؤسسات الليبية.

من ناحية أخرى، كانت دول شرق المتوسط على موعد مع تصعيد عنيف ومواجهة واسعة النطاق خلال العدوان الإسرائيلي على غزة في مايو 2021، ويعتبر تجدد تلك المواجهة أحد التهديدات التي تؤثر على أمن دول شرق المتوسط، إلا أن الجهود المصرية والوساطة الفاعلة نجحت في احتواء التصعيد في أعقاب التوصل لوقف إطلاق النار بين الجانبين.

– **تعزيز الشراكات الإستراتيجية** :ظل التعاون الثلاثي بين مصر وقبرص واليونان خلال 2021، وذلك من خلال عقد القمة التاسعة في أكتوبر 2021، في إطار آلية التعاون الثلاثي التي انطلقت في نوفمبر 2014، في دلالة على تحول الشراكة لما يشبه الطابع المؤسسي. من ناحية أخرى، استضافت اليونان في نوفمبر القمة الثالثة لصيغة (1+3) وهو التحالف الذي يضم فرنسا بجانب كل من مصر وقبرص واليونان، والذي تم تأسيسه في11 ماي 2020، وتشير تلك التحالفات والصيغ الجماعية لرغبة الدول المتوسطية في تعزيز التعاون فيما بينهما لمواجهة التحديات

المشتركة، سواء المرتبطة بالإرهاب أو النزاعات المسلحة والتهديدات الأخرى كالهجرة غير الشرعية ومشكلة اللاجئين والقضايا المرتبطة بأمن الطاقة[1].

1-تعقد العلاقات السياسية بين دول المنطقة:

الصراع العربي "الإسرائيلي": حيث تتسم علاقات "إسرائيل" في معظم دول منطقة شرق المتوسط، خاصة الدول العربية منها، بتاريخ طويل من الصراع السياسية حول الأرض والحدود، وهو ما يمثل عائقا صعبا أما تطوير حقولها من الغاز الطبيعي في هذه المنطقة، بل ويحول هذه المنطقة إلى بؤرة صراع ملتهبة، خاصة بعد الاكتشافات الحديثة لغاز شرق المتوسط، قد تتحول إلى حرب إقليمية، ما لم يتم تدارك الموقف بالوسائل السلمية، خاصة مع اتجاه "إسرائيل" استناد على قوتها العسكرية والدعم الأمريكي لها إلى الاستحواذ على حقوق الآخرين، وتعود أسباب هذا الصراع الممتد بين "إسرائيل" ومعظم جيرانها في المنطقة إلى طبيعة العلاقات القائمة بينها وبين عدد كبير من هذه الدول، حيث توجد بعض الدول العربية التي مازالت في حالة حرب مع إسرائيل، وبالتالي لا يوجد ترسيم للحدود البحرية بينهما، كما هو الحال مع فلسطين وسوريا.[2]

ومثال الصراع اللبناني الإسرائيلي كما تمت الإشارة إليه سابقا، والصراع التركي القبرصي حيث تتسم العلاقة بين الطرفين بالتوتر الشديد، منذ تقسيم الجزيرة إلى قسمين عام 1974، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي وغيرها من الصراعات بين دول المنطقة نتيجة عدم ترسيم الحدود البحرية، وانتهاك المناطق الاقتصادية الخالصة لبعض الدول حال دون الاستغلال الأمثل لثروات منطقة شرق المتوسط، وصعوبة استغلال وتطوير حقول الغاز المكتشفة.

[1] محمود القاسم، تصعيد مكتوم، المرجع سابق الذكر.

[2] سعيد عبده، مستقبل خريطة الغاز الطبيعي المكتشف في منطقة شرق البحر المتوسط، المرجع سابق الذكر، ص ص، 91-92.

خلاصة الفصل الرابع

ومن خلال ما تقدم يمكن أن نلخص استنتاجات الفصل الرابع في النقاط الآتية:

- أن المنطقة العربية مرت بمجموعة من التغيرات في مرحلة "الربيع العربي" في عام 2011 وقد خلقت هذه الثورات جملة من المتغيرات السياسية والأمنية التي تركت أثرها على مجمل الواقع العربي والمحيط الإقليمي عموما، منها الأزمة السورية، والحرب في ليبيا وما نتج عنها من تدخلات إقليمية ودولية، ضف إلى ذلك أنها ساهمت في تأجيج الصراع في منطقة شرق المتوسط.
- أن منطقة حوض شرق المتوسط تنفرد بأهمية قصوى في حسابات الدول الكبرى، لما لها من أهمية إستراتيجية في المشهد السياسي الإقليمي ولما تتمتع به من غنى مواردها الطبيعية من النفط والغاز.
- أن الدخول الروسي المباشر على خط الصراع المسلح في سوريا، يعتبر هدف استراتيجي لروسيا من خلال تأكيد الحضور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، عامة ومنطقة شرق المتوسط خاصة، ورعاية مصالحها الحيوية في الحصول على إمدادات النفط والغاز، وتحقيق هدف الوصول إلى المياه الدافئة وكل ذلك يؤكد حجم الأهمية التي توليها القوى الدولية للمنطقة في ظل تداخل مصالحها الحيوية وتعدد إستراتيجيتها من أجل السيطرة على مواردها والمحافظة على التوازن في المنطقة.
- لقد وصلت الأزمة الليبية إلى مستويات خطيرة من التعقيد وأصبحت تنذر بصراع إقليمي ودولي جديد ومفتوح على الأراضي العربية. وبالتالي لابد من وجود إرادة قوية لدى الشعب الليبي وتوحيد الانقسامات في المنطقة للوصول إلى حلول سياسية من شأنها المساهمة في تحسين الوضع في ليبيا وبناء دولة ديمقراطية تحترم حقوق الشعب الليبي وتقرر مصيره وتترك له الحرية في تقرير من يحكمه ويدير شؤونه، بالإضافة إلى دور الأمم المتحدة

لوضع حد لهذا الصراع، لأن عواقبه ستكون خطيرة على جميع القوى ومدمرة على أبناء الشعب الليبي.

- إن استيلاء "إسرائيل" واستغلالها، لموارد الشعب الفلسطيني من نفط وغاز طبيعي، يمثل انتهاكا صارخا لقواعد ومنظومة القانون الإنساني الدولي وقوانين حقوق الإنسان التي تختص باستغلال الموارد المشتركة من قبل قوة احتلال وذلك دون اعتبار لمصالح وحقوق وحصص السكان أصحاب الأرض والواقعين تحت الاحتلال.
- أن التنافس على موارد الطاقة هي إحدى الغايات الرئيسية للدول الكبرى التي تسعى إلى تأكيد نفوذها وتأمين احتياجاتها من الغاز الطبيعي، في ظل تسارع وتيرة الإنتاج وفي اضطرابات وتحديات تجارية ومالية تصيب الاقتصاد العالمي باهتزازات متتالية، وفي ظل السباق على حجز مواقع متقدمة في السوق الدولية.
- أن تطوير وحماية دول شرق المتوسط لمصالحها النفطية قد زاد من آمال شعوب هذه البلدان، فإنه قد يؤدي إلى تفاعلات أو تحديات بحرية غير آمنة، حيث من الممكن أن يحدث هجوم إرهابي أو مسلح على مؤسسات الطاقة البحرية، وما يترتب على ذلك من أعمال انتقامية.
- أن اتفاق تركيا مع حكومة الدبيبة في ما يتعلق بالتنقيب عن الغاز الطبيعي، يمكن أن يعيد منطقة شرق المتوسط إلى مربع الاستقطاب وصراع المحاور الذي هدأت ملامحه خلال العامين الماضيين بخاصة في ظل التوترات الأخيرة بين اليونان وتركيا، لكن من ناحية أخرى تشكلت ملامح إيجابية لمعالجة الصراع اللبناني "الإسرائيلي" عبر التوافق المعلن بين الجانبين بشأن ترسيم الحدود البحرية في ما بينهما، وينظر إليه باعتباره تحولاً نوعياً في طبيعة العلاقة بينهما نظراً للمحاذير التي فرضتها العلاقات التاريخية بين البلدين على أي مساع للتقارب.

الخاتمة

الخاتمة

جاءت في ثنايا وفصول هذه الدراسة للبحث في مضامين تنامي الصراع الإقليمي حول غاز شرقي البحر المتوسط وتداعياته الدولية، باعتبار منطقة حوض شرق المتوسط، منطقة صراعات وتطورات مهمة خاصة في السنوات الأخيرة، مع تصاعد التنافس الإقليمي والدولي وهذا الاهتمام المتصاعد لا يعبر عن دوافع جيوسياسية فحسب، بل تزامن مع صعود البعد الجيواقتصادي على أجندة الفاعلين الإقليميين والدوليين، وتحوله إلى عامل مهم في تشكيل التحالفات والتقاربات بين دول المنطقة، خاصة مع تزايد أهمية اكتشافات الغاز في المنطقة وإمكانيات استثمار هذه الاكتشافات من قبل الشركات الدولية والدول المطلة على حوض شرق المتوسط، ومن هنا فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات والاقتراحات يمكن رصدها في النقاط الآتية:

- من أجل الوصول إلى مسعانا الأول والمتعلق بالإجابة عن إشكالية الموضوع، حول كيف تساهم الاكتشافات الغازية لدى دول الحوض الشرقي للمتوسط في تنامي الصراع الإقليمي والدولي، يمكن الإجابة عنها من خلال تصوريين مهمين، التصور الأول يتمثل في أن اكتشافات غاز شرق المتوسط سلاحا ذو حدين في منطقة تشهد توترات وصراعات تاريخية وحروب بالوكالة، وظروف سياسية وأمنية غير مستقرة، فقد تلعب الاكتشافات الغازية المعتبرة دورا في زيادة حدة الصراعات والصدامات خاصة فيما يخص عمليات التنقيب وعدم وجود رؤية قانونية واضحة تحدد الحدود البحرية لكل دولة وتعارض المصالح الجيواستراتيجية للدول الإقليمية والعالمية وبالتالي ستساهم هذه الاكتشافات في زيادة حدة الصراعات والتوترات في المنطقة، ومن ناحية أخرى يمكن أن تكون هذه الاكتشافات مصدرا للتعاون وتجاوز للصراعات الإقليمية والتاريخية، من خلال إقناع دول المنطقة أن التعاون هو السبيل الأمثل للاستفادة من غاز المنطقة، لعدم قدرة اقتصادياتها على استغلاله بمفردها

دون الحاجة إلى الدخول في شركات وتحالفات مع دول المنطقة، من شأنها تهدئة الوضع الأمني في المنطقة وحل عدة خلافات، وبالتالي تتساوى في المنطقة فرص التصعيد التي تظهر في الجانب التركي حول قبرص، مع فرص التعاون خاصة مع المحور الثلاثي الإسرائيلي والقبرصي واليوناني، إضافة إلى التعاون بين إسرائيل ومصر.

- إن أحد أهم أسباب التنافس الإقليمي والدولي بمنطقة حوض شرق المتوسط، هي الاكتشافات المعتبرة التي قدرتها هيئة المسح الجيولوجية الأمريكية عام 2010، فإن المنطقة تحوي ما بين 122–223 ترليون قدم مكعب من الغاز، بالإضافة إلى 1.7 مليار برميل محتمل من النفط.
- إن الاكتشافات المتتالية للغاز الطبيعي في منطقة حوض شرق المتوسط، أضافت أبعادا أخرى فإلى جانب التنافس الجيوسياسي الإقليمي والدولي، تتقاطع مهام الاستكشاف والتنقيب عن الغاز، مع الصراعات طويلة الأمد في المنطقة، مثل المشكلة القبرصية، والقضية الإسرائيلية الفلسطينية، والصراعات في ليبيا وسوريا، والنزاعات الحدودية بين قبرص وتركيا، وكذلك إسرائيل ولبنان، حيث أدت الخلافات البحرية حول ترسيم المناطق الاقتصادية الخالصة إلى سلسلة من الصفقات البحرية المتنازع عليها ، والاتفاقيات الثنائية، والتحالفات غير الرسمية، ومن ناحية أخرى تسببت مسألة نقل غاز شرق المتوسط إلى السوق الأوروبية في تعقيدات جيوسياسية بعيدة المدى.
- إن مشكلة ترسيم الحدود البحرية بين دول المنطقة وغياب إطار قانوني ينظم عملية تقاسم الموارد الطبيعية، خاصة وأن بعض دول حوض شرق المتوسط لم توقع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982، مما يجعلها غير ملزمة للدول التي لم توقع عليها، وخاصة فيما يخص تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة، ومن هنا لجأت الدول الموقعة على الاتفاقية إلى عقد اتفاقيات ثنائية لترسيم الحدود البحرية لها، ما أدى إلى اعتراض

دول أخرى منها، اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل وقبرص، والاتفاقية المصرية القبرصية، والاتفاقية اللبنانية القبرصية، ثم الاتفاقية التركية الليبية، والاتفاقية المصرية اليونانية، وأخيرا الاتفاقية الإسرائيلية اللبنانية، مما أثار حفيظة تركيا واعتراضها على الاتفاقيات ما خلق تصعيد من الجانب التركي، ودفعها إلى إيقاف عمليات التنقيب، وبالتالي عدم وضوح المشهد القانوني الذي يحكم الحدود البحرية لهذه الدول ساهم في تأجيج التوتر في المنطقة واحتمال قيام مواجهة عسكرية مباشرة، من هنا تركيا متخوفة من ان يحرمها هذا المحور من حقوقها من غاز شرق المتوسط، الأمر الذي دفعها لإجراء مناورات عسكرية في شرق المتوسط.

- إن أحد أهم تداعيات الصراع في منطقة حوض شرق المتوسط، هي زيادة عسكرة المنطقة فإلى جانب الاحتمال المتزايد للمواجهة العسكرية المباشرة خاصة بين تركيا واليونان، وفرنسا، أصبحت منطقة البحر الأبيض المتوسط واحدة من أكثر المناطق عسكرة في العالم، حيث تعزز الدول الساحلية والقوى الخارجية، وجودها العسكري البحري في المنطقة، خوفا من أي تهديد محتمل من قبل دول المنطقة وخوفا على مصالحها الحيوية الجيواستراتيجية.
- إن الاهتمام التركي بالحوض الشرقي للمتوسط، أولوية من أولويات استراتيجياتها في المنطقة من أجل تأمين مصالحها الحيوية التي يتعين الدفاع عنها، فقامت بتوقيع اتفاقيات مع ليبيا حول ترسيم الحدود البحرية وتقديم الدعم الأمني والعسكري، بما يتيح لها إجراء تحركات استكشافية عن مصادر الطاقة في مساحات جديدة من البحر المتوسط بدون عوائق، كما يمكنها من خلال هذه الاتفاقيات إحداث توازن استراتيجي مع القوى الإقليمية لصالحها، وإبراز حقيقة أمام العالم تتعلق بالتأثير التركي والحقوق السيادية في منطقة

الحوض الشرقي للمتوسط، بالشكل الذي يتماشى مع طموح تركيا في تحقيق المكانة والنفوذ في شرق المتوسط

- إن منطقة حوض شرق المتوسط منطقة صراع ونفوذ بالنسبة للقوى العسكرية العالمية، التي تتنافس فيما بينها من أجل السيطرة على المنطقة نظرا لمصالحها الجيواستراتيجية المتعددة، وتسيطر عليها من خلال منابع الغاز الطبيعي من خلال إتاحة فرص لأكبر شركاتها العملاقة لإقامة شراكات البحث والتنقيب والاستكشاف في المنطقة، حيث تتواجد في شرق المتوسط شركات أمريكية، أوروبية، وروسية عاملة في التنقيب خاصة في المياه الإسرائيلية والمصرية والقبرصية، كذلك يظهر اهتمام الدول الكبرى لغاز شرق المتوسط من خلال الصراع في سوريا باعتبارها منطقة مهمة لأنابيب الغاز، كما تتيح للاتحاد الأوروبي فرصة التحرر من الغاز الروسي خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية في 2022، ومحاولة إقامة مشاريع أنابيب لنقل الغاز الطبيعي لأوروبا كونها قريبة جغرافيا، إضافة أن منطقة شرق البحر المتوسط تشكل بعد جيوسياسي للسياسة الأمريكية في المنطقة، من خلال المحافظة على استثمار شركاتها الكبرى في المنطقة، والمحافظة على أمن إسرائيل بالدرجة الأولى.
- إن الحرب الروسية الأوكرانية في 2022، وما ترتب عنها من تداعيات عالمية، قد حولت الحاجة الأوروبية التي نوقشت منذ فترة طويلة لتقليل اعتمادها على الغاز الروسي إلى أولوية ملحة، كما كشفت عن السياسات المتفائلة التي توقعت تحولا وشيكا إلى الموارد المتجددة، وحقيقة أن العالم المتقدم على المدى القصير إلى المتوسط، سيظل معتمدا على الوقود الأحفوري في مواجهة هذا الواقع الجديد، وبالتالي فالحاجة الأوروبية إلى التنويع السريع لمصادر الطاقة لديها تزيد من القيمة الإستراتيجية لغاز شرق المتوسط.

- إن العامل الجيوبوليتيكي هو المسؤول عن التوجه الروسي نحو منطقة حوض شرق المتوسط، ذلك أن سوريا تعتبر موطئ قدم لها في المنطقة، خاصة في ظل وجود قواعد عسكرية بحرية لها بسوريا (قاعدة طرطوس) في المياه الدافئة التي تؤمن لها وجودا عسكريا له أهمية كبرى في التوازنات الإستراتيجية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط مع القوى التقليدية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الأوروبيين، وقد ازدادت أهمية منطقة شرق المتوسط بالنسبة لروسيا بعد تدخلها عسكريا في سوريا، ضف إلى ذلك أزمة الطاقة العالمية الروسية الأوكرانية في 2022 حيث أصبحت روسيا تنظر لمنطقة حوض شرق المتوسط باعتبارها منافسا لها وبديلا استراتيجيا محتملا لأوروبا في ظل توقف الإمدادات الغازية الروسية، وارتفاع أسعار الغاز.
- أنه كلما زاد التنافس في مجال تصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا التي تعتبر أكبر سوق استهلاكية للغاز في العالم، دون وجود محددات وضوابط لهذا التنافس، فإن الفرص ستكون أكبر لدخول المنطقة في حالة من الفوضى الناتجة عن توترات أمنية قد تتصاعد لتصل إلى مستوى الصدام العسكري المباشر.
- إن استغلال وتصدير غاز شرق المتوسط يواجه تحديات اقتصادية وتقنية، وأمنية وقانونية وسياسية هائلة لها تداعيات جيوسياسية، حيث تتمحور التحديات التقنية والاقتصادية حول البنية التحتية والتمويل، مثال على ذلك أن خيارات التصدير التي تم التطرق لها سابقا ممكنة من الناحية الفنية، إلا أن التكاليف المتضمنة وتعقد التفاوض على الصفقات الضرورية بالإضافة إلى التغلب على الحواجز السياسية تشكل عقبات خطيرة أمام تطوير موارد الغاز المكتشفة.
- تأتي التحديات الأمنية جنبا إلى جنب مع العلاقات السياسية المضطربة بين دول المنطقة، وسعي الدول إلى زيادة قدراتها العسكرية البحرية للحفاظ على مصالحها الجيواستراتيجية

في المنطقة، ضف إلى ذلك الصراعات المستمرة بين "إسرائيل" وجيرانها (حالة الحرب بين لبنان و"إسرائيل"، والصراع المستمر منذ عقود بين "إسرائيل" والفلسطينيين)، والمشكلة القبرصية التي لم تحل، وأخيرا الصراعات السياسية المستمرة في كل من سوريا وليبيا وتأثيرها على الجوار.

- تتجلى التحديات القانونية والسياسية في الجدل والخلاف حول الادعاءات المتضاربة حول ملكية الموارد وترسيم الحدود البحرية، وأحقية كل طرف في البحث والاستكشاف والتنقيب عن الثروات الطبيعية ويمكن القول أن هذا التحدي الأكثر إلحاحا.
- يمكن إضافة تحدي آخر إلى جانب التحيات التي تعرقل مسار استغلال غاز شرق المتوسط وتصديره للخارج، ألا وهو التحدي الإداري ومدى قدرة الحكومات والرؤية طويلة المدى للاستفادة المثلى من الاحتياطات، حيث لم تقم أي دولة في المنطقة حتى الآن بتطوير سياسة شاملة وناجحة تأخذ بعين الاعتبار هذه التحديات جنبا إلى جنب مع التغيرات الجيوسياسية في المنطقة.
- إن سعي تركيا إلى تأمين مصالحها فيما يتعلق بإمكانية التنقيب عن الغاز في حوض البحر الأبيض المتوسط، يأتي رداً على مصر التي عملت على تأسيس منتدى غاز المتوسط في 2019، وضم 6 دول أخرى، هي: اليونان، وإيطاليا، والأردن، وإسرائيل، وقبرص، والسلطة الوطنية الفلسطينية، وتتركز رؤية هذا المنتدى في زيادة الاهتمام والتعاون لإيجاد أسواق تصريف للغاز الطبيعي، وما يترافق معه من العمل على التجهيزات المتعلقة بإنشاء البنى التحتية اللازمة لاستخراج الغاز ونقله.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب:

1. أحمد القرني، **النفوذ التركي في الأزمة الليبية...التداعيات السياسية والأمنية**، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 6 جانفي.
2. أحمد صباغ، **تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي**، القاهرة: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ط1 ،2015.
3. أحمد عبد الرحمان خليفة، **موقع مصر في التفاعلات الإقليمية والدولية بعد اكتشافات شرق المتوسط**، القاهرة: مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر، 2019.
4. أمين هويدي، **الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي، بيروت**: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.
5. حسين عبد الرحمان سليمان، **الندوة العلمية تأمين المنافذ البرية والبحرية والجوية**، أبو ظبي: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2009.
6. خالد فرج، **السيادة البحرية اللبنانية والقانون الدولي العام، المديرية العامة للدراسات والمعلومات**، بيروت: مصلحة الأبحاث والدراسات، 2019.
7. خالد، فؤاد، **الانجراف نحو المجهول: ما سبب تأجج الوضع في شرق البحر المتوسط.** مصر: الشرق للأبحاث الاستراتيجية، 6 أكتوبر، 2020.
8. خالد، فؤاد، **غاز المتوسط السعي في طريق غير ممهد.** القاهرة: المعهد المصري للدراسات: دراسات سياسية، 2019.
9. شادي، سمير عويصة. **استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،

10. صابرين، طلعت القيسي. **أثر مخزون غاز شرق البحر المتوسط على القضية الفلسطينية**، سلسلة أوراق بحثية، 2017.

11. عبد الرحمان، علي الكوران. **منطقة تزاحم الاستراتيجيات بين الطاقة والصراعات الإقليمية**، بيروت: المكتب العربي للمعارف، ط.1، 2012.

12. عبد القادر، رزيق المخادمي، **التنافس الدولي على الغاز إلى المزيد من الحروب والمفاجآت.** الجزائر: د ت ن: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017.

13. علي، الرجال، **شرق المتوسط: نافذة مصر لدور إقليمي واسع**. مركز الشرق للأبحاث الاستراتيجية، 9أكتوبر 2020.

14. علي، حسين باكير، **اللعبة الكبرى: جيوبوليتيك التنافس على الغاز شرق المتوسط**. منتدى السياسات العربية، 2019.

15. علي، حسين باكير، **النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر** الاشتباك قطر: تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2018.

16. علي حسين باكير، **رقعة الشطرنج اللبنانية–الإسرائيلية (النزاع على الحدود والغاز شرق المتوسط)**، ورقة تحليلية، 5، جانفي، 2020.

17. غاز شرق المتوسط: **الأبعاد الاقتصادية والعسكرية**، مركز الجزيرة للدراسات، 2020/02/5.

18. فايز، محمد العيسوي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د س ن.

19. فتحي، جاد الله الحوشي، **اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان، أسبابه، آليات تنفيذه**، ونتائجه، برلين–ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

20.فخر الدين، ألطون، **خطوة استراتيجية في معادلة شرقي المتوسط: مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا، منشورات إدارة الاتصال برئاسة الجمهورية**، 2020.

21.كشادة، محمد عمران، **الاتفاقية الليبية التركية وانعكاساتها على مشهد الصراع في ليبيا**. مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، 2020.

22.لهب، عطا الله، **أمن الإمدادات والمخاطر الجيوسياسية، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة**، ط.1. د.س.ن

23.عكروم، ليندة، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**. عمان: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2013.

24.محمد، سليمان الزاوي. **بحر النار تصاعد محفزات شرق المتوسط**، (الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، 2015)،

25.محمد صادق صبور، **الصراع في الشرق الأوسطوالعالم العربي**. ط.1 القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2006.

26.محمد صلاح، **غاز شرق المتوسط ومستقبل الصراع الإقليمي**. صنعاء، اليمن: دراسة تحليلية صادر عن مركز الحوكمة وبناء السلام، 2018.

27.محمد مصطفى عيد، "**منتدى غاز المتوسط"...تعاون اقتصادي في ظاهره، وتحالف سياسي في باطنه**، احتياطي دول المنتدى من الغاز 122 تريليون قدم مكعب. أسبار: مركز للدراسات والبحوث الإستراتيجية السياسية والاقتصادية. 2019/03/01.

28.مصطفى صلاح، **غاز شرق المتوسط ومستقبل الصراع الإقليمي**. صنعاء، اليمن: مركز الحوكمة وبناء السلام، 2018.

29.منى سكرية، **منتدى غاز شرق المتوسط: التعاون الإقليمي وسط تضارب المصالح**، معهد حوكمة الموارد الطبيعية: فيفري، 2021.

ثانيا: المجلات:

30. أحمد يوسف محمد عبد النبي، **الاستراتيجية المقترحة لحماية المصالح المصرية في منطقة شرق المتوسط "دراسة بحثية"**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، عدد السادس والخمسون، (جوان، 2020).

31. أشرف محمد كشك، "**صراع شرق المتوسط وليبيا.... التداعيات والمخاطر والتأثير الأجنبي**"، مجلة آراء، العدد 154، (أكتوبر، 2020).

32. أفراح ناثر جاسم العزاوي، **تركيا والتنافس في شرق المتوسط**، مجلة دراسات إقليمية. السنة 12، العدد 52، أفريل، 2022، 153.

33. بشرى عبد الكاظم عبيد، **تفعيل دور الحوكمة في فض النزاعات الإقليمية حول منطقة شرق البحر المتوسط ودور تركيا فيها**، (مركز البحوث والدراسات التربوية)، ع، 38، 2021.

34. توترات شرق المتوسط: صراع جيوسياسي زاد التنافس على الطاقة من حدة مخاطره العالية، **تقرير حول مالات الشرق الأوسط** العدد6، 23 أوت 2020.10.

35. حجازي محمد السعيد، **الأبعاد الجيواستراتيجية للأزمة الليبية وأمن الدائرة المتوسطية، مجلة المعهد المصري**، مج.07، العدد 25، جانفي2022.

36. حمزة فاضل جودة، **الأهمية الجيواقتصادية للموقع الجغرافي السوري وأثره على أمن الغاز الطبيعي الروسي**، مجلة كلية التربية، ع.43، 2021.

37. خالد حنفي، **مصر واليونان توافقات استراتيجية في شرق المتوسط**، تقديرات مصرية، (العدد 9، سبتمبر 2020).

38. زهراء عباس هادي، **موارد الطاقة وأثرها في الصراع الإقليمي على الحدود البحرية في شرق المتوسط**، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، أيلول/2018، العدد/40.

39.زينب عبد العال سيد، **الأبعاد الجيوبوليتيكية لغاز شرق المتوسط**، مجلة كلية الآداب– جامعة بني سويف، عدد خاص (أكتوبر 2021).

40.سامح راشد، **مآلات الأزمة الليبية بين الحرب والسياسة**، فصلية "شؤون عربية"، العدد 187، (جامعة الدول العربية، صيف 2019).

41.سعيد عبده، **مستقبل خريطة الغاز الطبيعي المكتشف في منطقة شرق البحر المتوسط**، مجلة المجتمع العلمي المصري، مج، 94.

42.سمية حذفاني، "**تأثير جيوسياسية النزاع على الغاز في معادلات التوازنات الإستراتيجية لمنطقة شرق البحر المتوسط**"، "المجلة الجزائرية للأمن الإنساني"، مج 6، العدد: 01.

43.ظاهر عبد الزهرة الربيعي، **الموقع الجيواقتصادي لسوريا وأثره على سياسية روسيا الاتحادية**، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، ع.2، مج، 42، 2017.

44.فتحي جاد الله الحوشي، **اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية شرق المتوسط وأمن مصر القومي**، مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية، العدد السابع، يوليو، 2021، ص.100.

45.فصلية محكمة، **النزاع التركي –اليوناني في شرق المتوسط أسبابه ومواقف الأطراف الإقليمية**، مجلة دراسات شرق أوسطية، ع.93، خريف، 2020.

46.كريم محمد رجب الصباغ، **التقسيم العادل لحقول النفط والغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط**، مجلة دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية–كلية الحقوق، العدد الثالث، جانفي 2021.

47.محمد أسامة أحمد، **الأهمية الجيواستراتيجية البيئية لإنتاج الغاز الطبيعي ونقله في حوض شرق البحر المتوسط**، ع23 جوان2020، جامعة الإسكندرية.

48.محمد شوقي عبد العال، **ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر وقبرص وأثرها على ثروات مصر في المنطقة**، مجلة آفاق سياسية، العدد 11، (2014)، المركز العربي للبحوث والدراسات.

49.مصطفى عليو، **أثر اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة حوض شرق البحر المتوسط في صوغ واقع الجغرافية السياسية ضمنها**، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(41) العدد(6) 2019.

50.نورشين آتش أوغلو، ويشنة كوركماز، **محور التحالف الجديد شرق المتوسط واتفاقيات أبراهام**، مجلة الأبحاث والدراسات، رؤية تركية، (9-28/2021).

51.وسام علي كيطان، **التنافس الإقليمي والدولي على النفط والغاز في شرق المتوسط**، مجلة كلية التربية، العدد الرابع والأربعون، الجزء الأول، 2021.

52.الوليد أبو حنيفة، التوجهات العامة الجديدة لسياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بوتين تجاه منطقة شرق المتوسط، مجلة مدارات سياسية، مج.2، (العدد4، جوان 2019).

53.وليد خيدور، **احتياطي الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية الفلسطينية: الإمكانات والتحديات**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 72(خريف 2007).

54.وليد محمود أحمد النجو، **التنافس الأمريكي-الروسي في منطقة شرق المتوسط وانعكاساته على الأمن القومي العربي**، مجلة دراسات إقليمية، ع، 53، 12أوت 2022.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

55. أحمد زكريا الباسوسي، "**تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط**"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018).

56. رنيم علي جمال الدين الغنام، **الصراعات الدولية والإقليمية على الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط 2009-2019**، (جامعة الإسكندرية: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 2009-2019).

رابعا: الملتقيات:

57.راضيا سعيد بلبع، وتامر نادي عبد العظيم، **ظاهرة الصراع الدولي دراسة في المفهوم والأشكال والأسباب وأساليب الإدارة**، ملتقى الباحثين السياسيين العرب، (جامعة الإسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018).

خامسا: التقارير ومراكز البحث:

58.التقرير نصف الشهري: تحليل للتطورات السياسية والأمنية في "إسرائيل"،"إسرائيل" **على خارطة معركة الطاقة العالمية**، (مركز الباحث لدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2022/5/30).

59.إبراهيم قايا، **خمسة أسئلة: إسقاط الطائرة الروسية والقانون الدولي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 2015.

60.**مذكرة التفاهم الليبية-التركية: أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية**، سلسلة: تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019/12/17.

61.زهير الحامدي، **الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط، تحليل سياسات**: (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2012).

سادسا: المواقع الالكترونية:

اولا: المواقع بالعربية:

1. **أخبار الجزيرة، تركيا: تصريحات ماكرون عن شرق المتوسط وقحة واستعمارية**، يوم: 2021/8/4، على الساعة: 8:44، على الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/news/2020/9/10/
2. داليا عريان، **الصراع على الغاز شرق المتوسط وانعكاساته على أمن أوروبا**، يوم: 2023/01/22، على الساعة: 7:58، على الموقع الالكتروني: https://adhwaa.net /
3. تمام أبو الخير، **هكذا تمدد النفوذ الروسي في شرق المتوسط عبر بوابتي سوريا ومصر**، يوم: 2022/11/24، على الساعة: 12:27، على الموقع الإلكتروني: https://www.noonpost.com/content/35290
4. عبد الله الكبير، **حول الاتفاقية الجديدة مع تركيا**، يوم: 2023/01/13، على الساعة: 13:56، على الموقع الالكتروني: ar.libyaobserver./article/21101
5. تطورات وصراعات جديدة.... هل لازال مسار برلين قائما، 2019/12/20، يوم: 2019/10/5، على الموقع الالكتروني: /afrigatenews.net/articl
6. حسين بهار، **مقاربة نظرية لظاهرة الصراع الدولي**، أستاذ بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يوم: 26/6/26، على الموقع الإلكتروني: **http://arabprf.com/?p=1742**
7. مفيد شهاب، وآخرون، **المناطق الاقتصادية الخالصة لدول شرق البحر المتوسط وقواعد قانون البحار**، يوم: 2020/06/27، على الساعة: 16:51، على الموقع الإلكتروني: http://www.acrseg.org/40683
8. خالد فؤاد، **بعدما بات شرق المتوسط مسرحا لمعارك الاقتصاد والغاز...كيف تحافظ مصر على حقوقها بالانتقال للمعسكر التركي**، يوم: 2023/01/22، على الساعة: 7:22، على الموقع الالكتروني: https://arabicpost.net/

9. ماذا تعرف عن المياه الدولية، يوم: 2020/06/20، على الساعة: 14:43، على الموقع الإلكتروني: https://share.america.gov/ar/

10. **ماذا تعرف عن المياه الدولية**، يوم: 2020/06/20، على الساعة: 14:43، على الموقع الإلكتروني: https://share.america.gov/ar/

11. **ماهية الصراعات الإقليمية**، يوم:2020/6/27 على الساعة: 18:10، على الموقع الإلكتروني: https://kitabat.com/2014/12/08/

12. خالد فؤاد، **بعدما بات شرق المتوسط مسرحاً لمعارك الاقتصاد والغاز**. كيف تحافظ مصر على حقوقها بالانتقال للمعسكر التركي؟، يوم: 2020/06/30، على الساعة: 16:30 على الموقع الإلكتروني: https://arabicpost.me/

13. غاز شرق المتوسط: صراع إقليمي وعالمي، يوم:2021/06/9 على الساعة: 12:20 على الموقع الالكتروني: https://arabic.arabianbusiness.com/business/2016/sep/20/42220

14. يوسف حسن الملا، **صراع الطاقة المحموم في شرق المتوسط.... كيف بدأ؟** وإلى أين يتجه، يوم: 2021/06/10، على الساعة: 14:23، على الموقع الإلكتروني: https//alkhaleejonline.net/

15. **ثروات في القاع...وبوارج تتأهب على السطح**، يوم: 2021/06/30، على الساعة: 15:25، على الموقع الإلكتروني: https //arabicpost.shorthandstories.com/Eastmed-gas/index.html

16. محمود القاسم، **تصعيد مكتوم...هل يستمر الهدوء شرق المتوسط خلال 2022**، يوم: 2022/11/8، على الساعة: 13:16، على الموقع الالكتروني: https://ecss.com.eg/18238/

17. مصطفى صلاح، **تصاعد التهديد...مستقبل الصراع على غاز شرق المتوسط**، يوم:2021/05/25، على الساعة: 12:21، على الموقع الإلكتروني: www.acreseg. Org/41660

18. حازم العمدة، **الغاز في شرق المتوسط. قنبلة موقوتة تنتظر الانفجار أو الحل**، يوم: 2021/6/10، على الساعة: 15:25 على الموقع الالكتروني: https://attaqa.net/2020/12/27

19. سهايلية سماح، **الجغرافيا السياسية للبيئة المتوسطية وأهميتها في الاستراتيجيات الدولية**، يوم:2021/06/8، على الساعة: 16:47، على الموقع الإلكتروني: https://democraticac.de/p=42014

20. **أمريكا واليونان تتفقان على مشاريع مشتركة للطاقة والغاز في المتوسط**، يوم: 2021/08/9، على الساعة: 8:35، على الموقع الالكتروني: https://www.google.com/amp/s/eliktisad.com/news/show/456326/

عاطف حنفي، **الغاز يشعل نار الخلافات بين دول شرق المتوسط**، يوم:2021/5/29 على الساعة: 14:45، على الموقع الإلكتروني: https://www.alkhaleej.ae/node/pdf/671856/pdf

21. **اكتشاف حقل غاز في قبرص يمكن أن يغير قواعد اللعبة في شرق المتوسط**، يوم:2021/02/31 على الساعة: 13:53، على الموقع الإلكتروني: https://www.alhurra.com/different-angle/2019/03/04/

22. **الصراع على الغاز في شرق المتوسط**، يوم:2021/05/29 على الساعة: 14:27، على الموقع الإلكتروني:https://barq-rs.com

23. حنين ياسين، **غاز المتوسط...صراع على الثروة والنفوذ قد يشعل حربا إقليمية**، يوم:2021/02/19، على الساعة: 6:35، على الموقع الإلكتروني: https://alkhaleejonline.net/

24. **الخط الأزرق:** لمزيد من التفاصيل حول الخط الأزرق :انظر الموقع الرسمي لبعثة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان " اليونيفيل"، على الرابط الإلكتروني التالي:

25. http://unifil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=11816&ctl=Details&mid=15322&ItemID=22056&language=en-US

26. مروان قبلان، **اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط استشراف الفرص والتحديات الجيوسياسية**، يوم: 2020/12/21، على الساعة: 20:27، على الموقع الالكتروني: www.sndl1.am.dz/ar/viewer/bim-885031

27. "إسرائيل" تدعو الرئيس اللبناني إلى إجراء محادثات مباشرة حول ترسيم الحدود، صحيفة النهار اللبنانية، 23نوفمبر2020، يوم: 2022/09/9، على الساعة: 23:10، على الموقع الإلكتروني:-www.annahar.com/arabic/section/75

28. محمد قواص، **تداعيات أزمة لبنان السياسية على مشاريع الطاقة**، يوم:2022/01/21، على الساعة: 14:11، على الموقع الالكتروني: https://www.epc.ae/ar/details/brief/tadaeiat-azmat-lubnan-alsiyasiat-ealaa-masharie-altaaqat-fi-sharq-almutawasit

29. جو معكرون، **ترسيم الحدود البحرية بين لبنان واسرائيل خطوة حاسمة واتفاق هش**، يوم: 2023/01/23، على الساعة: 14:24، على الموقع الالكتروني: https://orientxxi.info/magazine/article5961

30. آية عبد العزيز، **التنافس التركي-اليوناني والصراع الجيواستراتيجي على منابع الطاقة في شرق المتوسط وبحر ايجه**، يوم: 2022/01/15، على الساعة: 6:48، على الموقع الإلكتروني: https://arabicpost.net/

31. إسماعيل جمال، **غليان ينذر بحرب شرق المتوسط: ظاهره الغاز وباطنه صراع استراتيجي يمتد ل 100 عام**، يوم:2021/1/5 على الساعة:14:50، على الموقع الإلكتروني: https://www.alquds.com

32. أحمد هيبة، خبير يوضح تأثير اتفاقية ترسيم الحدود بين اليونان وايطاليا على تركيا: يوم: 2020/8/14، على الساعة: 17:17على الموقع الالكتروني: https://m.elwatannews.com

33. وليد خيدور، **الأبعاد الجيوسياسية للصراع على الغاز والنفط في شرق المتوسط**، على الموقع الإلكتروني:https://aawsat.com/home/article/2078146 / يوم: 2021/01/4، على الساعة: 13:50

34. **إعلان القاهرة لتأسيس منتدى غاز شرق المتوسط، موقع وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية**، يوم:2021/02/10، على الساعة: 19:51، على الموقع الالكتروني: https://bit.ly/38xra8wM

35. خالد صلاح، **ننشر نص إعلان القاهرة الصادر عن القمة الثلاثية "مصر واليونان وقبرص"**، يوم:2021/02/10 على الساعة: 20:20 على الموقع الالكتروني: https://m.youm.com/

36. إعلان مشترك من وزراء الطاقة لدول قبرص ومصر واليونان، موقع وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية، يوم:2021/28/11، على الساعة: 7:00 على الموقع الالكتروني: https://bit.ly/2smioey

37. **توقيع مشروع "ايست ميد" بين قبرص واليونان وإسرائيل لمد أوروبا بالغاز، موقع قناة franc224 3**، يوم:2021/2/11 على الساعة: 6:41، على الموقع الالكتروني: https://bit.ly/3az1lo1

38. **الاتفاق التركي الليبي...لماذا تناوش أنقرة القاهرة وحلفائها؟** يوم:2021/02/12على الساعة: 14:12، على الموقع الإلكتروني: https//www.google.com/amp/s/amp.dw.com/ar/

39. **منتدى غاز شرق المتوسط...لماذا ضم"إسرائيل" واستبعد تركيا ولبنان وسوريا؟**، يوم:2021/02/18 على الساعة: 14:35، على الموقع الإلكتروني: https://www.ikhwanwiki.com/index

40. **وثيقة قضائية تكشف تفاصيل ترسيم الحدود بين مصر وقبرص،** يوم:2021/03/8 على الساعة: 11:43، على الموقع الالكتروني: https://arabic.sputniknews.com/amp/arab-world/

41. ناجي ملاعب، **جيوبوليتيك خطوط الطاقة والغاز اللبناني،** يوم: 2022/01/26، على الساعة: 11:29، على الموقع الإلكتروني: https://sitainstitute.com/w

42. محمود الرنتيسي، وبرهانتي ديران، **تركيا والطاقة في شرق المتوسط،** يوم: 2022/08/17، على الساعة: 15:10، على الموقع الإلكتروني: https://books.googl dz/books

43. كشاد محمد عمران، **الاتفاقية الليبية التركية وانعكاساتها على مشهد الصراع في ليبيا، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية**، يوم:2021/01/9، على الساعة: 12:30، على الموقع الإلكتروني: https://www.csds-center.com/article/

44. **التداعيات القانونية والإقليمية والدولية للمذكرة البحرية الموقعة بين تركيا وحكومة الوفاق في ليبيا،** مركز الإمارات للسياسات، 2019/12/25، يوم:2021/01/9، على الساعة: 14:53، على الموقع الإلكتروني: https://epc.ae/ar/topic/legal-regional-and-international-consequences-of-the-maritime-

agreement-signed-between-turkey-and-the-government-of-national-accord-in-libya

45. **الاتفاق التركي–الليبي...لماذا تناوش أنقرة القاهرة وحلفائها**، يوم:2021/2/12، على الساعة: 9:53، على الموقع الالكتروني: https://m.dw.com/ar/

46. «

47. ريم عبد المجيد، **اتفاق شرق المتوسط...الدلالات والتداعيات على تركيا**، يوم:2021/01/19، على الساعة: 15:10، على الموقع الإلكتروني: http://www.acrseg.org/41455

48. علي حسين باكير، **خط الوهم: نقل الغاز شرق البحر المتوسط**، يوم: 2021/10/9، على الساعة: 14:56، على الموقع الإلكتروني: https://www.turkpress.co/node/68126

49. ناجي ملاعب، **جيوبوليتيك خطوط الطاقة والغاز اللبناني**، دراسات وأبحاث: مركز سيتا، تاريخ النشر: 2020/10/6، يوم: 2021/03/23، على الساعة: 14:00، على الموقع الإلكتروني: https://sitainstitute.com/p=8446

50. محمد محمود، **ما هو دور الغاز في تشكيل العلاقات الإقليمية الإسرائيلية**، يوم:2021/04/02 على الساعة: 13:05 على الموقع الإلكتروني: https://ewc-center.com/2020/06/21/

51. شهاب المكاحلة، **استراتيجية واشنطن الجديدة في شرق البحر المتوسط**، ماي 2018، يوم: 2022/04/13، على الساعة: 15:40، على الموقع الإلكتروني: https://www.raialyoum.com

52.رامي خريس، **كهرباء وغاز وتطبيع ترتيبات إنشاء نظام طاقة إقليمي وعوائقها**، يوم:2022/05/7، على الساعة: 16:33، على الموقع الإلكتروني: https://www.7iber.com/politics-economics

53.سمير مرفص، **استراتيجية أمريكا في شرق المتوسط**، يوم: 2022/05/8، على الساعة: 22:21، على الموقع الإلكتروني: https://www.almasryalyoum.com/news/details/2037834

54.شريف شعبان مبروك، **التحالفات الإقليمية والدولية في شرق المتوسط**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، يوم: 2022/07/20، على الساعة: 19:36، على الموقع الإلكتروني: https://rawabetcenter.com/archives/16912

55.دون مؤلف، **كيف جر أردوغان القوى الدولية إلى معركة شرق المتوسط**، يوم:2022/07/26، على الساعة: 23:37. على الموقع الإلكتروني: https://daqaeq.net/

56.محمد زكي الشيمي، **دخول أمريكا على خط غاز المتوسط: هل ينهي مشروع اردوغان وعناصره المحلية؟**، يوم: 2022/07/26، على الساعة: 23:52، على الموقع الإلكتروني: https://daqaeq.net/

57.إنجي مجدي، **أزمة أوكرانيا تحول بوصلة السياسات الأمريكية حيال غاز شرق المتوسط**، يوم: 2022/05/09، على الساعة: 17:44، على الموقع الإلكتروني: https://www.independentarabia.com/node/297026/

58.باسل حمار، **الحرب الأوكرانية إذ تعيد ديناميات الغاز في شرق المتوسط.... لصالح من؟**، يوم:2022/05/10، على الساعة: 16:10، على الموقع الإلكتروني: https://www.trtarabi.com/opinion/

59. هنري بلركي، **انسحاب واشنطن من اتفاق الأنابيب شرق المتوسط يخدم موسكو وأنقرة**، على الساعة: 18:20، يوم: 2022/05/09، على الموقع الإلكتروني: https://alarab.co.uk/

60. أنطون مارداسوف، **ضغط تركيا من أجل التنقيب عن الغاز قد يجعل من الصعب على الشركات الحكومية الروسية التفاوض على صفقات طويلة الأجل مع أنقرة**، تاريخ التصفح يوم: 2021/7/28، على الساعة: 16:27، على الموقع الإلكتروني: https://research.sharqforum.org/ar/2020/09/01/

61. **استراتيجية روسيا في شرق البحر الأبيض المتوسط**، يوم: 2021/07/29، على الساعة: 15:25، على الموقع الإلكتروني: https://www.setav.org/ar/

62. روسيا ستتوجه إلى اليمن، جريدة صباح، 22. 02. 6201، https://www.sabah.com.tr/dunya/2016/02/22/rusya-yemene-girecek

63. روسيا ستتوجه إلى اليمن، جريدة صباح، 22. 02.

64. أحمد قنديل، **حقول الغاز في شرق المتوسط: فرصة أم تحدي للشراكة الأورومتوسطية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية، يوم:2021/05/1، 17075.Aspxعلى الساعة: 10:34، على الموقع الإلكتروني: https://acpss.ahram.org.eg/news/

65. هدى سعيد، البديل المتوسطي: **هل يمكن لأوروبا الاعتماد على منتدى غاز شرق المتوسط عقب الأزمة الأوكرانية؟**، يوم:2022/09/12، على الساعة: 15:21، على الموقع الإلكتروني: https://www.interregional.com/% /

66.مي مجدي، إنتاج الغاز الإسرائيلي يسجل مستويات قياسية في 2022، يوم:2022/09/12، على الساعة: 0:02، على الموقع الالكتروني: https://attaqa.net/2022/08/24/%D8%D9%82/

67.أحمد سلطان، **دبلوماسية التحول إلى مركز إقليمي للطاقة، منتدى دول غاز شرق المتوسط والأهمية الاستراتيجية لمصر**، يوم: 2022/09/16، على الساعة: 22:22، على الموقع الالكتروني: http://www.siyassa.org.eg/News/18321/

68.صابر الطنطاوي، **الاتفاق الثلاثي لتصدير الغاز.. "إسرائيل" أكثر الرابحين ومصر تحقق حلمها**، يوم: 2022/09/17، على الساعة: 22:18، على الموقع الإلكتروني: https://www.noonpost.com/content/44402

69.دون مؤلف، **اتفاقية مصرية . إسرائيلية . أوروبية لتأمين إمدادات الغاز إلى دول (الاتحاد)**، يوم:2022/09/17، على الساعة: 23:00، على الموقع الإلكتروني: ttps://aawsat.com/home/article/3706136/

70.محمد خلفان الصوفي، **الأزمة في ليبيا: خارطة الصراع وتطوراته ومساراته المستقبلية**، ترينذز للبحوث والاستشارات، يوم: 2023/01/15، على الساعة: 12:18، على الموقع الالكتروني: https://trendsresearch.org/ar/insight

71.هايل ودعان الدعجة، **صراع الغاز في شرق المتوسط**، يوم: 2023/01/16، على الساعة: 7:01، على الموقع الالكتروني: https://www.ammonnews.net/article/506209

72.كميل الطويل، **مسار الحل الليبي: ما الفرق بين اعلان القاهرة ومخرجات برلين**، "جريدة الشرق الأوسط"، 13 جوان 2020، يوم: 2023/01/20، على الساعة: 12:31، على الموقع الالكتروني: http://www.acrseg.org/39813

73.حامد أوغلو، **كعكة الغاز...أبعاد الصراع الأردوغاني مع دول شرق المتوسط**، يوم:2022/10/02، على الساعة: 16:01، على الموقع الالكتروني: https://www.zamanarabic.com/2019/12/23

74.سعيد الحاج، **ما الذي تغير في مقاربة تركيا للقضية الليبية**، يوم: 2023/01/11، على الساعة: 13:36، على الموقع الالكتروني: https://bit:ly/3DOq0ip

75.محمد عبد العاطي، **الاتفاقية التركية-الليبية وردود الأفعال الإقليمية**، يوم: 2023/01/14، على الساعة: 14:29، على الموقع الالكتروني: https://eipss-eg.org/

76.خيري عمر، **ليبيا بين السياسات الإقليمية والعلاقات التنافسية**، يوم: 2023/01/14، على الساعة: 15:07، على الموقع الالكتروني: https://www.google.com/amp/s/www.alaraby.co.uk/opinion/

77.**ليبيا وتركيا توقعان اتفاقية للتنقيب عن النفط والغاز**، 2022/10/03، يوم: 2023/01/13، على الساعة: 14:40، على الموقع الالكتروني: swissinfo.ch/ara/afp/

78.حامد سعيد، **اتفاقية تنقيب عن النفط والغاز بين أنقرة وطرابلس تؤجج الانقسامات الليبية**، يوم: 2023/01/11، على الساعة: 15:05، على الموقع الالكتروني: middle-east-online.Com/

79.عدنان موسى، **تأثير مذكرة الطاقة بين تركيا وحكومة الدبيبة في أزمة ليبيا**، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، يوم: 2023/01/12، على الساعة: 11:06، على الموقع الإلكتروني: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/item/7702

80. تمام أبو الخير، **هكذا تمدد النفوذ الروسي في شرق المتوسط عبر بوابتي سوريا ومصر**، يوم: 2022/11/24، على الساعة: 12:27، على الموقع الإلكتروني: https://www.noonpost.com/content/35290

81. خالد بشير، **الاستثمار الروسي للمنطقة البحرية السورية...هل يعيد رسم خريطة التنافس شرق المتوسط**، يوم: 2022/11/22، على الساعة: 21:21، على الموقع الالكتروني: https://hafryat.com/ar/blog/

82. للمزيد من المعلومات أنظر: مراد عبد الجليل عقد روسي للتنقيب عن النفط في المياه الإقليمية الروسية، على الموقع الالكتروني: https://www.enabbaladi.net/archives/466778#ixzz7lYxPFpTH

83. **روسيا تضغط على تركيا من بوابة الغاز السوري في المتوسط**، في 2021/02/4، 10:27، يوم: 2022/11/24، على الساعة: 13:56، على الموقع الالكتروني: https://ahvalnews.com/ar/rwsya-tdght-ly-trkya-mn-bwabt-alghaz-alswry-fy-almtwst/ghaz-almtwst

84. 2gasthrough- syria/#2beeff1b2a6-

85. **منطقة شرق المتوسط– البحر الأحمر: دعائم الاستقرار ومهدداته**، مركز الإمارات للسياسات، يوم:2021/7/125، على الساعة: 14:54، على الموقع الالكتروني: https://epc.ae/ar/topic/mintaqat-sharq-almutawasit-albahr-alahmar-daeayim-aliaistiqrar-wamuhadadatuh

86. حمزة رفعت حسين، **اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين"إسرائيل" ولبنان**، يوم: 2023/01/06، على الساعة: 20:23، على الموقع الإلكتروني: https://carnegieendowment.org/sada/88293

87.فرانس 24، **ماهي أهم نقاط اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل**، يوم: 2023/01/06، على الساعة: 20:45، على الموقع الإلكتروني: https://www.googl.com/amp/s/amp.france.com/ar/

88.سايمون هندرسون، **استغلال الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط**: معالم جديدة وعقبات جديدة، يوم: 2022/11/19، على الساعة: 14:21، على الموقع الالكتروني: www.washingtoninstitue.org/ar/policy-an

ثانيا: المواقع باللغة الاجنبية:

125. Coats Christopher ،Russia Finds Path Into Mediterranean Gas Through Syria ،2023/01/12 ،Forbes New Agency ،Available At:- https://www.forbes.com/sites/christophercoats/2014/01/16/russia-finds-path-into-mediterranean

89. Konstantinos Sifnaios**, Greek Natural gas Market: From Birth to Maturity**,
90. Prometheus Gas, May 2014 ,P 16 Available at: http://www.international- bconline.
91. org/uploads/media/313_Publications_Energy/2014%20May%20 Athen/140530_
92. The%20natural%2
93. 0gas%20market%20of%20Greece%20by%20Konstantinos%20Si fnaios%20(P
94. ometheus%20Gas%20S.A) .pdf (https://2u.pw/K8Uo3k) موقع اختصار الروابط

95. Sohbet karbuz, key challenges facing the eastern mediterranean: the future of regional energy development, Energy Policy Research Center, Bilkent University, Turkey.
96. "World Energy Outlook, " International Energy Agency (IEA), (October 2020),
97. pp. 275-276; "Gas 2020, " International Energy Agency (IEA), (June 2020).
98. "Israel Natural Gas Demand Forecast 2020–2040," *BDO,* (July 26, 2020), at: 19:42-06/2022 retrieved from https://www.delek-group.com/wp-content/uploads/2017/09/BDO-Gas-Market-Forecast-2-07-2017-for-Delek- Group-with-final-letter-1.pdf at: 18:00-25/04/2022.
99. **The Eastern Mediterranean-Red Sea Region: Stability Pillars and Threats**, the Emirates Policy Center (EPC), July 6, 2021, available at: https://epc.ae/topic/the-eastern-mediterranean-red-sea-region-stability-pillars-and-threats
100. Turkey to build its own aircraft carriers – Erdogan ،RT News, July 3/2017,
101. available at: https://www.rt.com/news/395178-turkey-aircraft-carriers-
102. erdogan/.
103. Ehud Eiran and Yuval Zur (March 18/2013): **Israel's Missing Naval Strategy: The Jewish State Turns to the Mediterranean ،** available at: https://www.foreignaffairs.com/articles/cyprus/2013-03-18/israels-missing-naval-strategy2023/01/19
104. **"Libya: Conflict, transition and US Policy, " Congressional Research Service** (June 2020), accessed on 5/7/2020, at: https://bit.ly/3iAAwqn
105. Ferhat Polat**, "Will the US take on a bigger role in Libya?" TRT World**,

106. 5/3/2020, accessed on 5/7/2020, at: https://bit.ly/2VMzT3t
107. Ahmad Melhem, **Hamas claims Palestinian right to offshore**
108. **Mediterranean gas**, Day : 25/11/2022, 10 :55 Read more : https://www.al-monitor.com/originals/2022/09/hamas-claims-palestinian-right offshore-
109. mediterranean-gas#ixzz7lduBCqyX.
110. Palestinian Civil Society Leaders Say PA Must Withdraw from East Mediterranean Gas Forum, **PRESS RELEASE: Palestinian Civil Society Leaders: PA is a Fig-Leaf in "East Mediterranean Gas Forum" and Must Immediately Withdraw, Day : 25/11/2022, 10 :59, at the site : https://bdsmovement.net/news/palestinian-civil-society-leaders-say-pa-must-withdraw-from-east-mediterranean-gas-forum.**
111. Turkish-Libyan agreement Causes and repercussions on neighboring
112. countries, at: 26/01/2023, 10:00 https://www.826103987440891/ posts/pfbid031ZJKpdEfZsxWUpYivvR5p
113. NwBGnpgsfjzuRshicitJ4Wj4Lft1kBUSKzSviR2nDmrl/?sfns n=mo
114. Ogurlu Ebru, Rising Tensions In The Eastern Mediterranean :Implication
115. For Turkish Foreign Policy, IAI Working Papers 12 Institute Affair Internazionali.
116. Russia National Security Strategy and Military Doctrine and their implications for the EU, 2017, http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/IDAN/2017/578016/EXPO_IDA(2017)578016_EN.pdf

117. Mark N. Katz, *Russian Geopolitical Strategy in the Mediterranean,* 23.01.2016: https://katzeyeview.wordpress.com/2016/01/23/russian-geopolitical-strategy-in-the-mediterranean/
118. Paul Salem, The Biden Administration and the Mediterranean: Interests and Policies in Search of an Overall Strategy, on:16:30 day:8/05/2022, at the site: https://www.iemed.org/publication/the-biden-administration-and-the-mediterranean-interests-and-policies-in-search-of-an-overall-strategy/?lang=fr
119.
120. Ioannis E. Kotoulas, Egypt and Greece as Essential Allies, See discussions,
121. stats, and author profiles for this publication at:
122. https://www.researchgate.net/publication/349440903
123. Ioannis E. Kotoulas, Egypt and Greece as Essential Allies, o.p.c.i.t.
124. Mahmoud Mourad**,** Egypt and Greece sign agreement on exclusive economic zone**, at: 15:20, 31/08/2022, in the site: https://www.reuters.com/article/uk-egypt-greece-idUKKCN25222H**
125. Mahmoud Mourad**,** Egypt and Greece sign agreement on exclusive economic zone, o.p.c.i.t
126. Constantions Yiallourides, Part I: Some Observations on the Agreement between Greece and Egypt on the Delimitation of the Exclusive Economic Zone, August 25 2020, at: 23:08, 30/08/2022, in the site: https://www.ejiltalk.org/18969-2/

127. For more on this, see the projects website, EuroAfrica Interconnector, retrieved from https://euroaia-inteconnector.com and https://www.euroafrica- inteconnector.com.

128. Al Jazeera, (January 9 2020), retrieved February 12 2020, from https://www.aljazeera.com/news/2020/1/9 four-mediterranean-countries-call-turkey-gna-deals- for Mediterranean Countries Call Turkey-GNA Deal "Void",

129. En Méditerranée orientale, Ankara à tous les vents, 2020/12/ 291 0:50 on the
webcit : https://www.lorientlejour.com/article/1223833/en-mediterranee-orientale-ankara-a-tous-les-vents.html

130. Dorian Jones, "Tensions Rise Over Race to Explore Cyprus' Gas Resources, " *VOA News*, 07/01/ 2021: **https://www.voanews.com/europe/tensions-rise-over-race-explore-cyprus-gas-resources**

131. "The Energy Ministers of 7 countries created the Eastern Mediterranean Gas

132. Forum, *"EuroMeSCo (*8/01/2021)https://www.euromesco.net/news/the-energy-ministers-of-7-countriescreated-the-eastern-mediterranean-gas-forum

133. "Turkey and Libya sign deal on maritime zones in the Mediterranean,

134. *"Hürriyet Daily News(* 8/01/2021:

135. **https://www.hurriyetdailynews.com/turkey-and-libya-sign-deal-on-maritime-zones-in-the-mediterranean-149216**

136. Lebanon to adopt 'game changer' stance in maritime border negotiations with Israel, The Daily Star ,October 27, 2020. (Accessed on: January 09/09/2022):

http://m.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2020/Oct-27/513580-lebanon-to-adopt-game-changer-stance-in-maritime-border-negotiations-with-israel.ashx

المراجع باللغة الأجنبية:

137. «**Le Liban ouvre la porte à une médiation américaine sur ses frontières avec Israël**». *Ouest-France ,*16 août 2019

138. Adel, M, "Egypt seeks to increase gas production to 8bn scf/day in FY21" Daily News Egypt, 2018 .

139. Ahmad Dahlan and Zeyad El-ghussain, "**Gaz Supply to the Gaza s to the Gaza strip: problems and prospects.**" in G ،Blake et al. boundaries and Energy: problems and prospects (London: Kluwer Law international, 1998.

140. Ahmad Dahlan and Zeyad El-ghussain, "**Gaz Supply to the Gaza s to the Gaza strip: problems and prospects,** o.p.c.i.t.

141. Andrea Beccaro and Anna Sophie Maass, The Russian Web in the Mediterranean Region, *2017, The Italian Institute for International Political Studies (ISPI).*

142. Aristotle Tziampiris, the New Region of the Eastern Mediterranean, the huffington.

143. Ayla and others, east mediterranean hydrocarbons Geopolitical Perspectives, Markets, and Regional Cooperation, (Brookings Institution: PRIO Cyprus Centre Friedrich Ebert Stiftung, 2014.

144. Business Standard, Cyprus signs USD 9-billion gas deal with energy majors, 2019.

145. Carnegie Middle East, Is Cairo Going to War?, June 22, 2020, Accessed on June 23, 2020, Via link https://bit.ly/2BrR56V

146. Darbouche Hakim ,El-katiri Laura ,Fattouh Bassam **,East Mediterranean Gas: What Kind Of a ……..**

147. Delek, Noble in talks to supply gas to Egypt, Globes, November 27/2014.
148. DOLORES, **Maria et WEBER, Algora, The regional integration as a solution to face the mediterranean security challenges**, Paix et sécurité internationales, N° 5 ,2017.
149. Egypt and Israel sign 15-year natural gas deal, The New York Times, July 1/2005.
150. Egypt to appeal $1.76 billion award to Israel in gas dispute, freeze gas import talks, Reuters, December 6/2015.
151. Egypt's Gas Consumption to Reach 9 bcf/d in 2020/21, Egypt Oil & Gas, September 24/2018.
152. Egyptian court says no to gas exports to Israel, Reuters, December 1/2008.
153. Elkabbouri Mounime, ve Mohamed, ve mohamed lotfi, " **maritime transport and international trade : a study of transshipment opportunities and their impacts on opportnities and their impacts on the mediterranean region growth the business and management review"**, 2014 volume 4 Number 4.
154. Ellinas Charles, Robert John, Tzimitras Harry, & Koranyi David**, Hydrocarbon Developments in The Eastern Mediterranean: The Case For Pragmatism,** Eurasian Energy Futures Initiative, Atlantic Council .
155. Energy World, Greece almost doubles LNG imports in first half; US supplies surge, 2020.
156. Energy: a shaping factor for regional stability in the Eastern Mediterranean?, Policy Department, Directorate-General for External Policies, European Union, June 2017.
157. Eni begins producing from Zohr, the largest ever discovery of gas in the Mediterranean Sea, Eni.com, December 20, 2017.

158. European Parliament, "**Energy: a shaping factor for regional stability in the Eastern Mediterranean"**, (Directorate-General for External Policies, Belgium, 2017).
159. European Parliament, Energy: a shaping factor for regional stability in the Eastern Mediterranean, (Directorate-General for External Policies, Belgium, 2017).
160. Ferhat Polat**, "Will the US take on a bigger role in Libya?" TRT World,** o.p.c.i.t
161. Gallia Lindenstrauss and Ofir Winter (August 25 2020): A Red Line forthe blue Homelan? The Martime Border DemarcationAgreement between Greece and Egypt, INSS Insight, no.1373.
162. **Game-Shanger?** ,The Oxford Institute for Energy Studies , December 2012.
163. Grandchamps. Claire. **« Hydrocarbures offshore : quelques clés pour comprendre le contentieux libano-israélien** *». L'Orient-Le Jour* ,4 février 2018.
164. Greece ،Cyprus, Italy, Israel sign MoU for East Med gas pipeline ،New Europe, December 5/2017.
165. Haaretz, Israeli Cabinet Votes Yea on Natural Gas Export, 2013.
166. HadjipavliS ،P**" ،The geopolitical importance of the Eastern Mediterranean airspace** ،"in Eastern Mediterranean Geopolitical Review ،vol. 1 ،1(2015).
167. Henderson. S, "Cyprus Aims to Export Gas via Egypt", in The Washington Institute for Near East Policy, 2018.
168. Hochberg. M, "Israel's Energy Potential: Securing the Future", in Middle East Institute, 2016.
169. hy Israel's gas deal with Egypt really blew up, Foreign Policy, April 23/2012.

170. Idir Lika (August 2020), the Greece-Egypt Maritime Agreement and its Implication for the Greek-Turkish Dispute in the Eastern Mediterranean, SETA Analysis no.67.
171. James stavridis, flash point in the eastern Mediterranean, foreign policy, 19.07.2013
172. Jeremy Bender, **Russia is moving into the eastern Mediterranean for naval exercises**, *Business Insider*, 25.09.2015.
173. Joffre. T, "Experimental supply of Israeli natural gas reaches Jordan", in Jerusalem Post, 2020.
174. John W.Miller and Frederick W. Kagan. "**The new Cold War in the Mediterranean,** ***American Enterprise Institute****"*, 02.17.2016.
175. Jordan and Egypt sign deal to renew flow of natural gas, The Jordan times, August 9/2018.
176. **Libya: Conflict, transition and US Policy, "Congressional Research Service**, o.p.c.i.t.
177. Mark N.Katz, *Russian Geopolitical Strategy in the Mediterranean, o.p.c.i.t.*
178. Matthew Bodner, Why Russia is Expanding Its Naval Base in Syria, *The Moscow Times*, 21.09.2015
179. MEGERISI ،Tarek ،Geostrategic dimension of Libya's civil war ،Africa security brief ،The Africa center for strategic studies ، N° 37 ،May 2020.
180. Michael Crawford and Jami Miscik ،"**The Rise of the Mezzanine Rulers: The New Frontiers of International Law**" Foreign Affairs (Nov/Dec(2010).
181. Michael Peck, "How Russia Is Turning Syria into a Major Naval Base for Nuclear Warships (and Israel Is Worried)" *The National Interest*, 18.03.2017.

182. Michael Ratner, Natural Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean, Congressional Research Service, August 15, 2016.
183. Noble Pulls Anchor in GOM as U.S. Onshore, Mediterranean Natural Gas Take Priority, Natural gas intelligence, February 15/2018.
184. Osama R.Shaltami, and others, Eastern Mediterranean Gas: A REVIEW International Conference on Geosciences (ICG2020) 11-12 August 2020 ،Online Proceeding Book.
185. Solomon. S, "Israel to start pumping gas from Leviathan, making country an energy powerhouse, in The Times of Israel, 2019.
186. Temizer, M, "Russian share of Turkish gas imports falls as LNG rises", in Anadolu Energy, 2020.
187. Tullio Trevesn, " 1958 Geneva Conventions on the law of the sea"
188. Weiss, I, "**Prospects of Mediterranean gas for the region's stability and EU´s energy security, in Middle East Energy and Geopolitics**", (Konrad-Adenauer-Stiftung e. V, Lebanon, 2019).
189. Zohr Ramp-up: Eni reaches 2 bcfd production target, Eni.com ، September 8, 2018.

فهرس الجداول

فهرس الجداول:

جدول رقم 1: يبين اكتشافات حقول الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط.....69

جدول رقم 2: ويوضح الجدول التالي ترتيب القوة البحرية العددية لأطراف صراع شرق المتوسط وفق معايير مؤسسة "جلوبال فاير باور" 162

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال:

شكل رقم 1: خريطة تظهر تعقيدات وتداخلات الحدود البحرية المتنازع عليها في منطقة شرق المتوسط (مجلة إيكونوميست)..... **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم 2: خريطة توضح منطقة شرق المتوسط..... **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم 3: خريطة توضح توزيع حقول الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط ..... **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم 4: المواقع الجغرافية لأهم الاكتشافات الغازية ومصانع إسالة الغاز الطبيعي وخطوط الأنابيب في شرق المتوسط..... **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم 5: شبكة خط أنابيب الغاز الإسرائيلية..... **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم 6: خريطة توضح حقول الغاز وشركات الاستخراج **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم 7: الخط الأزرق على الحدود اللبنانية الإسرائيلية. **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم 8: خريطة تقسيم المنطقة المتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم 9: خريطة توضح مطالب الوفد اللبناني المفاوض خلال الجولة الثانية من المفاوضات، ووسّع بموجبها مساحة النزاع إلى 1430 كلم 2 إضافية .. **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم 10: خريطة توضح احتياطات الغاز التركية والقبرصية المتداخلة والمتنازع عليها ..... **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم 11: خريطة "ايست ميد"..... **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم 12: اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص 120

شكل رقم 13: خريطة توضح ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وقبرص والمناطق النزاع مع إسرائيل 122
شكل رقم 14: اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين قبرص وإسرائيل..... 124
شكل رقم 15: خريطة تبين الحدود البحرية قبل وبعد اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا ..... **Erreur ! Signet non défini.**
شكل رقم 16: اتفاقية تعيين الحدود البحرية بين مصر واليونان **Erreur ! Signet non défini.**
شكل رقم 17: خريطة توضح المسارات المحتملة لتصدير الغاز الإسرائيلي..... 154
شكل رقم 18: خريطة توضح حجم الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي **Erreur ! Signet non défini.**
شكل رقم 19: خريطة توضح المنطقة الاقتصادية الخالصة لسوريا في البحر 250
شكل رقم 20: خريطة تبين الموقع الجغرافي السوري 255

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

العنوان	الصفحة

فهرس الموضوعات

مقدمة: ..... Erreur ! Signet non défini.

الفصل الأول: الإطار الكرونولوجي للصراع الإقليمي في منطقة حوض شرق المتوسط: **23**

المبحث الأول: التطور التاريخي للصراع الإقليمي في منطقة حوض شرق المتوسط..... **24**

المطلب الأول: تاريخ الصراع الإقليمي في حوض شرق المتوسط وتطوره..... **25**

المطلب الثاني: دوافع الصراع الإقليمي على الغاز الطبيعي في حوض شرق المتوسط **33**

الفرع الأول: دوافع متعلقة بترسيم الحدود البحرية: (دوافع قانونية) **34**

الفرع الثاني: دوافع سياسية..... **35**

المطلب الثالث: إفرازات الصراع على التركيبة الجيواستراتيجية للمنطقة. **37**

المبحث الثاني: المكانة الجيواستراتيجية لمنطقة حوض شرق المتوسط..... **42**

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة حوض شرق المتوسط..... **42**

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة شرق المتوسط **45**

المطلب الرابع: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط **48**

المبحث الثالث: التحولات الجيوسياسية لاكتشافات حقول الغاز شرق المتوسط..... **51**

المطلب الأول: توزيع حقول الغاز الطبيعي في شرق المتوسط..... **51**

الفرع الأول: مصر وطموحها في تأسيس محطة إقليمية للغاز الطبيعي: **54**

الفرع الثاني: الاحتلال إسرائيلي سعة إنتاجية هائلة يبحث عن مستوردين **58**

الفرع الثالث: قبرص كفاعل مؤثر في منطقة شرق المتوسط..... 62
الفرع الرابع: تركيا :البحث عن دور في شرق البحر المتوسط..... 63
المطلب الثاني: أبرز حقول الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط 65
الفرع الأول: اكتشاف الغاز الطبيعي في إسرائيل: 65
الفرع الثاني: اكتشاف الغاز الطبيعي في قبرص:..... 67
الفرع الأول: حقل ظهر 68
المطلب الثالث: أهم الشركات العالمية المتنافسة حول البحث والتنقيب عن الغاز الطبيعي في المنطقة..... 71
الفصل الثاني: أطراف الصراع والتعاون في منطقة حوض شرق المتوسط..... 78
المبحث الأول: أطراف الصراع على الغاز الطبيعي في منطقة حوض شرق المتوسط 79
المطلب الأول: الصراع الإسرائيلي – اللبناني 79
الفرع الأول: الحلول الدولية لحل النزاعات المتعلقة بالحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل: 85
الفرع الثاني: صفقة الحدود البحرية والطاقة في شرق المتوسط..... 89
المطلب الثاني: الصراع التركي – القبرصي – اليوناني 92
الفرع الأول: قضايا ومسببات الصراع التركي–القبرصي–اليوناني 92
الفرع الثاني: الإستراتيجية الأمنية القبرصية اليونانية لمواجهة تركيا في منطقة شرق المتوسط..... 97
الفرع الثالث: المواقف الدولية من الصراع التركي اليوناني..... 101
المطلب الثالث: الصراع العربي الإسرائيلي 103
المبحث الثاني: دور منتدى غاز شرق المتوسط في بعث التعاون الإقليمي لدول المنطقة. 107

المطلب الأول: دواعي تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط 108
المطلب الثاني: خيار الانتقائية لتأسيس منتدى غاز شرق المتوسط 112
المطلب الثالث: الأهداف الجيواستراتيجية من منتدى غاز شرق المتوسط..... 114
المبحث الثالث اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين دول حوض شرق المتوسط..... 116
المطلب الأول: الاتفاقية المصرية القبرصية حول ترسيم الحدود البحرية 2003 117
المطلب الثاني: الاتفاقية اللبنانية القبرصية 2007 120
المطلب الثالث: الاتفاقية الإسرائيلية القبرصية 2010 122
المطلب الرابع: الاتفاقية التركية الليبية 2019 125
المطلب الخامس: الاتفاقية المصرية اليونانية حول ترسيم الحدود البحرية 2020 134
الفرع الأول: عوائد الاتفاقية على الجانب المصري واليوناني 138
الفرع الثاني: تداعيات الاتفاقية المصرية اليونانية على المستوى الإقليمي والدولي: 141
خلاصة الفصل الرابع: 145
الفصل الثالث: تداعيات اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط على المستويين الإقليمي والدولي 148
المبحث الأول: تأثير اكتشافات الغاز الطبيعي على دول حوض شرق المتوسط..... 148
المطلب الأول: المحور المصري "الإسرائيلي" 149
المطلب الثاني: المحور اليوناني– القبرصي –"الإسرائيلي" 160
المطلب الثالث: المحور الإسرائيلي الأردني 167
المبحث الثاني: تأثير اكتشافات الغاز الطبيعي على مصالح القوى الدولية في منطقة شرق المتوسط..... 171

المطلب الأول: المصالح الأمريكية في منطقة شرق البحر المتوسط..... 171
الفرع الأول: السياسة الأمريكية في شرق المتوسط وأثرها على السياسة التركية..... 177
الفرع الثاني: تخلي أمريكا عن مشروع خط غاز شرق المتوسط "ايست ميد": 179
المطلب الثاني: شبكة التحالفات الروسية في منطقة حوض شرق البحر المتوسط..... 181
الفرع الأول: نفوذ روسيا العسكري في شرق البحر الأبيض المتوسط..... 189
الفرع الثاني: سياسة روسيا في شرق البحر الأبيض المتوسط:..... 191
الفرع الثالث: العلاقات الروسية مع القوى الإقليمية في شرق البحر الأبيض المتوسط 193
المطلب الثالث: الاحتياجات الأوروبية للغاز الطبيعي في حوض شرق المتوسط..... 196
الفرع الأول: الأزمة الأوكرانية وأزمة الطاقة في أوروبا 200
الفرع الثاني: الاتفاق الثلاثي لتصدير الغاز الطبيعي لأوروبا..... 207
الفصل الرابع: الظروف السياسية والتحديات الأمنية لاستغلال غاز شرق البحر المتوسط: 213
المبحث الأول: الأزمات الإقليمية في منطقة حوض شرق المتوسط..... 213
المطلب الأول: انعكاسات الأزمة الليبية على صراع الغاز الطبيعي في شرق المتوسط 214
الفرع الأول: الأزمة الليبية: خارطة التحالفات المتصارعة 214
الفرع الثاني: التحالفات الإقليمية والدولية في ليبيا 217
الفرع الثاني: المبادرات الدولية لحل الأزمة الليبية..... 221
الفرع الثالث: التأثير الإقليمي لعدم الاستقرار في ليبيا على دول شرق المتوسط..... 224
المطلب الثاني: تأثير الاتفاقية الأمنية والحدودية بين تركيا وليبيا على دول المنطقة..... 226
المطلب الثالث: حق السلطة الفلسطينية في غاز منطقة شرق المتوسط..... 241
المبحث الثالث: تأثير الأزمة السورية على الصراع الإقليمي حول غاز شرق المتوسط..... 246

المطلب الأول: الاتفاق السوري الروسي للتنقيب عن الغاز في المياه الإقليمية السورية **247....**

الفرع الأول: الاتفاقيات الروسية السورية**247.....**

المطلب الثاني: التواجد العسكري الليبي في سوريا وتداعياته على منطقة شرق المتوسط **253..**

الفرع الأول: جغرافية سوريا والعامل الجيواستراتيجي: **253.....**

الفرع الثاني: مسألة الغاز وعلاقتها بتواجد القوى الكبرى في سوريا**258.....**

المطلب الثالث: المسارات المستقبلية لمنطقة حوض شرق المتوسط في ظل استمرار الصراع الإقليمي والدولي **262.....**

المبحث الأول: تحديات استغلال وتطوير غاز شرق المتوسط**265.....**

المطلب الأول: التحديات التجارية والاقتصادية التي تواجه غاز شرق المتوسط**266.....**

المطلب الثاني: التحديات القانونية**270.....**

المطلب الثالث: التحديات السياسية والأمنية **275.....**

الخاتمة **286**.....

الملحق ..... Erreur ! Signet non défini.

قائمة المصادر والمراجع **294**

فهرس الموضوعات **329**

الملخص:

تناولت الدراسة موضوع "**تنامي الصراع الإقليمي حول غاز شرقي البحر المتوسط وتداعياته الدولية 2023/2009**"، من خلال دراستنا لظاهرة الصراع الإقليمي في منطقة حوض شرق البحر الأبيض المتوسط، باعتبارها منطقة تتمتع بأهمية جيوسياسية وجيواستراتيجية كبيرة لما تمتلكه من مقومات اقتصادية تساهم في زيادة حدة الصراعات والتوترات السياسية والقانونية بين الدول، خاصة بعد الاكتشافات الهائلة لحقول الغاز الطبيعي في حوض المتوسط، كذلك حاولت الدراسة معالجة الصراعات التاريخية والحديثة بين دول المنطقة كالصراع التركي اليوناني، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والمشكلة القبرصية، وغيرها من مظاهر التنافس والصراع على النفوذ في حوض شرق المتوسط بين الفاعلين الإقليمين والدوليين، وتداعيات هذا الصراع على القوى الإقليمية والدولية. وبسبب تأجج الوضع في حوض شرق المتوسط، وزيادة حدة الخلافات بين دول المنطقة لجأت الدول إلى تقنين أوضاعها بصورة قانونية، فيما يتعلق بترسيم الحدود البحرية، وهذا ما أشارت إليه دراستنا من خلال عرض مجموعة من الاتفاقيات بين دول المنطقة الصادرة عن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار كما تناولت الدراسة مشروع منتدى غاز شرق المتوسط وماله من فرص نحو التعاون الاقتصادي والسياسي في المنطقة بالإضافة إلى مختلف الظروف السياسية والتحديات الأمنية لمسار تطوير واستغلال الغاز الطبيعي خاصة مع تزايد الأزمات الإقليمية كالأزمة الليبية في منطقة شرق المتوسط.

الكلمات المفتاحية: الصراع الإقليمي–الغاز–شرق المتوسط–جيوسياسية–التنافس–جيواستراتيجية

Abstract :

The study dealt with the topic of "the growing regional conflict over gas in the eastern Mediterranean and its international repercussions 2009/2023", through our study of the phenomenon of regional conflict in the eastern Mediterranean basin, as a region of great geopolitical and geostrategic importance due to its economic potential that contributes to the intensification of conflicts. And the political and legal tensions between countries, especially after the massive discoveries of natural gas fields in the Mediterranean basin. The study also attempted to address the historical and recent conflicts between the countries of the region, such as the Turkish-Greek conflict, the Palestinian-Israeli conflict, the Cyprus problem, and other manifestations of competition and struggle for influence in the eastern Mediterranean basin. between regional and international actors, and the repercussions of this conflict on regional and international powers. Because of the escalation of the situation in the eastern Mediterranean basin, and the increase in the intensity of the differences between the countries of the region, the countries resorted to legalizing their conditions, with regard to the demarcation of the maritime borders, and this is what our study indicated by presenting a set of agreements between the countries of the region issued by the United Nations Convention on the Law of the Sea, The study also dealt with the East Mediterranean Gas Forum project and its opportunities for economic and political cooperation in the region, in addition to the various political conditions and security challenges for the development and exploitation of natural gas, especially with the increase in regional crises such as the Libyan crisis in the eastern Mediterranean region.
Keywords : regional conflict- gas – eastern Mediterranean – geopolitics- competition